عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان
ترجمة: مجدي صبحي

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود فؤاد زكريا (1927-2010)

تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان
ترجمة: مجدي صبحي

فبراير 2014
409

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5

رقم الإيداع (2014/49)

العنوان الأصلي للكتاب

A History of Modern Iran

By

Ervand Abrahamian

Cambridge University Press, NY 2008

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1435 هـ ـ فبراير 2014

المحتوى

تمهيد

«نحـــن نـــرى المـــاضي، ونحقق فهمنا للـــماضي، فقط من خلال عيون الحاضر»

إي. إتش. كار

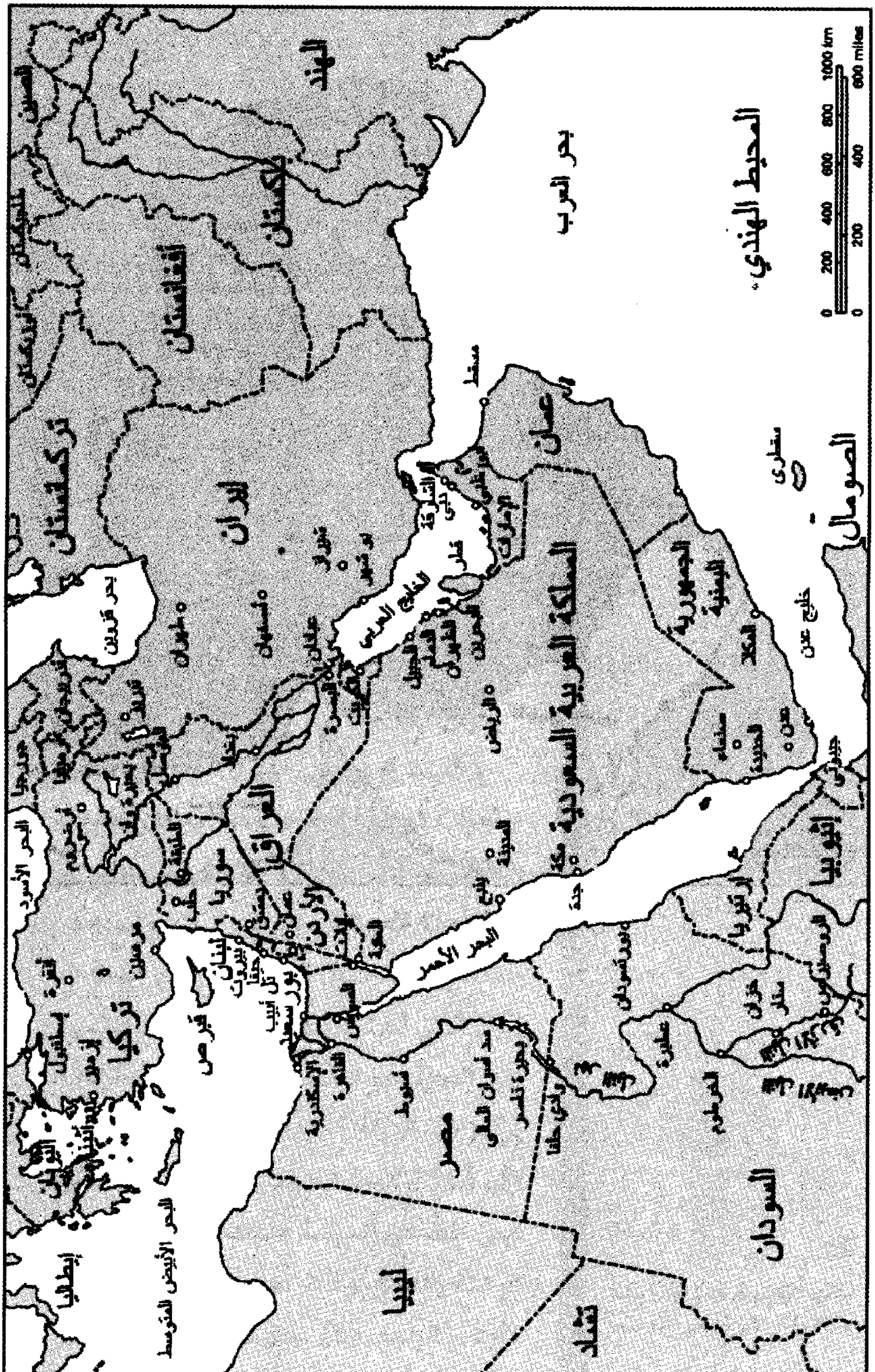
يعـــد هـــذا الكتـــاب مقدمة كتبت أساســـا للقـــارئ غير المتخصـــص المتحير مـــن الضجيج والغضب المحيطـــين بإيران الحديثـــة. ويحاول الكتـــاب أن يـــشرح لمـــاذا يتكرر ذكـــر إيران في الأخبار؛ ولماذا تبدو كأنها تســـتحضر دائما صورة «أليس في بلاد العجائب»؛ ولماذا شهدت ثورتين كبيرتـــين في قـــرن واحد - شـــهد إحداهما جيلنا الحاضر؛ وأيضا - وهو الأكثر أهمية على الإطلاق - لماذا هي الآن جمهورية إســـلامية. ويقر هذا الكتـــاب بالمقدمة المنطقيـــة لإي. إتش. كار(*) بأننـــا نحن المؤرخين ننظـــر إلى الماضي حتما من خـــلال زمننا الحـــاضر، ونحـــاول أن نفسر لماذا وكيف قاد المـــاضي إلى الحاضر. هـــذه المقدمة

(*) إدوارد هاليت كار (1892 - 1982)، مؤرخ وصحافي إنجليزي ومنظر بارز في العلاقات الدولية، من أهم أعماله «تاريخ الاتحاد الســـوفييتي» (الذي يقع في 14 مجلدا)، وكتاب «ما هو التاريخ؟». [المحررة].

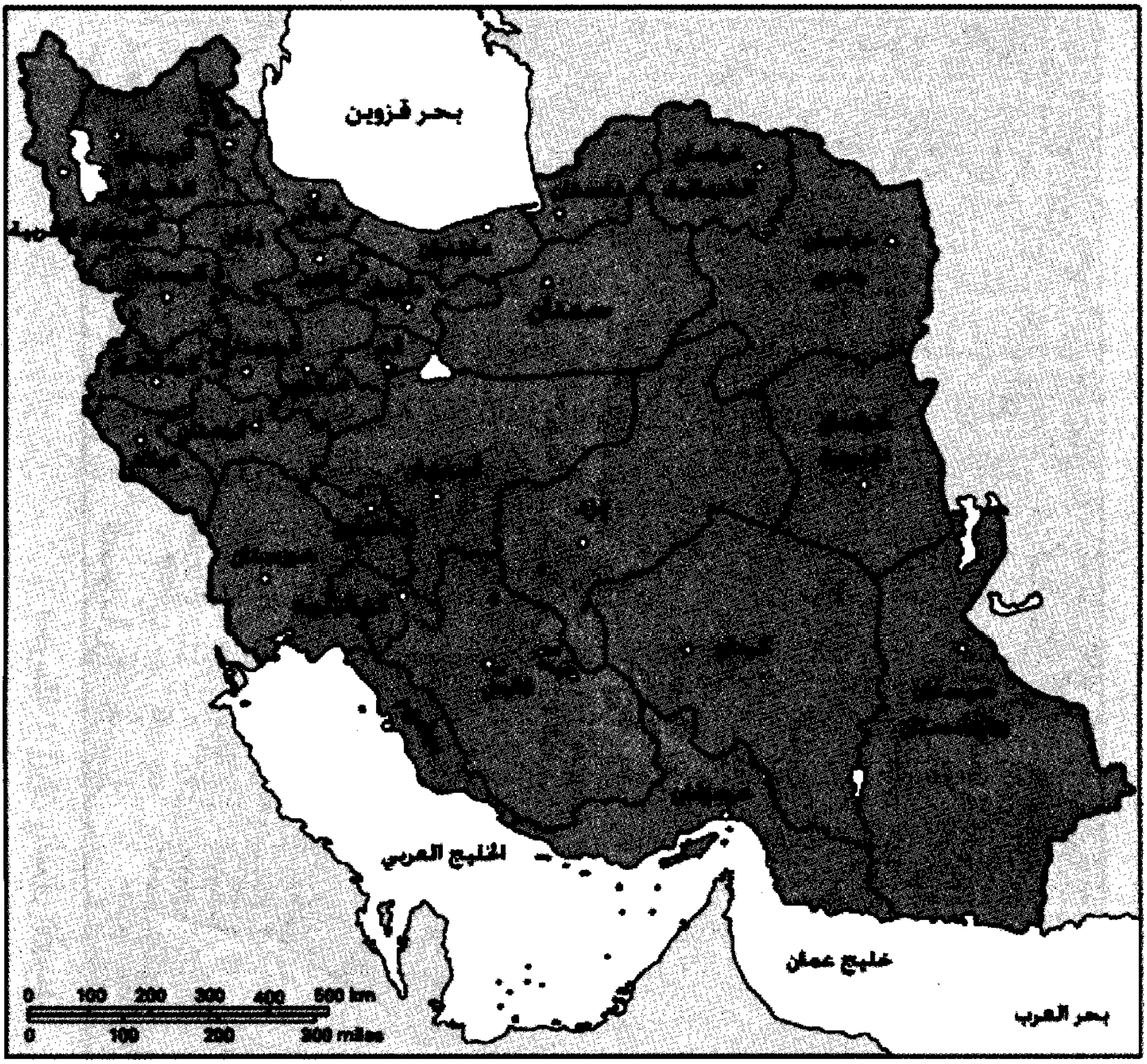
المنطقيــة يمكن أن توقعنا في مأزق واضح كان يقر به كار نفســه عن طيب خاطر. فلو انتهى النظام الإيراني أو حتى الدولة بكاملها في وقت نشر هذا الكتاب، فسيبدو واضحا أن المســار الكامل للكتاب كان خاطئا في فهمه وفي أحكامه. وعلى الرغم من هذا المأزق، فقد حســبت حساب المخاطر وعملت في ظل المقدمة المنطقية أنه إذا لم تقتحم المشــهد غوريلا تزن عشرة أطنان، فسوف تستمر الجمهورية الإسلامية في المســتقبل المنظور. وبالطبع، ففي الأجل الطويل كل الدول ســتموت. المرحلة التي أغطيها هنا هي القرن العشرون الطويل في إيران بدءا من أصول الثورة الدســتورية نهاية تســعينيات القرن التاســع عشر حتى توطيد دعائم الجمهورية الإســلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وحيــث إن هــذا الكتاب ليس بحثا أساســيا موجها للمؤرخــين المختصين، فقد اســتغنيت عن المطبوعات الأكاديمية الثقيلة، واســتخدمت إشــارات قليلة في نهاية الكتاب لتشــير إلى المصادر التي اســتعنت منها باقتباسات مباشرة، ولدعم الروايات المتعارضة، أو للتوســع أكثر في النقاط التي تحتاج إلى مثل هذا التوسع. أما بالنسبة إلى القــراء الذين لديهم الاهتمام بتقصي موضوعــات معينة، فقد وضعت قائمة في نهاية الكتاب تضم أكثر الكتب أهمية وأحدثها من حيث تاريخ الصدور، أو المتاحة أكثر، وهي في أغلبيتها كتب باللغة الإنجليزية. ومن أجل النقل عن اللغة الفارســية، فقد عدلت النظام الذي طورته «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط»، متخلصا من علامات الترقيم، وحينما أمكن ذلك، طبقت التهجئة المستخدمة في وسائل الإعلام الســائدة. لذلك، اســتخدمت كلمة طهران على سبيل المثال بدلا من تيهران، وناصر بدلا من ناصير، ومشــهد بدلا من مشــهاد، وخوميني بدلا من خومينئي، وخامينئي بدلا من خاميني.

وأود أن أشكر كلية باروك، وخصوصا قسم التاريخ، على توفير الوقت لي لكتابة هــذا الكتاب. كما أود شــكر مارغولــد أكلاند على دعوتي لتولي هــذه المهمة وعلى توجيهها لمخطوط هذا الكتاب خلال العملية كلها، منذ البداية حتى النشر. وأعبر عن شــكري أيضا لأيمي هاكيت على الجهد التحريري ولهيلين ووترهاوس على المساعدة في عملية النشر. وبكل تأكيد، فإنني أعد مسؤولا مسؤولية تامة عن الأخطاء والآراء الموجودة في هذا الكتاب.



الخريطة 1: إيران والشرق الأوسط



الخريطة 2: محافظات إيران

مقدمة

«أظهر الإيرانيون وعيا قوميا يبدو سابقا بكثير على العصر الحديث»

المؤلف

«الماضي يعد بلدا أجنبيا».

دايفيد لوينثال

دخلـت إيـران إلى القـرن العشريـن بالثور والمحراث الخشبي، وخرجت منه بمعامل للصلب، وبواحد من أعلى معدلات حوادث السـيارات في العـالم، وببرنامج نووي يثير ذعر الكثيرين. ويحكي هذا الكتاب التحـول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وحيث كان المحرك الرئيسي لهذا التحول هو الحكومـة المركزية، فإن الكتاب يركـز على الدولة، كيف خلقت وكيف توسـعت، وكيـف كان لتوسـعها هذا عواقـب عميقة الأثر ليس فقط على السياسة والاقتصاد، لكن أيضا على البيئـة والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك، على المجتمع الواسع. وكان بعض هذه العواقب والآثار مقصودا، بينما كانت هناك عواقب أخرى، خاصة

حركات الاحتجاج والثورات السياسية، غير مقصودة بالطبع. وربما يبدو هذا الكتاب غريبا إلى حد ما، بل ربما يبدو حتى ماكرا بالنسبة إلى هؤلاء المقتنعين بأن الدولة بطبيعتها جزء من المشكلة، وليست حلا للمعضلات المعاصرة. وحيث إن هذا الكتاب هو عن التحولات الرئيسية، ولما كانت هذه التحولات استحدثت في إيران من قبل الحكومة المركزية، فقد تم التركيز على هذه الحكومة المركزية، آملا عدم الوقوع في الوقت ذاته في المأزق الهيغلي - الرانكاني(*) الذاهب إلى تمجيد وتعظيم الدولة.

وقد ظلت جغرافية وهوية إيران ثابتتين بشكل لافت للنظر خلال جميع التغيرات. فالإيرانيون اليوم يعيشون إلى حد كبير داخل الحدود نفسها التي عاش داخلها أجدادهم الأوائل. والإقليم - الذي يعد ثلاثة أمثال حجم فرنسا، وستة أمثال حجم المملكة المتحدة - يحده من الجنوب الخليج العربي(**)، ومن الشرق صحراء وجبال خراسان، وسيستان، وبلوشستان، ويحده من الغرب شط العرب، وأهوار العراق، والجبال الكردية، بينما يحده من الشمال نهر آراس الذي ينبع من جبل أرارات وبحر قزوين، وكذلك نهر أترك الذي يمتد من حوض بحر قزوين حتى آسيا الوسطى. ويفتقر نحو ثلاثة أخماس البلاد، خاصة السهول الوسطى، إلى مياه الأمطار التي يمكنها تدعيم الزراعة المستديمة. ويقتصر اعتماد الزراعة على الأمطار في أذربيجان، وكردستان، وساحل بحر قزوين، وعلى الأراضي المروية في قرى وواحات مبعثرة على امتداد البلاد، خصوصا عند مواطئ أقدام سلاسل الجبال.

مثل كل الهويات الوطنية، تعد هوية إيران منصهرة ومتنازعا عليها. وعلى أي حال، فربط إيران بإيران زامن (أرض إيران) وإيران شاهر (وطن إيران) ظل ثابتا بشكل لافت. ينسب الإيرانيون أنفسهم إلى كل من الإسلام الشيعي وتاريخهم ما قبل الإسلام، خصوصا الساساني، والإخميني، والبارثيني. وتعد الأسماء التي يختارها الآباء لأولادهم دليلا حيا على ذلك: من التشيع تأتي أسماء مثل: علي، مهدي، رضا، حسين، حسن وفاطمة، ومن إيران القديمة، ومن خلال الشاعر الفردوسي وملحمته الشاهنامة (كتاب الملوك)، تأتي أسماء مثل إسفنديار، إسكندر، رستم، سهراب، أردشير، كاوه، بهرام وأتوسا.

(*) نسبة إلى الفيلسوفين الألمانيين هيغل (1770 - 1831) ورانكه (1795 - 1886). [المحررة].

(**) يرد في الكتاب الأصلي مسمى «الخليج الفارسي» ونترجمها في السلسلة «الخليج العربي»، الاسم المعتمد رسميا في دولة الكويت.

ومازالــت هذه الملحمــة التي يبلغ عمرها عشرة قرون تقرأ بشــكل واســع في العصر الحديــث. وعلى الرغم من أن الهوية الوطنية تعتبر اختراعا حديثا، تشــير الشــاهنامة إلى إيران بالاســم أكثر من ألف مرة، ويمكن اعتبار هذه الملحمة تاريخا أســطوريا للأمة الإيرانية. وقد أظهر الإيرانيون - كما هي الحال لدى بعض شــعوب الشرق الأوســط - وعيا قوميا يبدو ســابقا بكثير على العصر الحديث. وبطبيعة الحال، فإن كيفية التعبير عن هذا الوعي ومن الذي طوره لم تكن دائما أمورا ثابتة.

وعــلى الرغم من الاســتمرارية، فقد حمل القرن العــشرون تغييرات عميقة في كل جانب من جوانب الحياة الإيرانية تقريبا. فعند بداية القرن، كان عدد السكان الإجمالي أقــل مــن 12 مليونا - 60 في المائــة منهم قرويون، 25 – 30 في المائــة بدو رحل، وأقل مــن 15 في المائة يســكنون الحــضر[1]. وكانت طهران مدينة متوســطة الحجم يقطنها نحو 200 ألف نســمة. كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ربما أقل من ثلاثين عاما، وكان معدل وفيات الأطفال أكثر من 500 لكل ألف مولود. ومع نهاية القرن، بلغ عدد السكان 69 مليون نسمة. وتقلص عدد البدو الرحل إلى أقل من 3 في المائة، ونما القطاع الحضري ليبلغ أكثر من 66 في المائة. تحولت طهران إلى عاصمة مليونية يقطنها أكثر من 6.5 مليون نســمة. وبلغ متوســط العمر المتوقع عند الميلاد سبعين عاما؛ وهبط معدل وفيات الأطفال إلى 28 في الألف. وعند بداية القرن، كان معدل معرفة القراءة والكتابة نحو 5 في المائة - مقتصرا على المعاهد الدينية، ومدارس القرآن، ومؤسســات الجماعات التبشــيرية. وكان أقل من 50 في المائة من الســكان يفهمون الفارســية - بينما يتحدث الآخرون الكردية، العربية، الغيلكية، المازاندرانية، البلوشــية، اللورية(*)، ولهجات تركية مثل الأذرية، والتركمانية، والقشقائية(**). تنوعت أشكال الترفيه العام من استعراضات رياضيــة تتم فيما يســمى بالزورخانــات(***) المحلية (القاعات الرياضية)، وإنشــاد الشاهنامة في المقاهي، والمواكب الملكية في الشوارع، وتنفيذ أحكام الإعدام في الميادين العامة؛ والأكثر أهمية مما ســبق، مواكب التطبير، والمسرحيات الحماسية، والاحتفالات النارية خلال شــهر المحرم المعظم. لكن، عنــد نهاية القرن، وصل معدل معرفة القراءة

(*) نسبة إلى غيلان ومازندران وبلوشستان ولورستان. [المحررة].

(**) نسبة إلى أذربيجان وتركمانستان وقبائل قشقاي التركمانية. [المحررة].

(***) الزورخانة، أي بيت القوة، وهي نوادي للتدريب على المصارعة الشعبية. [المحررة].

والكتابــة إلى 84 في المائة؛ وكان نحو 1.6 مليون ملتحقين بمؤسســات التعليم العالي، و19 مليونا آخرون مسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية. وأصبح أكثر من 85 في المائة من السكان يستطيعون التواصل بالفارسية على الرغم من استمرار نحو 50 في المائة في التحدث بـ «لغتهم الأم» في منازلهم. وأصبح الترفيه العام الآن يأتي في صورة مباريات كـرة القدم، الأفلام، الراديــو؛ والصحف والأكثر أهمية من كل ذلــك، شرائط الفيديو وأقراص الـ «دي في دي» والتلفزيون، وتقريبا فإن كل عائلات الحضر ونحو ثلاثة أرباع العائلات الريفية لديهم أجهزة تلفزيون.

وظهرت الأنماط الحديثة في السفر عند بواكير القرن العشرين - كان إجمالي طول الطرق الممهدة والسكك الحديدية أقل من 340 كيلومترا - ووفقا لأحد الدبلوماسيين الأجانــب، كانت البغال والجمال هي الوســائل التقليديــة في الانتقال، حيث لم يكن هناك تقريبا «أي عربات ذات عجلات»[2]. وكان الشــاه هو المالك الوحيد لسـيارة في كل أنحاء إيران. وفي ظل الظروف الطيبة، كان المســافرون في حاجة إلى نحو 17 يوما عــلى الأقل كي يقطعوا مســافة 350 ميلا مــا بين طهران وتبريــز، و14 يوما، ليقطعوا مسافة 558 ميلا حتى مشهد، ونحو 37 يوما ليقطعوا مسافة 700 ميل حتى بوشهر. وكانــت مصابيح الغاز، والكهربــاء، والهواتف تعد من الكماليــات التي يمتلكها عدد محدود من عائلات طهران. وكتب أحد الزائرين الإنجليز مســتعيدا حنينه إلى الماضي: «ليس هناك مدن في فارس، وكذلك لا توجد عشوائيات؛ وليست هناك صناعات تدار بالبخــار، لذلك لا يوجد ذلك الطغيان الميكانيكي الــذي يتلف الدماغ، ويميت القلب، ويرهــق الأبــدان والعقول بوتيرته الرتيبــة. لا غاز ولا كهرباء، لكن أليســت مصابيح الزيت أكثر ســحرا؟»[3]. وعند نهايــة القرن، كان البلد مندمجــا في الاقتصاد القومي مــن خلال الطرق، ونظام الكهرباء، وشــبكة الغاز. توافرت الميــاه الجارية، والكهرباء والثلاجات في العديد من المنازل - والمزارع أيضا - ولدى البلد الآن عشرة آلاف كيلومتر من الســكك الحديدية، و59 ألف كيلومتر من الطرق الممهدة، و2.9 مليون ســيارة - معظمها جُمعِّت محليا. والمســافرون من طهران يمكنهــم الآن بلوغ عواصم الأقاليم خلال ساعات بالسيارة أو القطار - بالإضافة إلى الطائرات.

وقد حمل القرن كذلك تغييرات عميقة في المخاوف اليومية لدى الإيرانيين. فعنــد بداية القرن، تمثلت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي في السرقات على

طرق السفر، وقطاع الطرق القبليين، والحيوانات البرية، والجن، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، والأوبئة والأمراض خاصة الملاريا، والدفتريا، الدوسنتاريا، السل، الجدري، الكوليرا، الزهري والإنفلونزا. وبنهاية القرن، استُبدلت بهذه المخاوف مخاوفُ أخرى تنتمي إلى العصر الحديث مثل البطالة، معاشات التقاعد، الإسكان، العجز عند الكبر، التلوث، حوادث السيارات والطائرات، المدارس المكتظة، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث. وإذا ما ذهب ريب فان وينكل(*) الإيراني إلى النوم في العام 1900 فسوف يكون من الصعب عليه جدا التعرف على بيئته إذا ما استيقظ في العام 2000.

والتغيير الأكثر بروزا، على كل حال، كان في بنية الدولة. ففي بداية القرن العشرين، كانت الدولة، فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك، تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية - وزرائه، وعائلته وميراثه العائلي. لم يحكم البلاد من خلال بيروقراطية وجيش دائم - اللذين كان يفتقر إلى كل منهما بشكل موجع - لكن من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤساء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجار الأثرياء. وعند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد. فهناك عشرون وزارة عملاقة توظف أكثر من 850 ألف موظف مدني وتتحكم في أكثر من 60 في المائة من الاقتصاد القومي؛ ومؤسسات شبه حكومية تتحكم في 20 في المائة أخرى. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، تسيطر الدولة على قوة عسكرية تتكون من أكثر من نصف مليون رجل. ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين. توسعت الدولة إلى حد كبير بحيث يطلق عليها البعض لفظ الدولة «الشمولية». لكن، وبغض النظر عما إذا كانت شمولية أم لا، فإن الدولة قد نمت بقفزات واسعة إلى حد أنها الآن تتحكم في وسائل العنف المنظم وجهاز منظم لجمع الضرائب، وإقامة العدل وتوزيع الخدمات الاجتماعية. ومثل هذه الدولة لم تكن موجودة أبدا في إيران. فعلى مدى قرون عدة، كانت كلمة «الدولة» تعني الحكومة الملكية، بينما هي الآن تعني الدولة بكل ما تعنيه الكلمة في سياقها الحديث من معان.

(*) بطل قصة قصيرة للأمريكي واشنطن إرفنغ نشرت العام 1819، وهي قصة مشابهة لقصة أهل الكهف. [المترجم].

هناك تغيـيرات لغوية يمكن رؤيتهـا في مجالات أخرى. ففي نهاية القرن التاسـع عشر، حكم الشـاه نـاصر الدين باعتبـاره ملك الملوك (شاهنشـاه)، والملـك الحارس (بادشـاه)، والخاقان، وظل الله على الأرض. وكانت الحاشـية تهتـف له باعتباره وعاء العدل، والحكم الأعلى، وقائـد العقيدة، وحامي الرعية ومحور الكون. ولم تكن الدولة سـوى امتداد لشـخصه الملكي؛ وكان شـخصه الملكي وكما هو التقليـد في جميع أرجاء العالم، يتمتع بالسـيادة. ومع نهاية القرن العشرين، حكـم آية الله روح الله الخميني بمسـميات مبتكرة مثل قائد الثورة، قائد المستضعفين ومؤسس الجمهورية الإسلامية. لم تدَّع «جمهوريته» الحديث بالنيابة عن إيران والشـيعة فقط، لكن أيضا عن «الجماهير الثورية» و«مستضعفي العالم» - وهي مصطلحات يستحيل تصورها في القرون السابقة.

وقد تغيرت اللغة السياسـية بعدة طرق أخـرى. ففي بداية القرن، كانت الكلمات الرئيسـية في القاموس السياسي هي الاستبداد، السـلطنة، والنبلاء (الأشراف)، والأعيان، وملاك الأراضي (الأرباب)، والرعايا، والعشـيرة - ومصطلح مثل العشـيرة يعد الآن غير مألـوف لسـكان حضر إيران المعـاصرة، بالضبط كـما أصبح غير مألوف بالنسـبة إلى الأسكتلندي الآن مقارنة بذلك الذي عاش في لندن الفيكتورية. ومع نهاية القرن، كانت المصطلحات الرئيسية هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، والمشـاركة الشـعبية، ومصطلح جديد: المواطنة. وبكلمات أخرى، فإن المواطنين الإيرانيـين العاديين لا يعتبرون أنفسـهم الآن مجـرد رعايا لحاكم بـل مواطنين كاملي الحقـوق، وبغض النظر عن النوع ذكرا أو أنثى، بحقوق لا يمكن إنكارها للمشـاركة في السياسـة الوطنية. لذا، فمن غير المدهش معرفة أن أكثر من 70 في المائة من المواطنين البالغين في تسعينيات القرن العشرين يشاركون بانتظام في الانتخابات الوطنية.

وقـد حمل القرن أيضا تحويلا لمعاني كل من الإيرانية (القومية) والتشـيع - وهما الخيطان المتضافران اللذان سـاعدا على خلـق الوعي الوطني - فعلى مدار عدة قرون، كانت الحكمة التقليدية تنظر إلى الشاهنامة كمصدر لشرعية الملكية، ورابطة بين التاج واللغة الفارسية، ومقرظة الإنجازات الملحمية ليس فقط لإيران ولكن أيضا للأسر الحاكمة الفارسـية القديمة. وكانت الشاهنامة، بكلمات أخرى، دليلا ملحميا على أن هوية إيران لا تنفصل عن مؤسسـات الملكية، فمن دون شاه ليست هناك إيران. لكن حينما وصلنا إلى ثـورة العام 1979، جـادل الكثيرون بأن الملحمة لم تكتب لتقريظ الشـاهات، لكن

للتنديــد بهم حيث إن أبطال الملحمة يأتــون من خارج دوائر العائلة المالكة ومعظم الملــوك صُوروا على أنهم فاســدون، وطغاة وأشرار. بل جــادل أحد الكُتاب بأن كتاب الملوك كان ينبغي عنونتــه «كتاب الثورة»[4]. وجادل بعد كل هذا، بأن بطل الملحمة الرئيسي كان كاوه الحداد الذي رفع راية الثورة ضد الشاه الطاغية.

كانــت التغييرات في التشــيع أكثر دراماتيكيــة. ففي الماضي، كان التشــيع ميالا إلى معتقــدات تعــد بالإجمال محافظة، مســالمة، ليس لها شــأن بالسياســة. وكانت الاهتمامات أقل بهذا العالم مقارنة بالعالم الآخر، وبالروح، وبأمور الســلوك الشخصي والأخلاق. وكان الحدث الأكثر قدســية في التواريخ المقدســة - وهو عاشــوراء في شهر المحــرم - للاحتفال باليوم الذي ذهب فيه الإمام الحســين في العام 680 ميلادية، عن طيب خاطر، وعلى الرغم من علمه بما ســيحدث، لكي يستشــهد في معركة كربلاء من أجل تحقيق المشــيئة الإلهية. ويحيي الشيعة ذكرى كربلاء، وعاشوراء، ومحرم إلى حد كبير بالطريقة نفســها التي يحتفل بها المسيحيون الكاثوليك بجمعة الآلام عند جبل الجلجثة. وما هو أكثر من ذلك، أنه منذ العام 1501، حينما ثبت الصفويون التشــيع باعتباره الديانة الرســمية في إيــران، عملوا هم وخلفاؤهم مــن بعدهم، بما في ذلك مملكة القاجار، بشــكل منظم على اســتخدام شهر المحرم لســد الفجوة بينهم وبين رعاياهــم، ولتمتين الرابطة بين رعاياهم في مواجهة العالم الســني - ضد العثمانيين في الغرب، والأوزبك في الشمال، والباشتون في الشرق.

لكن مع اندلاع ثورة العام 1979، تحول التشيع بشكل عنيف إلى مذهب مسيس بدرجة عالية، بحيث أصبح أشــبه ما يكون بأيديولوجيا راديكالية وليس دينا محافظا ورعا. وأضحى تأويل الرســالة المركزية لشــهر المحرم الآن هو القتال من أجل العدل الاجتماعي والثورة السياسية. وكانت الشعارات المعلنة هي: «فلنجعل كل شهر محرم، وكل يوم عاشــوراء، وكل مــكان أرض كربلاء»[5]. ويدور الجــدال الآن حول أن الإمام الحسين لم يكن قد ذهب إلى كربلاء لأن هذا هو قدره المحتوم، بل لأنه كان قد وصل إلى اســتنتاج بأن «الظرف الموضوعي» يمده بفرصة طيبــة لتنفيذ ثورة ناجحة[6]. بل وصفه البعــض بأنه غيفارا عصره[7]. وكان من الصعب على المحافظين أن يســتوعبوا مثل هذه الأفكار. وعلى الرغم من أن التشــيع - مثله في ذلك مثل القومية الإيرانية - استمر باعتباره لغة الهوية، فقد تغير محتواه الحقيقي بشدة.

(الجدول - 1): إحصاءات حيوية

	1900 - 1906	2000 - 2006
إجمالي عدد السكان	12 مليونا	69 مليونا
سكان الحضر (في المائة من إجمالي السكان)	20 في المائة	66 في المائة
السكان البدو (في المائة من إجمالي السكان)	25 - 30 في المائة	3 في المائة
طهران	200 ألف نسمة	6.5 مليون
العمر المتوقع عند الميلاد	30 سنة	70 سنة
وفيات الأطفال (لكل ألف)	500	30
معرفة القراءة والكتابة (فوق ستة أعوام)	5 في المائة	84 في المائة
وزراء الحكومة	4 (9)	25 (21)
المقاطعات	8	30
الإنفاق الحكومي	8.2 مليون دولار	40 مليار دولار
الموظفون المدنيون		850 ألفا
القوات المسلحة	7 آلاف	508 آلاف
المقيدون في مدارس الدولة	2000	19 مليونا
المقيدون في الجامعات	0	1.7 مليون
الطرقات الممهدة	325 كلم	94100 كلم
عدد السيارات	1	2.9 مليون
طول السكك الحديدية	12 كلم	10 آلاف كلم
إنتاج الكهرباء	0	129 مليار كيلووات/ ساعة
التلفونات	0	15 مليونا
الراديو	غير متاح	18 مليونا
التلفزيون	غير متاح	5 ملايين
دور السينما العامة	غير متاح	311
عدد مستخدمي الإنترنت	غير متاح	4.3 مليون
توزيع الجرائد اليومية	10 آلاف	2 مليون
عدد عناوين الكتب الجديدة المنشورة		23300
المكتبات العامة	3	1502

يقـدم هذا الكتاب مســحا عاما لإيــران القرن العشرين. ويحــاول أن يفسر كيف وصلنا إلى الحاضر من القرن التاســع عشر. ويصف الكتاب، من جهة، كيف أن تشــكيل الدولــة المركزية قد فــرض ضغوطا على المجتمع؛ ومــن جهة أخرى، يصف الكتاب كيف غيرت الضغوط الاجتماعية الدولة - خاصة مع اندلاع ثورتين دراماتيكيتين . وبينما كســبت الدولة قوة متزايــدة إزاء المجتمع، فإنها هي ذاتها أصبحــت أكثر اختلافا، مع امتلاك الجماعات السياســية المختلفة لروابط خاصة مع مجموعــات اجتماعية معينة. وينظر الكتاب أيضــا إلى الديناميات الحميمة والمعقــدة بين الاقتصاد والتغير الاجتماعي وبين التغــير الاجتماعي والثقافي، وبين التغير الثقافي والسياسي - كما تعكسه الأيديولوجيا الرسمية للدولة وكذلك الثقافة السياســية للمجتمع الأوســع. وبحس فيبري(*)، يحكي هــذا الكتاب كيف حلت الدولــة البيروقراطيــة محل الحكم الوراثي - وهي الدولــة التي يحكم فيها المركز الأطراف. وقد أفســح الحكــم العائــلي في البداية المجال للحكــم الملكي الفردي المطلق، ثم لاحقا للبيروقراطية الحديثة، حيث يدعي المواطن بشكل ملغز امتلاكه حقوقــا غير قابلة للتــصرف. وبالحس التونيزي(**)، فــإن الكتاب يصف التحول مــن المجتمعات الصغيرة المتقابلة وجها لوجــه (Gemeinschaft) التي يحكمها التقليد، والعادة والقرابة إلى الدولة القومية (Gesellschaft) التي تحكمها القوى غير الشــخصية للبيروقراطية، والسوق، والإنتاج الصناعي. وبالحس الماركسي، فإن الكتاب يقتفي أثر التحول من الإقطاع إلى رأسمالية الدولة، من إقليم جغرافي غير مترابط بإحكام تميزه نقاط لقرى معزولة وعشائر قبلية إلى اقتصاد حضري مندمج حيث تتنافس الطبقات لحيازة القوة داخل الدولة. ولم تعد الدولة هوية منفصلة في ذاتهــا ترفــرف على المجتمع، بــل أضحت هوية ضخمة متورطــة في المجتمع. وبالحس البرودولي(***)، فإن الكتاب يكشــف عــن التحولات العميقة والحركة البطيئة التي حدثت في الذهنية الشعبية، وكذلك الشرارات، و«الألعاب النارية»،

(*) نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 – 1920).

(**) نسبة إلى عالم الاجتماع فرديناند تونيز (1855 – 1936).

(***) نسبة إلى المؤرخ الفرنسي بروديل (1902 – 1985).

(****) نسبة إلى الفرنسي ميشيل فوكو (1926 - 1984).

التي أضاءت ســطح الأحداث السياســية. وبالحس الفوكوي(****)، فإن الكتاب يحــكي كيف خلقــت «الخطابات» الحديثــة نزاعا بين القديــم والجديد، وبذلك حولت بشــكل دراماتيكي كلا من المذهب الشيعي والقومية الإيرانية. وباختصار، فــإن الكتاب يهدف إلى تحقيق هدف إيريك هوبســباوم مــن عرض ليس فقط التاريخ السياسي أو التاريخ الاجتماعي، لكن تاريخ المجتمع كله[8].

«حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، خصوصا الاختلافات العشائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية..»

المؤلف

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار

حُكمت الممالك المعروفة للإنسان بواحدة من طريقتين: إما عن طريق أمير وخادميه، والذين، باعتبارهم وزراء بفضله وبإذنه، يساعدون في حكم المملكة؛ أو عن طريق الأمير والبارونات، الذين يحتفظون بمراكزهم ليس بفضل الحاكم، بل بسبب عراقة الدم. ومثل هؤلاء البارونات لهم دول ورعايا خاصون بهم، رعايا يدركون أن هؤلاء هم سادتهم، وأنهم بشكل طبيعي مرتبطون بهم. وفي مثل هذه الدول التي يحكمها الأمير وخادموه، يمتلك الأمير سلطة أكبر، وذلك لأنه لا يوجد شخص في الدولة يعد أعلى منزلة منه، حيث يُطاع الآخرون باعتبارهم مجرد وزراء ورسميين مكلفين من قبل الأمير، ولا أحد يكن لهم مشاعر خاصة. وتعد كل من تركيا وملك فرنسا مثلين لنوعي الحكومة في وقتنا الراهن.

نيكولو دي مكيافيلي، الأمير

الدولة القاجارية

مال أوروبيو القرن التاسع عشر إلى تصوير القاجار باعتبارهم «مستبدين شرقيين» نمطيين.

بيد أن استبدادهم وجد بشكل رئيسي في حقل الواقع الافتراضي. نظريا، ربما كان للشاه حق ادعاء احتكار وسائل العنف، والإدارة، والضرائب والقضاء. وكانت كلمته قانونا. يعين ويعزل المسؤولين الرسميين- من وزراء البلاط، حكام الأقاليم، وزعماء القبائل، نزولا إلى رؤساء القرى والحرس. وهو يصنع ويحطم الأعيان، ويمنح ويسحب الألقاب والمزايا. كما أنه يدعي ملكيته لكل الأملاك، ويعامل البلد على أنها تركته الخاصة. وبعد أن استكشف اللورد كرزون البلد بنفسه واستخدم بحرية أرشيفات المكتب الهندي، وضع كتابه البارز «فارس والمسألة الفارسية» الذي ذهب فيه إلى أن الشاه هو «محور الماكينة الكاملة للحياة العامة» وأنه يدمج في شخصه «الوظائف التشريعية، والتنفيذية، والقضائية للحكومة»[1]. لكن في الواقع، كانت قوة الشاه محدودة جدا - محدودة مع الافتقار إلى كل من بيروقراطية الدولة والجيش الدائم. وكانت قوته الحقيقية لا تبعد عن عاصمته. بل أكثر من هذا، لم يكن لسلطته وزن يذكر على المستوى المحلي إلا بدعم من الأعيان الإقليميين. و«القاجار» على حد تعبير دراسة حديثة، «كان لديهم قليل من المؤسسات الحكومية التي تستحق بالفعل هذا الاسم» ولم يكن لديهم سوى خيار «الاعتماد على الأعيان المحليين في التعامل مع رعاياهم»[2]. وحسب مخطط مكيافيلي، يتشابه الشاه مع الملك الفرنسي أكثر من مشابهته للسلطان العثماني.

والقاجار، وهم اتحاد قبلي بلسان تركي، غزوا البلد جزءا بعد الآخر خلال الفترة من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن الثامن عشر، فأقاموا عاصمتهم في طهران في العام 1786، وأسسوا حكم سلالتهم في العام 1796، وواصلوا حكمهم لأكثر من قرن. وقد ترأسوا المركز من خلال وزراء، وحاشية، وأمراء، ومحاسبين ونبلاء مع ألقاب وعناوين مثل السلطنة (تعبر عن المملكة) والدولة (تعبر عن الحكومة) والمملكة. لكنهم حكموا بقية البلد من خلال الأعيان المحليين، والخانات (زعماء القبائل)، والأرباب (ملاك الأراضي)، والتجار (التجار الأغنياء)، والمجتهدين (القادة الدينيين). واحتفظ هؤلاء الوجهاء بمصادرهم الخاصة للقوة المحلية. حتى بعد نحو نصف قرن من المحاولات الفاترة لبناء مؤسسات دولة، أنهى ناصر الدين شاه حكمه الطويل في العام 1896 تاركا خلفه مجرد هيكل عظمي لحكومة مركزية. ولم يزد هذا على تسعة كيانات صغيرة - دواوين من دون بيروقراطيين - خمس وزارات (الداخلية، التجارة، التعليم والأوقاف، الأشغال

العامة والفنون الجميلـة، والبريد والتلغراف) تعد جديدة وموجودة فقط على الورق. أما الكيانات الأربعة الأخرى (الحربية، المالية، العدل، والشـؤون الخارجية) فقد كانت عتيقة لكنها افتقرت إلى هيئات العاملين بأجر منتظم، والأقسام الإقليمية، بل وللملفات الدائمة، أي أنها كانت وزارات بالاسم فقط.

كان يتـم اختيار الـوزراء من بين عدد ضئيل من البشر مـن عائلات الكتبة الذين احتفظوا بالمناصب نفسـها منذ الأيـام الأولى لحكم القاجار - بل احتفظ بعضهم بهذه الوظائـف حتى منذ أيام حكم الصفويين في القرن السـابع عـشر[3]. وقد عامل هؤلاء الـوزراء الوثائـق الحكومية على أنهـا أوراق خاصة؛ وحيث لم تكـن الملكية تدفع لهم بشـكل منتظم، فقد تعاملوا مع مناصبهم باعتبارها أصولا يمكن شراؤها وبيعها لأعضاء آخريـن من عائلات الكتبة الأخـرى. ولتعزيز إدراكهم وحسـهم بهوية موحدة، أصدر ناصر الدين شـاه مرسـوما يقضي بأنه ينبغي على «رجال القلم» ارتداء الكُلاه - وهي قلنسوة مستديرة ذات حواف رمادية. ومع نهاية القرن، كان يمكن تمييزهم بسهولة عن العلماء (رجال الدين)، والسـادة (أحفاد النبي)، والتجار، والحجاج (هؤلاء الذين حجوا إلى مكة) والذين كانوا يرتدون عمائم بيضاء، وسـوداء، وخضراء. وكانت الكُلاه متميزة أيضا عن الطربوش الأحمر الذي يرتديه الرسـميون في الإمبراطورية العثمانية المنافسة. ويحمـل هذا المصطلح، «رجال القلم»، مضمونا أكبر. فقد أتى من الزرادشـتية القديمة والفكر اليوناني عبر نوع أدبي فارسي يدعى «مرايا الأمراء»(*). وهذا النوع الأدبي يقسـم السـكان إلى أربع طبقات، تمثل كل منها العناصر الأربعة الرئيسـية في الطبيعة وكذلك «العناصر» الأربعة في الجسـم البشري. مثل «رجال القلم» الهواء؛ «ورجال السـيف»، المحاربون النار؛ ومثل «رجال الزراعة»، الأرض. ويصور الأمير كطبيب مهمته الرئيسـية الحفاظ على توازن صحي بين العناصر الأربعة في الجسـم الإنساني. وفي الحقيقة، يعني «العدل» الحفاظ على صحة متوازنة[4].

تشكلت هيئة وزارة المالية، أقدم وأكثر الوزارات أهمية من بين الوزارات الأربع، في المركـز وفي عواصم المقاطعات من المسـتوفين (المحاسـبين) والكتبـة المتوارثين. تناقلت عائلة مسـتوفي الممالك - تعود أصولهـم إلى الصفويين- المكتب المركزي من

(*) للمزيـد حـول «مرايا الأمراء»، أو ما يعرف بـ«الآداب السـلطانية»، انظر العدد 324 من سلسـلة عالم المعرفة، «الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي»، تأليف د. عزالدين العلام. [المحررة].

الأب للابن خلال القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين. بينما ساعدت عائـلات موظفي الدواوين- أتى معظمهم إما من إقليم آشـتيان في وسـط إيران أو من منطقة نور في مازندران- الحكام الرئيسـيين في جمـع الضرائب. ويأتي مصطلح «المسـتوفي» من كلمة إيفاء واسـتيفاء التي تعني «جامـع المدفوعات الحكومية». ومـن أجل أغراض الضرائب، قُسـم البلد إلى 38 إقليـما - وبحلول العقد الأول من القرن العشرين خُفضت إلى 18 إقليما. وكل إقليم تتم «المزايدة» عليه في يوم النيروز (يوم رأس السنة)، والمزايد الأنجح - غالبا ما يكون عينا من الأعيان يقدم أكبر منحة - يتلقى فرمانا ملكيا (مرسـوما) مع ثوب ملكي تجعل منه حاكما محليا لعام مقبل. وبهذا، فإنه يحتفظ بالإقطاعة لجمع المالية (ضريبة الأرض) - وهي المصدر الأساسي لإيـرادات الحكومة المركزيـة. وكانت الإقطاعة هي ضريبـة الأرض، وأحيانا الأرض نفسـها. وهؤلاء الحكام الذين يحتفظون بالإقطاعات عليهم أن يعملوا بشكل وثيق مع كل من المسـتوفي، الذي يتحقق من العائدات والـذي لديه تقديرات للضرائب من الأجيال السـابقة، وكذلك العمل مع الأعيان المحليين الذين يمكنهم منع الجمع الفعلي للضرائب. واستمر المستوفي أيضا في إدارة أراضي الدولة وأراضي التاج الآخذة في التقلص. ووفقا لكلمات أحد المؤرخين، «حتى العام 1923 اسـتمرت الحكومة في توكيل جمع الضرائب ببسـاطة بسبب افتقارها إلى الجهاز الإداري لجمعها»[5]. وقد تمت الاستعانة بالأمريكي مورغان شوستر لإعادة تنظيم وزارة المالية في العام 1910، الذي حاول شرح النظام المعقد للمستوفي بأسلوب متعال، وإن كان مفيدا[6]:

> ولم يكن هناك أبدا في فارس سجل ضرائب أو «كتاب يوم الحساب» ليعطي مسـحا كامـلا، حتى وإن كان غير دقيـق إلى حد ما، لمصادر الإيـراد المحلي التي يمكن للحكومة أن تعتمد عليها. قُسمت فارس إلى نحو سبعة عشر أو ثمانية عشر إقليما ضريبيا من أجل أغراض جمع الضريبة، ويحتوي كل إقليم على مدينة كبيرة أو مركـز باعتبـاره مركزه الإداري... وبخلاف الفكرة غـير المحددة تماما في رؤوس بعض المسـتوفين الرئيسـيين، أو «المحاسـبين الحكومي»، في طهران حول النسبة التـي ينبغي جمعها مـن الطبقة الأولى داخل أحيـاء المقاطعة، لم تكن الحكومة المركزيـة تعـرف أي شيء عن مصادر الإيـراد التي ينبغي عليهـا جمعها... وكان لدى رئيس جامعي الضرائب ما يدعى كيتابتشا (الكتاب الصغير) المقاطعة، ولكل جامع من جامعي الضرائب المسـاعدين لديه الكيتابتشـا الخـاص بالحي الموكل

> إليـه جمع الضرائب منه. وهـذه الكتب الصغيرة كتبت بأسـلوب فارسي خاص، على أوراق صغيرة للغاية، وغير مجلدة، وغالبا ما كانت تحمل في الجيب، أو على الأقل يحتفظ بها ضمن الأغراض الشخصية لجامع الضرائب. وقد كتبت على هذا النحو لكي يكون من الصعب جدا، إن لم يكن مسـتحيلا، على أي فارسي عادي أن يفهـم ما فيها. كان في فـارس، وعلى مدى أجيال عديدة، طبقة خاصة من الرجال تعرف بالمسـتوفين. وتعد مهنة أو حرفة المستوفي، في العديد من الحالات، وراثية من الأب للابن. ويفهم هؤلاء الرجال الأسلوب الذي كتبت به الكيتابتشا، والنظام المعقد والمتشابك الذي يتم به تقدير وجمع الضرائب المحلية. وبصرف النظر عما إذا كان أحدهم جامع ضرائب رئيسـيا في مقاطعـة، أو جامعا لضرائب حي، فإن كلا منهما كان يعتبر الكيتابتشـا ملكية خاصة له، لا تنتمي بأي حال من الأحوال إلى الحكومة. فهو يستنكر أي محاولة من جانب أي شخص للدخول في التفاصيل والسعي إلى فهم كيفية اشتقاق الضرائب وما هي النسبة التي يحتفظ بها لنفسه منها... ومن الواضح، لهذا السبب، أن الحكومة المركزية لم يكن لديها سوى معرفة هزيلة للغاية سـواء حول مستوى الإيرادات التي من المقدر أن تحصل عليها، أو حول مدى عدالة أو عدم عدالة توزيع العبء الضريبي بين سكان فارس.

قدر كرزون أن العائدات الحكومية السـنوية لا تزيد على 52.4 مليون قران(*) (8.2 مليـون دولار) عند نهاية تسـعينيات القرن التاسـع عـشر-80 في المائة منها مـن ضرائـب الأرض. أما العشرون في المائـة الأخرى فتأتي من سـك العملة ونظام التلغراف[7]. وقد ذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى البلاط - إسـطبلاته، وورشـه، وحراسـه، وخيالته، ومعاشـاته. كما ذهب الإنفاق أيضا إلى مخـازن حبوب الدولة والمسـاعدات المقدمة للقادة الدينيين والقبليين. ومن بـين الـ 43 مليون قران التي تشكل جملة الإنفاق، ذهب 18 مليونا للجيش، 8 ملايين لمعاشات التقاعد الحكومية، 3 ملايين لـ«البيت الملكي»، ونحو 5 ملايين أخرى للحرس الملكي، 2 مليون لمعاشـات النبـلاء، 1,5 مليون لرجال الدين والمحاسـبين، 600 ألـف للخانات (زعماء القبائل) القاجار، ومليون واحد لوزارة الخارجية. وتعد وزارة الخارجية وفقا لكرزون، الوزارة الوحيدة التي كان لديها هيئة عاملين بدوام كامل الوقت. وكان لدى الوزارة ممثلون

(*) قسـم القران إلى 20 شـاهي أو ألف دينـار، وكان عملة فارس في الفترة من 1825 إلى 1932 ليسـتبدل بعدها بالريال. [المحررة].

في إسطنبول، لندن، باريس، برلين، فيينا، سانت بطرسبرغ، واشنطن، أنتويرب، وبروكسل. وكان لديها ممثلون أيضا في عواصم الأقاليم داخل إيران بشكل أساسي من أجل مراقبة الحكام المحليين.

وقد ادعت وزارة الحربية أن لديها قوة ضخمة يبلغ قوامها أكثر من 20 ألفا. وفي الحقيقة، فإن الجيش النظامي، وهو القوة الوحيدة ذات المظهر المنظم التي يدفع لها مرتبات لتوظيفها بدوام كامل، كان يبلغ عدده أقل من 8 آلاف، 5 آلاف في سلاح المدفعية المزود بأربعة مدافع قديمة معروضة في ميدان طوبخانة(*)، الذي يعد ساحة الاستعراض الرئيسية في طهران، وألفان في لواء (القوزاق) الذي تم تشكيله في العام 1879 لكي يحل محل حرس القصر التقليدي الذي يبلغ عدده أربعة آلاف من العبيد الجورجيين. وكان يقود هؤلاء القوزاق ضباط روس؛ بينما أتى جنودها جزئيا من قبيلة شهسوان وجزئيا من المهاجرين المتحدثين بالتركية الذين فروا من الزحف الروسي إلى يريفان. وقد تلقى العديد منهم إقطاعات في منطقة سفيد رود(**) الخصبة في مازندران مقابل خدمتهم في الجيش[8]. وقد أُلحق نحو 100 بختياري(***) بحرس القصر يقودهم ضابط هو ذاته خان القبيلة الذي كان قد تزوج من عائلة القاجار وتلقى إقطاعة في منطقة تشهار محل خارج أصفهان. وكان للحكام الرئيسيين، مثل الأمير ظل السلطان في أصفهان، حراسهم الخاصون بهم كذلك.

ويتكون الجيش الذي يصل تعداده إلى 20 ألفا على الورق في أغلبه من فرق عسكرية قبلية يقودها ضباط من قادة عشائرهم ذاتها[9]. وكانت تجهيزات هذه الفرق عبارة عن بنادق أكل عليها الدهر وشرب تُلقم عن طريق فوهتها وتم شراؤها عن طريق صفقة في سبعينيات القرن التاسع عشر حينما تحولت القوات الأوروبية إلى البنادق الأحدث التي تُلقم من مؤخرتها. وكما لاحظ أحد المسافرين البريطانيين، «تشكل القبائل كل القوة العسكرية في المملكة فيما عدا الجيش الدائم، والذي لا يزيد على كونه الحرس الشخصي للشاه وحكامه الأميريين»[10]. والأكثر من هذا أنه مع نهاية القرن التاسع عشر، زادت القبائل الرئيسية من قوتها النسبية في

(*) ميدان خميني حاليا. [المحررة].

(**) سفيد رود أي النهر الأبيض. [المحررة].

(***) البختياريون هم من القبائل الكردية الموجودة غرب إيران. [المحررة].

مواجهـــة الحكومـــة المركزية بحصولها على البنادق التي تُلقـــم من مؤخرتها. ووفقا لروايات المســـافرين البريطانيين، قام مهربو الأســـلحة بعمليات سريعة ونشـــطة في الخليج لتهريب البنادق إلى البختياريين، والقشـــقائيين، والبوير أحمديين، والتركمان، والشهســـوانيين، والعرب، والبلوش[11]. وكان بمقدور هذه القبائل، وهو ما كان محل اتفاق بشـــكل عام، أن تلحق الهزيمة بالجيش النظامي[12]. وهو ما دفع ناصر الدين شاه إلى التحسر بقوله «ليس لدي جيش مناسب كما ولا عتاد حربيا يمكنني تقديمه لجيـــش نظامي»[13]. وبالمثل، فقد لاحظ واحد من وزرائه، أمين الدولة، أن «الوارثين للعرش الإيراني لن يرفعوا رؤوسهم عالية ما لم يقوموا بتأسيس جيش مناسب»[14].

وكان لـــوزارة العدل، على الرغـــم من وجودها منذ العـــام 1834، وجود ضئيل للغاية خارج طهران. فقد اســـتعاد عبدالله مستوفي، وهو محاسب كبير، في مذكراته وبعبـــارات يملؤها الحنـــين للماضي كيـــف كان المجتمع ذاته متكفلا بـــإدارة أموره القضائيـــة من دون تدخل من الحكومة المركزية[15]. وكان ينظم القضاء بين القبائل عن طريق زعماء العشائر، وبين المزارعين عن طريق الكتخدا (الرئيس)، وكبار السن في القرى، وملاك الأراضي؛ وبين الحرفيين والتجار عن طريق شـــيوخ جماعاتهم. وفي المدن الرئيسية، كان النظام القضائي الرسمي مقسما بطريقة غامضة ما بين المحاكم الشرعيـــة (الدينية) والعرفية. وكان يرأس المحاكـــم الشرعية القاضي الشرعي، ولقبه شـــيخ الإسلام وهو لقب يورث؛ بينما يرأس المحاكم العرفية حكيم تختاره الحكومة. وتتولى المحاكم الشرعية الأمور الشـــخصية والمدنية؛ بينـــما تتعامل المحاكم العرفية مع الجرائم ضد الدولة - ويمكن أن تشـــتمل هذه الجرائم في المحاكم الشرعية على السرقة والسكر كما تشمل قطع الطريق، التحريض على الفتنة والعصيان، والهرطقة. وللمحاكـــم العرفيـــة أن تقيم حكمها بنـــاء على الشريعة، الســـوابق، المبرر، الدلائل الظرفية، وملاءمة الحكم للدولة، والعرف المحلي. وفي الواقع، يمكن أن يعني العرف العـــادات كما يعني قانون الدولة. بل ســـاوى كرزون بين العـــرف و«القانون العام» الإنجليـــزي. ونظريا، فإن الشـــاه وممثليه المباشرين فقـــط - الحكام الأميريين الذين يحـــوزون الخنجـــر الملكي - هم الذين كانت لديهم الســـلطة للحكم بالإعدام. بينما عمليا، ترك معظم الأحكام القضائية، حتى تلك المتعلقة بالحياة والموت، للســـلطات المحليـــة. وأكثر من هذا، ظلت ميزانية وزارة العـــدل ضئيلة للغاية لدرجة أنه حتى

عند نهاية القرن التاسـع عشر كانت الأقسـام في المقاطعات تعيش من بيع طوابع التوثيق لدى الكتاب العدليين[16].

لاحظ أحد الديبلوماسـيين البريطانيين أن القاجار كانوا راغبين في ترك معظم أمور القضاء للقضاة الشرعيين، وزعماء القبائل، ورؤسـاء القرى، وشـيوخ الجماعات ماداموا قـد احتفظوا نظريا بالسـلطة المطلقة المتعلقة بالحياة والمـوت[17]. ولم يكن هذا أمرا قليل الشـأن في بلد لم تملك الحكومة فيه سوى أدوات محدودة للسيطرة لكنها نصبت المشـانق المروعة في الأماكن العامـة. وطبقا لواحدة من اليوميـات التي تغطي الفترة بين 1873 و1904، فإن عاصمة مقاطعة شـيراز شـهدت تنفيـذ 82 حكما بالإعدام-48 بقطـع الرأس، 17 بالشـنق، 11 بتقطيعهم إلى أربعة أجزاء، 4 بالدفـن أحياء، 2 بنزع أحشـائهما. كما أجريت 118 عملية بتر للأعضاء: 41 بـترا للأصابع، 39 بترا للأقدام، 38 حالـة بترا للأذن؛ و110عمليات جلد، كانت 11 منها مهلكة. وتلاحظ اليوميات أن هذه الاسـتعراضات كانت مصممة من أجل ردع المجرمين وكذلك لاسـتعراض القوة الملكية للعامة - «خاصة لرجال القبائل البدو الميالين إلى نهب الريف»[18].

كانت الوزارات الأحدث بالقدر نفسه من التواضع. فوزارة الداخلية وظفت ضباطا نمساويين وإيطاليين في العام 1873 لتأسيس قوة شرطة في طهران. وبحلول العام 1900، كانت هذه القوة، التي تعرف باسـم النظامية، لا تزيد على 460 رجل شرطة. وأنفقت وزارة التعليم معظم مواردها المحدودة على ما عرف بدار الفنون (مأوى العلم)، وهي مدرسـة عليا أسست في العام 1852 لتدريب المسـتخدمين للجيش والوظائف المدنية. وكانت لديها تعليمات صريحة بأن يكون طلابها من «أبناء الأعيان، والنبلاء، والخانات، والعائلات الغنية». وبحلول العام 1900، كان بالمدرسـة 300 طالب. وقد اشـتكى أحد المعلمـين من أن تعليم «هـؤلاء الأولاد المدللين مثله مثل محاولة وضع نظام بين حفنة من حيوانات الصحراء المتوحشة»[19]. وقد استقدمت أغلبية المعلمين من فرنسا لمواجهة النفـوذ البريطاني والروسي. وقد اقتصرت وزارة التجارة على الإشراف على عدد قليل من الموانئ الموجودة على بحر قزوين والخليج. أما وزارة البريد والتلغراف فقد «امتلكتها» حتى العقد الأول من القرن العشرين عائلة مخبر الدولة - فقد كانت مسـؤولة شكليا عـن كل من نظام البريد الذي تأسـس في العام 1876 وخطـوط التلغراف التي مدها البريطانيون في العام 1856 لربط لندن ببومباي. وبحلول العام 1900 وسـعت خطوط

التلغـراف لتربط طهـران بكل عواصم المقاطعات. غير أن بعـض هذه الخطوط كانت تـدار عن طريـق شركة بريطانية توظـف الأرمن. ووفقا لإفادة ضابـط شرطة إيطالي: كانت «وزارات الحربية، والداخلية، والشـؤون الخارجية فقط هي التي لديها ما يحاكي أي تنظيـمات رسـمية. أما الوزارات الأخـرى فلم يكن لديها مقر دائـم، ولا موظفون منتظمـون، ولا ميزانية منتظمـة. وكان وزراء هذه الوزارات يتجولون في جميع الأنحاء مع خادميهم الذين يحملون أوراقهم»[20].

حدد كرزون ستة أشخاص باعتبارهم الأكثر نفوذا خلال الأعوام الأخيرة لحكم ناصر الدين شاه: مظفر الدين، ولي العهد، الذي حكم، وفقا للتقاليد، مقاطعة أذربيجان ذات الأهمية الإسـتراتيجية؛ وظل السلطان، ابن الشاه القوي، الذي حكم أصفهان كما حكم إلى جانبها في وقت ما مقاطعات فارس، وكردسـتان، وعربسـتان، ولورستان؛ ثم كامران ميرزا (نائب السـلطنة)، ابن الشـاه الثالث، حاكم طهران وكان شـكليا رئيسا للقوات المسـلحة باعتبـاره وزيرا للحربية وباعتباره أيضا القائد العـام (أمير كبير) - وكان أيضا متزوجا من ابنة حاكم المسـتقبل محمد علي شـاه؛ أمين السـلطان، وهو حفيد لعبد جورجي الذي سترتفع قامته لكي يصبح مستقبلا الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وكذلك وزيـرا للمالية والداخلية وحاكما لموانئ الخليج العـربي؛ ثم أمين الدولة، وهو جورجي آخر يعد المنافس الرئيسي لأمين السـلطان؛ وأخيرا مشير الدولة، زوج أخت الشاه ووزير العـدل، الذي كان باعتباره مسـتوفيا ذا ميول ليبرالية، قد عمـل على تعليم أولاده في أوروبا وساعد على إقامة مدرسة العلوم السياسية في طهران[21]. وقد مارس أكبر أبنائه، الذي ورث لقبه، دورا رئيسيا في الثورة الدستورية.

أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يتولاها: مخبر الدولة، وزير البريد والتلغراف، الـذي حمل أيضـا حقيبة وزارة التعليـم والأوقاف - وقد كان مرتبطا بالشـاه من خـلال المصاهرة؛ ثم عباس ميرزا، أكبر أشـقاء الشـاه، الذي كان وزيـرا للتجارة إلى جانـب كونه حاكما لقزوين. أما المقاطعة الرئيسـية الأخرى خراسـان، فقد حكمها ركـن الدولة - وهو شـقيق ملكي آخر. لم يكن هؤلاء الحـكام مؤتمنين على الخنجر الملكي فقط باعتباره رمزا للسلطة المطلقة لكن أيضا للتأكد من أن شون قمح الدولة بهـا مخزونات كافيـة لحالات الطوارئ. وعند اختيار ناصر الدين شـاه ابنه كحاكم لطهران، حذره من أنه إذا ابُتليت العاصمة بأي نقص في الغذاء فإنه سيكون مسؤولا

شخصيا وسوف يضرب بالعصا على قدميه أمام الجميع ليرى العالم أنه «في مثل هذه القضايا الحيوية حتى ابن الشاه يمكن محاسبته»[22].

ومع افتقارهـــم إلى بيروقراطية مركزية، اعتمد القاجــار على الوجهاء المحليين- زعماء القبائل، القادة الدينيين، كبار التجار، وكبار ملاك الأراضي. وفي معظم المحليات، ســواء كانت مدينة، قرية أو مناطق قبلية، تمتعت النخبة المحلية بمصادرها الخاصة مــن القوة وبروابطها مع القصر المركزي. وكان بعضهـــم مرتبطا بالعائلة المالكة إما من خلال الدم أو الزواج. وقد عمل فتح علي شـــاه، الحاكم القاجاري الثاني، بشـــكل منتظـــم على خلق روابط بينه وبـــين العائلات في المقاطعات حيـــث تزوج أكثر من ألـــف زوجة وخلف وراءه بضع مئات من الأطفال[23]. وكان ناصر الدين شـــاه أكثر تواضعا؛ حيث تزوج سبعين مرة فقط. وقد اعتاد الناس المزاح بالقول «إن كل إقليم في البلاد، تـــم اجتياحه من قبل الجمال، والبراغيث، وأبناء الملوك (شـــاهزاده)»[24]. كما أن الوجهاء المحليين أيضا اشتروا الألقاب، والمكاتب، والإقطاعات. وقد شكا أحد المســـتوفين من أن خلق نحو 200 لقب شرفي قد أغرق السوق وبنهاية القرن التاسع عشر كان بإمكان «أي أحد ادعاء أن لديه لقبا»[25].

يمكـــن وصف هؤلاء الوجهاء باعتبارهم أرســـتقراطية مـــلاك أراضٍ. وقد حصلوا على معظم دخلهم من الزراعة وعرفوا في اللغة الدارجة بكلمة أرباب (ملاك أراض) وعمـــدة - ملـــوك (ملاك أراض كبار). وقد حدد مهدي بامبـــاد، في كتابه المكون من عدة أجزاء حول عصر القاجار، نحو 1283 شخصية بارزة. ومن بين هؤلاء، كان 771 (60 في المائة) موظفي دولة - رجال الحاشـــية، مســـتوفين، كتبة؛ ومنهم 286 (23 في المائـــة) أدباء ومثقفـــون - تقريبا كلهم مرتبطون بالقـــصر؛ و98 (8 في المائة) أمراء؛ و98 آخرون علماء دين؛ وكان 19 منهم (1 في المائة) تجارا[26]. وبينما لم يكن بامباد محـــددا حول مواردهم المالية، فإنهم كلهم تقريبـــا، بمن في ذلك علماء الدين، كانوا يستثمرون في الزراعة - إما باعتبارهم ملاكا لعزب كبيرة أو ملاكا جزئيا لقرى[27].

بالإضافة إلى ملكية الأرض، تمتع العلماء الكبار بســـلطة واسعة. فباعتبارهم مراجع للتقليد، كان لهم احترامهم كمرشـــدين روحيين وقانونيـــين. فقد كان الورعون والأتقياء يستشـــيرونهم في الأمـــور الأخلاقية والقانونيـــة والدينية. وباعتبارهـــم نوابا للإمام فقد تلقوا نوعين من الأعشـــار - الخمس المعروف بـ«سهم الإمام» والزكاة الإسلامية العادية

المرصود للفقراء. وكانت المساهمات تأتي في معظمها من ملاك الأراضي، والتجار، وشيوخ الجماعات. وبصفتهم رؤساء للأوقاف، كان العلماء الكبار يشرفون على المساجد، والعتبات المقدسة، والمعاهد والحوزات الدينية، ومدارس القرآن. وهي أوقاف كانت تتكون في أغلبها من أراض زراعية وأراضٍ في الحضر. وباعتبارهم مجتهدين، كانوا يقومون بعملية التعليم في الحوزات الدينية، ويوزعون المنح الدراسية، ويساعدون في اختيار القضاة الشرعيين، وخطباء المساجد، وأئمة الصلاة، ومعلمي المدارس. باختصار، تمتع العلماء الشيعة، على النقيض من نظرائهم في العالم السني، بمصادرهم الخاصة من الدخل، وبذلك فقد كانوا أكثر استقلالا عن الحكومة المركزية.

ومن أجل محاولة معادلة ذلك النفوذ، أحاط القاجار أنفسهم بهالة دينية. فقد أعلنوا أنفسهم باعتبارهم حماة التشيع، المحافظين على القرآن، وأئمة المؤمنين، وحملة سيف الإمام علي. وقد قاموا بزيارات معلنة للعتبات المقدسة لدى الشيعة - مسجد الإمام الرضا في مشهد حيث من المفترض أن الإمام الثامن مدفون به؛ ولمسجد فاطمة في قم حيث قبر أخت الإمام الرضا؛ وأيضا للإمبراطورية العثمانية(*) لزيارة كربلاء حيث استشهد الإمام الحسين، وللنجف حيث دفن الإمام علي، ولسامراء حيث عاش الإمام الثاني عشر. وقاموا بطلاء القبة الكبيرة في مسجد سامراء بالذهب. وقاموا أيضا ببناء مشهد، التي تعني حرفيا «مكان الشهداء»، وذلك لمنافسة مكة والمدينة. وقد تولوا رعاية مراكز التعليم الديني في النجف، ومشهد، وأصفهان، وأسسوا المدرسة الفيضية في قم. ودفن القاجار ذويهم في مسجد الشاه عبد العظيم في ضواحي طهران الذي لم تكن شهرته أنه فقط يضم قبر أسلافهم بل أيضا ابن الإمام السابع. وقد بنوا أول خط سكك حديدية في البلد ليربط ما بين طهران ومسجد عبد العظيم. وبالطبع، فقد استمروا في اختيار أعضاء من العلماء لكي يكونوا قضاة، وشيوخ الإسلام، وأئمة الجمعة. وكان إمام جمعة طهران متزوجا من العائلة المالكة. وقد ادعى صامويل بنجامين، أول ممثل رسمي لأمريكا في طهران، وإن بكلمات تتضمن بعض المبالغة، أن المجتهد الأعلى مقاما في طهران كان قويا لدرجة أنه - حتى وإن كان يمتطي بغلا ولم يكن لديه سوى خادم واحد - «بكلمة واحدة يمكنه خلع الشاه»(28). أبقى القاجار أيضا على الممارسة الصفوية الشائعة بخلق صلات نسب لهم تربطهم بكل من السلالات الحاكمة الإيرانية

(*) حكم العثمانيون العراق من العام 1534 حتى العام 1918. [المحررة].

القديمة والأئمة الشيعة. بالقدر نفسه من الأهمية، فقد استمروا في إشاعة أسطورة أن الإمام الحسين قد تزوج من الشاهبانو، ابنة آخر شاه ساساني. لذا فإن الإمام الرابع وخلفاءه من المفترض أنهم جميعا ليسوا فقط الأحفاد المباشرين للنبي المعظم ولكن أيضا للملوك الساسانيين.

وأكثر من هذا، رعى القاجار شعائر شهر المحرم السنوية التي تحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين. وموّلوا عمليات الجلد، والتلاوة، والتمثيل الديني في الحسينيات (مراكز دينية)، والتكايا (المسارح). وبعد جولته في العام 1873 في أوروبا، أقام ناصر الدين شاه مبنى تكية الدولة الكبيرة (مسرحا حكوميا) في طهران لكي يعاد فيه تجسيد عملية استشهاد الإمام الحسين. وكان هذا المبنى المستدير المغطى بالقماش كبيرا لدرجة أن عدد المتفرجين يصل إلى 20 ألفا - وقال البعض إنه مستلهم من قاعة ألبرت في لندن[29]. وقد ادعى الممثل الأمريكي أن المسرح كان يتضمن صورة بالحجم الطبيعي للنبي محمد[30]. وفي الأغلب أن تلك كانت صورة للإمام علي أو الإمام الحسين.

وتعود أصول مسرحيات تجسيد استشهاد الإمام الحسين إلى فترة العهد الصفوي، وتقوم على التمثيل الدرامي لأيام الإمام الحسين الأخيرة بالكامل، وحياة الاثنين وسبعين شخصا الذين صحبوه[31]. وتبدأ هذه المسرحيات في الأول من المحرم بوصول الإمام الحسين إلى سهول كربلاء بالقرب من مدينة الكوفة، ورفع علم الثورة الأسود ضد يزيد، الخليفة الأموي. وتنتهي في عاشوراء، العاشر من المحرم، مع قبول الإمام الحسين عن طيب خاطر استشهاده - وهو مصير كان قد قرره مسبقا حتى قبل وصوله إلى كربلاء.

وقد بنى الشاه ناصر الدين تكايا أخرى. حيث كان يوجد في طهران وحدها أكثر من أربعين منها في جميع أنحائها – ويموِّل العديدَ من هذه التكايا الأعيان المحليون. كما أن الروزخانات أعيد فيها أيضا تمثيل مشاهد مؤثرة من حياة الإمام الحسين ومرافقيه. ومع نهاية القرن دمجت دور التعزية مشاهد سعيدة لإحياء المناسبات المبهجة مثل العودة من السفر أو الشفاء من الأمراض الخطيرة. وعلى الرغم من أن المحرم كان مناسبة جليلة، لم يتورع ممثلو الشارع عن تسلية الجماهير بالتمثيليات الهزلية[32]. وأكثر من هذا، فإن عاشوراء يأتي في أعقابه مباشرة عيد فرحة الزهراء. وهنا تحل الملابس الملونة محل الملابس الداكنة، وتطلي النساء أظافرهن، ويقوم الرجال بصبغ شعرهم، ويقيم

الأغنياء عروضا للألعاب النارية، وقد رأى الزوار الإنجليز المشهد مألوفا.

وتحمل احتفالات المحرم تماثلا مدهشا مع مسرحيات الآلام في مسيحية العصور الوسطى. فكل منهما يُنظَر إليه على أنه تحقيق للقضاء والقدر الإلهي. وكلاهما يصور الاستشهاد المقدس مقابل خطايا الإنسان. وكلاهما يجسد الضعف الإنساني حيث لم يعلُ الناس في الكوفة، أو في القدس إلى مستوى الحدث. وكلا الموتين نظر إليه كعامل للخلاص يكسب المؤمنون التائبون من خلاله خلاصهم في العالم الآخر. وكلاهما أيضا يعزز الشعور بالمجتمع في مواجهة العالم الخارجي، وبذلك يجذب الجماهير لتكون أكثر قربا من النخبة. ومن باب الواجب حضر ناصر الدين شاه العرض السنوي في المسرح الحكومي، ومن خلال مقصورته الملكية كان يشاهد عبر التلسكوب ليس فقط الممثلين، ولكن أيضا الجمهور - وقد جلسوا وفقا للرتبة والطبقة. والبعض كان يتندر بأنه اهتم بشكل خاص بالفرجة على النساء. وكان الممثلون عادة ما يرتجلون. وكان يجري إلباس الممثلين القائمين بدور العدو ملابس عثمانية، وكان يشار إلى أطفال الإمام الحسين باسم شاهزاده (أبناء الملوك)، وكان يُقدِّم الأوروبيون الذين تحركت مشاعرهم لمحنة الإمام الحسين فتحولوا فورا إلى التشيع[33]. وكان هناك من يجلدون أنفسهم في الشارع، وكان كبار رجال الدين يجفلون جانبا، محتسبين هذه المسرحيات غير لائقة، ومثيرة، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق، اعتداء على مضمارهم الخاص. وقد كتب الممثل الأمريكي أنه في الأغلب كانت «الطبقات الجاهلة هي التي تنضم إلى مثل هذه المواكب»[34].

وكان الميل نحو الدين الشعبي ذا صدى جيد حيث كان أكثر من 85 في المائة من سكان البلد من الشيعة. واقتصر وجود السنة، الذين يبلغون أقل من 10 في المائة، على الأطراف: البلوش في الجنوب الشرقي؛ التركمان في الشمال الشرقي؛ وبعض الأكراد في الشمال الغربي، وبعض العرب في الجنوب الغربي. وفي الوقت نفسه مثّل غير المسلمين أقل من 5 في المائة من سكان البلد (انظر الجدول 2)، ويشتملون على نحو 80 ألفا من المسيحيين الآشوريين حول بحيرة أرومية، و90 ألفا من الأرمن في أصفهان وبالقرب منها، وكذلك في رشت، وطهران، وأذربيجان الغربية؛ و50 ألف يهودي في يزد، وشيراز، وطهران، وأصفهان، وهمدان؛ ونحو 15 ألفا زرادشتيين في يزد، وكرمان، وطهران، وأصفهان. واستمر القاجار في ممارسة التقليد الصفوي بمعاملة أقلياتهم المسيحية، اليهودية والزرادشتية باعتبارهم «أهل كتاب» شرعيين - وهم شرعيون لسببين: أولهما

أنهـم كانت لديهم كتبهم المقدسـة، وثانيا لأنهم كانوا معترفا بهـم على هذا النحو في القرآن والشريعة. وكان مسـموحا بـأن يكون لديهم قادتهم ومنظماتهم، ومدارسـهم وضرائبهـم، وقوانينهم وأماكن عبادتهم. وقد تعامل الشـاه معهـم من خلال قادتهم الدينيين. ومثل الأرمن رئيسُ أسـاقفتهم في أصفهان، كما مثل الآشـوريين بطريركُهم في أرومية، اليهود حاخامُهم الأكبر في يزد، والزرادشتيين كاهنُهم الأكبر في يزد أيضا.

(الجدول - 2): التكوين المجتمعي في إيران العام 1900

المجموعات اللغوية الرئيسية:	
الفارسيون	6,000,000 (%50)
الأذريون	2,500,000
المازندرانيون	200,000
الغيليكيون	200,000
الطوالش	20,000
التاتيون	20,000
القبائل الرئيسية:	(30%)
الأكراد	850,000
العرب	450,000
البختياريون	300,000
القشقائيون	300,000
البلوش	300,000
اللر	150,000
البوير أحمديون	150,000
الممسنيون	150,000
الأفشار	150,000
الشهسوانيون	100,000
الهزارة (البربريون)	80,000
التيموريون	60,000
التركمان	50,000
القره داغيون	50,000
الأفغان	30,000
الباصريون	25,000

الجمشيديون	20,000
الطاجيك	20,000
القرباخيون	20,000
القبائل الأصغر: القاجارا، البيات، القره غوزلو، الباهارلويون، الإيمانلويون، النفاريون، الكامتشيون، المقادمدامون، الجافنشيريون، الشاككايون	
غير المسلمين:	
البهائيون	100,000
الآشوريون	90,000
الأرمن	80,000
اليهود	50,000
الزرادشتيون	15,000

ملاحظة: حيث لم تُجرَ أي تعدادات سكانية في القرن التاسع عشر، وحيث تعد سجلات الزائرين انطباعية إلى حد كبير، فإن التقديرات المذكورة في الجدول تعد تخمينات اعتمدت على تقارير مبعثرة في المكتب الخارجي البريطاني، أخذا في الاعتبار الهجرات، والتعداد السكاني الأول للعام 1956. لتقدير حجم القبائل، انظر:
H. Field, Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939); and S. I. Bruk, "The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia," Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 47-420.

أمـا الأقلية الأكبر، البهائيون، فقد كانت تفتقر إلى المكانة الشرعية. فبداية كانوا يعرفون باسـم «البابيون»، وتعود أصولهم إلى أربعينيات القرن التاسع عشر حينما قام تاجر من شـيراز بإعلان نفسـه الباب للإمـام المهدي، الإمـام الثاني عشر الذي احتجب. وادعى أنه جاء منذرا بيوم الحسـاب وظهـور الإمام المهدي. وعلى الرغم من أنه شـنق واضطُهد أتباعـه من دون رحمة باعتبارهـم مهرطقين، وخاصة بعد محاولتهم اغتيال ناصر الدين شـاه في العام 1852، فإن الحركة نجحت في البقاء في ظل وريث الباب الذي اتخذ اسم بهاء الله، وكان يعظ البهائيين بالابتعاد بشدة عن كل أشكال النشاط السياسي. وقد أعلن نفسه باعتباره الإمام الغائب وكذلك المسيح، مع خطـاب جديد مختلف كليا يدعـو إلى الإصلاح الاجتماعي واحترام السـلطات القائمة. وقد بادر بنشر كتابه المقدس، ليحل محل القرآن والإنجيل. غير أن شـقيقه، والذي أسمى نفسـه «صبح الأزل»، أعلن نفسه الوريث الحقيقي للباب، واستأنف التنديد بمؤسسـة الحكم. وهكذا انقسـم البابيون إلى طائفتين: «الأزلية» الناشـطة

سياسـيا، و«البهائيـة» المهادنـة. وقد عاش الأزليـون في الأغلب الأعـم في طهران؛ والبهائيون في يزد، وشـيراز، وأصفهان ونجف أباد. وتختلف التقديرات بشدة بشأن أعدادهـم عند نهاية القرن التاسـع عشر حيث تتراوح بين 100 ألـف ومليون[35]. وكان كل من الطائفتين سريا. وكلتاهما ترأسـها قـادة لجأوا إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكلتاهما شُـوهت صورتها من قِبل السـلطات، خاصة رجال الدين، ليس فقط لاعتبارهما مؤامرة خارجية، بل أيضا لتهديدهما المميت للإسلام الشيعي.

وقـد نقر القاجـار كذلك على طبل الوجدان الإيراني ما قبل الإسـلام. فقد رعوا القراءات العامة للشـاهنامة، بل وأعادوا حتى تسـمية التاج على اسم سلالة كيان الأسـطورية المذكـورة في الملحمة. وقد سـموا أبناءهم على اسـم أبطال الفردوسي -أسماء مثل كامران، باهمان، أردشير، وجهانغير. وقد أقاموا روابط نسب بينهم وبين البارثيـين القدامى. وقد احتفلوا بعيد النيروز (العام الجديد) بالألعاب النارية. وقد زينوا قصورهم بزخارف أخمينية وساسانية. وعمدوا إلى تصميم راية جديدة تحمل الأسد والشمس، وفي منحهم للفروسية، أعلنوا أن هذه الراية هي «الحد الفاصل بين الخير والشر منذ أيام زرادشـت»[36]. وقد ارتجلوا على الشارة القديمة، بوضع سيف الإمام علي الشـهير ذي الفقارين في قبضة الأسد[37]. وعلى الرغم من معارضة بعض رجال الدين لأن الأسد والشمس ترجع أصولهما إلى أرمينيا، فقد أصبحت الراية رمزا قوميا، متميزة بوضوح عن هلال القمر العثماني[38].

كما حاكى القاجار أيضا الأخمينيين والساسانيين في التكليف بصنع منحوتات ضخمة لهم عند المنحدرات الصخرية في الجبال- بعضها بالقرب من النقوش الصخرية القديمة. وقد وضع الشـاه فتـح علي تمثالا له على الطريق المطروقة جيدا إلى مرقد الشـاه عبد العظيم. وقد جادل أحد مؤرخي القصر بأن الشاه «الورع» كلف بصنع هذا التمثال له لأن «الحكام في العصور القديمة تركوا صورا لهم مقطوعة في الصخر»[39]. وأكثر من هذا، فقد قام القاجار بتوظيف مسـتوفين فارسـيين في إدارة قصرهم، ووصفوهم بـ «رجال القلم» لتمييزهم عن «رجال السـيف» - زعماء قبائل الترك. ونجد مقاطع شـعرية عن هذه الطبقة المثقفة ليس فقط عند الفردوسي، بل في أشـعار بعض الشعراء المشهورين مثـل حافظ، مولوي - الرومي، وسـعدي. ويجد الميل نحـو الأدب الفارسي صداه جيدا ليس فقط بين عائلات المستوفين، ولكن أيضا بين السكان المتحدثين بالفارسية في مراكز

البلاد - في أصفهان، شـيراز، كرمان، قم، يزد واشتيان. وقد دهش الأوروبيون لاكتشافهم أنه حتى بعيدا عن الطريق المألوف كان في مقدور السكان الريفيين سرد مقاطع طويلة من الشـاهنامة – وإن كان سردا غير دقيق[40]. واعترف إدوارد براون، المؤرخ الإنجليزي المشهور للأدب الفارسي والذي لا يعد من المعجبين بالفردوسي، بأن الشاهنامة «تمتعت منذ البداية وحتى وقتنا الحاضر بشـعبية ثابتـة ومنقطعة النظير»[41]. وبالطبع، فمثل هذا الاسـتغلال الفج للوجدانات الفارسية والشـيعية لم يفلح دائما. فعلى سبيل المثال، وجد الشـاه ناصر الدين نفسه، إبان واحدة من رحلات حجه الدورية لمرقد الشاه عبد العظيـم، في مرمى حجارة يلقيها جنـود غاضبون تأخر دفع رواتبهم. فحتى ظل الله لم يكن مُعفًى من الغضب الأرضي.

مجتمع القاجار

لم يحكـم القاجـارُ كثيرا من خـلال الدين والبيروقراطية بقـدر حكمهم من خلال الأعيان المحليين. وأشـار الديبلوماسي البريطاني، سـير جون مالكولم، في ملاحظة جانبية فطنة إلى أن الشـاهات نظريا كانوا يختارون زعماء القبائل، والحكام، والقضاة، ورؤساء دوائر المدن، ولكن عمليا فإن الشاهات كان عليهم أن يختاروا من بين هؤلاء «المحترمين» في مجتمعهم - «مثلهم في ذلك مثل أعضاء النقابات في أي مدينة بريطانية»[42].

وعلى الرغم من أن هؤلاء المسـؤولين ليسـوا منتخبين رسميا، فإن صوت الناس كان يزكيهم دائما: فلو كان على الملك اختيار قاضٍ غير متفق عليه بين المواطنين، فلن يكون بإمكان هذا القاضي ممارسـة مهامه، التي تتطلب ثقله الكامل الذي يستمده من الاعتبارات الشـخصية للمساعدة في تحقيق سـلطة إدارته. وفي بعض المدن أو القرى ظل صوت الناس في تحديد الكتخدا الخاص بهم، أو الرئيس، أكثر تصميما، فلو عُيِّن من لا يوافقون عليه، كان صخبهم يؤدي إلى استقالته أو إقالته. وهذه الحقائق مهمة، فليس هناك امتياز أكثر أساسية بالنسبة إلى رفاه الناس مثل اختيار قضاتهم، أو التأثـير في اختيارهم. وصحيح أن هؤلاء القضاة لا يمكنهم دائما إبعاد أياديهم عن السـلطة، ويرغَمون أحيانا على أن يصبحوا أدوات للبطش، ومع ذلك تظل شعبيتهم لـدى مواطنيهم، التي سـاهمت في وصولهم لمناصبهم، مصدر قوتهـم؛ ولذا فعند ممارسـتهم المعتادة مهامهم ينتبهون إلى راحتهم، وسـعادتهم ومصالحهم. وفي كل

مدينة أو بلدة، يكون لكل من التجار، والبائعين، والميكانيكيين، والعمال رئيس لهم، أو بالأحرى ممثل لهم، وهو الذي يكون مسؤولا عن المصالح الخاصة لطبقته. ويتم اختيار هذا الممثل عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها، ويعيّن من قبل الملك.

وكان السكان يعيشـون وجها لوجه في مجتمعات صغيرة ذات كيانات، وتراتب اجتماعـي، ولهجات خاصة، وغالبا، وحتى نهاية القرن التاسـع عشر، مع اقتصادات مكتفية ذاتيا. وتعد الجغرافيا الطبيعية جذر هذه الفسيفساء الاجتماعية. فالصحراء الوسـطى الشاسعة الشهيرة بصحراء كوير، وسلاسل الجبال الأربعة المرعبة المعروفة باسـم زاغروس، ألبرز، مكران، والنجود، وإضافة إلى ذلك الافتقار الواضح إلى الأنهار القابلة للملاحة، والبحيرات، والزراعة المطرية، مارست جزئيا دورا في تشظية السكان إلى مجتمعات قبلية، وقرى ومراكز مستقلة ومكتفية ذاتيا.

وكانـت القبائل، التـي تمثل ما بين 25 في المائة و30 في المائة من السـكان، تتكون مـن نحو خمـس عشرة هوية تعـرف على النحو التـالي - القاجار، الأكـراد، التركمان، البلوش، العرب، القشقائيون، البختياريون، اللر، الممسنيون، البوير الأحمديون، الهازار، الشهسـوانيون، الأفشـار، التيموريون، والخاميسـيون. كانت بصورة مـا «مجتمعات متخيلة» تدعي انحدارها من أسلاف أسطوريين. أما الحقيقة الواقعية، فقد كانت ذات هويات سياسية سائلة، تفقد أعضاء بشكل مستمر وتجتذب آخرين. وكان لمعظم هذه القبائل لهجاتها ولغاتها الخاصة، وعاداتها وتقاليدها، وتاريخياتها وسلالتها، وقديسوها المحليـون ومواقـع حجها، وملابسـها وأغطية الرأس الخاصة بهـا. ومن الصعب قياس أحجامهـم الحقيقية. فكما اعترف أحد زعماء القشـقائيين، فإنـه لم يكن يعرف حجم قبيلتـه، ولم يكـن يريد أن يعـرف، حيث إن العدد الحقيقي ربمـا يحمل معه ضرائب أعلى[43]. وكان البدو الرحل يميلون إلى التقوقع في المناطق الهامشية، أي المناطق الجبلية أكثر، أو المناطق الجافة والتي كان من الصعب زراعتها على مدار العام.

وعـلى الرغم من أن معظم القبائل كانت قبائل بدو رحل أو شـبه رحل، فقد كان بعضها مسـتقرا تماما. على سـبيل المثال، كان الأكراد في أغلبهم مزارعين مسـتقرين في أودية كرمانشـاه وغرب أذربيجان. وبالمثل، كان العرب في أغلبهم قرويين يعيشون على طول الخليج العربي، وفي مقاطعة عربسـتان الجنوبية. وكان القاجار أنفسهم قد خبروا المـرور التقليدي إلى الحيـاة الحضرية، كما عرضه العلامة ابن خلـدون. ومنذ إقامتهم

سلالتهم الحاكمة، استقروا في العاصمة واندمجوا مع السكان الحضريين. وبعض القبائل - وخاصة القشقائيين، والبختياريين، والبوير أحمديين - تعد اتحادات لقبائل كبيرة يترأسها زعماء أعلى مستخدمين اللقب التركي «الخاني». بينما كانت قبائل أخرى لها زعماء متعددون مع لقب أقل هو «خان». بينما مال العرب إلى دعوة زعمائهم بـ«الشيخ»؛ ودعاهم الأكراد «بيك»، و«أغا» أو «ميرس»، والبلوش، الذين تحدثوا بلهجة إيرانية، لكن المفارقة أنهم يرجعون بأصولهم إلى عم النبي محمد البطل حمزة، كانوا يشيرون إلى زعمائهم بلقب «أمير»، وهو مصطلح عربي آخر[44].

ولكن سواء حكمها زعيم أعلى أو زعماء أقل مرتبة، كانت كل قبيلة تنقسم إلى عشائر سميت تيريات أو تايفيات(*) - وهذه المصطلحات كانت هي أيضا أحيانا تُستخدم لتعني قبيلة. وكانت كل عشيرة تنقسم بدورها إلى معسكرات مهاجرة، أو قرى مكونة من العائلات الممتدة. وكان لقبائل البختياريين سبع عشائر رئيسية، كل واحدة منها كانت كبيرة بشكل كاف لكي يطلق عليها «تيريا». وكان لدى القشقائيين عشرون «تيريا»، وكان لدى العرب في عربستان سبعون، والأكراد في منطقة الحدود العثمانية ستون. وقد أحصت إحدى وثائق القاجار اثنتي عشرة «تيريا» كبيرة لدى البلوش على الحدود الأفغانية - وبعضها بمئات من الأسر الممتدة[45]. وكان لدى العشائر في العادة قراها، وأرض الرعي الخاصة بها، وطرق مهاجرها؛ وتسلسل لمراتب زعمائها، الكالانتارس (الحجاب)، والكتخدات (الرؤساء)، وريش سفيدي (اللحى البيضاء). وكان لدى الكثير منها أيضا هويات دينية منفصلة. فعلى سبيل المثال، كانت بعض عشائر الأكراد سنية؛ وبعضها شيعية؛ وبعضها علي- إلهي (وهي طائفة كانت تؤله الإمام علي)، وبعضهم كان قادريا (وهي طريقة صوفية)؛ وبعضها نقشبنديا (وهي طريقة صوفية أخرى منافسة). وفي هذه الحالات كان الدين يعزز هوية العشيرة.

ولأغراض عملية، كانت القبائل كيانات مستقلة. ووفقا لقول أحد المسؤولين البريطانيين: نظريا، كان الشاه يستطيع تعيين الخاني القشقائي، لكن اختياره كان مقصورا على العائلات القائدة من بينهم، وغالبا ما كان يختار الخان الذي تفضله بالفعل تلك العائلات. ويشرح المسؤول البريطاني: «كان على الحكومة الاعتراف باختيار هذه العائلات، إذ لم تكن قادرة على معارضة اختيارهم، وأحيانا كانت تمنحهم تفويضا للمحافظة على السلام في منطقتهم، وهي مهمة لم يكن باستطاعتها أخذها على عاتقها».

(*) أقسام وطوائف.

وأضاف: «لم تكن الضرائب تُدفع للحكومة بل كانت إتاوة تسلم للخانات. وكان رجال القبيلة يعبرون عن تأييدهم للخانات بتقديم «هدايا»، التي كانت في حقيقتها نوعا من الضريبة الطوعية»[46].

ويمكن رؤية التعقيد الكامل للنظام القبلي بين قبائل البختياريين. قطنت تلك القبائل منطقة شاسعة في قلب البلاد تشمل أصفهان في الشرق، تشهار محل في الشمال، لورستان في الغرب، عربستان في الجنوب الغربي، والمقاطعات القشقائية في الجنوب. وكانت معظم قبائل البختياريين تتحدث الفارسية مختلطة بعمق بكلمات لورية وكردية. غير أن بعضهم كانوا يتحدثون العربية أو التركية. وربما تكون هذه القبائل التحقت باتحاد القبائل في عصور أسبق. وخلال مناسبات عدة في القرن السابع عشر، كان البختياريون هم القوة الرئيسية وراء التاج الصفوي في أصفهان. بل إنهم في مرحلة ما قاموا حتى بالإغارة على طهران. وانقسم اتحاد قبائل البختياريين إلى فرعين – الهافت لانغ (السبعة أقدام) والتشهار لانغ (الأقدام الأربع). ووفقا لتقليد شفوي متوارث، فإن مؤسس القبيلة، بعد أن قاد أتباعه من سورية إلى موقعها الحالي، ترك وراءه اثنتين من العائلات المتنافسة - إحداهما كان لديها سبعة أبناء، بينما الأخرى كان لديها أربعة. ووفقا لتقليد آخر، تشير هذه الأرقام إلى مدفوعات الضرائب التي تُدفع للزعيم الأكبر، حيث يدفع الفرع الغني الربع، بينما يدفع الفرع الأفقر السبع.

وكان فرع الهافت لانغ (الأقدام السبع) ينقسم بدوره إلى أربع طوائف (تايفيات) رئيسية، بينما ينقسم التشهار لانغ إلى ثلاثة. وكان لكل تايفيه خانها. انقسمت تلك التايفيات السبع بدورها إلى أكثر من مائة تيريا - لكل منها كتخدا. وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتخدات كان يتم تثبيتهم في مناصبهم من الخاني، فقد كان أغلبهم من المسنين المقدرين أساسا لدى العشيرة - كان بعضهم مرتبطا بخاناتهم عن طريق المصاهرة. ضمت بعض التيريات عددا كبيرا من العائلات يصل إلى 2500 عائلة؛ بينما كان بعضها الآخر يضم عددا قليلا من العائلات لا يتجاوز خمسين عائلة. وكان العديد من التيريات مهاجرة، تعيش في معسكرات وترحل كل عام من الشتاء إلى الصيف في أراضي الرعي. وكان عدد قليل منها يعيش في مستوطنات مستقرة - في أغلبها داخل الأقاليم البختيارية. وبعد فترات من النزاع الداخلي، اتفق الهافت لانغ والتشهار لانغ على التشارك في

المناصـب القياديـة. وبناء على هذا الاتفاق ذهب لقب الخـاني إلى الهافت لانغ، بينما ذهب لقب البجي، نائبه، إلى التشهار لانغ. وكان الخانات الأكثر ثراء يملكون قرى خارج أقاليم قبائل البختياري، خاصة في الأقاليم المجاورة، فارس، لورسـتان وعربستان. ووفقا لتقارير بريطانية، كان للشـاهات نفوذ ضئيل داخل الأقاليم البختيارية. وكانوا يقومون بتثبيت الخانات والبجيات من المرشـحين الواضحـين، وأحيانا كانوا يتزوجون من بنات العائـلات القائدة؛ وكانوا يختارون الخانات لكي يصبحـوا حكاما إقليميين (محافظين)؛ وربمـا الأكثر أهمية من كل ذلك، أنهـم كانوا يبذلون قصارى جهدهـم لإبقاء التناحر قائما بين الهافت لانغ والتشـهار لانغ[47]. وباختصار، عاش البختياريون، مثل الجماعات القبلية الأخرى، في عالم يخصهم.

وكان المزارعون، الذين يمثلون أكثر من نصف السكان، في أغلبهم من المحاصصين(*). ففي أغلب أجزاء البلد، قسـم المحصول السـنوي يتم عادة تقسـيمه إلى خمسة أجزاء متسـاوية-للعمال، والأرض، والثـيران، والبذور ومياه الري. وطبقا للعرف، كان سـكان القريـة يتمتعون بالحـق في العمل في قطاع معين من الأرض عـلى الرغم من أن هذه الأرض تعـد نظريـا ملكا لمالـك الأراضي. وقد كتب أحد الرحالـة البريطانيين: «لم تكن للفلاحـين حقوق ملكية، ولكنهـم يتوقعون الاحتفاظ بحيازتهـم لقطاعات من الأرض خلال فترة حياتهم، ليسـلموها إلى ورثتهم. وكان المسـتأجر الفـارسي يتمتع بالأمن ما دام يدفـع حصته من الإيجار»[48]. وبمعنى آخر، فإن هؤلاء المحاصصين - وعلى النقيض من نظرائهم في أجزاء أخرى من العالم - كانوا يتمتعون بشـكل من أشكال الأمن. وكان الفلاحـون الذين يقدمـون ما يخصهم من مخصصـات البذور والثـيران يتلقون ثلاثة أخـماس المحصول. وفي القرى التي كانت تعتمد عـلى القنوات (قنوات تحت الأرض)، كان ملاك الأراضي يأخذون الخمس المخصص لمياه الري بشكل ثابت.

وكانت العلاقة بين ملاك الأراضي والفلاحين تتأثر، بشكل ثابت، بحجم المتاح من العمال. ففي أواخر القرن التاسـع عشر، خاصة بعد كارثة مجاعة العام 1870، كان في مقدور المزارعين التهديد بالانتقال إلى المناطق التي يوجد بها سكان أقل، حيث لم يكونوا مثل الأقنان (عبيد الأرض) في أوروبا العصور الوسطى مقيدين قانونا بالأرض. غير أن النمو السـكاني خلال القرن التالي قلص من قوتهم التفاوضية. ويسـاعد هذا

(*) أي الذين يعملون بنظام المشاركة في المحصول. [المترجم].

في توضيـح التناقـض الحاد بين ما اسـتخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن التاسـع عشر، وما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن العشرين. فبينما وجد رحالة القرن العشرين أن الظروف المعيشـية للمزارعين هي الفقر المدقـع، وصف رحالة القرن التاسـع عشر هذه الظروف بالجيدة بشـكل معقول. ومع تحول الفلاحين ليصبحوا أكثر مديونية، وخاصة من أجل البذور، أصبحوا يشـبهون الأقنان أكثر. وقد لاحظت الليدي شـيل التي كانت تسـافر في خمسـينيات القرن التاسـع عشر برفقة زوجها الديبلوماسي، أن الفلاحين تمتعوا «بمساحة كبيرة من الراحة المعيشية التي كنت غالبا ما أحسـدهم عليها بالنظر إلى حياة سكان الريف في بلادنا»[49]. وكتب الديبلوماسي الأمريكي بنجامين، أنه لم يكن بإمكان ملاك الأراضي أن يبتزوا الفلاحين كثيرا، ويرجع ذلك ببساطة إلى قدرتهم على الهروب إلى قرى أخرى. وقد شرح أن ذلك يفسر لماذا «لم يكـن الناس فقراء» و«كانوا يعبرون عن آرائهم... فالمعدمون في فارس أقل منهم في إيطاليا أو إسـبانيا»[50]. وكتب زائر آخر: «كان الفلاح يتلقى مقابلا جيدا بشـكل عام، ويتغذى جيدا، ويلبس جيدا، ويسـكن منزلا جيدا»[51]. وكتب الزائر نفسه أنه لم يكـن لدى ملاك الأراضي عادة أي خيار سـوى المزايدة بعضهم ضد البعض الآخر من أجل الحفاظ على الفلاحين في أراضيهم[52]:

> وفي بلـدان مثل بلاد فارس، حيث عدد السـكان محدود بشـدة، وحيث يمكن القيام بالزراعة فقط على حسـاب الصناعة المسـتقرة والعمل الكادح - وليس في العمل بالأرض نفسها، ولكن في حفر وصيانة قنوات الري، وفي تنظيم المـوارد - ففي مصلحة مالك الأرض أن يبقى على وفاق تام مع المسـتأجرين؛ والفلاح الفارسي، حتى لو كان يشـكو عن حق مـن الابتزاز الحكومي، لم يجد أي أحد ليعلمه إنجيل اسـتبداد مالك الأرض. فهو فقير، أمي، ومتماسك؛ لكن في مظهره الغليظ، وفي قوته التي تشـبه قوة الثور، كانت الثياب تغطي ظهره، وكان نادرا ما يلجأ إلى التسول.

تكـون الريف من نحو عشرة آلاف قرية يمتلكها جزئيا أو كليا ملاك أراضٍ غائبون- العرش، العائلة المالكة، أوقاف دينية، زعماء قبائل، محاسـبون حكوميون، تجار أغنياء، وملاك أراضٍ يدعون أربابا، عمدا مالكين. وتواجد المزارعون المسـتقلون عادة في أودية الجبال المنعزلة، وفي القرى التي تعتمد في زراعتها على مياه المطر. ولذا فليس غريبا، أن

يعرف نظام ملكية الأرض عند بداية القرن العشرين بالإقطاعي. وقد كتب «مستشار عسكري» أمريكي وُظّف من أحد ملاك الأراضي في خراسان في عشرينيات القرن العشرين أن هذا «الإقطاع» كان مماثلا لنظيره في «أوروبا العصور الوسطى» حيث كان ملاك الأراضي يملكون قرى عديدة، ويعاملون المزارعين باعتبارهم «عبيدا للأرض - أقنان»، ويحتفظ كل منهم بجيشه الخاص. وكان مالك الأرض الذي وظفه يعيش في قلعة مع جيش خاص مكون من 45 جنديا دائمي الخدمة و800 يخدمون لبعض الوقت. وعلق قائلا «هؤلاء الجنود، كانوا الأكثر نذالة في المنطقة»[53].

وكان الأعيان ملاك الأرض يتحكمون في عدة مناطق. فسلطان آباد وغرب مازندران كانت تمتلكهما عائلات أشتياني الشهيرة؛ وشرق مازندران كان يمتلكها ولي خان سبهدار، وسيستان وبلوشستان كان يمتلكها أمير علم، الشهير باعتباره «سيد المناطق الحدودية الشرقية»[54]؛ وعربستان كان يمتلكها الشيخ خزعل من قبيلة كعب الشيعية؛ وأصفهان وفارس كان يمتلكهما الأمير ظل السلطان، وخانات بختياريين، وقوام الملك، ورئيس قبيلة الخاميسيين وصولة الدولة، قائد القشقائيين؛ وكان يمتلك غيلان أمين الدولة؛ بينما كان يمتلك كرمانشاه الأردلانيون، وهي عشيرة شيعية كردية؛ وكرمان وفارس وكذلك وسط أذربيجان كان يمتلكها الفرمانفرما - عبد الحسين ميرزا فرمانفرما، وكان مؤسس عائلة الفارمانفرما هو حفيد الشاه فتح علي. وفي الوقت ذاته، كان يسيطر على شرق أذربيجان خانات ماكو، الذين عاشوا، وفقا للمستوفي، مثل الأرستقراط البروسيين ولكن بقبعة فارسية وحالوا بين المسؤولين الحكوميين وبين أن تحط أرجلهم المناطق التي يسيطرون عليها. وقد أضاف أنهم حكموا المنطقة منذ أيام الصفويين ولم يدفعوا أي ضرائب منذ بداية عصر القاجار[55]. وبالمثل، كان شرق أذربيجان، خصوصا منطقة مراغة، تسيطر عليها أسرة مقدم، الذين سبقوا القاجار وتزوجوا من العائلة المالكة فور إقامة السلالة الحاكمة الجديدة. ووفقا لدراسة حديثة عن مراغة[56]:

> على الرغم من أن الأمير الملكي كان في تبريز، أي على بعد نحو 80 كيلو مترا فقط أو رحلة تستغرق أياما قليلة من مراغة، استمر المقدميون في احتكار أدوار الحكام، والقضاة، وجامعي الضرائب، وقادة الجند، وملاك الأرض على امتداد القرن التاسع عشر. وقد يعزى هذا جزئيا إلى حقيقة أنهم نادرا ما ثاروا

على ســلالة القاجار الحاكمة بعد محاولتهم الأولى لغزو مراغة. ولم يكن هناك فــرض مباشر للســيطرة من قبل الحكومة المركزية عــلى آل مقدم، ولم يحاول الشــاهات القاجاريون مســاعدتهم بشــكل ملموس في إدارتهم المحلية، أو في حملاتهم العســكرية المتوالية ضد المتمردين الأكــراد الذين هددوا أقاليمهم. وكان للمحاولات الأولى لترشيد السلطة والإدارة تحت حكم الشاه ناصر الدين أثر ضئيل في نمط الإدارة المــوروث للمقدميين. ومثلما كانت هذه الإصلاحات غير ناجحة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية فيما وراء طهران، فلم تكن ناجحة أيضا في مراغة.

وقد جادل بعض دارسي التاريخ الأوروبيين بأن ملاك الأراضي لا يشكلون أرستقراطية حقيقية على أســاس أنهم يفتقرون إلى شجرة النســب اللائقة بذلك. وفي الحقيقة، فإن شــجرة نســبهم يمكنها التنافس مع نظرائهم الأوروبيين. فإضافة إلى الآشــتيانيين، الذين كانوا محاسبي القصر منذ بداية العهد الصفوي، كان كثيرون آخرون لديهم أصول شهيرة يتباهــون بها. فالمقدميون يرجعون بأصولهــم إلى زعيم قوقازي وكانوا مبرزين في مراغة لوقت طويل قبل ظهور القاجار. وادعى العلميون أنهم ينحدرون من شيخ قبيلة عربية أرســل ليخضع المنطقة في القرن الثامن. وقد اســتمروا في الحديث مع عملائهم بلهجة عامية عربية[57]. وقد وقع آل خزعل في عربســتان عــلى معاهدات مع البريطانيين منذ العام 1761. وادعى سبهدار، وقد كان يعتقد أنه «أغنى ملاك الأراضي في البلاد»، انحداره مــن حامل كســوة الإمام علي[58]. وكانــت عائلته تمتلك أراضي في مازنــدران منذ القرن الثامــن عــشر. وقوام الملك كان الحفيد الأكبر لأسرة تجــار ثرية في القرن الثامن عشر في شيراز. وكان جده وزيرا في ظل حكم فترة أول شاه قاجاري. وكان والده قد اختير الخاني لقبيلة الخاميسيين. والزراسونديون، وهم يمثلون العائلة البختيارية الأعظم، كانوا مهمين منذ القرن الســابع عشر. وكشفت دراسة حديثة عن أن كل من تقلدوا المناصب تقريبا في فارس كانوا ملاك أراضٍ كبارا قبل وقت طويل من حصولهم على أي ألقاب رسمية[59]. وبحلــول منتصف القرن العشرين، أصبحت طبقة «إقطاعيي» الأراضي تعرف بـ «فاميل هزار» (الألف عائلة)[60]. وفي الحقيقة، فإن عددهم كان يبلغ أقل من مائة عائلة.

وقد شكلت المســتوطنات الزراعية مجتمعات متماسكة. وباستثناء تلك القرى القريبة من المدن، كانت معظم القرى مســتقلة ومكتفية ذاتيا جغرافيا، واقتصاديا،

وثقافيا. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان الرحالة يصدمون من مدى عزلة هذه القرى. فقد كانت هذه القرى تنتج حاجاتها من سلع الغذاء الأساسية، وحاجاتها من الملابس، بل وحتى حاجاتها من الأوعية. والسلع الاستهلاكية الجديدة - وبشكل خاص الشاي، والقهوة، والسكر ومنسوجات مانشستر - لم تكن قد وصلتهم بعد. ويبين جرد في خمسينيات القرن التاسع عشر لموجودات مزارعين أغنياء في المنطقة الوسطى من البلاد أن كل ما يمتلكونه تقريبا - سكين، لمبة، غليون خزفي، أدوات طهو خزفية، جاروف، سرج الفرس، محراث خشبي، قربة، لحاف، طاقية من الصوف، حذاء، سوار - كانت كلها منتجة محليا. «كان القرويون ينتجون ما يحتاجون إليه من طعام - القمح، الشعير، الذرة، الأرز، اللبن، الزبد، البيض والدجاج - ويشترون من الخارج الملح، الفلفل، والتبغ فقط»[61].

دعمت الانقسامات الاجتماعية العزلة الاقتصادية. وحتى في المناطق غير القبلية، كانت بعض القرى تقطنها عشائر محددة. فقد كان إقليم تونكابون في مازندران، على سبيل المثال، يسكنه إحدى عشرة عشيرة من عشائر الخلعتبري التي يترأسها سبهدار الشهير[62]. كانت القرى الثلاثمائة المكونة لفريدون وتشهار محل بالقرب من أصفهان يقطنها حصريا الفارسيون، المتحدثون بالتركية، اللر، الأكراد، الهافت لانغ البختياريون، التشهار لانغ البختياريون، الأرمن، والجورجيون. وكان الجورجيون كما الأرمن قد نقلوا هناك في بداية القرن السابع عشر، ولكنهم تحولوا إلى الإسلام على مدى القرن الثامن عشر. ويصف مسح بريطاني ستا وثلاثين من القرى باعتبارها أرمينية بالكامل، وتسع قرى على أنها جورجية[63]. وبينما امتلك ملاك الأراضي معظم القرى المروية، كانت بعض القرى التي تروى بمياه الأمطار ملكا للمزارعين أنفسهم. فالعديد من القرى الموجودة في وحول صحراء كوير يقطنها بشكل حصري الفارسيون، التركمان، البلوش، الأكراد، العرب، الأفغان، الهزارة، الأفشار، التيمور، وحتى البهائيون. وقد وجد زائر أوروبي أنه كان من «الخطر» بالنسبة إلى التركمان والفارسيين المجازفة بدخول إقليم كل منهما الآخر[64]. وكتب أحد الرحالة في العام 1841 أن التركمان السُنة كانوا «يعتبرون أنه أمر قانوني تماما الفوز بفتيات شيعة فرس وبيعهن كعبيد في وسط آسيا»[65]. استمرت مثل هذه المخاوف حتى القرن التالي. وظلت أبراج المراقبة في القرى التي تتحدث بالفارسية تسمى «أبراج التركمان»[66].

وكانــت كل قرية يقودهــا كتخدا (رئيس). وقد وصــف إدوارد بيرغس، وهو رجل إنجليزي كان يشرف على أراضي التاج في أذربيجان، اختيار هؤلاء على النحو التالي [67]:

> لــو كانــت إرادة أغلبية كبيرة من النــاس هي عزل الكتخــدا، فلا أنا ولا الأمير، أو حتى الشــاه نفســه، يمكنــه أن يحول بينهم وبين ذلــك... وأنا أدعو ذلــك انتخابات لأنه لا توجد لدي كلمة أخرى يمكنني وصفه بها، فهم يلتقون ويناقشــون الأمر وحينما يســتقر رأي أغلبية كبيرة على اختيار شخص معين لا تســتطيع الســلطات مقاومة رغبتهم، ولو فعلت لدافــع الناس عن حقوقهم بعــدم دفع الضرائب. وفيما لــو، كان الحاكم طاغية، وهو أمر لا يحدث كثيرا، فربما يقبض على شــخصين أو ثلاثة من قيادات هؤلاء الناس ويعاقبهم، ولكنه لن يحقق نفعا من ذلك، فقد رأى العقلاء أنه من الأفضل ترك الأمور في القرية تجري كما يريدها الناس.

يضطلع الكتخدا - بمعاونة الريش ســفيدين (اللحى البيضاء)، والبيكاريين (رؤساء الشرطة)، والميرابيين (منظمي اســتخدام المياه) - بتنفيذ طائفة واســعة من المهام. فهو يتوســط في النزاعات، ويعمل على تشــكيل قرارات جماعية، ويعمل من أجل تطبيقها. وهــو يمثل القريــة في العالم الخارجــي، خصوصا لدى مــلاك الأراضي، وزعماء القبائل، والمســؤولين الرســميين في المدينة. ويســاعد على توصيل المياه للحقول. ويحافظ على الأرض المشــاع، والغابات، والحمامات العامة، والمســاجد (لو كان هنــاك واحد منها)، والأهم من ذلك، أنه كان يحافظ على حائط القرية الذي تبنيه كل مستوطنة من أجل حمايتها. كما يشرف على إعادة تداول قطاعات الأراضي ســنويا للتأكد من أن كل عائلة تلقــت نصيبهــا العادل من الأراضي الخصبــة. وروح الفلاحين كانت تميــل إلى العدالة؛ وحسب الكلمات التي جاءت في تقرير لمكتب الهند، «كان يخصص للمزارعين قطاع أو قطاعات من الأرض بحيث تكون هناك عدالة في التوزيع»[68]. وكان الكتخدا ينسق أيضا فــرق حراثة الأرض التي تعرف باســم «البونه» والتي تجمــع الموارد ليس فقط لزراعة الأرض ولكــن أيضا لكي يُدفع لأصحاب المهن المحليــين الحداد، النحاس، النجار، الحلاق وخــادم الحمام. وطبقا للتقاليــد، كانت الإقامة في القرية تخــول للفلاحين أن يصبحوا أعضــاء في البونــه، وكانت العضويــة في البونه تخول لهم الحصول عــلى أرض، وكذلك الموارد المشــتركة كالمرعى، والغابات، والمياه. وعلاوة على ذلك، فإن الكتخدا كان يساعد

أيضـا الكالانتار (وكيل القرية) - والذي كان يعينه مالك الأرض - في تحصيل حصته من المحصول، ومسـتحقات العمالة، عندما تسـمح الأعراف بذلك. وكان الكتخدا يسـاعد أيضا السلطات المحلية في جمع الضرائب. وعلى الرغم من أن المستوفي هو الذي يحدد المقـدار الذي ينبغي على كل قرية دفعه، كان الكتخدا المحلي هو الذي يقرر حصة كل عائلـة من هذا المقـدار. وباختصار، كان الكتخدا يرتدي عـدة قبعات - قبعة القاضي، ورجل الشرطة، ومنظم الأعمال، والديبلوماسي، ومحصل الضرائب.

أما سـكان الحضر، والذين كانوا يعيشـون في 36 مدينـة، فلم يتجاوز عددهم الإجمالي 20 في المائة من السـكان. تفاوتت المدن في أحجامها من طهران إلى تبريز، حيـث كان عدد سـكانهما 200 ألف و110 آلاف على التـوالي، إلى المراكز الحضرية المتوسطة كأصفهان، ويزد، ومشهد، وقزوين، كرمان، وقم، وشيراز وكرمانشاه، حيث تراوح عدد السكان فيها بين 20 ألفا و80 ألفا، إلى مراكز أصغر مثل سمنان، وبوشهر، وأردبيل، وآمل، وكاشان، حيث بلغ عدد السكان فيها أقل من 20 ألفا. تباهى العديد منهم بـ «سـمات شخصية» خاصة به مثل: لهجات ونبرات خاصة، أذواق في الطبخ، وبأبطالهـم المحليين ودواعي فخرهم. وكانت بعض هذه المدن في وقت أو آخر هي عاصمة البلاد[69]. وبحلول منتصـف القرن العشرين، أصبح التاريخ الإقليمي تجارة رائجة لدور النشر، وهو تاريخ يركز على المقاومة المحلية للأغراب - سواء كانوا عربا، مغولا، عثمانيين، روسا أو حتى السلطات المركزية ذاتها.

كان للعواصم الإقليميـة حكام عامون (ولاة). أما المدن الأخرى فكان لها حكام عاديون (حكماء). والأكثر من ذلك، أن المدن انقسـمت إلى أحياء (دوائر)، كل منها لـه كتخدا خاص به. وكان كتخدا الحي يؤدي دورا مماثلا للدور الذي يؤديه كتخدا القريـة أو الرئيـس في القبيلة. فهو يمثـل مجتمعه في التعامل مـع العالم خارجه - خصوصا مع الأحياء المجاورة والحكومة. وكان يتوسط في النزاعات الداخلية ويحصل الضرائب. وكان ينسـق النشـاطات ليس فقط مع الأعيان الذين تتصادف إقامتهم في حيـه، ولكـن أيضا مع قـاضي المدينة، وإمام الجمعة، وشـيخ الإسـلام، ومشرف البازار، والمحتسـب (المشرف عـلى المكاييل والموازيـن). وكان يشرف على المقاهي المحلية، والحمامات، والجماعات الحرفية. وكان لهذه الجماعات كتخداتها الخاصين بها، وشـيوخها (لحاها البيضاء)، ومحاكم التحكيـم الخاصة بها، وبازاراتها الصغيرة،

وأحيانـا مقابرهـا الخاصة بها. وأكـثر من هذا، كان كتخدا الحـي أو الدائرة يحضر تجمعات أسبوعية ولا تنظم لقاءات الصلاة، والزفاف، واستقبال العائدين من الحج فقط، ولكن أيضا كانت تجمع الأموال من أجل المحتاجين ومن أجل إصلاح المساجد المحلية، والمدارس، والتكايا[70].

إضافـة إلى ذلك، سـاعد كتخدا الحـي في مراقبـة الزورخانات المحليـة (النوادي الرياضيـة) والتي كان يتردد عليهـا المصارعون وبناة كمال الأجسـام الذين يعرفون بـ «اللوتيـين». وكان العديد من هـؤلاء يعملون في البازار وتجارة التجزئة الصغيرة. وكانوا أيضـا يخدمون كحراس ليليـين، وحراس للجـدار، ومنظمين لمواكب عاشـوراء. وكانوا يتباهون برموز خاصة - أوشـحة من كاشان وسلاسل مسـننة من يزد. وكانوا ينضمون للطرق الصوفية الرئيسية - إما الحيدريون وإما النماتيون. وفي احتفالات تعيينهم، كانوا يقسـمون على أن يعيشوا طبقا لقوانين الشـهامة الأخلاقية، مدافعين عن الضعيف في مواجهـة الأكثر قوة، وحماية الحي من العالم الخارجي، وتجنب النشـاطات «المخزية» مثـل «العمل اليدوي، وتنجيـد القطن، وحفر الآبار»[71]. وخـلال فترات عملهم، كانوا يسردون أبياتا من الشـاهنامة - حتى في مدينة تبريز التي تتحدث التركية[72]. بالنسـبة إلى البعض، فإن اللوتيين كانوا أبطالا شـعبيين، وبالنسـبة إلى البعـض الآخر، لم يكونوا أفضل من الرعاع. وأصبح المصطلـح في نهاية المطاف مرادفا للصوصية التافهة والبراعة في استخدام السكين.

وكانـت طهران تحتوي عـلى خمس دوائر منفصلـة (أو بالإيرانية، محلات) - آرك (القلعـة)، بازار، أود لاجان، جال ميدان، وسـنغالاج. قدر التعداد السـكاني لطهران في العام 1885 - وهو أول تعداد سـكاني على الإطلاق - بـ 147206 نسـمات[73]. وكانت الدوائـر الخمس محاطة بجـدار كثير الأضلاع يصل ارتفاعـه إلى 20 قدما ويبلغ طوله 11 ميـلا. كان لكل دائرة بوابتها الخارجية الخاصة بها. وكان لدى دائرة آرك تحصينات إضافية للدفاع عن المجمع السـكني الملكي بقصره، وورشه، وشون القمح، ومستودعات الأسلحة، ودار سك العملة، والمسجد الإمبراطوري، وميدان طوبخانة، وبرج الطبلة حيث منه، وعند كل غروب، كانت تقرع الطبول وتنفخ الأبواق، معلنة حضور الشـاه ويحكي التراث عودة هذا الطقس إلى أيام الزرادشـتية. وكان حي آرك يتضمن أيضا بناء حديثا لما يشـبه طريقا واسـعا يربط ميدان طوبخانة مع دار الفنون، المسرح الحكومي، ثكنة

الفرسان، مقر رئاسة الشرطة، ديوان الخارجية، مكتب التلغراف، والبنك الإمبراطوري المملوك لبريطانيا. وبذلك أصبح حي آرك يعرف على أنه «الحكومة» وأيضا على أنه «المحلة الإمبراطورية». وعلى النقيض من ذلك، فإن محلة البازار كانت مكونة من شوارع جانبية ضيقة متعرجة عامرة بالمنازل، والمحلات، والورش، والأسواق المتخصصة. وكان أعضاء الجماعات الحرفية يميلون إلى العيش والعمل في نفس الشوارع الجانبية. كما كانت المحلة تحتوي أيضا على ميدان تنفيذ أحكام الإعدام، والنزل الرئيسي - فندق تقليدي للمسافرين. وكانت المحلات الثلاثة الأخرى أقل تميزا. وكان بهذه المحلات قصور الأعيان وحدائق واسعة - وقد أطلقت أسماء الأعيان المقيمين بها على العديد من شوارعها. وكان أيضا في هذه الأحياء مساجدها، محلاتها، وحماماتها العامة، ومخابزها، وتكاياها - التي تسمى عادة على اسم الجماعة الأكثر ترددا عليها. وهذه الدوائر أو المحلات كانت تتقاطع بشوارع جانبية، وأزقة متعرجة، وحارات وأزقة مغلقة - غالبا ما كانت تنتهي عند بوابات قصور الأرستقراطيين.

وقد أحصى تعداد طهران نحو 101893 من ملاك المنازل و45363 من المستأجرين - وبمعنى آخر، فإن نحو 70 في المائة كانوا مالكين لمنازل. كانت البيوت تتكون من عائلات ممتدة ضم كل منهما على الأقل عشرة أشخاص بمن في ذلك الخدم. وقد ذكر التعداد وجود 47 مسجدا، 35 مدرسة، 34 تكية، 170 مخبزا، 190 حماما عاما، 130 نزلا، 20 مخزنا للثلج، و70 قمينة طوب، 277 إسطبلا، و160 منزلا لليهود. ووصف التعداد 42638 مقيما باعتبارهم نبلاء وتجارا، و756 على أنهم عبيد سود، و10568 على أنهم خدم، 46063 على أنهم نساء حرائر، و2525 باعتبارهم نساء سوداوات، و3802 على أنهم من كسبة الأجور. ويحصي التعداد 1578 يهوديا، 1006 مسيحيين، 123 زرادشتيا، و30 من «الأجانب». وقدر التعداد أن المهاجرين الجدد شكلوا ما يصل إلى نحو 27 في المائة من عدد السكان - 9900 أتوا من أصفهان، 8201 من أذربيجان، 2008 من قبائل القاجار، والآخرون في معظمهم من كاشان، كردستان، وعربستان. وتوضح خريطة معاصرة وجود أزقة متعددة بعناوين مثل التركمان، العرب، الشيرازيين، اليهود، الأرمن، الأجانب و«عبيد بيت الشاه».

وكانت مدن المقاطعات منفصلة بنفس الطريقة. ويشير الدبلوماسي البريطاني، مالكوم، إلى أن المدن الكبيرة كانت تقسم إلى أحياء حيدرية ونعماتية، وقد تعقب

أصـول ذلك ليصل بهـا إلى الطرق الصوفية التـي تعود إلى زمن الصفويـين: «دائما ما كانـت هناك غيرة بـين الأطراف، وخلال الأيام الأخيرة من شـهر المحرم كانوا يهاجمون بمهاجمة بعضهم البعض. ولو كان أحد المسـاجد مزينا من قبل أحد الأطراف، أخرجهم الطرف الآخر، إذا اسـتطاع، منه، ودمر أعلامهم وزخارفهم»[74]. ويوضح تقرير ضريبي مفصـل في أصفهـان كيف أن آلافا من الحيدريين والنعماتيـين - بقيادة لوتيي حيهم - كانوا يشـتبكون في عيد الأضحى في ميدان الشارع الرئيسي[75]. وفيما يتعلق بالحرف أو المهن، يسـجل التقرير نحو 100 أسرة من رجال الدين - العديد منهم لديهم طلاب في المعاهد الدينية؛ و15 من كبار المسؤولين - وبعضهم تعود أنسابهم إلى العهد الصفوي؛ و8 أسر أميريـة؛ 25 حكيـما (طبيبا تقليديـا)؛ 15 مؤذنا للصـلاة؛ و197 من جماعات التجـار والحرفيـين - ويشـمل ذلك النسـاجين، والمنجدين، صائغـي الذهب، صانعي الـسروج، صانعي القبعات، صانعـي الخيام، صائغي الفضة، مجلـدي الكتب، صانعي الأحذية الجلدية، صانعي الأحذية القماشـية، وصانعي المعاطف. ووفقا للغة، يقسـم التقرير السـكان إلى ناطقين بالفارسـية، التركية، الأرمينيـة، البختيارية، الكيانية (لهجة فارسـية قديمـة)، والعبرية (لهجة يتحـدث بها اليهود المحليـون). ويلاحظ التقرير أن بعض الجماعات كانت تحتفظ بسجلات بمصطلحات سرية خاصة بها. أما وفقا للديانة، فيقسم التقرير السكان إلى شيعة، مسيحيين، يهود، بابيين، شيخيين (وهي فرع حديث آخر من الشـيعة)، وسبع طرق صوفية - تنسـب إلى اثنتين منها، الحيدرية والنعماتية، الاضطرابات التي تحدث سنويا.

ووجـدت ليدي شـيل أن مدينـة سراب في أذربيجان تُمـزق أوصالها كل محرم مع الاشـتباكات بين الحيدريين والنعماتيين. ويعـزز كل طرف منهما مواكب الجلد التي يقوم بها عن طريق تجنيد سـكان القرى المجاورة[76]. ويكتب المؤرخ الشـهير أحمـد كسروي، أن العديد من المدن في نهاية القرن التاسـع عشر كانت تتضرر من هـذه الخصومـات الحيدرية - النعماتية، مع تنازع كل منهما لوضع مرشـحيهم في دواوين المدن، وتوسيع أحيائهم، وتخفيض تقديراتهم الضريبية، وكسب ولاء القرى والقبائل المجاورة[77]. ويتذكر مؤرخ آخر، هو علي شامين، كيف أن شغب الحيدريين - النعماتيين هذا كان يوقع الفوضى في موطنه مدينة همدان[78]. أما مدينة كسروي، تبريز، فكانت تنقسـم إلى معسكرين متصارعين: الأحياء التي يسيطر عليها الشيوخ مقابـل تلك التي يديرها الشـيعة الأصوليـون الذين يعرفون محليا بـ«الموتاشـير»

(الاثني عشرية). وكان هذان الطرفان يتصارعان أيضا خلال شهر المحرم، ويتنافسان عـلى دواوين المدينة، ويقتصر تزاوجهما عـلى جماعتيهما فقط؛ ويتجنبان المحلات، والمقاهـي، وأماكـن مزاولة الرياضة، والحمامـات، والتكايا، والمسـاجد التي يؤمها الآخـرون[79]. لم يقـل تواتـر هذه الاشـتباكات في طهران إلا بإصدار الشـاه أوامره الصريحـة لكتخدات الأحياء بأن تقتصر مواكب الجلد على داخل أحيائهم فقط[80]. باختصار، كانت الأحياء الحضرية في إيران القرن التاسع عشر مكونة من مجتمعات داخـل المجتمعات. ويدعي بعـض علماء الاجتـماع الغربيين أن إيـران التقليدية افتقـرت إلى «المجتمع المدني». ولكن المؤرخين الإيرانيـين مثل كسروي يمكنهم الرد بشكل حاسم أن إيران قد عانت على العكس من تخمتها بمثل هذا المجتمع.

الدولة والمجتمع

بما أن القاجار افتقروا إلى أدوات حقيقية للقسر والإدارة، فإنهم عاشوا على الاستغلال المنتظم للانقسـامات الاجتماعية. فقد وصفوا أنفسهم على أنهم الحكم الأعلى، وفعلوا ما بوسـعهم لكي يوجهوا العداءات والمشاحنات الأرستقراطية نحو حلها في القصر. وفي الواقـع، فقد حرص الأعيان عـلى حضورهم هناك إما عبر إرسـال وكلاء (ممثلين لهم) أو عـبر الزواج من العائلة المالكة. وكان من الممكن لمن هم خارج القصر أن يسـقطوا فريسـة لمن هم بالداخل. ويعود تفسير إبعاد خانات التركمان من القصر إلى إصرارهم عـلى إثارة القلاقل لفترة طويلة[81]. وكما اعترف واحد من خانات الأفشـار لديبلوماسي بريطاني، أنه لم يجرؤ على مهاجمة منافسيه لسبب بسيط وهو أنهم كانوا يتمتعون إلى حد كبير بحماية القصر: «يجب أن تعرف أن هذه القبيلة وقبيلتي لديهما تاريخ طويل من العداء ... ونحن لا نتقاتل في الوقت الحاضر فإننا لا نتقاتل مثل الرجال الشـجعان، ولكن مثل الأوغاد المتسللين، بالدسائس والمؤامرات في القصر»[82].

كما اسـتغل القاجار أيضا الانقسامات على المستوى المحلي. ففي بعض المدن، مثل شـيراز وقزوين، كانت هذه الانقسـامات تسير على خطوط الانقسـامات الحيدرية - النعماتية. وفي بعض المدن الأخرى، خصوصا في تبريز وكرمان، كانت تسـير على خطوط الشـيخية - المتشـارية. وفي بعض المقاطعات، كانت الانقسـامات تعكس الخلاف بين مصالح القرية ومصالح المدينة. وفي مقاطعات أخرى، كانت تعكس العداء الطويل الأمد

بين قبائل البدو الرحل والعاملين بالزراعة المستقرين. وفي بعض المناطق الريفية، كانت الانقسامات تجري وفقا للحدود العرقية، خصوصا حينما كانت أي قريتين متجاورتين تتحدثان لهجات أو لغات مختلفة. وفي مناطق أخرى، كانت الانقسامات تعكس العداءات القبلية، سواء كانت عداءات بين القبائل الرئيسية أو عداءات بين عشائر تنتمي لنفس القبيلة. وحيث كان البدو مسلحين جيدا وأفضل تنظيما، كانت خلافاتهم ذات وقع أكبر على المجتمع الأوسع وفقا لأعدادهم - على الرغم من أن أعدادهم في حد ذاتها كان يُعتد بها.

ويمكن رؤية استغلال القاجار للخلافات القبلية على أفضل نحو في سياساتهم الملتوية تجاه البختياريين. فقد بدأ هذا العهد مع أسد خان، زعيم الهافت لانغ، الذي هدد السلالة الحاكمة الجديدة، إلى درجة محاصرته لطهران. غير أن القاجار أنقذوا أنفسهم بمنحه قدرا من الاستقلال - قوة يصل تعدادها إلى ثلاثة آلاف رجل، والتعامل مباشرة مع البريطانيين، وتخصيص رجل إنجليزي لتدريب جيشه الخاص. وفي الوقت ذاته، بنى القاجار جماعة التشهار لانغ المنافسة بمنح قائدهم، محمد تقي خان، حق السيطرة على القرى اللرية والكردية المجاورة. وبحلول العام 1851، أصبح محمد تقي خان قويا لدرجة أن القاجار وجدوا أن من مصلحتهم اغتياله واغتيال وريثه المباشر. وكما ذكر تقرير بريطاني فإن «التشهار لانغ، لم يتعافوا أبدا من هذه الضربة وظلوا منذ ذلك الوقت ذوي أهمية ثانوية مقارنة بالهافت لانغ»[83].

وقد أعقب القاغاريون هذه الاغتيالات بإعادة ابن أسد خان، جعفر قولي خان. حيث قام الأخير بحزم بإبعاد ثلاثة عشر عضوا من أسرته؛ وسحق عشيرة الدوراكي المنافسة؛ وسلم الزعامة لابنه، حسين قولي خان، الذي حصل في العام 1867 على لقب الخاني. ولكن في العام 1882، قام ظل السلطان حاكم أصفهان بخنقه، وسجن وريثه، إسفنديار خان؛ وقلص من سلطته بخلق منصب إلبيغي (ملازم الخاني). وفي البداية، كان كلا الموقعين يحملهما أعمام إسفنديار خان المنافسون. وبعد ذلك قام الشاه ناصر الدين في العام 1888 بإطلاق سراح إسفنديار خان وساعده على خلع عمين من أعمامه. ولم يمنحه الشاه لقب الخاني فقط، بل منحه أيضا لقب سيف المملكة. وفي العام 1890، قام الشاه مرة أخرى بتحويل دعمه. فقد أمر بتحويل الخانية إلى إمام قولي خان، وهو واحد من الأعمام المخلوعين، وعيّن رضا قولي خان، العم الآخر المخلوع حاكما لحي تشهار محل المنشأ حديثا. وقد حاول تقرير بريطاني تفسير كل هذه الفتن[84]:

> نتجعن قتل حسين قولي الخان، الذي لايزال يذكر بـ «الخان الراحل» من قبل الخانات الأقدم، عن الغيرة التي ترتبت على ذلك بين خلفائه وبين عائلة إمام قولي خان، الذي خلفه والذي بات يعرف باسم «الحاج الخاني» لأنه قام بالحج إلى مكة بعد تعيينه مباشرة. نتج عن ذلك صدع في قبيلة البختياريين، وهو صدع على الرغم من أنه يهم الهافت لانغ، غير أنه كان ذا أهمية أكبر حتى اليوم من التنافس بين الهافت لانغ والشهر لانغ. ويتمثل هذا الصدع فيما بات يعرف اليوم بعائلات حاج الخاني وعائلات الخاني. وفي ضوء هذه المنافسة، التي عادة في الواقع ما تصل إلى حد البغضاء والتشاحن، أصبح من المعتاد بعد ذلك ألا يجتمع منصبا الخاني والبيغي لأعضاء من نفس الجانب في العائلة. هكذا فلو كان واحد من خانات الخاني يسمى الخاني فإن واحدا من خانات حاج الخاني يسمى البيغي... ومنذ العام 1890 فصاعدا لم يتم تغيير كبير على سياسات القبائل البختيارية. فقد تراجعت التشهار لانغ تدريجيا لتصبح خاضعة على غير رغبتها للهافت لانغ، قد ساعد في ذلك الزواج البيني بين الخانات بعضهم البعض. غير أن العداوة بين الخاني وحاج الخاني استمرت حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من حالات كثيرة من الزواج البيني.

وكان يمكن رؤية تلاعب القاجاريين أيضا في خلق تحالف الخاميسيين. فعند بداية القرن، كانت قوة القاجار في فارس تتعرض للتهديد من قبل القشقائيين المرعبين. وافتقر الشاه إلى تحالفات جاهزة يمكنها أن تكون قوة موازنة لهذه التهديدات. فقد كان البختياريون في الشمال خطرين في حد ذاتهم، وكان البوير أحمديين في الشرق في غمرة حرب أهلية، وكان الزنديون(*)، الذين حكموا فارس في السابق، قد تفككوا إلى درجة أن جسد قائدهم الأخير دفن تحت شرفة القصر كي يمكن للشاه أن يدوس عليه كل يوم. ومن أجل تحييد القشقائيين، خلق الشاه الخاميسيين من خمس قبائل منفصلة - الباصريين الذين يتحدثون الفارسية، العرب العاربة، والنافريين المتحدثين بالتركية، والأنيلويين، والبهارلو - والذي كان يشعر كل منهم بالتهديد من القشقائيين. وقد عين الشاه قوام الملك باعتباره الخانيا لهم، حاكما لفارس(**) على الرغم من أن الأخير لم يكن يربطه رابط بهم. وفي الحقيقة

(*) الدولة الزندية حكمت فارس منذ العام 1750 حتى العام 1794، وكانت عاصمتها مدينة شيراز. [المحررة].
(**) المقصود هنا بالطبع مقاطعة فارس. [المترجم].

فقد كان يشاع أنه ينحدر من أسلاف يهود[85]. وكان واحد من أجداده تاجرا ثريا في شيراز؛ وجد آخر كان كاتوخدا لحي؛ وآخر خدم الزنديين كرئيس وزراء. ومع تكوين الخاميسيين أصبح القاجار قادرين بفعالية على موازنة القشقائيين. ووفق تعبير أحد الزائريـــن الأوروبيين: «كان الشـــاه وحاكمه يأملان المحافظة على ســـلطاتهما بإبقاء العـــداوة حية بين الطرفين المتنافســـين، وفي هذا المقام فقد كانوا يتبعون السياســـة المطبقـــة في جميـــع أنحاء الإمبراطورية، ويظهر أن هـــذا كان مطبقا منذ زمن قديم لـــكي يكون هو نظام الحكومة في فارس»[86]. وعلى نحو مشـــابه، كتب أنثروبولوجي حديث: «كحكام ســـابقين لفـــارس، كان القواميون على نزاع مع اتحاد القشـــقائيين الأقوياء المتزايد الأهمية، ومن أجل موازنة القشـــقائيين، إضافة إلى سعيه إلى حماية طـــرق قوافله للموانئ الجنوبية، شـــكّل علي محمد قوام الملك اتحاد الخاميســـيين تحت زعامته هو شخصيا»[87]. وبكلمات أخرى، فإن عائلة قوام، الذي كان مؤسسها تاجرا تحول إلى حاكم، خدمت باعتبارها الثقل الموازن ضد القشقائيين لبقية القرن، بل وحتى خلال القرن التالي.

وهكذا حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، وخصوصا الاختلافات العشـــائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية. أكثر من اعتمادهم على المؤسســـات البيروقراطية، والقسر، أو الجاذبية الكبرى للاهوت والتاريخ - على الرغم من أنهم لم يمانعوا، وكانت دولتهم - فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك - تحوم فوق المجتمع أكثر مما تتحكم أو تتوغل فيه. وقد ادعت لنفسها سلطات متضخمة رنانـــة. غير أن شرعيتها الحقيقية كانت محدودة بشـــدة بحدود ضواحي العاصمة. وكانت غالبا ما توصف على أنها دولة من طراز «الاستبداد الشرقي». ولكن سلطتها الفعلية ارتكزت بشدة على أقطاب محلية، بعضهم كان متزوجا من العائلة الحاكمة ومعظمهـــم كانت لهم مصادرهم المســـتقلة من القوة. وكان للشـــاه، المالك الفخور بألقاب متنوعة، بما في ذلك الحكم الأعلى، أن يضيف إلى ألقابه لقبا آخر ملائما - وهو المتلاعب الأكبر. كان شاه الشاهات، وملك الملوك، بأكثر من معنى.

2

الإصلاح، الثورة، والحرب الكبرى

آه يا إيرانيون! آه يا إخوة بلدي الحبيب! إلى متى سيظل هؤلاء الغدارون يخدرونكم ويبقون عليكم نائمين؟ كفى هذا التخدير. ارفعوا رؤوسكم. افتحوا أعينكم. ألقوا بنظرة خاطفة حولكم، ولاحظوا كيف أصبح العالم متحضرا. فكل العبيد في أفريقيا والزنوج في زنجبار يتجهون نحو الحضارة، والمعرفة، والعمل والغنى. لاحظوا جيرانكم الروس، الذين كانوا منذ مائة عام مضت في ظروف أسوأ من ظروفنا. ولاحظوا كيف أصبحوا الآن يمتلكون كل شيء. في أيام الماضي القديم كان لدينا نحن كل شيء، والآن كل شيء ذهب. في الماضي، كان الآخرون ينظرون إلينا كأمة عظيمة. والآن انحطت مرتبتنا إلى درجة أن جيراننا في الشمال والجنوب يعتقدون بالفعل أننا جزء

«تكشف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى، وعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، فإنها سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى»

المؤلف

من ملكياتهم ويقسمون بلدنا بينهم. نحن ليس لدينا بنادق، ولا جيش، ولا أمان مالي، ولا حكومة مناسبة، ولا قانون تجاري. كل هذا التخلف يعود إلى حكم الفرد وعدم العدالة وافتقاد القوانين. وأيضا لخطأ رجال الدين، وذلك لأنهم يدعون أن الحياة قصيرة، وأن الحياة الدنيا ما هي إلا حياة الغرور. وهذه الخطب والمواعظ تقودكم بعيدا عن هذا العالم، تقودكم إلى الخضوع، والعبودية، والجهل. والملوك، في الوقت نفسه، ينهبونكم... ومع كل هذا يأتي الأجانب الذين يتسلمون منكم كل أموالكم، ويعطونكم في المقابل أقمشة خضراء، وزرقاء وحمراء، وأواني زجاجية مبهرجة، وأثاثا مرفها. هذه هي أسباب بؤسكم.

خطبة في طهران (1907)

جذور الثورة

الثورة الدستورية الإيرانية - مثلها مثل الثورات الأخرى - بدأت بتوقعات عظيمة لكنها غاصت في نهاية المطاف في بحر عميق من خيبة الأمل. فقد وعدت بـ«فجر عصر جديد»، و«مدخل إلى مستقبل مشرق»، و«إحياء لحضارة قديمة». بينما أنتجت عصرا من الصراع اقترب بالبلاد من حافة التفكك. والمصلحون أنفسهم الذين كانوا أبطال التغييرات الراديكالية هم ذواتهم الذين انسحبوا من حقل السياسة في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، لينأوا بأنفسهم بعيدا عن «حماقات الشباب»، بل عن كتاباتهم هم أنفسهم، باحثين عن «فارس» ينقذ الأمة. ولم يكتبوا تأريخهم للثورة حتى منتصف القرن العشرين. والمفارقة أن السهولة النسبية التي حدثت بها الثورة والسهولة النسبية التي خربت بها لاحقا مرتبطتان بالظاهرة نفسها: الافتقار إلى دولة مركزية قابلة للبقاء. فقد نجحت الثورة بداية إلى حد كبير بسبب افتقار النظام إلى آلية تقمع المعارضة، وبالمثل، فشلت الثورة في النهاية إلى حد كبير أيضا بسبب افتقارها إلى آلية لتوحيد ودمج القوة - لاسيما افتقارها إلى آلية لتطبيق الإصلاحات.

وتعود جذور الثورة إلى القرن التاسع عشر - خاصة بسبب اختراق الغرب التدريجي للبلاد. فقد أدى هذا الاختراق إلى إضعاف الروابط الضعيفة أصلا بين قصر القاجار والمجتمع الأوسع. وأدى هذا الاختراق إلى تلك النتيجة بطريقتين متنافستين. فمن جهة، فرض هذا الاختراق تهديدا متبادلا لكل من البازارات الحضرية والأعيان الدينيين، ليوحدهما معا في طبقة وسطى عبر الأقاليم أصبحت واعية لأول مرة بمظالمها المشتركة

ضد الحكومة والقوى الأجنبية. وهذه الطبقة من الملاك، بسبب روابطها بالبازار ورجال الديـن، أصبحت تعرف لاحقا بالطبقة الوسـطى التقليدية. وهـذا الرابط الحيوي بين المسـجد والبازار، الذي اسـتمر حتى الوقت المعاصر، يمكن أن نتعقب أصوله إلى نهاية القرن التاسـع عشر[1]. من جهة أخرى، قدم الاتصال بالغرب، وخاصة من خلال التعليم الحديث، أفكارا جديدة، ووظائف جديدة، وأخيرا طبقة وسـطى جديدة. وصف أعضاء الطبقة أنفسـهم بأنهم «مفكرون تنويريون»، معتمديـن أولا المصطلح العربي «متنور الأفكار» ثم لاحقا المرادف الفارسي له «روشـن فكران» (المفكرون التنويريون). وبطرق عدة، شـابه دورهم دور مثقفي القرن الثامن عـشر في الإمبراطوريات القيصرية الذين صاغوا المصطلح الروسي «الإنتلجنتسيا». لم يكن لدى المثقفين الجدد سوى القليل الذي يجمعهـم بـ «رجال القلم» التقليديين، سـواء وجدوا في القـصر الملكي، أو في الحوزات العلميـة الدينيـة. فهم لم يروا العـالم من خلال أدب «مرايا الأمـراء»، ولكن من خلال التنوير الفرنسي. وهم يكنون التوقير والاحترام ليس للسـلطات الملكية ولكن للسـيادة الشعبية، ليس للتقاليد لكن للحرية والعدالة والإخاء، ليس لظلال الله على الأرض لكن لحقوق الإنسان غير القابلة للمصادره. وهم لا يتحدثون عن التوازن الاجتماعي والتوافق والانسـجام السـياسي، لكن عن الحاجة إلى التغيير الراديـكالي، والتحولات الجوهرية، واستمرار مسيرة التقدم الإنسـاني الحتمية. ولم يتحدثوا عن مزايا الاستبداد والمحافظة، لكن تحدثوا عن الليبرالية، والقومية، بل عن الاشتراكية. ولم تتشكل نظرتهم عبر القرآن والشريعة والمخلص الشـيعي، لكن عن طريق عصر العقل ومفاهيمه الراديكالية حول الحقوق الطبيعية للمواطنين باعتبارهم بشرا.

ووفقا لتعبير علي دهخدا، وهو قائد إصلاحي وضع في سنوات لاحقة أول معجم فارسي شـامل، كانت هذه المفاهيم الجديدة تصرخ مطالبـة بتعريفات جديدة[2]. فقد ساهم هو وتلاميذه في ترويج كلمات الديموقراطية، الأرستوقراطية، الأليغاركية، الإقطاعية، الرأسـمالية، الاشـتراكية، الإمبريالية والبورجوازية. وقـد قدموا مفاهيم مبتكرة مثل تشاب (اليسـار) وراست (اليمين)، وقرون وسطى (العصور الوسطى). وأعطـوا معاني جديـدة لكلمات قديمة، وغيروا معنى «اسـتبداد» من «الاسـتبداد الشرعي» إلى «الاسـتبداد غـير المشروع»؛ و«دولـة» من الحكم الـوراثي في القصر إلى الحكومـة الوطنيـة؛ و«ملة» من «المجتمع الدينـي» إلى «الأمة»، و«وطن» من

المحليـــة إلى أرض الآباء والأرض الأم؛ و«مجلـــس» من التجمع إلى البرلمان؛ و«طبقة» مـــن التركات القروســـطية إلى الطبقة الاقتصادية؛ و«ترقي» مـــن الصعود الفيزيقي إلى التقـــدم التاريخي، و«مردم» من الســـوقة إلى «النـــاس»؛ و«عدالة» من المعاملة اللائقـــة – حيـــث كان من المفـــترض أن يحكم الشـــاه بين مختلـــف الطبقات - إلى العدالة المتســـاوية للجميع. وربما كان المصطلح الأكثر نزاعا بين جميع المصطلحات هو «مشروطة» (دســـتوري). فبالنســـبة إلى البعض، أتى المصطلـــح من كلمة ميثاق charter – مثلما هي الحال في الماغنا كارتا. أما بالنسبة إلى آخرين، فقد أتى المصطلح مـــن الشريعـــة (القانون المقدس) بما يتضمن أن القوانـــين الدنيوية ينبغي أن تكون مشروطة بالشريعة المقدسة[3]. وكما لاحظ دهخدا، كان الصراع حول هذه المفاهيم الجديدة بارزا أكثر خلال الثورة، بينما عادت نشأة هذا الصراع إلى القرن السابق.

بدأ الاختراق الغربي بداية القرن. وقد بدأ مع سلسلة من الهزائم العسكرية، أولا على يد الجيش الروسي، ثم على يد الجيش البريطاني. كان الروس - مسلحين بمدفعية حديثة - قد اكتســـحوا آسيا الوســـطى والقوقاز، وهزموا القاجار في حربين قصيرتين وفرضـــوا عليهم معاهدات مهينة، غلســـتان (1813) وتركمانجاي (1828). وبالمثل، بدأ البريطانيون، الذين كانـــوا موجودين بالخليج العربي منذ القرن الثامن عشر، في توســـيع انتشـــارهم، ليجبروا القاجار على التخلي عن هراة، وفرضوا عليهم معاهدة باريس (1857) المهينة أيضا. وبدأ الإيرانيون في الإشارة إلى القوتين باعتبارهما الجار «الشـــمالي» والجار «الجنـــوبي». وكان لهذه المعاهدات عواقـــب بعيدة المدى. فقد أقامت حدودا اســـتمرت بشـــكل أو بآخر حتى الوقت المعاصر. وقد حولوا البلد إلى حائط صد وأحيانا إلى منطقة للتنافس في «المباراة العظمى» التي دارت بين القوتين. وأصبح ممثلو القوتين لاعبين رئيســـيين في السياســـة الإيرانية - إلى درجة أنه لم يكن لهـــم يد فقط في تعيين وخلع الوزراء، بل في اســـتقرار الملكيـــة أيضا والتأثير في خط تعاقـــب خلافة العرش خلال القرن كله. وقـــد أدى هذا إلى ولادة نظرية – أصبحت حتى أكثر انتشـــارا في القرن التالي- أن الأيدي الأجنبية تمسك بكل الخيوط في إيران، وأن المؤامرات الأجنبية تقرر مسيرة الأحداث، وأنه وراء كل أزمة وطنية تكمن قوى أجنبية. وترجع أصول «نمط الاضطهاد في السياسة» الذي ربما يكون ذائع الصيت في تشكيل إيران الحديثة إلى القرن التاسع عشر.

مهـدت هذه المعاهـدات أيضا الطريق أمام قوى أجنبيـة أخرى للحصول على سلسـلة من الامتيازات التجارية والديبلوماسية تعرف باسم الامتيازات الأجنبية في الشرق. وقد سـمحت هـذه الامتيازات بإقامة قنصليـات في المقاطعات، كما أعفي تجارهم من الرسوم الجمركية المرتفعة وكذلك من الجمارك الداخلية، وقيود السفر، ومن الخضوع لولايـة المحاكم المحلية. وقد أصبح مصطلـح الامتيازات الأجنبية في الشرق مرادفا للامتيازات الإمبريالية، والغطرسـة، والانتهاك. أدت هذه المعاهدات - مع افتتاح قناة السـويس ومد خطوط السـكك الحديدية الروسية في القوقاز وآسيا الوسـطى- إلى تدشـين الاختراق التجاري لإيران. وقد سُرعـت هـذه العمليـة أكـثر بـ «الطفرة النفطية» في باكو في تسـعينيات القرن التاسع عشر. وعند نهاية القرن، كان نحو مائة ألف - العديد منهم غير مسـجلين، غير ماهرين، وعمال موسميون - يعبرون كل عام إلى الإمبراطورية الروسية. وهؤلاء المهاجرون، الذين كان أغلبهم من أذربيجان، كانوا يشكلون معظم المعدمين في باكو(4).

كانت التجارة الخارجية – التي هيمن عليها تجار «الجارين» - قد ازدادت إلى ثمانية أمثالها خلال القرن. وكانت أغلب الواردات تتكون من البنادق، الأدوات، والمنسـوجات من أوروبا الغربية، والسـكر والكيروسين من روسيا، والبهارات، والشاي والبن من آسيا. بينما كانت الصادرات تتكون أساسـا من السجاد، القطن الخام، الحرير، التبغ، الجلود، الأرز، الفواكه المجففة، والأفيون. وكان المنتج الأخير ينقل عن طريق التجار البريطانيين إلى السـوق الصيني المربح. وأصبح ظل السلطان، حاكم أصفهان، معنيا بشدة بتحجيم زراعة الأفيون لزراعة الغذاء لدرجة أنه في العام 1890 أصدر مرسوما يقضي بأنه مقابل كل أربعة حقول مزروعة بالخشخاش لا بد أن يخصص حقل لزراعة الحبوب(5).

كانت إيران في العام 1800 معزولة إلى حد ما عن الاقتصاد العالمي. لكن بحلول العـام 1900 كانت في طريقها لأن تصبح مندمجة تماما في هذا الاقتصاد. وكان ذلك صحيحا بشـكل خاص فيما يتعلق بالشـمال، الذي زود السـوق الروسـية بالسلع الزراعية والعـمال غير المهرة، وفي الجنوب، خاصة أصفهـان، وفارس، وكرمان، التي كانت تقدم السـجاد والشـالات، إلى جانب الأفيون، للإمبراطورية البريطانية. لذا لم يكن مسـتغربا أن تكون للحكومة الروسـية اهتمامات خاصـة ببندر (ميناء) أنزلي وبالطريـق الذي يربط هذا الميناء بطهـران. وكانت للحكومة البريطانية اهتمامات

مماثلة في الطرق التي تربط بين الخليج وكل من أصفهان، وشيراز، ويزد، وكرمان. وفي العام 1888، بدأت شركة الإخوة لينش، وهي شركة بريطانية نشطت في دجلة والفرات، في تسيير سيل متدفق من القوارب من المحمرة إلى الأحواز على امتداد نهر كارون - النهر الوحيد الصالح للملاحة في إيران. في العام 1889 أسست بريطانيا بنك فارس الإمبراطوري من أجل مساعدة تجارها. وقد حاكاهم الروس بإقامة بنكهم، بنك دي إسكومبت دو بيرس (Banque d'Escompte de Perse) . وقد بدأ كرزون كتابه «فارس والمسألة الفارسية» بادعاء أن البلد يعد حيويا لبريطانيا ليس فقط بسبب اللعبة الكبرى(*)، لكن أيضا بسبب إمكاناته التجارية[6]. وقد هدد بـ «إدانة» أي «خائن» يفكر في إعطاء روسيا موطئ قدم في الخليج العربي: «إن أي مطالبة روسية بالتحكم المطلق في بحر قزوين يمكن أن تقابلها مطالبة أقوى بعشر مرات باحتكار بريطانيا العظمى للخليج العربي. لقد ضُحي بحياة عشرات البريطانيين وأنفقت الملايين من الأموال البريطانية من أجل إقرار السلام في هذه المياه المضطربة»[7]. وقد خلص إلى[8]:

> لدي ثقة، من خلال المعلومات والاستنتاجات التي قدمت في هذين الجزأين، بأن أهمية فارس لإنجلترا باتت واضحة بشكل كاف. فالأرقام والحسابات التي قدمتها فيما يتعلق بالتجارة، وخاصة التجارة الأنجلو-فارسية، والتحليل الذي قدمته للموارد الداخلية لفارس، وطبيعة وفرص الإصلاحات الداخلية التي مازالت خططها غير مطورة، والتي تعد بالتالي مجالا مفتوحا أمام التوظيف الحكيم لرأس المال، ما هي إلا مناشدات إلى الطابع العملي والعقلية التجارية الغريزية لدى الرجل الإنجليزي. وفي سياق المنافسة التجارية الضارية مثل البركان حول العالم، تعد خسارة أحد الأسواق انتكاسة لا يمكن تعويضها، بينما يشكل كسب سوق إضافة إيجابية للقوة الوطنية. إن اللامبالاة تجاه فارس من الممكن أن تعني التضحية بتجارة تعد الآن بالفعل مصدر رزق للآلاف من مواطنينا في هذا البلد وفي الهند. والاهتمام الودود بفارس سوف يعني تشغيلا أكبر للسفن البريطانية، وللعمل البريطاني، والمغازل البريطانية.

(*) The Great Game هي مرحلة التنافس الإستراتيجي بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية من أجل السيطرة على آسيا الوسطى. [المحررة].

وقد حـاول القاجار الحـد من الاخـتراق الخارجي عن طريـق تقوية دولتهم بإجـراءات أصبحـت تعرف فيما بعـد في أرجاء العالم بـ «التحديـث الوقائي». غير أن هـذه الجهود قد فشـلت، ويعود ذلـك لحد كبير إلى عـدم قدرتهم على زيادة الإيرادات الضريبية، وهي المشكلة التي تضاعفت على مر القرن مع الزيادة المذهلة في الأسـعار بمقدار ستة أمثالها. وقد بلغ العجز الحكومي بحلول العام 1900 معدلا يزيد على مليون دولار سـنويا، غير أن دولة القاجار كانت ضعيفة جدا بما لا يمكنها مـن زيادة الإيـرادات الضريبية التي كانت بحاجة إليها حقـا[9]. وفي محاولة لكسر هذه الحلقة الشريرة، حاولت الدولة بيع الامتيازات واقتراض المال. وقد دشن الشاه ناصر الدين هذه العملية في العام 1872 ببيع الحق المنفرد لبناء السكك الحديدية، والترام، والسـدود، والطرق والمناجم والمشروعات الصناعية إلى البارون جوليس دو رويتر، وهو مواطن بريطاني سميت على اسمه فيما بعد وكالة الأنباء الشهيرة. وكان الثمـن المتقاضى نظير هـذا الامتياز هو 200 ألـف دولار و60 في المائة من الأرباح السنوية. وقد وصف كرزون هذا البيع بأنه «أكبر حلم يمكن تخيله عن تسليم كامل لموارد كاملة لمملكة ما لأيدٍ أجنبية وهو إنجاز لم يسبق تحقيقه في التاريخ»[10]. وفي الحقيقة، فإن هذا الاحتكار المتوقع خلق هياجا واضطرابا - خاصة في سان بطرسبرغ، وبين البلدان المناصرة لروسـيا - مما أدى إلى إلغائه. لكن هذه الصفقة ألقت ببذور الامتيازات البترولية التي ستجلب اضطرابا كبيرا للغاية خلال القرن التالي. وفي مناورة أخرى، باع الشـاه ناصر الدين في العام 1891 للميجور تالبوت، وهو رجل إنجليزي آخر، احتكار بيع وتصدير التبغ. وقد أُلغيت إلغاء هذه الصفقة أيضا، جزئيا بسـبب الاعتراض الروسي وجزئيا بسبب مقاطعة على النطاق الوطني قادها التجار والزعماء الدينيون. وقد كانت تلك المقاطعة بمنزلة بروفة بالملابس الكاملة للثورة الدستورية.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الاحتكارات كان ينبغي سحبها، فإنه كان باستطاعة القاجـار بيع عدد من الامتيازات الأكثر تواضعا. فقد اشـترت شركات بريطانية حق الملاحة وجرف نهر كارون؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف في الجنوب؛ وتمويل مصانع السجاد في أصفهان، وبوشهر، وسلطان آباد، وتبريز؛ وتأسيس البنك الإمبراطوري مع السيطرة الكاملة على طباعة الأوراق النقدية، والأكثر أهمية من كل ما سبق، امتياز للتنقيـب عن النفط في الجنوب الغربي. وقد مهد ذلك الطريق لامتياز دارسي، الذي

مهد بدوره الطريق أمام تشكيل شركة النفط الأنجلو- فارسية. وفي أثناء ذلك، اشترت شركات روسية حق الصيد في بحر قزوين؛ وحق الجرف في أنزلي؛ التنقيب عن النفط في الشــمال؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف التي تربط بين حدود روســيا وكل من طهران، وتبريز، ومشــهد. والأكثر من هذا حصــول البلجيكيين - الذين كانوا يعدون محايدين بين بريطانيا وروســيا - على حق البناء في طهران ليس فقط لخط السكك الحديدية الذي يربط طهران بمسجد الشاه عبدالعظيم، بل أيضا لخط ترام، وإضاءة الشــوارع، ومعمل للســكر، ومصنع للزجاج. ومع نهاية القرن التاســع عشر، بلغت جملة الاســتثمارات الأجنبيــة في إيران 60 مليون دولار. وربمــا لا يكون هذا المبلغ ضخما للغاية لكنه كان كافيا لكي يثير الذعر بين بعض المصالح التجارية المحلية.

لم تحقق محاولات القاجــار في «التحديث الوقائي» الكثير- واقتصر على القليل الذي حققته في بعض النماذج بالعاصمة. فلواء القوزاق، أكثر تلك النماذج وضوحا، لم يحشــد أكثر من 2000 رجل. والنظامية، قوة شرطــة طهران، كان لديها أقل من 4600 رجل في الخدمة. ودار ســك العملة، التي حلت محل العديد من دور ســك العملة في المقاطعات، كان باســتطاعتها الآن خفض قيمة العملة، وبذلك يمكن أن يتم إمداد الحكومة ببعض الأموال الســائلة الإضافية - لكن، بالطبع، على حســاب تغذيــة التضخــم. وكان مكتب التلغراف - في ميــدان طوبخانة - يربط بين طهران والمقاطعات وبذلك توفر للشــاه وســائل لإبقــاء حكامه تحت المراقبــة اللصيقة. والمفارقة أن خطوط التلغراف هذه أمدت المعارضة أيضا بوســائل لتحدي الشــاه خلال أزمة التبغ والثورة الدستورية. وأصدرت وزارة البريد والتلغراف، التي أنشئت في العــام 1877، طوابع بريــد وقامت بتوزيع البريد. ونــشرت المطبعة الحكومية جريدتين رســميتين - اطلاع (معلومات) التي تنشر التعيينــات الجديدة، وجريدة إيران، التي تقدم ملخصا للأنباء الرســمية. وقد حاولت كل من الجريدتين أن تحل مصطلحات فارسية محل تلك العربية.

وكانــت جوهرة تاج الإصلاحات، عــلى كل حال، هي دار الفنون (مقر التعلم). وقد أنشــئت هذه الدار في العام 1852، وكانت مهمتها تدريب «أبناء الأعيان» على الخدمة العامــة. وبحلــول العام 1900 أصبحــت معهدا متعدد التخصصات مــع طلاب يتجاوز عددهم ثلاثمائة وخمســين طالبا. وقــد حصل الخريجون المتفوقون على منح دراســية

للدراســة في أوروبا - بالأساس في فرنســا وبلجيكا للعمل على الحد من النفوذ البريطاني والروسي. كما شكلت هيئة التدريس أساسا من فرنسا وبلجيكا. وعند نهاية القرن التاسع عشر، افتتحت الحكومة أربع مدارس ثانوية أخرى في طهران، وأصفهان، وتبريز، وخمس كليات جديدة ملحقة بدار الفنون - كليتين عســكريتين وواحدة للزراعة، وأخرى للعلوم السياســية وواحدة للغات الأجنبية. ونشرت الأخيرة، مــن خلال دار الطباعة الحكومية، أكثر من 160 كتابا. وقد شــملت قائمة هذه الكتب 80 كتابا طبيا، وعســكريا، ومراجع لغويــة، و10 كتب رحلات مصورة - تشــمل فيما تشــمل جولة الشــاه نــاصر الدين في أوروبا، و10 كتب هي عبارة عن ترجمات مختصرة للكلاسيكيات الغربية مثل روبنسون كروزو لديفو، والفرســان الثلاثــة لدوما، وحول العالم في ثمانين يومــا لفيرن، والحوارات لديكارت، والمبادئ لنيوتن، وأصل الأنواع لداروين، و20 ســيرة ذاتية لشــخصيات دولية مشــهورة - تشــمل شــخصيات مثل لويس الرابع عشر، نابليون، بطرس الأكبر، نيكولاي الأول، فريدريــك الأكبر، ووليام الأول، والأكــثر أهمية من كل هذا أنه نشر 10 كتب في تاريخ إيران، تتضمن تاريخ إيران ما قبل الإســلام، وقد كتب معظم هذه الكتب العشرة أوروبيــون. وهكــذا فقد بدأ الإيرانيــون في رؤية تاريخهم وكذا تاريــخ العالم من خلال أعين أوروبية. وكان مشــير الدولة الكبير، مؤسس مدرسة العلوم السياسية، نموذجا نمطيا للحساســيات الجديدة. فبعد عودتــه من خدمة طويلة في الســفارات بالخارج، بدأ في الكتابة بشكل متزايد عن الملة (الوطن)، والمليات (الوطنية)، وسيادة الدولة، وعن حاجة الرعية إلى أن يصبحوا مواطنين كاملي المواطنة.

وقد بدأ الشــاه ناصر الدين حكمه في العام 1848 بتشجيع الاحتكاك بأوروبا. لكن مــع قرب نهاية حكمه كانت مخاوفه قد نمت بشــدة من الأفكار الغريبة لدرجة رواج إشاعات بأنه كان يفضل الوزراء الذين لا يعرفون ما إذا كانت بروكسل مدينة أم كرنبة. ومع ذلك، اســتمر الشــاه ناصر الدين في إرسال ممثلين ديبلوماســيين للخارج واستمر في إرســال ســيل منتظم من الطلاب إلى فرنســا وبلجيكا. كما أنه تســامح مع بعثات التبشــير المســيحية مادامت قد اقتصرت نشــاطاتها على المجالات التعليمية -الصحية، والتبشير فقط بين الأقليات الدينية. وقد بدأ الفرنسيون الكاثوليك في العمل مع الأرمن والآشــوريين حول بحــيرة أرومية، ثم أقامــوا بعد ذلك أكثر من ثلاثــين مرفقا في أنحاء البلاد. ومال الأمريكيون المشــيخيون إلى التركيز على الشمال؛ والإنجيليون على الجنوب؛

والإليانـــس فرانســـيز(*) في طهران، وتبريـــز وأصفهان. وافتتحـــت الإليانس إسرائيليت، المنظمـــة الفرنســـية اليهودية، مدارس في همـــدان، وأصفهان، وطهـــران. وبالمثل، موَّل المجتمع الزرادشتي في الهند مدرسة لأتباع دينهم في يزد.

وفي تلـــك الأثناء، أســـس المنظمـــون في القطاع الخـــاص الإيراني عددا من المؤسســـات المتواضعـــة: معامل كهرباء في طهران، وتبريز، ورشـــت، ومشـــهد - وقامـــت الأخيرة بإنارة العتبات المقدســـة؛ معمل للسكر في مازندران؛ ومصنع للحرير في غيلان، ومعمل للقطن في طهران؛ ومطابع ومصانع للورق في طهران وأصفهان. ودشنوا شركات مساهمة بغرض صريح وهو حماية الصناعات المحلية من المنافســـة الأجنبية. كما مولوا المكتبات العامة في طهران وتبريـــز علاوة على عشر مـــدارس ثانوية، بما في ذلك واحدة للبنـــات. ومولوا أيضا الصحف الإصلاحيـــة: «تربية» (التعليم) في طهران، و«همات» (المســـعى) في تبريز، والحبل المتين في كالكوتا، واختار (النجمة) في إسطنبول، وبارفريش (التعليم) في القاهرة، والقانون في لندن.

كـــما نظمـــوا أيضا تجمعات شـــبه رســـمية - التجمـــع الوطني، التجمـــع من أجل الإنســـانية، الجمعية الثورية، والتجمع السري الذي نظم على غرار الجمعيات الماسونية الأوروبية. ومع نهاية القرن، كانت مثل هذه التجمعات تجتمع بهدوء لمناقشة الحاجة العاجلـــة إلى إصلاحات حكومية. وباختصار، كان البلد يحتوي على طبقة إنتليجنتســـيا (مثقفين) مميزة على الرغم من أن عددها الإجمالي كان أقل من ثلاثة آلاف وأتى معظم أعضائهـــا من صفوف النخبة القديمة. وليس من المدهش، حينما اغتال منشـــق منعزل في العام 1896 الشـــاه ناصر الدين في مســـجد عبد العظيم، أن شـــعر البعض بأن عصر الحكم المطلق قد بلغ نهايته. وكان الملك الجديد، الشـــاه مظفر الدين، معروفا عنه أنه أكـــثر انفتاحا بكثير على العالم الجديد. وبذلك كان تأثير رصاصة الاغتيال أكبر من مجرد الإجهاز على حياة الشاه ناصر الدين، إذ أجهزت على النظام القديم كله.

مجيء الثورة

تعود أصول الأســـباب بعيدة المدى للثورة إلى القرن التاســـع عشر، بينما أسبابها قصيرة المـــدى كانت قد بدأت في 1904-1905 مع الأزمة الاقتصادية التي شـــهدت

(*) Alliance Francaise هي منظمة دولية أُنشـــئت في باريس في العام 3881 لترويج الثقافة واللغة الفرنســـية في العالم. [المحررة].

إفلاس الحكومة والتضخم المتصاعد. ومع عدم القدرة على تغطية الإنفاق الحكومي، هدد الشاه مظفر الدين بزيادة ضرائب الأرض، والتخلف عن سداد قروض الدائنين المحليين. كما أنه تحول للبنوك البريطانية والروسية أيضا للحصول على قروض جديدة تزيد على أربعة ملايين جنيه إسترليني التي كان قد اقترضها منهم بالفعل. وقد وافقوا مع فرض شرط هو تسليمه كامل النظام الجمركي لإدارة بلجيكية يترأسها السيد ناوس. وكان الأخير قد أكد لبريطانيا وروسيا أنه سوف يعطي الأولوية لدفع الديون القديمة التي منحوها للحكومة[11]. وسرت إشاعة بأن ناوس ذو أصول يهودية، ويفضل توظيف الأرمن على المسلمين، وخطط لزيادة هائلة في التعريفات الجمركية على التجار المحليين، ويطمح إلى أن يكون وزيرا للمالية على الرغم من جهله المطبق بنظام المستوفي التقليدي. وخلال شهر المحرم في العام 1905، وزع المعارضون له صورته في حفلة تنكرية وهو يرتدي ملابس ملا (فقيه)[12]. وقد أجملت البعثة البريطانية الأزمة المالية على النحو التالي[13]:

> مثل العام 1906 عهدا مهما جدا في التاريخ الفارسي، حيث كان العام الذي شهد تقديم المؤسسات البرلمانية. وكانت الأوضاع في فارس قد تطورت بحيث أضحت لا تحتمل، فقد كان الشاه واقعا بالكامل في أيدي حلقة فاسدة من الحاشية تعيش على التكسب من الحكومة والبلد. وقد باع الشاه الثروة التي ورثها عن والده، وكذلك معظم الأراضي الإمبراطورية والوطنية. وقد كان مجبرا على اللجوء إلى الديون الخارجية، التي أنفق عائداتها على الرحلات الخارجية أو قام بتبذيرها على حاشيته. وكان هناك عجز سنوي كما كان دين البلد يتزايد يوميا. ولم يكن هناك ملجأ سوى الحصول على قرض خارجي جديد وكان من المعتقد على نطاق واسع أن القرض سوف يمنح على أساس شروط ستعني عمليا القضاء على استقلال البلد. وكان هناك عدد محدود من الشباب والرجال المستقلين الذين كانوا على وعي بهذه الحقائق، وكانوا منخرطين عن طريق الحكومة في المفاوضات التي دارت حول الحصول على القرض.

في الوقت ذاته، كان البلد بالكامل يعاني تضخما حادا - حيث ارتفعت أسعار الخبز بمقدار 90 في المائة وزادت أسعار السكر بمقدار 33 في المائة. وقد حدث هذا التضخم نتيجة للتأثير المشترك لكل من الحصاد السيئ، ووباء الكوليرا، والفوضى المفاجئة في التجارة الشمالية التي استحثتها الحرب الروسية - اليابانية في العام 1905، وما تلاها

من ثـوران في الإمبراطورية القيصريـة. وبحلول يونيو 1905 كانت النسـاء الغاضبات يتظاهرن في طهران، وطبقا لرواية شـاهد عيان، فإن هؤلاء النسـوة صببن جام غضبهن عـلى الحاكم الملكي[14]. وبحلول نوفمبر 1905، كان الحاكم يحاول تحويل أنظار العامة بتوجيهه اللوم للبازار وجلد ثلاثة من تجار السكر البارزين على أقدامهم. وكان أحدهم رجلا يبلغ عمره سـبعين سنة وكان محترما للغاية لنشـاطاته الخيرية. وقد أغلق البازار بالكامل وطالب رجاله بفصل الحاكم. وطبقا لرواية شاهد عيان، فإن أخبار جلد التجار «انتشرت كالبرق في البازار» وحفزت أصحاب المتاجر على غلق محلاتهم[15]. وفي الوقت ذاته، في مشهد، قامت تمردات الخبز بالهجوم على أحد المتاجرين بالذرة وكان على صلة بالقصر، وقد انتقم الأخير بإصدار أوامر لحرسه الخاص بإطلاق النار ليسقط نحو أربعين من المحتجين الذين التجأوا إلى حرم العتبات المقدسـة للإمام الرضا. وقد عزا أحد رجال الدين المحليين التمرد إلى توافر مزاج عام من السخط[16].

> صاحـب الجلالة، إن مملكتك تتدهور. ورعيتك قد وصلوا إلى حد التسـول. لقـد تم قمعهم واسـتغلالهم من الحكام والمسـؤولين الذيـن لا يعرف طمعهم وعطشـهم للدماء أي حدود. في العام الماضي، كان على دافعي الضرائب الذين لا يستطيعون دفع الضرائب بأموال سائلة بيع بناتهم للتجار التركمان والأرمن الذين كانوا يبيعونهم بدورهم كعبيد في روسـيا. الآلاف من رعيتك اضطروا إلى الهروب من هذا القمع وذهبوا إلى روسـيا... ولو لم يعثر على العلاج، فإن البلد سـيتفكك. وسـوف يأخذ البريطانيون سيستان وبلوشستان، وسيأخذ الروس أجزاء أخرى من البلاد، ولدى العثمانيين خطتهم... جلالتك، اسـتمع إلى حالة خمسـة عشر مليون روح تعيش في خوف من أن يقوم الأجانب بسجنهم.

وما سبق ذكره عن تجارة العبيد في النساء استخدم من قبل أحد علماء الاجتماع لادعاء أن الجنوسة قد شكلت الموضوع «المركزي» في الثورة الدستورية[17].

وقـد تضاعفت الأزمة أكـثر بنزاعات أخرى. ففي كرمان أدت تمردات الشـيوخ - المتشـارية إلى اسـتقالة الحاكم، وجلد مجتهد محلي على قدميه، وقتل اثنين من المتظاهريـن، وإلقاء اللوم عـلى المجتمع اليهودي المحلي، حيـث نهب حيهم. وفي صيـف العـام 1906 في طهران اشـترى البنك الروسي الـذي كان في حاجة إلى أرض لمكتبه، مقبرة مهجورة مجاورة لمقره. وقد أدى الحفر في مكان الجثث إلى احتجاجات

واسعة النطاق، حتى في النجف، وأدى إلى الهجوم على البنك. وخلال الأسبوع التالي، الذي تصادف مع حلول شــهر المحرم، قام فرسان لواء القوزاق باعتقال رجل «لوتي» مشهور، ونُفي منظمو الاحتجاجات، كما صوبوا النيران نحو مسجد الجمعة، ليقتلوا واحدا من الســادة الكبار في السن. واجتذبت جنازة السيد عددا كبيرا من الجمهور مع نســوة اتهمن الحاكــم بأنه يزيد(*) هذه الأيام ومع رجــال يرتدون كفنا أبيض كعلامة على استعدادهم للاستشهاد.

وقــد مهدت هذه المواجهــات الطريق أمام احتجاجين رئيســيين أديا بدورهما إلى تمهيد الطريق أمام وضع مسودة لدستور مكتوب. ففي يونيو 1906، قاد كل من السيد عبدالله بهبهاني والســيد محمــد طباطبائي - وهما اثنان من الثلاثــة المجتهدين الأكثر احتراما في طهران - موكبا من نحو ألف من طلاب الحوزات الدينية للالتجاء إلى قم. وقد أخطــأ البعض لاحقا ووصف هــؤلاء المجتهدين بأنهم آيات الله. والحقيقة أن لقب آية الله الديني، وكذلك لقب حجة الإســلام، لم يظهرا إلى الوجود إلا بعد الثورة الدستورية بوقــت طويل. وفي قم انضم المجتهدان إلى الشــيخ فضل الله نــوري، ثالث المجتهدين الكبار. وقد هدد الثلاثة بالتحرك بالجميع إلى كربلاء والنجف، وبذلك يحرمون البلد من الخدمات الدينية، إلا إذا قام الشــاه بفصل كل مــن ناوس والحاكم، وحل أزمة كرمان، ووقــف عملية بناء البنك، والأكثر أهمية من كل ما ســبق، إقامة «عدالت خانة» (دار العدالة). وباختصار، كان العلماء يهددون بالإضراب. وتندرت مظاهرات للنساء بأنه إذا استمرت الأزمة فإنه سيكون على السيد ناوس أن يعقد عقود الزواج.

وفي الأسبوع نفسه، وصلت مجموعة من تجار طهران، كان بعضهم نشطاء في بعض التجمعات السرية، إلى البعثة البريطانية في مقرها الصيفي في التلال الشــمالية لطهران. وشرحت البعثة، في مذكرة سرية أرسلتها إلى لندن، أنها انخرطت في الأحداث التالية (18):

> بعد إطلاق النار، بدا كأن الحكومة قد كسبت في نهاية اليوم. وكانت المدينة في يــد القوات الحكومية. وفر القادة الجماهيريــون. وكان البازار محتلا من قبل الجنود. وبدا كأنه ليس هناك مكان للجوء إليه. وفي ظل هذه الظروف لجأ الحزب الشــعبي إلى الموافقة على ذريعة مناســبة عن طريق عادة قديمة، بل في الحقيقة ســحيقة في القدم، وهي قاعدة «الباســت» (طلب الأمان). وقد كانت الحل، مع

(*) المقصود يزيد بن معاوية. [المترجم].

> فشل كل طرق اللجوء الأخرى، في تطبيق هذا اللجوء. فقد أتى شخصان إلى مقر البعثة في غولاك وسألا عما سيحدث في حال لاذ الناس بمقر البعثة البريطانية طالبين الأمان، فهل سيطلب المسؤول عن البعثة مساعدة الجيش لطردهم منها؟ وقد عبر السيد غرانت دف عن أنه يأمل ألا يلجأوا إلى مثل هذه الذريعة، لكنه قال إنه ليس في سلطاته، طبقا لما يعرفه عن هذه العادة في فارس، استخدام القوة لطردهم إذا ما أتوا... وفي المساء التالي، ظهر خمسون تاجرا وملا في مقر البعثة وهيأوا مواقع لهم لتمضية الليلة. وقد نما عددهم تدريجيا حتى وصل بسرعة إلى 14 ألف شخص تجمعوا في حديقة مقر البعثة.

كان العدد الأكبر من المحتجين ينتمون إلى البازار. فقد خصصت لجنة من شيوخ الجماعات خياما للطوائف الحرفية والتجارية المختلفة. وقد أحصى أحد الزوار نحو خمسمائة خيمة على الأقل، «لكل الجماعات، حتى الإسكافيون، وبائعو الجوز، والسباكون كانت لهم خيامهم»[19]. وذكرت البعثة في تقرير لها أن النظام كان جيدا لدرجة أن حجم الضرر الناجم عن وجود هذا العدد الكبير كان ضئيلا للغاية، واقتصر الأمر على «آنية زهور» وبعض «لحاء الشجر الذي كان عليه بعض الكتابات الدينية». وفي تلك الأثناء رتبت اللجنة المنظمة كلا من المظاهرات النسائية خارج مقر البعثة، والسيطرة بحزم على دخول القادمين الجدد إلى مجمع البعثة. فقد كان مسموحا بالدخول لأعضاء هيئة التدريس وطلبة دار الفنون فقط. وقد حول هؤلاء القادمون الجدد المجمع إلى «مدرسة كبيرة للعلوم السياسية في الهواء الطلق»، محاضرين عن مزايا الحكومة الدستورية بل والجمهورية[20]. وبدأ البعض في ترجمة الدستور البلجيكي بما يتضمنه من نصوص حول الحكومة البرلمانية التي يترأسها ملك شرفي. وقد جمعت اللجنة المنظمة أيضا أموالا من التجار الأثرياء لمساعدة هؤلاء الذين لا يقدرون على الاستمرار في تمويل إضرابهم لفترة ممتدة. وقد كتب أحدهم في مذكراته [21]:

> إنني أتذكر بوضوح اليوم الذي سمعنا فيه أن الرجعيين كانوا مشغولين ببذر بذور الاضطراب بين صفوف النجارين وناشري الخشب. فالنجارون كانوا غاضبين من أنهم قد جرى قطع أرزاقهم، وسألوا ما الذي سيكسبونه من كل هذه المغامرة؟ بينما قام ناشرو الخشب، لكونهم أميين ويفتقرون إلى الحكمة، بمقاومة كل الحجج المنطقية التي تقال لهم. ولو كان كل من هذين الفريقين غير المسؤولين قد انسحبا، لعانت حركتنا كلها أشد المعاناة. ولحسن الحظ، أقنعناهم بالبقاء.

وأخيرا، فلم تطلب اللجنة المنظمة، وبناء على نصيحة من زملائهم ذوي التعليم الحديث، من الشاه دارا للعدل فقط ، بل طلبت دستورا مكتوبا يصيغه مجلس وطني منتخب «مجلسي ملي».

وفي البداية قام البلاط بطرد المحتجين باعتبارهم «مهرطقين بابيين» و«خونة مأجورين من البريطانيين» وحاولوا تهدئتهم بالوعد بأنه سيقام مجلس شرعي إسلامي غامض. لكن مع مواجهتهم بنمو الإضراب، ومع وابل من البرقيات التلغرافية من المقاطعات، والتهديد بتدخل مسلح من قبل جماعات مهاجرة في باكو وتفليس، والتهديد بحدوث انشقاق في قوات الفرسان، وهو القشة التي قصمت ظهر البعير، تراجع البلاط[22]. وكما سأل شاهد عيان بتهكم إدوارد براون، المؤرخ البريطاني المشهور، «ما الذي يمكن للشاه فعله بجنوده غير المسلحين، الذين لم يتلقوا أجورهم، وبثيابهم الرثة، وبجوعهم في مواجهة تهديد الإضراب العام والتمرد؟ على الحكومة أن تتنازل وأن تقدم كل ما طلب منها»[23]. وفي 5 أغسطس 1906 - بعد ثلاثة أسابيع من أول عملية لجوء لمقر البعثة البريطانية - وقع الشاه مظفر الدين الإعلان الملكي بإجراء انتخابات عامة على المستوى الوطني لمجلس تأسيسي. وقد استمر الاحتفال بالخامس من أغسطس باعتباره يوم الدستور.

الدستور

قام المجلس التأسيسي، في اجتماعه العاجل في طهران، بصياغة قانون انتخابي للمجلس الوطني القادم. وكان معظم النواب من التجار، ورجال الدين، وشيوخ الجماعات الحرفية، والأعيان الليبراليين - كان العديدون منهم يعتبرون أنفسهم أعضاء في الإنتلجنتسيا الجديدة. وقد صاغوا قانونا انتخابيا معقدا يقسم السكان إلى ست طبقات: الأمراء القاجاريين، العلماء وطلبة الحوزات الدينية؛ الأعيان (النبلاء)؛ والأشراف (الوجهاء)؛ التجار ذوي «مكان العمل المحدد»: ملاك الأراضي ذوي الملكية الزراعية التي تصل قيمتها إلى ما لا يقل عن ألف تومان؛ و«رجال التجارة والحرف» الذين ينتمون إلى جماعة قانونية ويدفعون على الأقل «الإيجار المتوسط» في محلياتهم[24]. أما الوظائف ذات الأجور المنخفضة، مثل الحمالين، والعمال اليدويين، وسائقي الجمال، فقد استبعدوا. وقسم القانون أيضا الهيئة الناخبة إلى 156 دائرة، حيث خصص 96

مقعدا لطهران. وكان من شروط الترشـيح أن يتوافر للمرشـحين القـدرة على القراءة، والكتابـة، والتحدث بالفارسـية. وكان عـلى الانتخابات في المقاطعـات أن تجرى على مرحلتـين: فكل «طبقة» في كل حي كان عليها أن تختار نائبا واحدا لعاصمة المقاطعة، وبحيث يكون على هؤلاء أن ينتخبوا ممثلي المقاطعة في المجلس الوطني. وقد قسمت طهـران إلى أربعة أحياء يمثـل كل واحد منها حيا من الأحياء الرئيسـية خارج الأراضي الملكيـة. وكان على انتخابات طهران أن تتم على مرحلـة واحدة: فقد خصصت أربعة مقاعـد للأمراء القاجار، وعشرة لملاك الأراضي، وأربعة لرجـال الدين، وما يصل إلى 32 للجماعات المعترف بها. وقد جرى تحديد سـن 25 عاما باعتبارها سـن التصويت. ولا حاجة للقول إنه لم تتم إثارة موضوع حق النساء في الاقتراع.

كانـت هذه الأحداث الدرامية - خاصة انتخابـات المجلس الوطني - بمنزلة طلقة البداية التي أدت إلى تشـكيل طيف واسـع من الأحزاب، والمنظمات، والصحف. ففي المقاطعات، كان من المحتـم أن يقود البازار الجمهور المحلي، في خلق مجالس إقليمية (أنجومانز). وقد شكلت في طهران ما يقرب من ثلاثين مهنة ومجموعة عرقية منظماتها الخاصة بها بأسـماء مثـل منظمة «أصناف» (النقابات)، «مسـتوفيان» (المحاسـبين)، «دانشـماندان» (العلماء)، «طـلاب» (طلاب الحوزات العلمية الدينية)، الزرادشـتيين، الأرمن، اليهـود، الجنوبيين، والأذربيجان. وكان الأخـيرون يقودهم تجار من تبريز لهم صلات بالحزب الاشتراكي الديموقراطي في قزوين. وفي الحقيقة، فقبل ذلك بعامين قامت مجموعة من الإنتلجنتسـيا من الإيرانيين العاملين في باكو بتشـكيل حلقة أطلق عليها «همات» (المسعى) وبدأت في العمل عن قرب مع الحزب الروسي الاشتراكي الديموقراطي.

كانـت الصحافـة أكثر نشـاطا. فقد قفز عدد الصحف من سـت صحف عشـية الثـورة إلى أكثر من 90 عند افتتاح أعمال المجلس التأسـيسي. واندفع المثقفون في نشر مفاهيم كانت تعتبر خطيرة جدا في العقود السـابقة. وهـذه المفاهيم، خاصة الحرية، والمساواة، والإخاء ألهمت العديد من أسماء المطبوعات الجديدة-«بيداري» (اليقظة)، «ترقـي» (التقدم)، «تمدن» (الحضارة)، «فاتان» (أرض الآباء)، «آدميت» (الإنسـانية)، «أميد» (الأمل)، «عصر نو» (العهد الجديد)، ندائي فاتان (صوت أرض الآباء)، اسـتقلال (الاسـتقلال)، إصـلاح (الإصلاح)، «إقبـال» (التقدم)، «حقوق» (حقـوق)، «حقيقت» (الحقيقة)، «عدالت» (العدالة)، «آزادي» (الحرية)، موسـاوات (المساواة)، و«أخوت»

(الإخـاء). وكـما في الثـورات الأخرى، أدى رفـع الرقابة إلى فتح البـاب على مصراعيه. ووفقـا لما ذكره بـراون كانت واحدة من أكثر الصحف شـعبية تدعى «صور إسرافيل» (بوق إسرافيل)، التي على الرغم من اسـمها الديني كانت صريحة في اتجاهها العلماني الراديكالي[25]. وكان يكتب أغلبها دهخدا(*)، الموسـوعي، ومزجت بين الهجاء والشـعر والتعليقات السياسـية، وكل ذلك بفارسية حديثة سـهلة. وبخت الصحيفة كل الطبقة العليـا، بمـن في ذلك علماء الدين مـلاك الأراضي، لاسـتغلالهم ولإبقائهم على «جهل» «الناس العاديين» (العوام). وكانت الصحيفة توزع 5000 نسخة وتأتي على رأس الصحف الموزعة. وحيث إن دهخدا كان قد درس علوم الدين وكان متمكنا في العلوم الإسلامية، فقد كان توبيخه للعلماء بشكل خاص موجعا. لذلك فليس مدعاة للدهشة أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حتى بدأ المحافظون في استهداف صور إسرافيل.

افتتـح المجلس الوطني أعماله في أكتوبر 1906. وكان المجلس يضم أكثر من 60 من رجال البازار - تجار وشـيوخ الجماعات الحرفية والمهنية، 25 من رجال الدين، ونحو 50 من ملاك الأراضي، والأعيان المحليين، ومسـؤولين حكوميين كبارا[26]. وقد اندمج الأعضاء تدريجيـا في حزبين مرنين: «معتدل» (المعتدلين) و«أزاديخاه» (الليبراليين). وكان الحزب الأول يقوده بشكل مشترك تاجر أوشحة بالجملة كان قد قاد المظاهرات في العام 1905 ضد ناوس، ومسـؤول سـابق عن سـك العملة الملكية كان قد سـاعد في تمويل مغامرة اللجوء لمقر البعثة البريطانية. وقد تلقى الاثنان دعما من السـيدين طباطبائي وبهبهاني، اللذين على الرغم من أنهما لم يكونا نائبين، فإنهما أسـهما في المناقشـات البرلمانية. وفي معظم الأيام، كان المعتدلون يسـتطيعون حشد الأغلبية. بينما قاد الليبراليين حسن تقي زادة، وهـو متحدث مفوه من تبريز. وعلى الرغـم من أنه كان قد انضم في بداية عمله لسـلك رجال الدين، بل كان لا يزال يرتدي عمامتهم، فإنه أصبح مفتونا بشـكل متزايد بالأفكار الحديثة - وبشـكل خاص بالعلم الحديث - خصوصـا بعد أن قام بزيارة باكو. وبأشكال عدة، كان تقي زادة - مثل دهخدا - يعد نموذجا للجيل الأول من الإنتلجنتسيا.

عمل المعتدلون والليبراليون عن قرب من أجل صياغة الدسـتور لكي يكون مقبولا ليس فقط من الشـاه مظفر الديـن، الذي مات فور التوقيع عـلى الإعلان الأصلي، بل أيضا من وريثه، الشـاه محمد علي، الذي حاول التخفيف مـن الوعود الملكية بإحلال

(*) علي أكبر دهخدا (1879 – 1956) هو شاعر ولغوي ولد في طهران وكتب أكبر موسوعة لغوية فارسية [المحررة].

مصطلح «مشرو» (مشروط) مقابل المفهوم الأكثر حداثة «مشروطيات» (دستوري)[27]. وكانت الوثيقتان النهائيتان - وتعرفان باسم القوانين الدستورية الأساسية والتكميلية - قد وضعتا على غرار الدستور البلجيكي. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فقد كان هدف جميع من قاموا بصياغة الوثيقتين - وكانوا كلهم من خريجي دار الفنون- إقامة ملكية دستورية مع الفصل التقليدي بين السلطات إلى تنفيذية، وتشريعية، وقضائية[28]. وكانت هاتان الوثيقتان، مع بعض التعديلات الطفيفة، قد بقيتا فاعلتين باعتبارهما دستور البلاد على امتداد الطريق حتى ثورة العام -1979 على الأقل نظريا.

وقد أعطت القوانين الأساسية للشاه امتياز رئاسة السلطة التنفيذية، وقيادة القوات المسلحة، إعلان الحرب والسلام، التوقيع على القوانين، واختيار أعلى المسؤولين في الدولة، بمن في ذلك وزراء الحكومة. لكن الشاه كان عليه أن يحلف اليمين أمام المجلس، وأن يقبل الوزراء الذين يُنتخبون من قبل المجلس، وأن يقوم بالتوقيع على مشروعات القوانين التي يتوصل إليها المجلس. وقد احتفظ الشاه حقيقة بامتياز واحد: وهو الحق في تعيين ثلاثين عضوا للمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) المكون من ستين عضوا، لكن حتى هذا الحق ثبت أنه حق أجوف حيث لم ينعقد أول مجلس شيوخ سوى في العام 1949.

خُطط لأن يكون المجلس الوطني نقطة المركز في الدستور الجديد. فباعتباره «ممثلا لكل الشعب»، كان له القول الفصل في كل «القوانين، والمراسيم، والميزانيات، والمعاهدات، والقروض، والاحتكارات، والامتيازات الممنوحة». بل كان يتحكم أيضا في ميزانية البلاط. وكان للمجلس سلطة التحقيق واقتراح أي إجراء «يعتقد أنه يساعد على تحقيق مصلحة الحكومة والناس». وقد اتفق على أن جلسات المجلس تستغرق عامين يكون فيها أعضاؤه محصنين من القبض عليهم. وكانت له سلطة اختيار أعضاء الوزارة. بل إن الدستور قد نص صراحة وبوضوح على أن «الوزراء لا يمكنهم أن يعفوا أنفسهم من المسؤولية بزعم أنهم قد تلقوا أوامر شفهية أو مكتوبة من الشاه»: «فيما لو أعلن المجلس الوطني أو مجلس الشيوخ، وبالأغلبية المطلقة، أنه غير راض عن الوزارة أو عن وزير معين، فعلى هذه الوزارة أو هذا الوزير الاستقالة».

وكان للقوانين الدستورية أحكام متعددة أخرى. فقد أضفت الصفة الرسمية على مجالس المقاطعات، وأقامتها على أساس أنها مؤسسات موازية للحاكم العام.

وقـد أعطت المواطنين ميثاقـا لحقوقهم يتضمن الحق في حمايـة الحياة، والملكية، والـشرف، وحرية التعبـير، والتمثيل البرلماني، والتنظيم، والمسـاواة أمـام القانون، وضرورة وجـود أمـر قضائي يوجب إحضار السـجين أمام المحكمـة للنظر في مدى شرعية حبسـه، والحماية من الاعتقال التعسـفي. وكان هناك نص في هذه القوانين بتصميـم علم وطني بحيث يكون على شـكل ثلاثة شرائط أفقية متسـاوية بألوان خـضراء، وبيضاء، وحمراء - وهي ألوان ترتبط تاريخيا بالتشـيع. وقد ظل هذا هو العلـم الوطني حتى وقتنا الراهن. وفيما يعد ترضيـة للقاجار، تضمن العلم الثلاثي الألوان الجديد الأسد والشمس.

وقـد ذهبت أهم الترضيات، على كل حال، إلى الإسـلام بشـكل عام وللتشـيع عـلى نحو خاص. فقد أعلن أن الشـيعية هي الديانة الرسـمية لإيران واقتصر حق عضوية الوزارة على المسـلمين الشيعة فقط. وصرح للسلطة التنفيذية بحظر كتب «الهرطقـة»، والجمعيـات «المناهضة للديـن»، و«الأفكار الخبيثة». وقد قسـمت السـلطة القضائية إلى محاكم دولة ومحاكم دينية مع احتفاظ رجال الدين بسلطة تطبيـق الشريعة في المحاكم الدينية. ولم يكن مسـموحا للهيئـة التشريعية بتمرير قوانين تتعارض مع الشريعـة. وللتأكد من الإذعان لذلك، كان على المجلس الوطني أن ينتخـب رجـال دين كبارا لمجلس أوصياء(*) والذي كانـت مهمته الوحيدة هي فحص كل التشريعات. وكان على هذا المجلس أن يعمل حتى يوم الحسـاب وظهور المهدي، غير أن هذا المجلس، على أي حال، لم ينعقد إلا بعد قيام ثورة 1979.

وكان الشـخص المحوري في كتابة الدسـتور هو ميرزا حسـين خان مشير المُلك، العائـد حديثا من أوروبا، والذي ورث لقبه مشـير الدولة مـن والده بعد وفاته في العـام 1907. وبطـرق عدة، كان مشـير الدولة الصغير رمزا للأعيـان الجدد الذين سـيلعبون دورا رئيسيا في السياسـة الوطنية خلال فترة العشرين عاما المقبلة، حتى ظهور الشـاه رضا. وقد ورث ميرزا حسـين كذلك أراضي واسعة من والده الذي كان ينحدر من سـلالة طويلة من المسـتوفين من نائين والذين تزوجوا من عائلة رجال دين أغنياء. وبسـبب دراسته في موسكو وباريس، أجاد مشير الدولة إجادة تامة كلا من اللغتين الروسـية والفرنسية. ولم يقم ميرزا حسين بصياغة النظام الانتخابي الأول

(*) ما يعد مماثلا لمجلس صيانة الدستور المعمول به في إيران حاليا [المترجم].

والقوانين الدستورية فقط ، لكنه وضع أيضا تصميم العلم الوطني ووضع تقسيما لوزارة الداخلية على غرار نظيرتها الروسية[29]. وخلال العشرين عاما التالية، ترأس مشير الدولة أربع وزارات وخدم في ثماني عشرة وزارة أخرى - منها ثماني مرات كوزير للحرب وخمس مرات كوزير للعدل. كما خدم أيضا كممثل البلد الرئيسي في لندن وسان بطرسبرغ. وعند تقاعده، كتب كتابا حقق أفضل المبيعات بعنوان «إيراني باستان» (إيران القديمة)، معطيا للقراء سجلا وطنيا حافلا لفارس ما قبل الإسلام. وكان شقيقه الأصغر، مؤتمن الملك، عضوا نشيطا في البرلمان منذ العام 1909 حتى العام 1925، بداية كعضو ثم تاليا كرئيس للمجلس. وعند بدء العمل بألقاب العائلة في العام 1925، اتخذ الشقيقان اسم بيرنيا كلقب عائلي. وفي بعض الأوقات كان البريطانيون يمدحونهما باعتبارهما «تقدميين»، و«أمناء»، و«أذكياء». وفي أوقات أخرى، خاصة حينما كانت مصالحهما لا تتطابق مع لندن، كانوا يطردونهما باعتبارهما «جبناء» وأجلافا «أغنياء»، وذوي اتجاهات «وطنية» متطرفة. وكان هذا هو الموقف النمطي للبريطانيين تجاه الأعيان الليبراليين.

سيطر الأعيان على الوزارة الأولى التي اختارها البرلمان في أغسطس 1907. وقد ترأس مشير السلطنة الذي كان قريبا لمشير الدولة هذه الوزارة، وتولى كذلك وزارة الداخلية. وينحدر مشير السلطنة كذلك من أسرة «مستوفي» قديمة، وخدم من قبل كحاكم مقاطعة وأمين للصندوق الملكي. وقد وصفته البعثة البريطانية بأنه ينحدر من «مدرسة قديمة» ولم تكن له أي مشاركة في «حركة الإصلاح»[30]. وقد ورث مشير الدولة نفسه منصب والده كوزير للعدل في الوزارة. وكان سعد الدولة، وزير الخارجية، ممثلا لإيران في بروكسل لفترة تزيد على عشرة أعوام وقد ساعد في تنظيم الاحتجاجات ضد ناوس. وكان قوام الدولة، وزير المالية، قد درس في فرنسا وينحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي. وكانت لديه ميول أدبية. وكان وزير الحرب «مستوفي الممالك»، قد ورث لقبه وكذلك ثروته الضخمة من والده الذي كان وزيرا كبيرا لدى الشاه ناصر الدين. وكان هو نفسه قد عاش في باريس بين العامين 1900 و1907. وكان وزير التجارة، مجد المُلك ينحدر من عائلة تجار خرّجت عددا من الوزراء ومشرفين على دار سك العملة الملكية. وكان وزير التعليم، نير الملك، مسؤولا عن دار الفنون من العام 1897 حتى العام 1904. ولأنه كان طاعنا في السن وواهنا فقد عمل ابنه بالنيابة عنه وزيرا للتعليم.

وأخـيرا، كان وزير الأشـغال العامة، مهندس الممالك، عالم رياضيـات بارزا تلقى تعليما فرنسـيا، وهو الذي رافق الشـاه مظفر الدين في رحلاته الأوروبية. وقد ادعت البعثة البريطانيـة أنه اسـتغل منصبه لابتـزاز بعض المال من الـشركات البريطانية التي تبني الطـرق في إيران. لـذا فليس من المدهش أنه سرعان ما أطلق على النظام الجديد نظام «الدول، السلطنات، والممالك».

الحرب الأهلية

عندمـا ارتقى الشـاه محمد علي العرش في ينايـر 1907 لم يكن أمامه أي خيار سـوى الانحناء أمام رغبة البرلمان والتوقيع على القوانين الدسـتورية. غير أن مركزه تحسن تدريجيا خلال الشهور القليلة التالية، وبحلول يونيو 1908 كان يشعر بالقوة الكافية لكي يقود فرسان لواء القوزان في انقلاب عسكري تقليدي ضد المجلس. وقد جاء تغير الحظوظ نتيجة لثلاثة ضغوط منفصلة:

الضغـط الأول، هو معاناة الدسـتوريين من نكسـة في العـام 1907 مع توقيع الاتفاقية الأنجلو- روسـية. فمع تزايـد مخاوف بريطانيا من قـوة ألمانيا المتنامية، قررت حل الخلافات الطويلة المدى مع روسيا في جميع أنحاء آسيا ومن بينها إيران. وقد قسـمت الاتفاقيـة إيران إلى ثلاث مناطق. حيث خصصت المنطقة الشـمالية، متضمنـة أصفهـان، لروسـيا، وخصصـت منطقة الجنـوب الغربي خاصـة كرمان، وسيسـتان، وبلوشستان لبريطانيا وحددت باقي إيران باعتبارها «منطقة محايدة». وقد وافقت القوتان على السعي إلى الحصول على امتيازات داخل المناطق المخصصة لها فقط، والإبقاء على مسؤولي الجمارك البلجيكيين، واستخدام عائدات الجمارك في إعادة دفع القروض السـابقة. وقد شـعر الدستوريون ليس فقط بتعرضهم للخيانة بـل بعزلهم عن التعامل مع الشـاه[31]. وقد علّمت الاتفاقية الإيرانيين أيضا درسـا صعبا في السياسـة الواقعية - فمهما كانت درجة النهب التي تقوم بها «جارتاهما»، فقد يكون الوضع حتى أكثر خطرا حينما تضع هاتان الجارتان خلافاتهما جانبا. وقد ظلت اتفاقية العام 1907 ملازمة للإيرانيين حتى منتصف القرن العشرين.

الضغط الثاني، أتي مع توليد المجلس لحركة ارتدادية حتمية بمجرد محاولته إصلاح النظـام الضريبي. فقـد قيدت عملية المزايدة على ضرائـب المزارع. وحولت أراضي

الدولة من الخزانة الملكية إلى وزارة المالية. منحت الوزارة السلطة على مستوفيي المقاطعات. وقلص المجلس مخصصات خزانة البلاط، والذي كان مجبرا بدوره على تنظيم إسطبلات القصر، ومستودع أسلحته، ومطابخه، ومخابزه، ومخازنه، وحريمه، وورشه. بل إن القصر أجبر على إغلاق أبراج الطبلة. ويتذكر عبدالله المستوفي، في مذكراته الطويلة، أن النواب الشباب كانوا مفتونين بكل الأشياء الحديثة إلى حد أنهم نبذوا بسرعة المؤسسات الموقرة باعتبارها مؤسسات «منقرضة» متخلفة عن القرون الوسطى[32]. وقد اقترح أحد الليبراليين أنه على وزارة المالية أن تعدل الموازين بحيث يدفع ملاك الأراضي ضرائبهم بالنقود السائلة وليس بالمحاصيل. وطالب آخر بوضع نهاية لكل المعاشات والمخصصات الملكية. وأشار ليبرالي آخر إلى أن الشاه يمكنه دفع ديونه ببساطة عن طريق بيع مجوهرات عائلته[33].

وقد أضاف ساخرا أنه تعذر عليه النوم بسبب قلقه على الوضع المالي لهؤلاء القابعات في الحريم الملكي. وكتب شخص محنك في هذه المجادلات بأنه كان من أشكال الابتزاز المألوفة في تلك الأيام أن يطلق على شخص ما «عروس القصر» أو «بواب القصر». ومضى شارحا أن «هؤلاء الخدم»، كانوا مدللين جدا لدرجة أنهم أصبحوا الداعين الأكثر تعصبا للحكم المطلق بين كل سكان طهران»[34].

الضغط الثالث، هو مضاعفة بعض الليبراليين من هذا الارتداد باقتراحهم إصلاحات شديدة العلمانية. فقد اتهموا علماء الدين بالتكتم على مصالح قذرة بخطب سامية. وقد دافعوا عن ضرورة القيام بتحسينات فورية ليس فقط في حقوق الأقليات الدينية بل أيضا في حقوق النساء. وانتقدوا المادة الدستورية التي تعطي علماء الدين قوة الفيتو على التشريعات البرلمانية. بل جادلوا حتى بأن الشريعة ليس لها أن تقول أي شيء عن قوانين الدولة. وبحلول منتصف العام 1907، قام الشيخ فضل الله نوري، الذي اعتبره البعض الأعلى مقاما بين المجتهدين الثلاثة الأرفع مقاما في طهران، بقطع العلاقة مع زملائه المجتهدين الآخرين، وكون جمعية النبي، وأعاد بناء الجسور مع الشاه، وأصدر فتوى رئيسية أدان فيها الليبراليين بأنهم يفتحون البوابات أمام فيضان «الفوضوية، والعدمية، والاشتراكية، والمادية»[35]. وهذه الإدانة ما كان لها أن تكتب على نحو أفضل من قبل بابا معارض لحركة التنوير الأوروبية. كما ركز أيضا على قضية أن هناك مكيدة مدبرة من البابيين، والبهائيين، والأرمن

لتدمير الإسلام مع بعض بدع الهرطقة مثل البرلمانات المنتخبة، والقوانين العلمانية، والأكثر سوءا من كل ذلك، المساواة الدينية.

وقد ظهر الشيخ نوري في ديسمبر 1907 على رأس حشد في ميدان طوبخانة. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فإن «الحشد الرجعي» كان يملأ كل جنبات الميدان[36]. وقد اجتذب مشاركين من كل المشارب: طلابا وطلابا سابقين من معهد نوري الديني، لوتيين تحت حمايته، متقاعدين، سائقي بغال، حرفيين، بوابين، وخدما في القصر الملكي، ومزارعين من الأراضي الملكية في قرية ورامين المجاورة وفقراء حضريين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد كتب أحد شهود العيان أنه حتى «الجمهور العادي» من البازار تجمع ليسمع حديث الشيخ نوري في ميدان طوبخانة[37]. واتهم نوري الليبراليين بأنهم يعقوبيو هذه الأيام الذين يضعفون الدين و«يبذرون بذور الفساد في الأرض» - وهي جريمة تعد كبيرة من الكبائر طبقا للتأويل التقليدي للشريعة. ومع استثارتهم بهذه اللغة المثيرة، قامت الحشود بمهاجمة الناس السائرين في الشوارع الذين تصادف ارتداؤهم قبعات أوروبية الطراز[38].

وجه الشاه ضربته في يونيو 1908. وقد فعل هذا فور تلقيه عشرة آلاف جنيه إسترليني من النقود السائلة من مخبر الدولة الذي تعامل مع وزارة البريد والتلغراف باعتبارها إقطاعة عائلية[39]. وقد وزع هذا النقد السائل فورا كعلاوة خاصة بين 1500 فارس في حامية طهران. وأعلن الشاه الأحكام العرفية، وعين العقيد لياخوف، قائد سلاح الفرسان الروسي، حاكما عسكريا لطهران. وقد حظر لياخوف كل الصحف والاجتماعات العامة، بما في ذلك مواكب شهر المحرم، وأصدر مذكرات بالقبض على النواب الرئيسيين، وأرسل فرسانه لاحتلال مكتب التلغراف وقصف مبنى المجلس. ووفقا لتقارير بريطانية، أسفر القتال عن مقتل نحو 250 شخصا[40]. وقد خطط القادة البرلمانيون للهرب - إلى المنفى في الخارج أو اللجوء إلى البعثة العثمانية. غير أن بهبهاني وطباطبائي احتجزا رهن الإقامة الجبرية في منزليهما. وسجن ستة آخرون في الحدائق الملكية، اتهموا «ببذر بذور الفساد في الأرض» وشنق ثلاثة منهم لاحقا.

فجر الانقلاب حربا أهلية. فبينما حاصر فرسان لواء القوزان طهران وطوقت قبائل الشهسوان تبريز، اجتذب الجانب البرلماني دعما من ثلاثة مصادر: المصدر الأول، كان مكونا من نحو ألف من المتطوعين، عرفوا بالفدائيين والمجاهدين، احتشدوا تأييدا

لقضيـة البرلمـان. ولم يأت هؤلاء من طهران، وتبريز، ومشـهد، ورشـت فقط، بل أيضا مـن المجتمعات الإيرانية والأرمينية والجورجيـة في قزوين. حارب بعضهم تحت العلم الأحمـر، وبعضهم الآخر تحت العلم الإيراني الثلاثي الألـوان. وقد نظم المتطوعون من الخارج من قبل الاشـتراكيين الديموقراطيين الروس، وحزب الطاشناق الوطني الأرميني، وحزب همت (المسعى) الإيراني في باكو - الذين حولوا جميعا اهتمامهم إلى إيران بمجرد سـحق ثورة 1905 في روسـيا. وقد حاربوا جميعا تحت شـعار «حب الحرية ليس له وطن»[41]. وقد قاد الأرمينيين يبريم خان، الذي نفي إلى سيبيريا بسبب أنشطته المعادية للقيصريـة، قبل أن يهرب من هناك إلى رشـت التي عمل فيهـا صانعا للطوب وترأس حزب الطاشناق. وأصبح يعرف باعتباره «غاريبالدي فارس»[42](*). وقاد متطوعي تبريز ستّار خان وباقر خان. وكان الأول، كتخدا للحي الشيخي الرئيسي، وقد كان لوتيا وتاجر خيول سـابقا. بينما كان الثاني، كتخدا لحي شـيخي مجاور، وكان لوتيا أيضا وعامل بناء سابقا. وقد تركا بصمتيهما في تبريز عن طريق إجبارهما تجار الحبوب على بيع سلعهم بـ «أسـعار عادلة»[43]. كان المتطوعون من القوقاز بشـكل خاص مسلحين حيث إنهم حـضروا ومعهم قنابل يدوية وكانت لديهم معرفة بكيفية تصنيع القنابل. وقد وصفهم واحد من واضعي التقارير البريطانيين بأنهم «ترسانات تتحرك على قدمين»[44]. وهؤلاء المتطوعـون وعـلى الرغم من خلفيتهم الدينية، تلقوا دفعـة كبيرة حينما قام ثلاثة من المجتهدين الأربعة الكبار في النجف، بإصدار بيان يعارضون فيه الشيخ نوري وأيدوا فيه السيدين بهبهاني وطباطبائي.

ثانيا، تمت تقوية الجانب البرلماني بشـدة حينما ألقى محمد والي سـبهدار، وهو قطب كبير في مازندران، بثقله ضد الشاه. وقد وصفه مكتب الهند على أنه «واحد من أكـبر الإقطاعيين في البلد» مع ملكيات كبيرة ليس فقط في موطنه في إقليم تونكابون بل أيضا في قزوين، وخراسـان، وغيلان[45]. وحكم سـبهدار غيـلان، وأردبيل، وتالش وأسـتراباد عدة مرات. وفي وقت الانقلاب، كان القائد الاسمي للجيش وقد أرسل لكي يساعد الشهسوان للاسـتيلاء على تبريز. لكنه على النقيض من ذلك ارتد، وأخذ معه رجاله - الذين كان العديد منهم فلاحين بأراضيه في مازندران. وانضم إلى القوات التي

(*) جوزيبي غاريبالدي، القائد العسكري الذي كان له دور كبير في توحيد إيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. [المحررة].

كانت مع يبريم خان في رشــت. وقد أثبتت هذه الخطوة فائدتها لمســتقبله المهني. ففي الســنوات التالية لم يكسب سبهدار فقط لقب سبهسالار الأعظم (قائد الجيش العظيم)، بل ترأس الوزارة أيضا ثماني مرات وكان وزيرا لعشر مرات - عمل في أغلبها وزير حرب. وقد خدم أخوه أيضا في العديد من هذه الإدارات.

ثالثــا، حصل الجانب البرلماني على دعم حاســم من البختياريــين. فقد أقنع الخاني، صمصام السلطنة (سيف المملكة)، من قبل ابن عمه سردار أسعد، الذي كان يتحرك بين المنفيين الليبراليين في باريس منذ اغتيل والده على يد ظل الســلطان، بأن يلقي بأسهمه مــع الثوار. وقد أمن الخانان الاثنــان جانبيهما ببيعهما قرى حدودية بتخفيض كبير في ســعرها للشــيخ خزعل من قبيلة كعب العربية. وبعد ذلك استوليا على أصفهان وسارا إلى طهران مع نحو 12 ألفا من رجال القبائل المســلحين - وكانت هذه أكبر قوة مؤيدة للجانب البرلماني. وقد كانا القائدين القبليين الوحيدين اللذين استطاعا تمويل قوة كبيرة وممتــدة في حملــة خارج موطنها الإقليمي. وقد آتت هــذه المقامرة أكلها. ففي خلال العقدين التاليين، ترأس صمصام السلطنة الوزارة ست مرات. كما أن سردار أسعد، وعلى الرغم من أنه كان شــبه كفيف، عمل من وراء ســتار لتحويل وزارة المالية إلى إقطاعة قبلية حقيقية فعلا. كما أن الاثنين جلبا أيضا عددا من الأرمينيين من شــهر محل لوزارة المالية. وهــؤلاء الأرمينيون، الذين كانــوا أصلا معلمين لأطفــال بختياريين، أصبحوا في النهاية، بالتعليم الذاتي، محاسبين.

التقى سردار أســعد، وســبهدار، ويبريم خان في طهران في يوليو 1910، وهرب الشــاه إلى البعثة الروسية ومن هناك تفاوض على تنازله عن العرش، ووافق على أن يخرج للمنفى مقابل حصوله على معاش ســخي. وقد تجمع مجلس تأسيسي مكون من خمســمائة عضو من أعضاء المجلس، مــع ممثلين من البازار والجيوش المنتصرة سُمي بالمجلس الكبير. وقد استبدلوا بالشاه محمد علي ابنه الشاه أحمد البالغ عمره 12 عاما، وعينوا عمه المســن أزد المُلك وصيا عليه، وكان الشــخص الوحيد المسموح له بالجلوس في حضرة الشاه هو الخاني القاجاري[46].

احتفظ المجلس الكبير بالعقيد لياخوف قائدا لســلاح الفرســان، وشــكل فرقة فرسان جديدة لتبريز، واختير يبريم خان رئيسا لشرطة طهران. ودُمج نحو أربعمائة مــن رجاله في قوة الشرطة هذه. وأنشــئت محكمة خاصة لمعاقبة المســؤولين عن

الحرب الأهلية. حيث شـنق خمسـة من المناصرين الرئيسـيين للملكية، بمن فيهم الشـيخ فضل الله نوري. وقد شنق الشـيخ بحضور جمع غفير في ميدان طوبخانة، بعد أن وجد مذنبا بتسـهيل عمليات الشـنق التي تمـت في الحدائق الملكية. اتهم بارتكابه كبيرة «بذر بذور الفسـاد في الأرض» - وهي التهمة نفسـها التي سـبق أن وجهها إلى معارضيه الليبراليين. وراجت شـائعات أن ابنه، الذي كان مقاتلا متطوعا في صفوف الجانب البرلماني، احتفل بهذه الإعدامات.

فضـلا عـلى هذا بادر المجلـس الكبير بمقرطـة النظام الانتخابي. فقـد تخلص من التمثيل الطبقي والمهني، وزاد من ممثلي المقاطعات، وخفض ممثلي طهران من سـتين إلى خمسة عشر، وأزال تقسيم طهران لأحياء، وخصص خمسة مقاعد للأقليات الدينية - اثنين للأرمينيين، وواحدا للآشـوريين، وواحدا لليهود وواحدا للزرادشتيين. وخفض قانون الانتخاب الجديد كذلك سـن الانتخاب من خمس وعشرين سـنة إلى عشرين، وقلص التأهيـل من حيث الملكية من 2000 تومان إلى 250 تومان - وبعد عام آخر أزيل هذا الشرط بالكامل. وهكذا فقد أصبح الحق في الاقتراع شاملا لكل الذكور في إيران في تاريخ مبكر يعود إلى العام 1911. وكان يترتب على كل هذا نتائج غير متوقعة.

انتخب المجلس الكبير حكومـة انتقالية، تاركا منصب رئيس الوزارة خاليا. وقد جـرى انتخاب سردار أسـعد، على الرغم من أنه كفيف، وزيرا للداخلية، وسـبهدار وزيـرا للحرب، ومسـتوفي الممالك، وزيرا للمالية، وعبد الحسـين مـيرزا فرمانفرما، وحفيد الشاه فتح علي وزيرا للعدل، وعبد القاسم خان ناصر الملك، بطريرك عشيرة قـاره غوزلو القاجارية، وزيرا للخارجية. وكان براون، المـؤرخ البريطاني، مقتنعا بأن نـاصر الملك، وكان زميلا لكرزون في أكسـفورد، قد نجا من الانقلاب فقط بسـبب التدخـل البريطاني. وسرعان مـا حل محل أزد الملك كوصي عـلى العرش. وقد علق الوزير المفوض البريطاني أن سردار أسـعد وسـبهدار كانا الشخصيتين المسيطرتين في الحكومة الجديدة، وأن الاثنين، خاصة سـبهدار، كانا حقيقة «ينتميان إلى المدرسـة القديمة في السياسة»، التي «ترتاب في التدخلات البرلمانية» غريزيا. وقد أضاف أنهما تمتعا «بثقة رجال الدين والتجار» القلقين على سلامة الملكية الخاصة[47].

اسـتمر تصاعد النفوذ البختياري. فبحلول العام 1912، أصبح صمصام السـلطنة رئيسـا للوزارة، وسردار محتشـم، وهو قريب له، وزيرا للحرب، وترأس واحد من أولاد

العمومة حرس القصر، وآخر حكم حي بختيار الذي أقيم أخيرا، كما حكم أولاد عمومة آخرون أصفهان، وبهبهان، ويزد وكرمان، وسلطان آباد، وبروجرد. وباختصار، فقد حكم البختياريون معظم وسـط وجنوب إيران. كما أنهم وقعوا، ومن دون إبلاغ الحكومة، عـلى اتفاقيات مربحة مع كل مـن شركة النفط البريطانية لحمايـة مرافق الشركة في أراضيهم ومع شركة الإخوة لينش لبناء طريق برسـوم مرور من ربوعهم الشـتوية إلى ربوعهم الصيفية. وقـد فسر الوزير المفوض البريطاني «اكتسـاب زعماء البختياريين» هذه «الأهمية العظيمة» أساسـا بسـبب «دورهم النشـيط» في الحـرب الأهلية. بل ادعـى حتى أن سردار أسـعد «العظيـم» كان «القوة الفعليـة وراء العرش»[48]. وقد أوضح القنصل البريطاني في أصفهان ذلك أكثر: «بحصولهم على إقطاعيات من القاجار وبتجريدهم لملاك أراض آخرين من أراضيهم بكل بسـاطة عن طريق السـلب، وصل الخانـات إلى ملكية معظم الأراضي الخصبة في تشـهارمحل. وقد أضافوا إلى ملكياتهم أكثر باكتسـاب أراض أخرى، وجمع ضرائب من رجال قبائلهم، ووضع رسوم مرور على طريق لينش، وتلقيهم دخلا منتظما من شركة النفط الأنجلو- فارسية»[49].

المعضلة المؤسسية

حينما انعقد المجلس الثاني في نوفمبر 1910 بدا كما لو أن النضال الدستوري قد وصل أخيرا إلى نتيجة مثمرة. لكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحا. اكتشفت الحكومة الجديـدة بسرعة أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لكي تدير شـؤون البلاد، فضلا على الإصلاح. فقد واجهت المعضلة نفسـها التي واجهها النظام القديم: لقد كانت دولة مـن دون آلية مركزية. كان لديهـا وزراء لكن مـن دون وزارات حقيقية. وتمخض النصر البرلماني عن كلام أجوف.

مثلت القيود المالية - وبلغة أكثر مباشرة، الإفلاس - جذر المشكلة. وحيث كانت الإيـرادات أقل من النفقات - وهـذا على الرغم من أن النفقـات كانت في العادة أقل من 1,5 مليون جنيه إسـترليني سـنويا - فلم يكن أمام الحكومة أي خيار لكي تعيش من عام لآخر سـوى الحصول على قروض طارئة من لندن وسانت بطرسبرغ. ونجـت الحكومة من سلسـلة من الأزمات بين عامـي 1911 و1913 باقتراض 440 ألف جنيه إسـترليني من بنك بريطانيا الإمبراطـوري[50]. وبقيت إيرادات الجمارك

في أيد بلجيكية وذهبت كل إيراداتها لتسديد الديون القائمة، التي بلغت بحلول العام 1911 نحو 6,2 مليون جنيه إسترليني - مناصفة بين البريطانيين والروس[51]. ذهبت إيرادات الجمارك من الجهات الشمالية إلى جانب الدخل من الصيد في بحر قزوين إلى الروس. بينما ذهبت إيرادات الجمارك الجنوبية، إلى جانب الدخل من نظام التلغراف، إلى البريطانيين. ولم تتدفق عائدات النفط حتى العام 1912-1913. وكانت شركة نفط بورما المملوكة بريطانيا قد استحوذت على امتياز دارسي في العام 1905، ولم يحن أوان أول مدفوعاتها لإيران إلا في العام 1912-1913 بمقدار إجمالي تافه بلغ 2900 جنيه إسترليني[52]. وكان الموقف إجمالا شديد الكآبة في العام 1914 لدرجة أن البلجيكيين أبلغوا الحكومة بأنه يمكنها تجنب الإفلاس فقط عن طريق بيعها جزرا في الخليج لبريطانيا وأجزاء من أذربيجان وكركان لروسيا[53].

وقد كررت البعثة البريطانية قولها للحكومة أثناء الثورة وفي أعقابها إن «الطريق الوحيد» لحل المشكلة هو زيادة إيرادات الدولة، خاصة من ضريبة الأراضي، وإن الطريق الوحيد لفعل ذلك هو التغلب على تحصينات «المصالح المكتسبة» - المتمثلة في شغف المستوفين بالحفاظ على الممارسات التقليدية، ونفور ملاك الأراضي من دفع ضرائبهم، وحاكمي المقاطعات، إلى جانب زعماء القبائل والأقطاب المحليين، الغيورين على حماية بساتينهم[54]. ولهذا الغرض على وجه التحديد سلح المجلس الثاني وزارة المالية بقوة شرطة جديدة سُميت بالجندرمة (رجال الدرك). وعينت ستة وثلاثين ضابطا سويديا لتدريب وقيادة هذه القوة. كما عينت مورغان شوستر، وهو مستشار مالي أمريكي، في وظيفة أمين الخزانة العام. وحيث مُنح شوستر السلطة الكاملة على ميزانية الدولة، فقد عمد ضمنا وبشكل متعمد إلى الصدام طبعا مع المستوفين وكذلك مع البلجيكيين، والروس، والبريطانيين. وكان هدفه أن يكون هناك نحو 12 ألفا من رجال الجندرمة الذين تعد وظيفتهم الرئيسية هي جمع الضرائب من جميع أنحاء البلاد[55]. وحيث تبلغ التكلفة الفورية لهذه القوة من الجندرمة نحو 150 ألف جنيه إسترليني سنويا، وهي أكبر اقتطاع من الميزانية السنوية، فإنها نحو مرتين تكلفة سلاح الفرسان ونحو سبعة أمثال نفقات وزارة التعليم[56]. غير أنه لم يجر سوى تجميع ألف رجل للجندرمة في العام 1911، وثلاثة آلاف في العام 1912، وستة آلاف في -1914 وكان معظمهم يقوم بحراسة الطريق بين طهران وكل

من رشت، وأنزلي، وقزوين، وهمدان، وقم وكذا الطريق بين شيراز وبوشهر. وقد وصف الوزير المفوض البريطاني الوضع البائس في العام 1912 بالقول[57]:

> قدمت الحكومة الفارسية مذكرة إلى كل من البعثتين تظهر أن تقديم خمسين ألف جنيه إسترليني لن يكون ذا فائدة بالنسبة إليهم في وضعهم المالي الراهن الصعب، وطالبوا بزيادتها إلى 200 ألف جنيه إسترليني. وبينت الحكومة أنها تحتاج إلى 40 ألف جنيه إسترليني للجندرمة لمدة خمسة أشهر، و25 ألفا لشرطة طهران، و15 ألفا لحامية طهران، و35 ألفا لقوة الفرسان في تبريز لمدة شهرين، و30 ألفا متأخرات مدفوعات لدواوين حكومية، و30 ألفا لشراء أسلحة وذخائر، و40 ألفا لإعادة تنظيم الجيش... وقد جادلت المذكرة بأن فارس لا يمكنها البدء في الإصلاحات من دون الأموال.

ومع حكومة مركزية تعاني من ضائقة مالية، عزز أقطاب المقاطعات من سلطتهم. فقد استحوذ صولة الدولة، الخاني القشقائي، على طرق التجارة التي تمر من فارس(*) إلى الخليج العربي. وذكر المقيم السياسي البريطاني في الخليج في تقرير له أن صولة الدولة قد أصبح «أكبر قطب في فارس»، وفرض ضرائب على رجال قبيلته، وبنى «جيشا خاصا كبيرا»، وقد استغل «ما يسمى بالدستور»[58]، لمصلحته. وقد أضاف المقيم أن خانات القبائل الآخرين على امتداد الخليج قد أصبحوا فعليا «مستقلين»: «فالحاكم في موانئ الخليج نادرا ما يتدخل في شؤون الأحياء، ولا يرسل جنوده أو موظفيه الرسميين إلى هناك أبدا، وسوف يكون أمرا متجاوزا لسلطاته في الوقت الحالي أن يطرد أو يغير الخانات»[59]. وقد استولى قوام الملك، خاني الخاميسيين، على شيراز وعبأ قبائله ضد القشقائيين. ومدد الشيخ خزعل، زعيم قبيلة كعب، عبر التودد لقبائل الكوهجيلويه، نفوذه من المحمرة حتى أراضي البختياريين. وبدورهم، أضعف البختياريون الشيخ خزعل بدعمهم للقبائل العربية المنافسة. وقد كتب القنصل البريطاني في تقرير له أنه كان يحاول الحيلولة دون اندلاع القتال بين قبائل البختياريين وكعب حيث إنه كان بحاجة لهم ضد القشقائيين[60]. وفي هذه الأثناء في الشمال، استمر رحيم خان من قبائل الشهسوان بالإتيان على الأخضر واليابس في سراب وأردبيل. ونهض زعماء التركمان لدعم الشاه المخلوع. ولاحظ

(*) المقصود هنا مقاطعة فارس. [المترجم].

الوزير المفوض البريطاني: «لكونهم سنة، فإن التركمان لم يخضعوا بسهولة للبرلمان، الذي – وفقا لرأيهم - يعد خانعا لإملاءات عدد محدود من المجتهدين الشيعة»[61]. وأكثر من هذا، فإن سالار الدولة، وهو منافس آخر على العرش، تمرد في كرمانشاه. ووفقا لكلمات الوزير المفوض البريطاني: «إن الموقف في المقاطعات بعيد للغاية عن أن يكون مطمئنا. فعصابات اللصوص يبدو كأنها قد اجتاحت البلاد من أقصاها لأقصاها، من دون أدنى مضايقة، والسلطات المركزية غير قادرة تماما على مد حكام المقاطعات سواء بالرجال، أو الأسلحة، أو الأموال التي يحتاجون إليها، لكي يكون بإمكانهم استعادة مظاهر النظام»[62]. وعلى الرغم من هذه الارتباكات، بقيت المراكز الحضرية آمنة إلى حد كبير. واكتشف الرحالة الأجانب أنه أمر استثنائي» للغاية أن ظل الناس «مسالمين» وتجنبوا «حمامات الدم» على الرغم من أن «الحكومة المركزية لم يكن لديها تقريبا أي سلطة حقيقية»[63].

بل إن الأعيان كانت لهم سياستهم الخارجية الخاصة بهم. فقد سأل الشيخ خزعل البريطانيين عما إذا كان ينبغي عليه أن يؤيد «الوطنيين» أم «الملكيين»[64]. وطالب بضمانات لحمايته من الهجوم البحري، واحترام استقلاله، والاعتراف بورثته فيما لو دعم الجانب الأول. وقد علق القنصل البريطاني بأن «المحمرة لديها سياسة عربية وليست فارسية، ولديها دستور خاص بها، وأحد من ملامحه الرئيسية الحاجة إلى إجماع آراء رؤساء القبائل». كما جهز القنصل أيضا لشركة النفط بناء مصفاتها في عبدان، وهي جزيرة يملكها الشيخ. وقد أجر الشيخ الجزيرة للشركة مقابل 1500 جنيه إسترليني في السنة بالإضافة إلى 16500 جنيه ذهب إنجليزي. وكان ينبغي الإبقاء على الاتفاق «سريا» عن طهران. كما أن الشيخ أدار أيضا - من خلال توسط البعثة البريطانية - علاقاته مع الإمبراطورية العثمانية، وقبل بسيادة السلطان على مصب نهر العرب[65]. وعلق صحافي بريطاني بأن الشيخ كان حقيقة حاكما «مستقلا» حيث كان لديه رجال مسلحون بينما كان الحاكم الرسمي في عربستان بشكل أو بآخر غير مسلح[66].

وبالمثل، وافق الخانات البختياريون الرئيسيون - خاصة سردار أسعد، صمصام السلطنة، وأمير مفخم سشي - على حماية المرافق النفطية في أراضيهم مقابل معونة سنوية وحصة تبلغ ثلاثة في المائة في شركة النفط الأنجلو - فارسية. وقد تجاوزت

الاتفاقيـة الحكومة تماما[67]. وسرعان مـا بدأ البختياريون بإقـراض أموال للخزانة المركزيـة مقابل حماية الطريق في الجنوب[68]. وكانت العائدات من الحصة البالغة ثلاثة في المائة تقتسم بين الخانات الرئيسيين. وقد علق الوزير المفوض البريطاني على ذلك بالقول إن الخانات البختياريين قد أبقوا على «التقليد القبلي» بتقاسم الملكية: «إن اعتـماد هذه الحكومـة على القبيلة غير مرغوب فيه لكـن من المتعذر تجنبه حتـى يتم بناء قوة الجندرمة. إذ لا يمكن تجاهـل الخانات لأنهم أقوياء جدا. ففي إمكانهم، بالطبع، الاعتماد دائما على العدد الكافي من رجالهم (كمقاتلين مسـلحين) إذا تطلب الموقف»[69].

وقد تضاعف أثر المعضلة المؤسسية مع استمرار الصراع في المجلس الثاني (1909-1911) والثالـث (1914-1915) بين الحزبين الرئيسـيين: المعتدلين والديموقراطيين. فالديموقراطيـون، الذين كان معظمهم ليبراليين في المجلس للأول، كان يقودهم تقي زاده، الخطيب المفوه المشـهور من تبريز، وسليمان إسـكندري، وهو أمير راديكالي سـيصبح شـخصية بارزة في الحركة الاشـتراكية خلال الأعوام الأربعين التالية. وكان أخوه أحد الضحايا الرئيسـيين في انقلاب 1909. وكان بوسـع الديموقراطيين حشـد نحو 24 إلى 27 نائبا[70]. وقد أتى معظم هؤلاء من الشـمال. وكانوا يشـتملون على 8 يعملـون بوظائف الخدمة المدنية، وخمسـة صحافيين، وطبيب واحد، وخمسـة رجال دين شـباب-ثلاثة من عائلات شـيخية وواحد من عائلة أزلية سـابقة. وكان برنامجهـم والصحيفـة الناطقة باسـمهم «إيـران الجديدة» يدعـوان إلى الإصلاح الزراعـي، والتصنيع، وبناء السـكك الحديدية، وتحسـين وضع النسـاء، والحقوق المتسـاوية للأقليات الدينية، وإلغاء شرط التأهل المعتمد على الملكية، والتوسـع في التعليم العام، وإنهاء الامتيـازات الأجنبية، والضرائب التصاعدية، والتجنيد الوطني الإجبـاري، والأكثر إلحاحا من كل ما سـبق خلق دولة مركزيـة قابلة للحياة بوزراء حقيقيين وجيش دائم.

أمـا المعتدلون، فكان يقودهم سـبهدار، وفارمانفرما، وبهبهاني، وطباطبائي فقد كان بإمكانهـم تجميع نحو 35 نائبـا. ويضم هؤلاء 13 رجل دين، وعشرة من ملاك الأراضي، وعشرة من الموظفين في الخدمة المدنية، وتسعة تجار، وثلاثة زعماء قبائل. ولهـذا فقد أصبح البرلمان ناديـا خاصا للأعيان. ففي المجلس الثاني، كان 27 في المائة

مـــن الأعضـــاء من مـــلاك الأراضي 19 في المائة رجال ديـــن، 24 في المائة موظفين في الخدمـــة المدنية، و9 في المائة من التجـــار. وقد تقلص إلى حد كبير وجود الجماعات الحرفية والمهنية[71]. وقد سُرِّعت هذه العملية مع التخلص من التأهل على أســـاس الملكية. ومع تقديم حق الاقتراع الشـــامل للذكور، قوى النظام الانتخابي من سواعد زعماء القبائل وملاك الأراضي. وفي للمجلس الثالث، قفزت نسبة ملاك الأراضي إلى 48 في المائـة من عدد الأعضاء. ومع تمثيلـه لطبقات ملاك الأراضي، أيد مناصرو الحزب المعتدل القيـم التقليدية، والملكية الخاصة، والأكثر أهميـة من كل هذا، الشريعة، كـما أنهم دعـوا أيضا إلى التعليم الديني وذلك من أجل غـرس «المواقف التكافلية بين الجماهير»، والعون المالي لمسـاعدة «الطبقة الوسطى»، وانعقاد مجلس الشيوخ من أجل سن القوانين، وحملة يقظة ضد «الفوضوية»، و«الإلحاد»، و«المادية»[72].

وقد بدأ النزاع بين المعتدلين والديموقراطيين مع الجدال حول العلمانية، خاصة حول حقـوق الأقليـات، ودور المرأة في المجتمع، ودور الشريعة في النظام القانوني. واشـتدت حـدة هـذا النزاع مع تحايل الطرفين لاختيار من يفضلونه لرئاسـة الـوزارة: فقد فضل الديموقراطيون إعطاء الرئاسـة لمستوفي الممالك، أو مشـير الدولة، بينما فضل المعتدلون سـبهدار أو فارمانفرما. وقد انفجر النزاع في نهاية المطاف ليأخذ شكلا عنيفا حينما اتُّهم فدائي مرتبط بالمعتدلين باغتيال أحـد الديموقراطيين. وقد انتقم الديموقراطيون باغتيال السـيد بهبهاني. وأعلن رجال الدين نورا أن تقـي زادة «مرتد»، وأجبروه على الفرار إلى أوروبا حيث أسـس صحيفته كاوه وذلك على اسـم حداد الشـاهنامة الـذي رفع راية الثـورة. وقـد أمكن احتواء الأزمة فقط مع التدخل في الوقت المناسـب من يبريم خان. فقد حاصر الفدائيين المؤيدين للمعتدلين، والبالغ عددهم 300 رجل يقودهم ستّار خان، بقواتـه البالغة أكثر من ألف رجل مقاتل من رجـال الشرطة، والجندرمة، والبختياريين، والأرمينيـين. وبعد مواجهة قصيرة كان ضحيتها 15 قتيلا، أجبر يبريم خان الفدائيين على التخلي عن أسلحتهم مقابل منحهم معاشات مدى حياتهم[73]. ويدعي البعض أن الجرح الذي أصيب به سـتار خان في المواجهات هو الذي أدى إلى وفاته بعد ذلك بعامين. وقد قتل يبريم خان نفسه بعد أشهر قليلة وهو يقاتل المتمردين في كرمانشاه.

تضاعفت المعضلة المؤسسـية بسـبب الضغوط الخارجية، فقد احتلت روسـيا أذربيجان في العام 1909 تحت ذريعة استعادة القانون والنظام. وكان هدف الروس

الحقيقي هو وضع معاهدة 1907 موضع التطبيق. وفي ديسمبر 1911 احتلوا بقية المنطقة، بما في ذلك طهران، بعد أن أعطوا الحكومة إنذارا نهائيا مطالبين بالعزل الفوري لشوستر. فقد اتهموه بخرق معاهدة 1907 بإرساله الجندرمة إلى منطقتهم، وتوظيفه لمستشار عسكري بريطاني، واعتقاله أثرياء بتهمة التهرب من الضرائب مع أنهم يحملون أوراق جنسية روسية. أما البريطانيون، الذين كانوا قد رحبوا في البداية بإصلاحات شوستر، فقد انتهوا إلى دعم الإنذار النهائي الروسي[74]. وعلى الرغم من أن الحكومة قبلت الإنذار وعزلت شوستر، استمر الروس في تشديد قبضتهم. فقد شنقوا ثلاثة وأربعين رجلا في تبريز انتقاما لاغتيال واحد من جنودهم. وكان من بين الذين شُنقوا لاجئون من القوقاز، وهم أقارب لستار خان، وكان الأكثر فضائحية من أي شيء آخر، هو المجتهد الشيخي الذي مارس دورا رئيسيا في الثورة. وفي مشهد، تسبب الروس في فضيحة أكبر بقصفهم لمقام الإمام الرضا، وقتلوا بذلك نحو أربعين حاجا. وفي أثناء ذلك استدعى البريطانيون قوات من الهند للسيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين بوشهر، وشيراز، وكرمان.

وتكثف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى. وقد أجّل تحالف من المعتدلين والديموقراطيين، يقودهم إسكندري وصادق طباطبائي، نجل طباطبائي السيد المشهور، الانتخابات طوال فترة الحرب، وتركوا طهران إلى كرمانشاه حيث شكلوا حكومة المقاومة الوطنية. واحتل العثمانيون، المتحالفون مع الألمان في طريقهم للقوقاز وباكو، أولا أرومية حيث سلحوا إسماعيل خان سيمكو، وهو زعيم كردي، ضد السلطات الإيرانية وكذلك ضد الآشوريين والأرمينيين المحليين. ثم تحرك العثمانيون بعد ذلك إلى أذربيجان حيث ادعوا أنها جزء من عالمهم التركي. وعند احتلالهم القصير لتبريز، نفوا الشيخ خياباني، القائد الشعبي للديموقراطيين في المنطقة، على أساس أنه يساعد المتمردين الأرمينيين ضد الخليفة[75]. وقد حاولوا أيضا التودد إلى ميرزا كوجك خان، وهو محارب محنك في الحرب الأهلية والذي لجأ هو ونحو 300 من رجاله المسلحين إلى غابة غيلان. وبحلول العام 1916، أصبح كوجك خان وعصبته المقاتلة، يعرفون باسم الجنغل (رجال أو مقاتلو الغابات)، ويتحكمون في أغلب الريف في غيلان وشكلوا تهديدا رئيسيا للأقطاب الكبار المحليين، خاصة سبهدار.

وزاد الروس في مواجهة العثمانيين عدد الفرسـان إلى فرق كاملة القوة بألوية في تبريـز وقزوين وكذلك طهـران. كما عمل الروس أيضا على تقوية قواتهم الخاصة في أذربيجان، وغيلان، وطهران، وشـمال خراسـان، وأصفهان. وقد وجد ظل السلطان، العدو الرئيسي للبختياريين، أنه من المناسـب له وضع ملكياته تحت حمايتهم. وقد أبدى الإنجليز تفهما لذلك حيث لم يكن بوسعهم تقديم الحماية له من البختياريين «النهابين»[76]. ووقع الإنجليز، على أي حال، اتفاقية جديدة سرية مع الروس، حيث استـولوا بموجبها على المنطقـة «المحايدة». وفي المقابل، وُعدت روسـيا بالدردنيل. ودفع الإنجليز بقوات في عبدان؛ وعقدوا تحالفات أكثر مع القبائل الجنوبية؛ وأعدوا قوة «رماة» جنوب فارس المسـلحة بالبنادق. وقـد بلغت هذه القوات أعلى ذراها بوصـول عددها إلى ثمانيـة آلاف رجل وتكلفت نحو 100 ألف جنيه إسـترليني في الأسبوع - دُفعت بشكل أساسي عن طريق مكتب الهند. ومع اندلاع الثورة الروسية في العـام 1917، أصبح الإنجليز مسـؤولين عـن القوقاز، وتعيين مسـؤوليها، ودفع الرواتـب، وإمـداد المنطقة باحتياجاتها. كما دفع الإنجليـز أيضا على عجل بقوتين، واحدة من الهند إلى مشهد، والأخرى من بلاد ما بين النهرين وعن طريق كرمانشاه إلى غيلان وباكو.

وكان الألمان نشطين أيضا، فقد حرض ويلهلم واسموس، «لورنس العرب» الألماني، على الانتفاض بين القشقائيين، والخاميسيين، والبوير أحمديين، وأكراد سنجاب، والأكثر خطـورة من كل هؤلاء العرب الذين كان بإمكانهم في العام 1915 قطع خط أنابيب النفـط الرئيـسي. كما أقنع الألمان أيضـا عددا من الضباط السـويديين في الجندرمة بالفرار. وقد كتب أحد المؤرخين: «إن قوات الجندرمة التي يقودها ضباط سويديون كانـوا قريبين من البريطانيـين للغاية إلى حد أن البريطانيين كان لديهم أمل في الدفع بهم في الجنوب للحفاظ على النظام، ولكن هذه المؤسسـة خصوصا ثبت أنها كارثة تامة خلال الحرب حينما غـيرت مواقعها وانضمت إلى الألمان، رافضة حتى الانصياع لتعليـمات الحاكم الفارسي»[77]. وقد عزا الإنجليز شـعبية الألمان إلى سـلوك الروس «العـدواني»، و«الأخرق»، و«المجرد من المبـادئ الأخلاقية»[78]. وقد تصادفت قلاقل الحرب هذه مع مواسـم حصاد سيئة، ووباءي الكوليرا والتيفوس، والأكثر إهلاكا من كل ذلـك، جائحة الإنفلونزا في العام 1919. وإجمالا فإنه ما بين عامي 1917 و1921

هلك عدد كبير يصل إلى مليوني إيراني - بما في ذلك نحو ربع تعداد سكان الريف - بسبب الحرب، والأمراض، والمجاعة[79]. وقد كتب أحد شهود العيان البريطانيين أنه في العام 1919 كان رجال القبائل الجائعون يقومون بالسطو على الريف، بينما كانت تسري شائعات أن الفلاحين الجائعين لجأوا إلى أكل لحوم البشر[80].

لم يجلب السلام نهاية لهذه المصاعب، فقد رأى كرزون، الذي أصبح الآن وزيرا للخارجية، أن هزيمة الألمان والروس تمنح لبريطانيا فرصة مثالية للاستيلاء على إيران بالكامل. وباعتباره نائب الملك في الهند كان قد وصف إيران باعتبارها حيوية للغاية لأمن الراج(*)، وقد شجب من دون تحديد واضح معاهدة 1907 لأنها أعطت روسيا الكثير. وصاغ اتفاقيته الأنجلو - فارسية لكي يدمج البلد كله في الإمبراطورية البريطانية. وكتب هارولد نيكلسون، الذي خدم في البعثة البريطانية بطهران قبل أن يتحول إلى امتهان الأدب، في السيرة التي أعدها عن كرزون أن الهدف المثالي الذي طمح إلى خلقه كان «سلسلة من الأمم الخاضعة من المتوسط إلى الهند»[81]. وقد أضاف أن «إمبريالية كرزون، قد وجدت في ضوء اعتقاده بأن الله ذاته قد اختار الطبقة العليا البريطانية كأداة لتحقيق مشيئته». وقد كتبت إحدى الصحف اللندنية هازئة أن كرزون يتصرف كأنه كان قد «اكتشف» البلد وبما يترتب على ذلك من ملكيته لها[82]. ووفقا للاتفاقية الأنجلو - فارسية، حصلت بريطانيا على الحق المنفرد لتقديم القروض، والأسلحة، والمستشارين، والمدربين العسكريين، ومسؤولي الجمارك، وحتى المعلمين لإيران. وأوصد باب دار الفنون أمام الفرنسيين على أرضية أن القانون والسياسة سرعان ما يؤديان إلى التدخل في العلاقات الدولية. وفي المقابل، كان على بريطانيا أن تقدم لإيران قرضا تبلغ قيمته مليوني جنيه إسترليني. وكذلك كان لها احتكار حق مساعدة البلاد في بناء السكك الحديدية، ومحاربة المجاعة، والانضمام إلى عصبة الأمم، والسعي إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار التي حدثت فيها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان للاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919 أثر بعيد المدى إلى حد أن كرزون كان مباشرا للغاية في إلغائه امتياز 1872 الممنوح للبارون رويتر.

(*) الراج البريطاني، وهي المرحلة التي استعمرت فيها الإمبراطورية البريطانية الهند وباكستان وبنغلاديش وميانمار منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. [المحررة].

وقــد حصل رئيس الوزراء ميرزا حســن خــان (وثوق الدولة)، الذي ســاعد في صياغــة الاتفاقية، مقدما على 160 ألف جنيه إســترليني فيما يبدو من أجل توجيه الاتفاقية الوجهة الصحيحة في المجلس، حيث كانت كل المعاهدات الأجنبية تقتضي تصديــق البرلمــان عليها(83). وكان وثوق الدولة من عائلة أشــتياني الشــهيرة قد بدأ حياته المهنية كديموقراطي ليبرالي وخدم في 11 وزارة. وقد اختاره الشاه أحمد رئيسا للوزارة في العام 1919 حينما لم يكن المجلس في دورة انعقاد. وقد تلقى راتبا شهريا من بريطانيا بلغ ســتة آلاف جنيه إسترليني لزمن غير محدد(84). وعند توقيعه على الاتفاقيــة، أكد وثوق الدولة على أخذ احتياطاته المناســبة وذلك بحصوله على وعد صريح من كرزون باللجوء السياسي في حالة مضت الأمور بشكل غير سليم.

انقلبــت الاتفاقيــة لكي تصبح كارثة تامة - خاصة حينما اســتوعب العامة عواقبها الكاملة. وكما اعترف نيكلسون، فإن كرزون قد أساء كلية تقدير المزاج العام وتصور أن إيران ســتظل ضد الروس ومناصرة لبريطانيا، كما كانت وقت اندلاع الثورة الدستورية. وعلى النقيض من ذلك، تحول المزاج العام الآن ضد بريطانيا بشكل كاسح(85). ولم تضيع الشــخصيات السياســية البارزة، وكذلك الصحف الرئيســية، الوقت في إدانة الاتفاقية. وقــد نشر البلاشــفة(*) كل معاهدات الحرب السرية، بما في ذلــك صفقة العام 1915، ووعدوا بالانسحاب الفوري من كل إيران فيما لو أقدم البريطانيون على فعل ذلك أيضا. وقد ســعى الجانغليز إلى الحصول على مســاعدة البلاشفة وأعلنوا في غيلان الجمهورية الاشــتراكية الســوفييتية - الإيرانية. وقد تولى الشــيخ خياباني، الذي هرب من المعتقل العثــماني، الســلطة في أذربيجان، بعد منازلة الحاكم، وحذر مــن أن الحكومة المركزية تبيــع الأمة. وقد أصدر المجتهدون في كربلاء فتاوى تدين البريطانيين وتمتدح البلاشــفة باعتبارهم «أصدقاء» للإسلام(86). وقد كون المتطرفون الوطنيون في طهران لجنة عقابية وهــددوا بـ «إعدام» أي شــخص أيد تلك الاتفاقية البغيضة. ولتبيــان جديتهم، اغتالوا أربعة من أقرب المقربين من وثوق الدولة. وقد اســتحث «عهد الإرهاب» وثوق الدولة على الاستقالة، كما أنه أخاف آخرين فتجنبوا أن يحلوا محله(87).

وقد أبلغ الوزير المفوض البريطاني كرزون أنه من المســتحيل العثور على رئيس وزارة يكون على اســتعداد لإرسال الاتفاقية إلى المجلس(88). وقد أضاف: «إن الفرس

(*) حكام روسيا بعد ثورة 1917. [المترجم].

الأصدقـاء لبريطانيا العظمى لا يجرؤون على إعلان تأييدهـم للاتفاقية علنا»: «إن أصدقاءنا يتوسـلون إلينا بشـكل جماعـي أن ننقذهم من الموقـف المتزايد الحرج بالتخـلي عن هذه الاتفاقية. فخمسـة وخمسـون نائبا من المتعاطفين بشـدة مع الاتفاقيـة أعلنوا أنهـم معارضون لها وذلـك لدفع التهم الرائجـة ضدهم بأننا قد رشـوناهم لتأييدها»[89]. وأضاف: «هناك اعتقاد منتشر أن الاتفاقية ووجود القوات البريطانية والمستشـارين في فارس قد جلبا خطر البلاشفة إلى البلاد وأن هذا الخطر سـيزول لو سُحبت الاتفاقية والقوات البريطانية»[90]. وقد وجد هذا الرأي صدى له عند كل من الجنرال ديكسـون في مكتب الهند والجنرال أيرونسـايد من قوة حملة بـلاد مـا بين النهرين. فقد خلص كلاهما إلى أن كرزون قد وضع عبئا ماليا كبيرا على الإمبراطوريـة. وبكلمات أخرى، فقد عانت بريطانيا من الحالة الكلاسـيكية للتمدد الإمبريالي. ولم يحاول ديكسون تلوين كلماته[91]:

> لا يبدو أنه جرى إدراك عمق عدم شعبية الاتفاقية في فارس وكيف أصبح الـرأي العام معاديا لحكومة وثوق الدولة قبل سـقوطها. كان من المعتقد أن هـذه الاتفاقيـة تهدف حقيقة إلى تدمير الاسـتقلال وأن وثوق الدولة قد باع بلدهـم للبريطانيين. فطابـع السرية الذي وضعت بـه الاتفاقية، وحقيقة أن المجلـس لم يُدع إلى الاجتـماع وأنه كانت هناك محاولـة للحصول على تأييد المجلـس باللجوء إلى أكثر الطرق خداعا... أضاف كل ذلك إلى الإيمان الراسـخ بـأن بريطانيا في حقيقة الأمر ليسـت أفضـل من خصمها، روسـيا... وقد نما الشـعور بـأن بريطانيا تعد عدوا ينبغي اقتلاع جـذوره من البلاد مهما كانت التكلفة. وقد وصل الثوار في مقاطعات أذربيجان وبحر قزوين إلى هذا الشعور ووصل معه انتشـار واسع للدعاية البلشـفية، حيث كان الاعتقاد أن البلاشفة لا يمكن أن يكونوا أسـوأ، بل ربما لو كانت مجاهرتهم بتوفير العدل للطبقات المستضعفة مخلصة، فإنهم سيكونون أفضل بكثير.

وبحلول العام 1920 كانت إيران «دولة فاشـلة» كلاسـيكية - إذا ما استخدمنا المصطلحـات الحديثـة. فوجود الوزارات خـارج العاصمة كان محـدودا. ولم تكن الحكومـة قادرة على الحركة ليس فقط بسـبب التنافس بـين الأقطاب التقليديين والأحزاب السياسـية الجديدة، بل أيضا بسـبب الاتفاقية الأنجلو- فارسـية. وكانت بعـض المقاطعات في أيدي «أمراء الحرب»، والأخرى في أيدي المتمردين المسـلحين.

واســتولى الجيش الأحمر على غيلان وكان يهدد بالتحرك نحو طهران. والشــاه، وفقا لأقوال البريطانيين، «لم يعد ممكنا الوصول إليه» وكان يجمع مجوهرات التاج للفرار. فضلا على هذا، فمع إدراك البريطانيين أنهم توســعوا أكثر مما ينبغي، كانوا يخلون عائلاتهم من الشمال، ويسحبون قوات حملتهم، ويستعدون لنشر القوات المسلحة بالبنــادق جنوب فارس. وقد أخــبر الوزير المفوض البريطاني في طهران لندن أن أمام بريطانيا خيارين: إما أن تترك «البلاد لتتعامل مع مشــاكلها بنفســها» أو «التركيز في الوســط والجنوب حيث بقيــت هناك بعض الأغصان الصحيــة». وقد حذر من أن المصاعب مع الخيار الأول أن «المصالح البريطانية ســوف تكون بشكل حتمي جزءا من المشــاكل الناجمة»[92]. وقد انتهى إلى تحذيــره بملاحظة أن «أصحاب الأملاك» قد نما لديهم الشــعور بـ «الإحباط» وأنهم يبحثون عن فارس «مع إجراءات عنيفة» لإبعاد شبح «الفوضى» و«السم البلشفي».

3

القبضة الحديدية للشاه رضا

هناك مكان في إيران لشاه واحد - وأنا
سوف أكون هذا الشاه.

الشاه رضا

«أتت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجنتسيا الجديدة - خاصة من المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار في أثناء دراستهم بفرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه»

المؤلف

الانقلاب

في الساعات الأولى من يوم 21 فبراير 1921، استولى الجنرال رضا خان، قائد حامية لواء القوزاق في قزوين، على طهران بثلاثة آلاف رجل و18 مدفعا رشاشا. وهذا الانقلاب، احتفي به لاحقا باسم يوم التحرير المجيد في الثالث من إسفند(*) (21 فبراير)، دشن عهدا جديدا. فرضا خان، الذي ترقى من رتبة إلى أخرى، كان قد علم نفسه ذاتيا - وادعى البعض أنه كان شبه أمي. وقد تحدر من عائلة عسكرية هربت

(*) شهر من شهور السنة الفارسية. [المترجم].

من روسيا واتجهت إلى القوقاز وحصلت على إقطاعة في قرية ألاشت الخصبة في منطقة النهر الأبيض (سفيد رود) بمازندران. وقد خدم أهله، بمن فيهم والده وجده، في الفوج المحلي - وقد قتل جده في العام 1848 في أثناء حصار هراة. وكان الشاه رضا نفسه قد سُجِّل كمراهق في لواء القوزاق. وقد راجت إشاعات بأنه خدم خلال وقت أو آخر كصبي إسطبلات، إما في القصر الملكي، أو عند فرمان فرما، أو البعثة الهولندية، أو البعثة التبشيرية المشيخية الأمريكية. وخلال الحرب الأهلية وما تلاها من اضطرابات، وضع بصمته كضابط مجد ومجتهد باسم «رضا خان ماكسيم». وفي السنوات التالية حينما بنى لنفسه قصرا في مازندران، زين مدخله بموزاييك ضخم يصور مدفع ماكسيم الرشاش. وكان يتحدث عدة لغات: فقد كان يتحدث الألاشتية - لهجة في مازندران - مع جيرانه؛ والفارسية مع العالم الخارجي؛ وروسية بسيطة مع الضباط الفرسان القيصريين؛ وتركية مختلطة مع رجاله.

وعند تنفيذه للانقلاب، أعلن رضا خان الأحكام العرفية، وانتصر على الجندرمة المحلية، واشتبك فترة قصيرة مع شرطة المدينة، وأكد للشاه أحمد أنه قد أتى لينقذه من البلاشفة. كما أنه نصب أيضا السيد ضيا طباطبائي رئيسا للوزارة، وهو صحافي شاب وصفته البعثة البريطانية بأنه «مشهور بغرامه بكل ما هو إنجليزي»[1]. وكان رئيس الوزراء السابق عليه، سبهدار، الذي فشل لعدة أشهر سواء في عقد المجلس الوطني أو الوزارة، قد هرب إلى السفارة التركية. وقبل تحركه إلى طهران، كان رضا خان قد أعطى وعدين لأيرونسايد، الجنرال البريطاني الذي كان قد تولى حديثا مسؤولية لواء القوزاق وأحل إيرانيين محل الضباط الروس. وكان وعده الأول أن يعمل على تسهيل انسحاب القوات البريطانية والثاني ألا يطيح بالشاه أحمد[2]. ومن دون معرفة من كرزون، اعتبر أيرونسايد أن الاتفاقية الأنجلو - فارسية هي قضية خاسرة، وكان يبحث عن رجل مناسب لإنقاذ الموقف. وقد وضع أيرونسايد رضا خان مسؤولا عن حامية قزوين وعمل على ترقيته بسرعة إلى رتبة الجنرال. ولهذا فإن العديد من المصادر في 1920 - 1921 كانت لا تزال تشير إلى رضا خان على أنه عقيد. كما مد أيرونسايد الشاه رضا بالذخيرة ودفع رواتب رجاله - تلقى فرسان لواء القوزاق علاوات سخية بعد الانقلاب مباشرة. وفي عشية تحركه إلى طهران في مارس، طمأن رضا خان وفدين من القصر الملكي ومن البعثة البريطانية بأنه من مؤيدي

الشاه ومن مؤيدي بريطانيا، وأنه بمجرد انسحاب الأخيرة من البلاد فإنه سينظم قوة قادرة على التعامل مع البلاشــفة[3]. لذا فليس مستغربا أن العديد من الإيرانيين ما زالوا يعتبرون أن الانقلاب كان «مؤامرة بريطانية».

وقد حافظ رضا خان على وعوده - على الأقل فترة من الوقت. فقد سهل الانسحاب البريطــاني، وألغى الاتفاقية الأنجلــو - إيرانية، ووقع بدلا منها على اتفاقية ســوفييتية - إيرانيــة. ولم يوافق الســوفييت فقط على الانســحاب الفوري مــن غيلان، بل وافقوا أيضا على شــطب كل القــروض القيصرية، والمطالبات، والامتيــازات - كل شيء ما عدا حقــوق الصيد في بحر قزوين. غــير أنهم احتفظوا بالحق في العــودة بكامل قواهم في حــال قيام قوة ثالثة بغزو البــلاد مما يمثل تهديدا للاتحاد الســوفييتي. وقد منح هذا لإيران مظلة حماية. وفي الوقت نفســه، قام البريطانيون بوجه مكشــوف ومن دون أي إحساس بالسخرية، بمطالبة طهران بفاتورة الأسلحة التي قدمت للواء القوزاق ولرجال قوة جنوب فارس المســلحين بالبنادق. وقد بلغ إجمالي الفاتورة 313,434,17 شلنا و60 ســنتا[4]. وعند إلغائه لاتفاقية العــام 1919، طمأن رضا خان البريطانيين أن ذلك بمنزلة «إلقاء للتراب في أعين البلاشــفة»[5]. كما أنه طمأن ثيودور روثســتاين، المحرر الســابق لجريدة «المانشســتر غارديان» الذي كان قد عُيِّن لفوره وزيرا للسوفييت في طهران، بأن حكومته عازمة على محو النفوذ البريطاني وأن تتبع سياســة محايدة حازمة في الشؤون الخارجية. وسرعان ما رفع الســوفييت بعثتهم إلى مرتبة السفارة الكاملة. وقد لخصت البعثة البريطانية الموقف ما بعد الحرب على النحو التالي[6]:

> مــن وجهــة نظر خارجية فــإن بريطانيــا العظمى تعد العدو، وروســيا الصديــق المحتمل. عــلى الرغم مما ســببته الجهود الروســية الواضحة لنشر الأفــكار والدعاية الشــيوعية من انزعاج، فإن الكرم الجلي في شــطب الديون الروســية لفارس، وإرجاع كل الامتيازات الروســية التي تــم الحصول عليها في العهــد القيصري، وتســليم بنك دي اســكومبت الروسي للحكومة الفارســية والتنــازل عن الامتيازات الأجنبية في الشرق قد خلفت انطباعا عميقا، والإيحاء بفكرة أن أمام فارس الكثير لتكســبه من الالتحاق بروســيا التي طهرتها نيران الثــورة وأن أمامهــا الكثير الذي تخسره بالاستســلام للطموحــات الإمبريالية والاســتعمارية لبريطانيا العظمى، كانت دعاية كافية وإن ظاهريا لكي تكسب العديد من الأنصار الفارسيين.

وقــد حافظ رضا خان، على أي حال، ولو لبعض الوقت على وعده للقاجار على الرغم من أنه لم يُضع وقته ليصبح، وحســب كلــمات البعثة البريطانية، «ديكتاتورا عســكريا حقيقيــا»[7]. فقد جعل من ذاته القوة الحقيقيــة وراء العرش، أولا كقائد للجيــش، ثم لاحقــا كوزير للحرب، ثم كرئيس للوزارة مــع احتفاظه بمنصب القائد العــام للقوات المســلحة. وخلال هذه الأعوام، كان هو مــن يصنع ويخلع الوزارات ورؤساء الوزارات، بما في ذلك السيد ضيا الذي أرسل للمنفى بعد 99 يوما. ولم يغامر بالظهور على الســاحة المركزية حتى 1925 - 1926 حينما عقد جمعية تأسيســية، وخلع الشــاه أحمد، وقبل بتاج العرش، وجعل ابنه الوريث الشرعي، وتوج نفســه ملكا - وبشكل يقترب كثيرا من أسلوب بطليه، نابليون والشاه نادر. فقد سرت شائعة أنــه أثناء حفلة التتويج تقــدم رئيس المجلس الوطني لكي يضع التاج على رأس رضا خان، غير أن الأخير أخذ التاج بين يديه، وأعلن «هذا شيء لا يمكن لأي شــخص آخر أن يضعه على رأسي»[8]. وقد أقيمت الاحتفالات بألحان راقصة على النسق الأوروبي وعــلى طريقة حفلات التتويج الصفوية والقاجارية. فقد افتتحت الاحتفالات بصلاة من إمام الجمعة، واختتمت بخطبة منمقة من رئيس الوزارة احتوت على مقتطفات طويلة من الشاهنامة. وأصبح رضا خان الشاه رضا. وقد ظل كذلك حتى وقع الغزو الأنجلو - ســوفييتي في العام 1941. ويمكن وصف هذه الأعوام الخمســة عشر، إلى جانب الأعوام الخمسة السابقة لها، باعتبارها عهد الشاه رضا.

ويمكــن القول إن بصمة هذا العهد كانت هي بناء الدولة. فقد أتى الشــاه رضا للســلطة في بلد كان وجود الحكومة المركزية فيه خــارج العاصمة ضئيلا. وقد ترك البلد بهيكل دولة شامل - وهو الهيكل الأول في إيران على مدى تاريخها البالغ ألفي عام. وقد ســبق القول عن ســتالين إنه قد ورث بلدا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة نووية. ويمكن القول عن الشــاه رضا إنه استولى على البلد مع إدارة متداعية وتركها وهي دولة شديدة المركزية. وفي تقويمهم للشاه رضا، أثار المؤرخون، خاصة الإيرانيين منهم، على نحو ثابت ســؤالين. هل كان وطنيــا حقيقيا أم مجرد «عميل» بريطاني؟ وهــل يمكن مقارنته بالرجــال الأقوياء من معاصريه، خاصة أتاتورك وموســوليني؟ الســؤال الأول يمكــن إهمالــه مع الأحــداث اللاحقــة - خاصة خلعــه عن طريق البريطانيين. والسؤال الثاني ينطوي على مفارقة تاريخية حيث إن الحاكمين الآخرين

كانا قد ورثا دولا مركزية. والمقارنة المناسبة أكثر ربما تكون مع أسرة التيودور(*)، أو البوربون(**)، أو هابسبورغ(***) القرن السادس عشر، أي الملوك الذين كان هدفهم هو خلق دولة مركزية. وقد قاد الشاه رضا البلاد مندفعا بقوة نحو هذا الهدف، ساحقا في طريقه كل المعارضة، سواء من اليمين أم اليسار، من المركز أم من المقاطعات، ومن الأعيان الأرستقراطيين أو من نقابات العمال الحديثة النشأة. وهو رجل قليل الكلام، لم يكن لديه وقت كثير للبلاغة، والفلسفة، أو النظرية السياسية. وتمثلت أيديولوجيته الرئيسية في التشديد على النظام، والانضباط، وقوة الدولة. وقد دمج في شخصه الملكية؛ ودمج الملكية في الدولة؛ ودمج الدولة مع الأمة. ولم يستنكف عن تسخير الدين؛ فقد أعطى للدولة شعارا من ثلاث كلمات: «خودا» (الله)، «شاه» (الملك)، و«ميهان» (الأمة). وقد مزح البعض بأنه مع تزايد قوته، قزمت الكلمة الوسطى الكلمتين الأخريين. غير أن الثالوث كان متضافرا للغاية في عينيه لدرجة أن معارضته كانت معادلة لمعارضة الدولة، والأمة بل حتى الدين. وبمعنى آخر، كانت المعارضة السياسية معادلة للتخريب والخيانة.



ختم التتويج، 1926

(*) التي حكمت إنجلترا من العام 1485 حتى العام 1603. [المحررة].

(*) أسرة حكمت عدة بلدان في أوروبا. [المترجم].

(*) أسرة حكمت فرنسا وإسبانيا. [المترجم].

بناء الدولة

بنى الشـــاه رضا دولته الجديدة على عمودين أساســين: الجيش والبيروقراطية. فخلال فترة حكمــه، نما الجيش بمقدار عشرة أضعاف والبيروقراطية بمقدار ســبعة أضعــاف. بلغ عدد الجيش الإجــمالي في العام 1921 ما لا يزيد على 22 ألف رجل - نحو 8 آلاف من فرســان لواء القــوزاق، و8 آلاف من الجندرمة، و6 آلاف من رجال رمــاة جنوب فــارس. وبحلول العــام 1925، بلغ عدد الجيش 40 ألفــا من القوات موحدة تحت إمرة وزارة الحرب. وبحلول العام 1941 ارتفع العدد إلى أكثر من 127 ألــف رجل. وبالمثل، لم يكن لدى الحكومة المركزيــة في العام 1921 أكثر من تجمع عشــوائي من المستوفين شــبه المســتقلين، الكتبة، والنبلاء ذوي المناصب الحكومية. ولكــن بحلــول العام 1941، كان لديهــا 11 وزارة كاملة توظــف أكثر من 90 ألف موظــف في الخدمة المدنيــة يتلقون رواتب. وكانــت الوزارات الأكــبر - الداخلية، التعليم، العدل - موجودة بالكاد في العام 1921.

أمكــن تنفيذ هذا التوســع عن طريق الإيــرادات المحققة مــن أربعة مصادر: الإتاوات النفطية؛ والاســتخلاصات من التهربات الضريبية؛ والرسوم الجمركية الأكثر ارتفاعا؛ والضرائب الجديدة على الســلع الاستهلاكية. فالإتاوات النفطية التي بدأت هزيلة في العام 1911 بحيث لم يبلغ إجماليها أكثر من 583,960 جنيها إســترلينيا في 1921 - 1922، نمت إلى 1,288,000 جنيه في 1930 - 1931، وإلى 4,000,000 جنيه في 1940 - 1941[9]. وقد بدأت المصادر الأخرى في الزيادة بمجرد تعيين آرثر ميلسبو، وهو أمريكي آخر، في وظيفة أمين الخزانة لكي يســتأنف مشروع شوستر المجهض في خلق نظام تحصيل ضريبي فعال داخل وزارة المالية. وحينما وصل ميلسبو في العام 1922، توقع له المتشــككون «ثلاثة أشهر لكي يتعرف على وظيفته، وثلاثة أشهر لكي يبــدأ عمله، وثلاثة أشــهر لكي يحصــل مرتبه قبل أن يغادر يائســا»[10]. لكن خلال خمســة أعوام، كان ميلســبو قادرا على خلق قســم جديد، وألغــى ضريبة المزارع، وحدّث الفئات الضريبية، وشدد الربط الضريبي على مبيعات الأفيون، ويعادل ذلك من حيث الأهمية، إعادة تنظيم المســتوفين باعتبارهم موظفي خدمة مدنية بدوام كامل. وكان قادرا فورا على تقديم أول موازنة ســنوية شــاملة لإيران. وقد حصل في أثناء عمله على مســاعدة عظيمة نافذة من الشـــاه رضــا - حتى قــرر الأخير أنــه

لا مكان في البلاد إلا لشـاه واحد فقط. وقد كتب ميلسبو أنه كان قادرا على العودة لتحصيل الضرائب من أقطاب مهمين مثل سـبهدار (سبهسالار) ببساطة لأن القائد العام للقوات المسـلحة الجديد هدد بمصادرة ملكياتهـم[11]. ومن المعتقد أن هذه الاسـتخلاصات من التهربات الضريبية قد أدت إلى انتحار سـبهدار في العام 1926. وعلق ميلسـبو بأن «رضا خان، ينتمي إلى طراز من رجال الدولة كالذي ينتمي إليه رجال مثل هنري الثامن في إنجلترا، وفيليب أغسطس في فرنسا. وقد قدم الإمدادات البشرية والعسـكرية الضرورية لتأسيس سلطة الحكومة المركزية»[12]. وبالمثل، فقد ضغط على الخانات البختياريين والشـيخ خزعل من أجل تسليم حصصهم النفطية للحكومة المركزية. وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير له في العام 1923[13]:

> مـا كان ممكنا تحقيق هـذه الدرجة من النجاح لولا الدعـم المؤثر من رضا خان، الذي أصدر أمرا لتحصيل العائدات الضريبية سواء المتأخر منها أو الحالي، وفي أحياء لم يكن للحكومات السابقة أي سلطة عليها لفرض دفع الضرائب فيها. أصبح كل جزء من المملكة خاضعا اليوم لسيطرة الحكومة المركزية، وتدفع الضرائب الآن بصورة دورية للخزانة من العديد من الأحياء، بينما لم يصل أي من هذه العائدات للخزانة في السنوات السابقة، بل كانت مبالغ حكومية كبيرة تنفق فيها.

وقـد زادت إيـرادات الحكومة أيضا مـن انتعاش التجـارة بعد الحـرب العالمية الأولى؛ ومع فرض ضرائب دخل - بشـكل أسـاسي عـلى الرواتب؛ والأكـثر أهمية، مع بدء الاحتكارات الحكومية وفرض ضرائب على سـلع اسـتهلاك متعددة، خاصة السكر، والشاي، والتبغ، والقطن والجلود والأفيون. قفزت الرسوم الجمركية من 51 مليون قران (ريال) في العام 1921 إلى 93 مليونا في العام 1925، وقفزت أكثر إلى 675 مليونا في العام 1940. وارتفعت ضرائب المسـتهلكين من 38 مليون قران (ريال) في العام 1925 إلى ما يزيد على 180 مليونا في العام 1940. وكانت حصيلة الضرائب على السكر والشاي التي بـدأ فرضها في العام 1925، نحـو 122 مليون قران في العام 1928، 421 مليونا في العام 1938، و691 مليونا في العام 1940. أي أن الإيرادات من الشاي والسكر وحدهما زادت بمقدار سـتة أضعاف. وارتفع الدخل الحكومـي الإجمالي من أقل من 246 مليون ريال في 1925 - 1926 إلى أكـثر من 3610 ملايين في 1940 - 1941. وقدر البريطانيون أنه في العام 1935 كان أكثر من 34 في المائة من هذا الدخل يُنفق على القوات المسلحة[14].

وقد شكلت القوات المسلحة العمود الرئيسي للنظام الجديد. وقد بدأ رضا خان العمل على التسليح فور انقلاب 1921. فدمج قوات الفرسان مع ما تبقى من قوات الجندرمة والرجال المسلحين بالبنادق في جنوب الخليج العربي لتكوين جيش وطني مـن 20 ألف رجل. وأحل محل الضباط السـويديين والبريطانيين والروس، رفاقه في سـلاح الفرسان. وأصبح مسؤولا عن رسـوم المرور على الطرق وضرائب الأفيون من أجـل الدفع لهـذا الجيش الجديد. وخلال عامين، كان لديـه خمس فرق يبلغ عدد أفرادهـا 30 ألف رجل - وهي فرق منفصلة لطهـران، وتبريز، وهمدان، وأصفهان، ومشهد. ووفقا لمصادر بريطانية، فقد أمضى «كل الفترة 1921 - 1923 في بناء قوات حسـنة التنظيم... وهو أول تنظيم جيد لمثل هذه القوات منذ أيام الشـاه فتح علي في العـام 1834»[15]. وقـد نجح هذا الجيش الجديد في سـحق عـدد من متمردي المقاطعـات - خاصة كوشـيك خان والجانجليز في غيلان، خياباني في تبريز، سـيمكو في كردسـتان، وصولة الدولة في فارس. كما سحق أيضا تمردات الجندرمة التي قادها الرائد لهوتي في تبريز والعقيد تقي بيسان في مشهد.

استمر نمو القوات المسلحة - خاصة بعد فرض التجنيد الإجباري في العام 1925. ويمكـن وصف قانـون التجنيد الإجباري على أنه حجر زاويـة النظام. ومع التجنيد الإجباري بدأ لأول مرة في إيران إصدار شـهادات الميلاد، وكذلك أسـماء الأسر التي أصبحـت إجباريـة. وقد فرض قانـون التجنيد الإجباري عـلى كل الذكور صحيحي الأبدان فوق سـن الواحد والعشرين الخدمة لمدة عامين كاملين في الخدمة الفعلية وأربعـة أعوام أخرى في الاحتياط. وقد بدأ التجنيـد الإجباري أولا من الفلاحين، ثم مـن القبائل، وفي نهاية المطاف من السـكان الحضريين. وبحلـول العام 1941، كان لـدى الجيش 18 فرقة كاملـة يصل تعدادها إلى 127 ألف رجل - فرقة واحدة لكل مقاطعة من المقاطعات الاثنتي عشرة ووحدات إضافية للحدود الشمالية مع روسيا. وكانـت فرق الخيالة والآليات تتضمن نحـو 100 دبابة و28 عربة مصفحة. وكانت القـوات الجوية لديها 157 طائرة؛ والبحرية فرقاطتـان وأربع بوارج[16]. وقد جرى تنسيق الخدمات عن طريق مكتب مشترك بين قادة الأفرع أنشئ حديثا. وفي العام 1939، قـدم وزير الحرب عرضا طموحـا للبريطانيين لشراء 30 قاذفة بلينهايم، و30 قاذفة ويلنغتون، و35 مقاتلة هيراكين، و30 مقاتلة كورتيس أمريكية. وقد أوضح أن

هذه الطائرات يمكنها أن «تصبح مفيدة في قصف باكو»[17]. ومثل هذه العروض لم ترض الجار الشمالي. وقد علق الوزير البريطاني محللا الميزانية العسكرية[18]:

> يبقى الجيش هو مصدر العبء الرئيسي على دافع الضرائب. فقد استوردت الدبابات والمدافع والأسلحة الأخرى بكميات متزايدة، لدرجة أن الدول الجارة بدأت في التساؤل عما إذا كان من المحتمل أن تصبح إيران دولة معتدية في المستقبل. غير أن الأسباب التي دفعت الشاه إلى إنفاق مبالغ كبيرة على التسلح ربما تكون بسيطة للغاية: كان عليه الحصول على قوة كافية لكي يحافظ على النظام، ومع حصوله على ذلك، فإن رغبته الطبيعية، كرجل عسكري، هي أن يرى جيشه مزودا بأحدث الأسلحة. علاوة على ذلك، فقد كانت ذاكرته مازالت حية حول معاناة فارس الضعيفة في أيام الحرب والاضطراب، وكان مصمما على تجنب عودة مثل هذه الأحوال مرة أخرى.

(الجدول - 3): موازنة الحكومة (1925 - 1926 و1940 - 1941)

(بالمليون قران – ريال)

	1925 - 1926	1940 - 1941
الإيرادات		
الإجمالي	245	3613
الضرائب المباشرة	34	75
ضرائب الطرق	20	85
إجمالي الضرائب غير المباشرة	36	180
الرسوم الجمركية	91	298
الإنفاق	245	4333
الوزارات الرئيسية		
وزارة الحرب	94	565
وزارة المالية	30	265

وزارة التعليم	7	194
وزارة الصناعات	-	992
وزارة الزراعة	-	121
الطرق	-	1092
العجز/ الفائض	-	71-

المصادر:

D. Nowruzi, "The Development of the Budget in Iran," Razm Nameh, No. 6 (November 1948), pp. 11-18; and from British minister, "FO 371/Persia 1924-42/34-10848 to 27180

وهــذه التقارير كانت مفيدة جدا وتفصيلية للغاية لدرجــة أنه في العام 3391 أصدر مكتب الخارجيــة تعليماته للبعثــة في طهران أن تخفض من درجة التفصيــل والمعلومات المتضمنة. وقد اشــتكى أنــه في العام 2391 كان التقريــر عن فارس مكونا من 19 صفحــة طويلة، بينما كانت التقارير المناظرة عن روســيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وإيطاليا مكونة من أقل من 27 صفحة. انظر:

Foreign Office, "Note to the Legation (22 April, 1933)," FO 371/Persia 1934/34 - 16967.

وقد عمل الشاه رضا كذلك على تقوية الجندرمة الريفية والشرطة الحضرية. وقد أحل رجاله محل أرمينيو يبرم في إدارة شرطة طهران ومحل المستشــارين السويديين في الجندرمة. وقد توســع في قوة الشرطة لتمتد إلى مدن المقاطعات[19]. وأحل محل الســجون التي تحتجز المتهمين لفترة قصيرة ســجونا تحتجزهم لفترة طويلة - وهي مؤسســات لم تكن معروفة في إيران. وقد أنشــأ منظمتين أمنيتين: الشــهرباني وهي ملحقــة بالشرطة الحضرية، وركن دوم (العمود الثاني)، والتي أنشــئت على نســق المكتب الثاني الفرنسي، وهي مؤسســة ملحقة بالجيش. وقد خشي الوزير البريطاني من أن يكون الشــاه بصدد إنشــاء دولة بوليســية: «قد يجد المشــتبه بهم سياسيا أنفســهم في الســجن أو منفيين إلى مقاطعات أخرى من دون أي شــكل من أشكال المحاكمة، مهما كانت أرضية الشكوك بهم محددة - كتعليق طائش أو زيارة لصديق مكروه»[20].

عمــل الشــاه رضا بجد من أجل لجم هيئة الضبــاط وربطها بنظامه. فقد ظهر بشــكل ثابت في العلن مرتديا زيه العسكري. وكان مهتما بشكل شخصي بأمور مثل

ترقيات هؤلاء الضباط، وتدريبهم، وظروفهم المعيشية. وقد باع لهم أراضي الدولة بأسعار مخفضة؛ وكافأهم بعلاوات؛ وعينهم في مناصب الحكام؛ وتجاهل انحرافاتهم المالية. وقد كانت له اتصالات بالقادة الميدانيين بشكل مباشر من خلال المكتب العسكري في القصر، متجاوزا بذلك مجلس الوزراء، ورئيس الوزارة، ووزير الحرب. وقد بنى في طهران طيفا واسعا ومؤثرا من المنشآت العسكرية - ترسانة، مصنع للبنادق الآلية، ورشة لإصلاح الطائرات، مستشفى عسكريا، ناديا للضباط، بنكا عسكريا، وكلية للأركان، وأكاديمية عسكرية. وأرسل العسكريين لأوروبا للحصول على مزيد من التدريب - فقد ذهب ضباط من الجيش وصل تعدادهم لنحو 300 إلى فرنسا، بينما ذهب الطيارون ورجال البحرية في الأغلب إلى إيطاليا. وقد ملأ المناصب العسكرية بفرسان لواء القوزاق السابقين مثل الجنرالات محمد أيروم، مرتضى يزدان بناه، أحمد أمير أحمدي، وفضل الله زاهدي. فأيروم، الذي كان عقيدا في سلاح الفرسان في العام 1921، خدم رئيسا للشرطة فترة قبل فراره لألمانيا النازية بثروة غير مشروعة.

وما هو أكثر من هذا، أن الشاه رضا رقى ولي العهد محمد رضا ليصبح الضابط الأكثر أهمية. وقد تعلم محمد رضا مع أبناء ضباط آخرين على أيدي معلمين خصوصيين في القصر؛ وأمضى ثلاثة أعوام مع المعلمين الخصوصيين أنفسهم وزملاء اللعب في مدرسة لاروزي الأنيقة في سويسرا، وعاد إلى البلاد ليلتحق بالأكاديمية العسكرية، وعند التخرج تسلم مهمة المفتش الخاص في القوات المسلحة. وفر الشاه رضا تعليما مماثلا لأولاده الستة الآخرين. وكان ولي العهد - مثل والده - نادرا ما يظهر للعلن من دون زيه العسكري. وقد علقت البعثة البريطانية بالقول إن نشاطاته خارج الجيش مقصورة على «النشاط الكشفي، واللقاءات الرياضية، وزيارة المؤسسات، والظهور مع العائلة المالكة في مهمات للدولة»[21]. وكان هذا نظاما يمكن حقيقة تعريفه على أنه ملكية عسكرية.

وكان نمو البيروقراطية مؤثرا كذلك. فقد كانت الوزارات الأربع للقرن التاسع عشر (الشؤون الخارجية، الداخلية، المالية، والعدل) وكذلك الوزارات الثلاث الحديثة (الأشغال العامة والتجارة، البريد والتلغراف، والتعليم والأوقاف)، قد نمت كلها لتصبح بيروقراطية كبيرة ومؤثرة. وأكثر من هذا، خلقت ثلاث وزارات جديدة

هي الصناعة، والطرق والزراعة. وقد أنهى الشاه رضا حكمه بوجود 11 وزارة كاملة. وكانت وزارة الداخلية، البيروقراطية المركزية، مسؤولة عن إدارة المقاطعات متضمنة الشرطة الحضرية والجندرمة الريفية. وقد قُسمت المقاطعات الثماني القديمة إلى 15: طهران، أذربيجان، فارس، غيلان، مازندران، همدان، أصفهان، كرمان، كرمانشاه، خراسان، عربستان، كردستان، الرستان، بلوشستان، وموانئ الخليج. وقد قسمت هذه المقاطعات إلى أقاليم، ومحليات وأحياء ريفية. وكان الشاه، من خلال وزير الداخلية، يعين الحاكم العام، الذي يعين الحكام الإقليميين وعمداء المدن بالتشاور مع الوزير. وللمرة الأولى، كانت يد الحكومة المركزية قادرة على الوصول إلى المقاطعات. ولم يعد الحكام أمراء شبه مستقلين، كما كانت الحال أيام القاجار، بل أصبحوا عسكريين وموظفين مدنيين معتمدين بالكامل على الحكومة المركزية[22]. وقد وصف القنصل البريطاني الهيكل الإداري النمطي في واحدة من المقاطعات على النحو التالي[23]:

> أصفهان هي مركز قيادة المقاطعة. وللمقاطعة عدة إدارات، لكل منها رئيس خاص بها، الجيش (الفرقة التاسعة)، والشرطة، والبلدية، والمالية، والصناعة، والتجارة، والصحة العامة، والطرق، وتسجيل الملكية والمواثيق، والتعداد، والتعليم، والزراعة، والبريد والتلغراف، والعدل، والجندرمة، والتجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك إدرات لتوزيع الحبوب، والأفيون والتبغ، وكان لهذه الإدارات، ممثلون في المدن الرئيسية للأحياء التي توجد خارج أصفهان. وتعمل الشرطة داخل حدود البلدية في أصفهان وفي نجف آباد فقط. وكان العمل الشرطي خارج هاتين المنطقتين وصيانة الأمن العام من مهمات الجندرمة.

ودعم الشاه العمودين الرئيسيين للدولة بشبكة شاملة للمحاباة - إلى درجة أنه خلق منصب وزير المجلس العدلي خارج الوزارة. جمع الجندي الذي برز من بين الرتب من الأراضي خلال فترة حكمه ما مكنه من أن يصبح أغنى رجل في إيران، إن لم يكن في الشرق الأوسط. وقدر أحد كتاب سيرته المتعاطفين معه أنه عند وفاته كان قد راكم في حسابه المصرفي ما يعادل 3 ملايين جنيه إسترليني وأراضي زراعية تبلغ مساحتها 3 ملايين فدان[24]. وكان أغلب الأراضي، التي تركزت في مسقط رأسه

مازندران، مزارع للشـاي، والأرز، والحرير، والقطن، والتبغ. وكانت لديه أيضا مزارع قمح في همدان، أسـتر آباد، كـركان، وورامين. وقد راكم هـذه الملكيات جزئيا عن طريق المصادرة المباشرة، وجزئيا عن طريق النقل المشـبوه لملكيات الدولة، وجزئيا عـن طريق توفير الري لأراض غـير مزروعة، وجزئيا عن طريق إرغام ملاك الأراضي، سـواء أكانوا ملاكا كبارا أم صغارا، على بيعه أراضيهم بسـعر رمزي. وكان سـبهدار واحدا من ضحاياه.

وفي وقت مبكرا جدا في العام 1932، علقت البعثة البريطانية بأن الشاه رضا قد أبدى «اهتماما آثما بالأرض» مرسلا عائلات كاملة إلى السجن حتى يوافقوا على بيعه ملكياتهم: «كان نهمه الذي لا يشبع للأراضي قد وصل إلى التساؤل عما يمنع جلالته، ومن دون مزيد من الضجة، عن تسـجيل كل أراضي فارس باسمه»[25]. وقد أضافت البعثـة أنه، بينـما كان عدد متزايد من ملاك الأراضي يعبر عن سـخطه، كان هناك آخرون يقولون إنه يفعل ما فعلته الأسر الحاكمة قبله، بأنه يستغل الأرض استغلالا أفضـل، وإن «البلـد بكامله يخصه على أي حـال»[26]. وكان الوزيـر البريطاني أقل سخاء: «لقد استمر في تكديس الثروة بوسائل مشبوهة كما سمح لقادته العسكريين الكبـار بفعل الشيء نفسـه. وفي الوقـت ذاته، لم يفوت أي فرصـة لتجريدهم من هذه الثروات فيما لو شـك في أنهم أصبحوا أقوياء للغاية أو فيما لو أبقوا جزءا كبيرا من الثروة التي كدسـوها لفائدتهم فقط. إن لم ينسـوا إعطاءه نصيبا معقولا، كان يتغاضى عن سرقاتهم»[27]. وقد أضاف: «الشـاه رضا رجل بخيل وجشع فيما يتعلق بالـثروة، فكل الوسـائل التي تمكنه من الحصول على الأمـوال والأراضي كان يعدها حسـنة... وقد أنشـئ طريق جديد إلى وادي شـالوس عبر ألبرز (داخل مازندران) بتكلفة ضخمة، ببساطة لكي يشبع نزواته»[28]. وقد شعر كثيرون بأنه يستنزف بقية البلاد من أجل إنعاش مسقط رأسه.

ومن أجل تطوير مازندران شـيد الشـاه رضا، ليس فقط الطرقات، ولكن أيضا خط السـكة الحديد مـن طهران إلى الميناء الجديد بندر شـاه، وبنى فنادق فاخرة في بابلسر ورامسر. وقد وطّن مصانع للدولة تنتج السـكر، والتبغ، والمنسـوجات في بابل، وساري، وعلي آباد التي غير اسمها إلى شاهي. ومن أجل الحصول على العمالة الرخيصة، لجأ إلى السخرة، والتجنيد العسكري، بل وحتى إلى اختطاف عمال النسيج

من أصفهان. وقد كتبت البعثة البريطانية في تقرير لها أن مصانعه لم تكن لتستمر من دون «السخرة»[29]. باختصار، قدم القصر مناصب عديدة مربحة، وأجورا، ومعاشات، وأعمالا تدر دخلا كبيرا بلا جهد على مؤيدي الشاه. وقد كفل له هذا وضعا جيدا في مازندران. وبعد سنوات، عندما أُسقطت تماثيله في كل أنحاء البلاد في أغسطس 1953، بقيت تماثيله في مازندران من دون أن تمس.

التحولات

عادة ما يُنظر إلى الشاه رضا باعتباره «مصلحا»، و«محدثا»، بل وحتى بوصفه «علمانيا» عظيما. وفي الحقيقة، فقد كان هدفه من إقامة مؤسسات جديدة هو تمديد سيطرته بتوسيع قوة دولته إلى كل قطاعات البلد - في سياسته، واقتصاده، ومجتمعه، وأيديولوجيته. والميراث الذي تركه وراءه هو الآثار الجانبية لمثل هذا الدافع المنفرد لخلق دولة مركزية قوية.

كسب الشاه سلطة مطلقة على النظام السياسي أساسا، عن طريق تحويل المجلس من مركز قوة للأرستقراطية إلى ختامة مرنة؛ فخلال العهد السابق، ومنذ المجلس الثاني في العام 1909، وحتى المجلس الخامس في 1925، كان بوسع السياسيين المستقلين والأقطاب الريفيين أن يسوقوا التابعين والفلاحين إلى مراكز الاقتراع. ووفقا لكلمات ملك الشعراء بهار(*)، الشاعر الفطحل، والدستوري المحنك[30]:

> كان النظام الانتخابي، الذي استمر كوباء يجتاحنا حتى اليوم (1944)، واحدا من أكثر مشاريع القوانين التي مرت علينا كديموقراطيين ضررا وأقلها حنكة. فمع تقديم قانون ديموقراطي من أوروبا الحديثة إلى بيئة إيران الأبوية التقليدية، أضعفنا المترشحين الليبراليين وقوينا من الأقطاب الريفيين المحافظين الذين كان يمكنهم سوق فلاحيهم، ورجال القبائل وتابعيهم الآخرين إلى مراكز الاقتراع. ليس من المدهش أنه حينما حاول الليبراليون - في المجلس الرابع - تصحيح خطئهم، جمع المحافظون برباطة جأش وبنجاح صفوفهم وراء «القانون الديموقراطي» القائم.

وأبقى الشاه رضا على القانون الانتخابي، ولكنه راقب من كثب المداخل إلى البرلمان؛ فقد حدد شخصيا نتائج كل انتخابات، وكذلك تشكيلة كل مجلس - من المجلس

(*) محمد تقي بهار (1884 - 1951).

الخامس في 1926 وحتى المجلس الثالث عشر في 1940. وربما لا يكون التكوين الطبقي قـد تغـير، وبقي مـلاك الأراضي والأعيان المحليـون، وكبار الموظفـين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط يمثلون أكثر من 84 في المائة من الأعضاء[31]. وفي الحقيقة، فقد ارتفع عـدد النـواب الذين كانت وظيفتهـم الوحيدة هي أنهم مـلاك أراضٍ. ولكن التكوين السياسي للمجلس شهد تغيرا بحيث لم يُسمح بدخوله سوى للموالين فقط. وكانت آلية التحكم بسـيطة. كان الشـاه - مع رئيس شرطته - يفحص قائمة المترشـحين المحتملين، ويُعلّم على كل مترشـح، إما على أنه «مناسـب» أو «سـيئ»، «غير وطني»، «مخبول»، «ضار»، «غبي»، «خطر»، «وقح»، «عنيد» أو «فارغ الرأس»[32]. وكانت الأسماء المناسبة تمرر لوزير الداخلية، الذي يمررها بدوره لحكام المقاطعات وإلى لجان الانتخاب المحلية. وكانت الوظيفة الوحيدة لهذه اللجان هي تسـليم أوراق الانتخابات ومراقبة صناديق الاقـتراع. ولا حاجة للقول بأن هـذه اللجان كان تُختَار كلها من قبل الحكومة المركزية. وكان المترشـحون غير المناسـبين الذين يصرون على دخول الانتخابات يجدون أنفسهم إما في السـجن وإما مطرودين من محلياتهم. وبالتالي، كان الفائزون من المترشحين على الدوام من الأشخاص «المناسبين» الذين يتمتعون ببعض التأييد بين جمهورهم الانتخابي في مواطنهم عادة بسـبب امتلاكهم الأراضي هناك. ففي انتخابات المجلس السابع، على سـبيل المثال، قرر الشـاه أنه يجـب أن يحتفظ أكبر اثنين من مـلاك الأراضي في مراغة (عبـاس ميرزا فرمانفرما وإسـكندر خان مقدم) بمقعديهما على أسـاس أنهما يتمتعان بتأييـد «محلي واسـع»[33]. وكان أولهما قد مثل مراغة في ثلاثـة مجالس وطنية، بينما مثلها الآخر في تسعة مجالس.

وللتأكد من أن النواب سـيبقون خاضعين أزال الشـاه الحصانة البرلمانية؛ وحظر كل الأحزاب السياسـية، بما في ذلـك المؤتمرات الحزبية الملكيـة؛ وأغلق كل الصحف المسـتقلة؛ وزرع ما سماه النظام نفسـه بـ «الجواسـيس» و«المخبرين». وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926 أنه يبدو أن الشـاه رضا «يعمل من أجل أوتوقراطية عسـكرية»، وأن «هدفه الأوحد يبدو أنه ليس فقط تشـويه سمعة رجـال الدولة الكبار، ولكـن الحكومة البرلمانية ذاتها»: «لقد خلق مناخا من الشـك والخـوف. فالوزارة خائفة من المجلس الوطني؛ والمجلس الوطني خائف من الجيش؛ وجميعهم خائفون من الشاه»[34].

وقد انتقد نواب وسياســيون، علانية، النهايات الزلقة لما يفعله الشاه. وعلى سبيل المثال، أُعدم النائب اليهودي صامويل حاييم بتهمة «الخيانة». وقُتل ميرزا زاده عشقي، وهو اشــتراكي بارز وشاعر ومحرر جريدة قرن بســتوم (القرن العشرين)، بالرصاص في وضح النهار. وكذلك النائب الزرادشــتي كيخسرو شــاهرخ. كـما مات محمد فروخي يزدي، وهو نائب ســابق آخر ومحرر الجريدة الاشــتراكية طوفان (العاصفة)، فجأة في مستشــفى السجن. ونُفي الســيد حســن مدرّس، الذي خلف بهبهاني في قيادة حزب المعتدلين، إلى قرية معزولة في خراســان حيث توفي فجأة. وكان يشاع أنه قد خنق[35]. ومن دون علم بهذه الشائعات، كتبت البعثة البريطانية في العام 1940[36]:

> عاش مدرّس حياة بســيطة، وكان موقرا بشــدة من الطبقــات الدنيا التي اعتــادت أن تذهب إلى منزله من أجل نصيحته بشــأن كل أنواع الأســئلة. كان شــجاعا للغاية وصريحا ويعبر عن آرائه بكل حرية. ومن الواضح أنه قد دُبرت محاولة لاغتياله في أحد صباحات شهر أكتوبر من العام 1926 في الشارع، ولكنه، على الرغم من أنه جرح في ثلاثة أماكن، نجا بحياته. وبالنسبة إلى رجل دين من النمط القديم فقد كان ذكيا وبعيد النظر، لكنه كان ديماغوجيا وعنيدا.

لم يعــد البرلمان مؤسســة ذات أهمية، بــل أصبح - في المقابل - كســاء مزخرفا لتغطية عُري الحكم العســكري. وكما اعترف أحد رؤســاء الــوزارة لاحقا: «لقد تم الحفــاظ على المجلــس الوطني لأغراض احتفالية؛ إذ أصر الشــاه عــلى أن قرارات الســلطة التنفيذية لا بد أن تنال ختم الموافقة من الفرع التشريعي»[37]. وقد أدى المجلس هذه المهمة الاحتفالية بشــكل جيد جدا، لدرجة أن الشــاه وجد أنه ليس هناك ضرورة لا لدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد - وهو المجلس الذي كان قد أعطاه ســلطة أكبر- ولا لوضع تعديــلات على القانون الدســتوري - فالتغيير الوحيد الذي أجــراه المجلس الوطني على دســتور العام 1925 كان تمرير التــاج من القاجار إلى الشــاه الجديد. وكتب الوزير البريطــاني في تقرير مبكر له في العام 1926: «لا يمكن أخــذ المجلس الفارسي على محمل الجد. فالنواب ليســوا ممثلــين أحرارا، مثلهم في ذلك مثل انتخابات المجلس، وإذا أراد الشــاه إجراء ما تمت الموافقة عليه، وإذا كان معارضا لأي إجراء، كان يتم ســحبه. وحينما لم يكــن له رأي محدد، كانت تتم كثير من المناقشات المطولة عديمة الجدوى»[38].

وكان الشـاه رضا أيضا يختار الوزراء بنفسه لكي يحقق الخضوع والاستقرار. فخلال العقدين السـابقين (1906-1925) حينما كان البرلمان يشـارك في تشكيل الحكومات، شـهدت البلاد خمسة وثلاثين تغييرا في منصب رئيس الوزارة، وستين تغيـيرا في مناصب الوزراء. وخلال الأعوام الخمسـة عشر التالية (1926-1941)، كان هناك عشر وزارات فقط وثمانية تغييرات لمنصب رئيس الوزارة. وفي الإجمال، فإن خمسين رجلا شغلوا تسـعة وثمانين منصبا وزاريا خلال هذه السنوات. كان خمسـة وثلاثون من بينهم قد بدأوا حياتهم العمليـة في الخدمة الحكومية، في الأغلب في وزارات المالية والشـؤون الخارجية. وسـتة منهم كانوا فرسانا سابقين. وكان سـبعة وثلاثون منهم من أصحاب الألقـاب أو ولدوا لعائلات من أصحاب الألقـاب. ومن بين الآخرين، أتى اثنان من عائلات رجال دين، وأربعة من عائلات مـلاك الأراضي، وخمسـة مـن بين الصفوف الوسـطى في الحكومة. وكان سـتة وعشرون منهم قد درسوا في الخارج، وأربعة عشر تخرجوا في دار الفنون. وكلهم تقريبـا أتقنوا لغـة أوروبية أو أكثر: أربعة وثلاثون تحدثوا الفرنسـية، اثنا عشر الإنجليزية، وأحد عشر الروسية، وستة يتقنون الألمانية.

وعـلى الرغم من أنهم كانوا متعلمين جيـدا، ومدربين جيدا، وأصحاب مال، فإن هؤلاء الوزراء كانوا رهن إشـارة الشاه. وعند مخاطبة السلطة الملكية كانوا يلجأون إلى ما هو مناسـب من المصطلحات القديمة؛ مشـيرين إلى أنفسهم على أنهم عبيد جلالته. وقد شـجع على هذا الخنوع الذليل المصير الذي لقيه «ثلاثي السـلطة» الذين سـاعدوا على صياغة النظام الجديد: ميرزا عبد الحسـين خان تيمورتاش، وعلي أكبر خان داور، وفيروز ميرزا فرمانفرما.

فتيمورتـاش (الصدر المعظم الخراسـاني)، وزير العـدل، كان، وفقا لكلمات البعثة البريطانية «أقوى رجل في البلد بعد الشـاه»، حتى لقي حتفه المفاجئ في العـام 1934[39]. تحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي في خراسـان، وتخرج في الأكاديمية العسـكرية في روسيا القيصرية. وعند عودته، في العام 1915، خدم في مهمات مالية، وشـغل مقعدا في البرلمان نائبا عن خراسان، وخدم حاكما لغيلان، وسـاعد فرسـان لواء القوزاق على هزيمة الجنغل (مقاتلي الغابات). وقد وصفه الوزير البريطـاني باعتباره «ذكيـا»، و«ماهرا»، و«نشـيطا»، و«فصيحا»، ولكنه

«مقامــر مدمن». وقبل وقت قصير من اتهامه بالاختلاس، كان الشــاه قد منحه لقب «جناب أشرف» (جناب النبيل). ومات تيمورتاش في السجن نتيجة «تسمم غذائي»، وأصبح بذلك أول وزير يُقتل منذ العام 1848. بالنســبة إلى البعض كان الشــاه رضا في ذلك «محدثا»؛ وبالنســبة إلى الآخرين كان يعيد إحياء الممارسات الأولى للقاجار.

أما علي أكبر خان داور، واحد من الوزراء القلائل الذين لم يكونوا يحملون ألقابا أرســتقراطية، فقد كان ابنا لضابط حكومي صغير. وبــدأ حياته العملية في وزارة البريد والتلغراف، وأُرســل إلى جنيف في العام 1910 ليخدم معلما للغة الفارسية لأبناء الشــاه. وبينما كان هناك، حصل على شهادة من سويسرا في القانون. وبعد عودتــه عمل محررا في جريدة ركزت على الحاجــة إلى إصلاحات قانونية؛ وعمل كذلك محاميا مســتقلا؛ ومثل ورامين في المجلســين الرابع والخامس، وفي المجلس التأســيسي، وصاغ التشريعات التي سمحت بالانتقال الســلس إلى التاج. وكوفئ داوَر بمنصب وزير العدل. وأشــير إليــه باعتباره «ذكيا»، و«قارئا جيدا»، و«يعمل بجد»؛ حتى اتُهم بالانحراف المالي. وقد سقط صريعا في السجن في سن الخمسين، فيما يفترض أنه بســبب «أزمة قلبية». وماتت ذراعه اليمنى عبد الحسن ديبا، في ظروف مماثلة. وكانت فرح ديبا الإمبراطورة المستقبلية ابنة أخيه.

وفــيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) هو ابن الأمير الشــهير فرمانفرما. تخرج في السوروبون، وبدأ حياته العملية في العام 1916 مساعدا لوالده الذي عمل وزيرا للعدل. وبعد ذلك أصبح وزيرا للخارجية، وســاعد وثــوق الدولة على التفاوض حول الاتفاقية الأنجلو - فارسية سيئة السمعة. وقد عينه الشاه رضا مسؤولا عن وزارتي العدل والمالية قبل أن يتهمه بالحصول على رشــوة. وبعد قضائه ســنوات تكرر فيها ســجنه، حيث ترجم رســالة أوســكار وايلد «من الأعماق»(*)، وكتب كتبــا في قانــون العقوبات وعن تجاربه في الســجن. أُبعــد إلى أرضه حيث مات مختنقا مــن الدخان[40]. وقد كتبت البعثة البريطانيــة في تقرير لها أن «قدراته

(*) De Profundis، هي رسالة أدبية كتبها أوسكار وايلد في أثناء حبسه في العام 1897، تناول في نصفها الأول حياته الباذخة المتطرفة التي أودت به إلى الســجن، وفي نصفها الثاني تأملاته الروحية وتماهيه مع المسيح. نشرت الرسالة في العام 1905، بعد مرور خمسة أعوام على وفاته [المحررة].

أشـارت إليه بوصفه واحدا من قادة البلاد، سـواء في الوزارة أو المجلس الوطني، وأن الشـاه، الذي ربما لم يكن يثق به، أدرك فائدته». ويضيف التقرير أنه «مثلُ تيمورتـاش، الذي كان صديقا حميما له، فقد ولد مقامرا. وكان مدينا بالأموال في كل الاتجاهات، بما في ذلك فواتير لخياط في لندن رفض دفعها، والذي كان بسببها عرضة للمقاضاة في أي وقت يعود فيه إلى إنجلترا»[41]. غير أن السبب وراء تجنبه زيارة لندن قد يتعلق أكثر بمبلغ مائة وسـتين ألف جنيه إسـترليني حصل عليه «مقدما» مقابل اتفاقية 1919. ومثله مثل العديد من الأرسـتقراطيين، تسـبب نمط معيشـته والعدد الكبير للخدم والحشـم في مصاعـب مالية له. ومثل غيره ممـن يحيون نمط حياة مماثلا، نُظر إليه من قبل العامة باعتباره «فاسـدا». ولم يكن الشـاه رضا يتردد إطلاقا في تدمير مثل هذه الشـخصيات العامة. ولم تكن الحياة بالنسبة إلى النخبة كريهة، ولا فقيرة، ولا وحشية. غير أنها، وبلا أدنى شك، من الممكن أن تكون قصيرة.

وقد مد الشاه رضا نفوذ الدولة على الاقتصاد بتنفيذ ما سمي لاحقا الدولتية (étatisme). فقد سـهل العمل أمام مديري المالية الأجانب، بما في ذلك ميلسبو والبلجيكيون. وألغى نمط الامتيازات الأجنبية الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، والـذي منح القـوى الأجنبية امتيـازات تجارية ومحاكم خاصـة للأجانب. وقد قرع الوزير البريطاني جرس الإنذار مبكرا في العام 1927: «لم يكن أحد مسـتعدا للقنبلة التي سـقطت على المجتمع الأجنبـي في طهران، حينما وجهت الحكومة الفارسية، في أعقاب خطبة لجلالته بمناسبة افتتاح مباني المحاكم الجديدة، إنذارا لكل الممثلين الأجانب المعنيين يتعلق بإنهاء كل المعاهدات القديمة التي تسـمح بالمحاكـم الخاصة للأجانـب خلال عام واحـد، بما في ذلك المعاهـدات الأبدية الفرنسـية والإسـبانية للعامين 1842 و1855»[42]. وبشكل مماثل، استولى البنك الوطني من البنك الإمبراطوري البريطاني على حق طبع النقود، وقد سـاعد ذلك في استخدام النقود الورقية وفي تمويل التصنيع في نهاية الثلاثينيات. وقد أدى هذا إلى تغذية معدل التضخم لترتفع الأسعار الأساسية بمقدار 54 في المائة.

كما وسـعت الوزارات الأخرى من مجالها في هذا الشـأن. فقد أممت وزارة البريـد والتلغراف شركة التلغـراف الهندو - أوروبية، وأقامت شـبكة تلفونية،

ودشـــنت في العام 1939 راديو إيران لكي ينافس الـ «بي بي سي» وراديو موسكو. وتحكمـــت وزارة التجارة في التجارة الخارجية بفـــرض تعريفات جمركية عالية وإصدار تراخيص للتصدير والاســتيراد. وبنـــت وزارة الصناعات نحو 300 مصنع لإنتاج السكر، والشاي، والسجائر، والأرز، والطعام المعلب، والصابون، وزيت بذر الكتان، والجلسرين، والجوت، وحمض الكبريتيك، والأســـمنت، وألواح الخشب، والنحاس، والبطاريات، والأكـــثر أهمية من كل هذا، الكهرباء، ومع حلول العام 1938 كانـــت معظـــم المدن لديها بعـــض الإضاءة الكهربائية. كـــما أنها منحت قروضا بفائدة منخفضة لرجال الأعمال للبدء في إنشـــاء شركات صناعية، خاصة للمنســـوجات القطنية، والســـجاد، وأعواد الثقاب، والبـــيرة، والجلود، والأدوات الزجاجية. وشـــيدت وزارة الطرق ألف كيلومتر من الطـــرق الممهدة لتربط بين طهران وكل من مشـــهد، وتبريز، وجلفا، ومهاباد، وأصفهان، وشـــيراز، وبوشـــهر. كما شـــيدت أيضا خمسة آلاف كيلومتر من الطرق الترابية لتربط طهران بمعظم عواصم المقاطعـــات. وبحلول نهايـــة الثلاثينيات حملت هـــذه الطرقات عددا يصل إلى ســـبعة وعشرين ألف عربة، تتضمن نحو خمســـة آلاف سيارة، وثمانية آلاف عربة نقل، وســـبعة آلاف حافلة[43]. غير أن تحفة النظام الأساســـية كانت خط الســـكك الحديدية عبر طهران. وهو خط قطـــع بعضا من أصعب الأراضي في العـــالم، وقد تم تقســـيم إقامة هذا الخط على تعاقـــدات صغيرة للعديد من الشركات الأجنبية (الألمانية، والفرنسية، والإسكندنافية، والسويسرية، والتشيكية، والإيطالية، والأمريكية، والبريطانية، والبلجيكية. وبحلول العام 1941، كان خط الســـكة الحديدية، عبر طهران، يربطها بشاهي وبندر شاه في الشمال؛ وسيمنان في طريقه إلى مشهد في الشرق؛ زنجان في طريقه إلى تبريز في الغرب؛ وكل المدن في طريقـــه إلى الأهواز وعبادان في الجنوب. وقد موّل الخط بشـــكل رئيسي من الضرائب المفروضة على السكر والشاي. وعندما أبدى أحد الوزراء تذمره من أن هذه الأموال كان من الأفضل إنفاقها على الطرق، وجد نفســـه في السجن متهما بأنه جزء من «مؤامرة» بريطانية للإبقاء على البلاد متخلفة.

مـــدت الدولة أيضا مجســـاتها عميقـــا في المجتمع. فالتجنيـــد الإجباري أدى إلى ما هو أكثر من توســـع للقوات المســـلحة، فقد انتزعت الذكور من

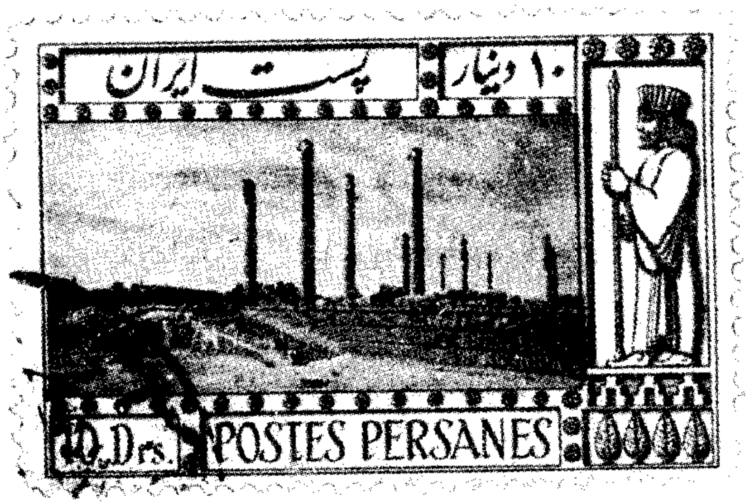
البيئات التقليدية وغمرتهم لأول مرة في منظمة على نطاق الأمة كلها، حيث وجب عليهم التحدث باللغة الفارسية، والتفاعل مع غيرهم من أصحاب العرقيات الأخرى، والقسم يوميا بقسم الولاء للشاه، والعلم، والدولة. وقد أمضى نحو ثلثي المجندين الأشهر الستة الأولى لهم في تعلم اللغة الفارسية. وفي الحقيقة، كان التجنيد قد صمم جزئيا لكي يحول الفلاحين والقبليين إلى مواطنين. وخلق التجنيد، بالطبع، الحاجة إلى بطاقات هوية وبالتالي إلى أسماء عائلة. وقد اتخذ الشاه رضا لنفسه لقب بهلوي، وهو على اسم اللغة القديمة التي تطورت إلى الفارسية الحديثة. وقد أجبر الأسرة التي تتخذ هذا الاسم - بالفعل - على التخلي عنه. كما أنه أجبر أطفاله من زيجات سابقة - منها واحدة من القاجار - على أن يبحثوا لأنفسهم عن أسماء عوائل أخرى. وفي الأمر الصادر بالأسماء، ألغى الألقاب الأرستقراطية. واختصر العديد من الأعيان أسماءهم. وعلى سبيل المثال، أصبح وثوق الدولة حسن وثوق؛ وأصبح أخوه قوام السلطنة أحمد قوام؛ وفيروز ميرزا فرمانفرما (نصرة الدولة) أصبح فيروز فرمانفرما. واتخذ المواطنون العاديون في الغالب أسماء تعكس وظائفهم، أو أقاليمهم، أو خلفيتهم القبلية. كما ألغى الشاه رضا أيضا التقليد الملكي باستخدام أسماء وألقاب طنانة، وأعلن أنه في المستقبل سيشار إليه ببساطة بصاحب الجلالة الإمبراطور.

وفي السياق نفسه ، وضع الشاه رضا سلسلة من الإجراءات موضع التطبيق من أجل أن يغرس في المواطنين الشعور بالوحدة والولاء المشترك له ولدولته؛ فقد فرض النظام المتري؛ ونظاما موحدا للموازين والمكاييل؛ وتوقيتا موحدا للبلد كله. وقد استبدل بالتقويم القمري الإسلامي التقويم الشمسي، حيث بدأت السنة في هذا العام يوم 21 مارس مع الاعتدال الربيعي، حيث يتساوى طول الليل والنهار، وهو رأس السنة الفارسية القديمة. وهكذا فإن العام 1343 في التقويم الهجري (1925 الميلادي) أصبح 1304 في التقويم الشمسي الإيراني الجديد. واستُبدل بالشهور الإسلامية مصطلحات زرادشتية مثل خرداد، وتير، وشهريور، ومهر، وآذر. وكان التوقيت القياسي المختار يختلف بمقدار ساعة ونصف الساعة عن الدول المجاورة التي تقع في النطاق الزمني نفسه.

(2) طابع بناء الطرق، 1934



(3) مجموعة طوابع تصوِّر أيديولوجية بهلوي، 1935



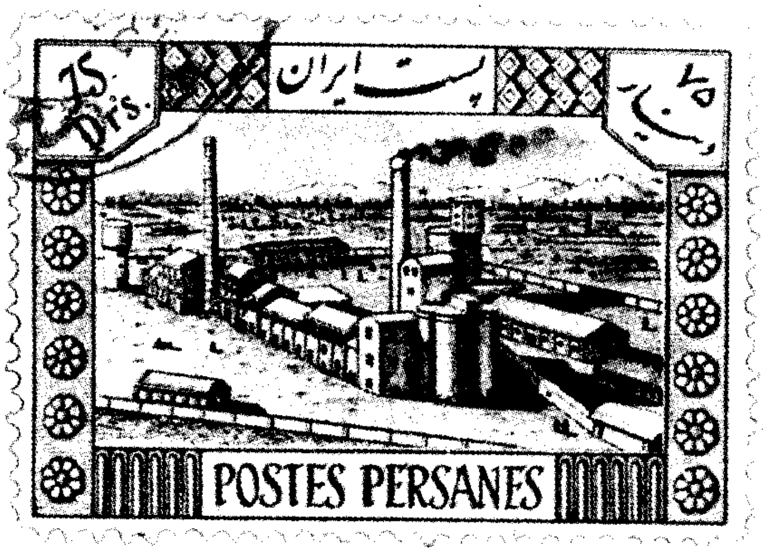
3 ـ 1 برسبوليس



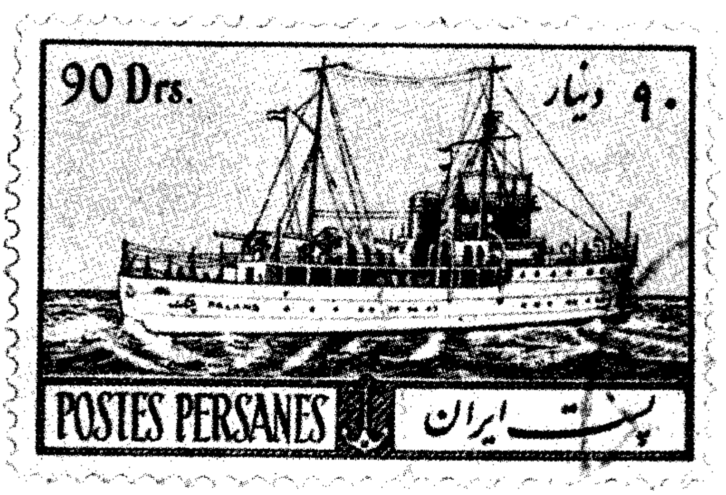
3 ـ 2 مطار طهران



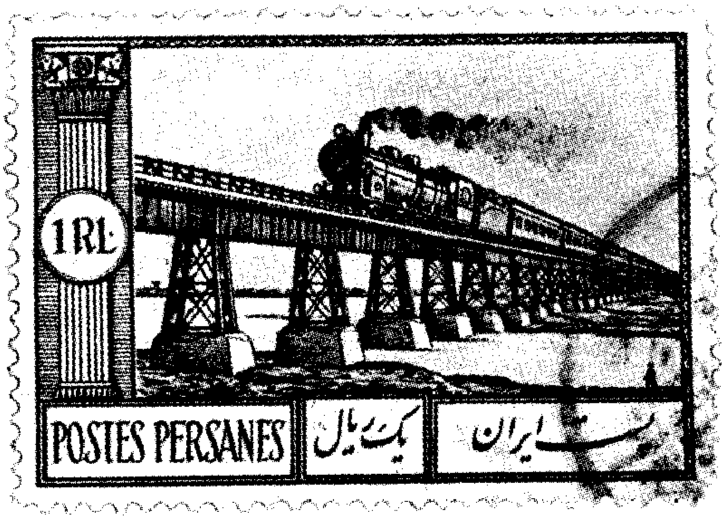
3 ـ 3 مستشفى بالقرب من طهران



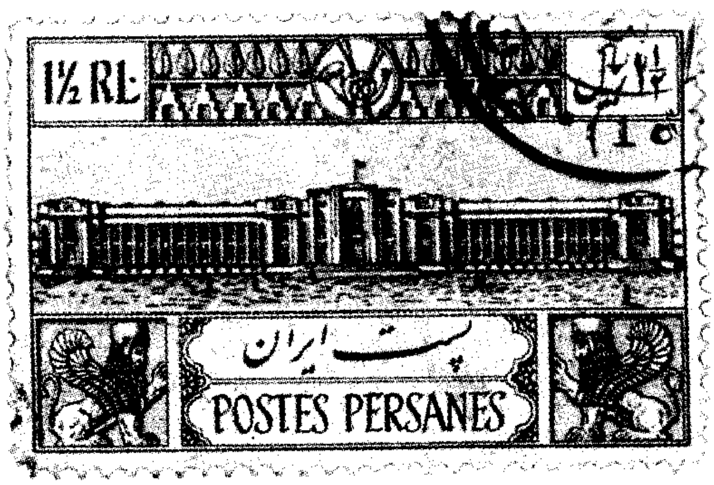
3 ـ 4 مصنع الأسمنت في عبدالعظيم



3 ـ 5 سفينة مدفعية



3 ـ 6 جسر حديدي فوق نهر كارون (المسرقان)



3 ـ 7 مكتب بريد طهران



3 ـ 8 العدالة: امرأة تحمل ميزانًا وسيفًا



3 ـ 9 التعليم: ملاك يعلم طفلا

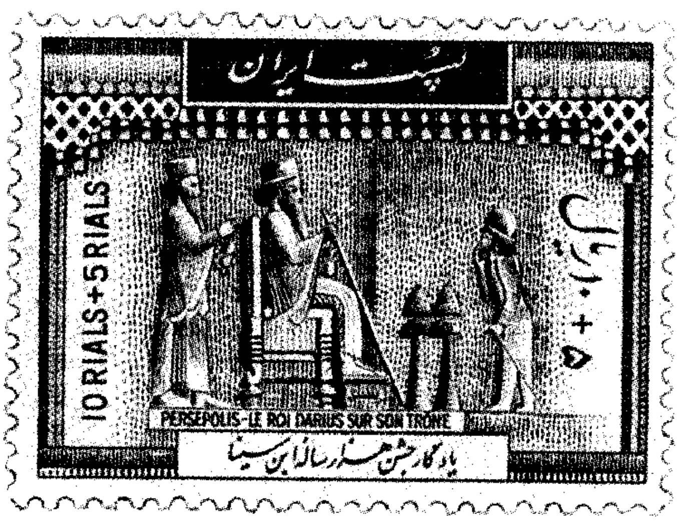
(4) طوابع تحتفي بإيران القديمة



4 ـ 1 برسبوليس: آثار القصر الرئيسي



4 ـ 2 برسبوليس: أسد منحوت



4 ـ 3 برسبوليس: داريوش



4 ـ 4 برسبوليس: محارب



4 ـ 5 برسبوليس: قبر كورش



4 ـ 6 منحوتات في نقش رستم(*): الإله مزدا ينصّب أردشير

(*) نقش رستم موقع أثري بالقرب من شيراز، يعرف أيضا باسم «الصلبان الفارسية» [المحررة].

وطبق الشاه رضا أيضا إجراءات تتعلق بالزي؛ فقد أصبحت الأزياء القبلية التقليدية، مثل أغطية الرأس المشابهة للطربوش التي فرضها القاجار، مجرّمة قانونا. وكان على كل الذكور البالغين، باستثناء رجال الدين «المسجلين» لدى الدولة، أن يرتدوا سراويل وسترات على النمط الغربي، وقبعة ذات حافة أمامية تسمى «قبعة بهلوي». في الماضي، كانت الرؤوس العارية تعد علامة إما على الجنون وإما على الفجاجة، وكان غطاء الرأس يحدد روابط الشخص التقليدية أو الوظيفية. فأصبحت قبعة بهلوي علامة على الوحدة الوطنية. وسرعان ما استُبدلت بقبعة مصنوعة من اللباد (الفيدورا) التي تعرف في إيران باسم «القبعة الدولية». وقد جرى تشجيع الرجال أيضا على حلق اللحى والشوارب، أو أن يبقوا شواربهم معتدلة وليست كثيفة مثل شوارب الشاه ناصر الدين أو اللوتيين في الماضي، كان الرجال حليقو اللحى مرتبطين بالخصيان. ووفق تعبير أحد المسؤولين الحكوميين، فإن الزي كان هدفه «تشجيع الوحدة الوطنية» بدلا من العواطف المحلية[44]. وعند إصداره فرمانه المبكر لزي الرجال، أصدر تعليماته للشرطة بعدم التحرش بالنساء، والسماح لغير المحجبات بدخول دور السينما، وتناول الأكل في المطاعم، والتحدث في الشوارع لغير أقاربهن من الجنس الآخر، وحتى السماح لهن بركوب العربات التي تجرها الأحصنة معهم، ماداموا أنهم يرخون غطاء العربة. ومع منتصف الثلاثينيات، كان هناك على الأقل نحو أربعة آلاف امرأة، تقريبا كلهن في طهران، ظهرن في الأماكن العامة من دون حجاب، ومن دون الغطاء الكامل المسمى بالشادور (العباءة)[45]. وكانت هذه الآلاف الأربعة من النساء في أغلبهن من فتيات الطبقة العليا اللائي تلقين تعليما غربيا، أو زوجات أجنبيات لبعض الإيرانيين الذين عادوا حديثا من أوروبا، أو نساء الطبقة الوسطى من الأقليات الدينية.

وكان تقديم نظام تعليم موحد هدفا آخر للإصلاح؛ ففي العام 1923، كان عدد الطلبة في مؤسسات التعليم الإيرانية، بما فيها المؤسسات التي تديرها الدولة، والأفراد، والمؤسسات الدينية، والبعثات التبشيرية، والأقليات الدينية، لا يزيدون في مجموعهم على واحد وتسعين ألفا. وكان عدد المسجلين في مدارس الدولة أقل من اثني عشر ألف طالب[46]. ووفقا لميلسبو، لم يكن العدد الإجمالي للمدارس يزيد على ستمائة وخمسين مدرسة. ويتضمن هذا الرقم مائتين وخمسين مدرسة حكومية،

وسـبعا وأربعين مدرسة للبعثات التبشـيرية، وأكثر من مائتي مدرسة يديرها رجال دين وتسـمى الكتاتيب (مدرسة ابتدائية دينية) ومدارس[47]. وكان عدد التلميذات -أغلبهـن في مدارس البعثات التبشـيرية - أقل من ثمانية عـشر ألفا. وبحلول العام 1941، كانت الدولة تدير ألفين وثلاثمائة وسـتا وثلاثين مدرسة ابتدائية بعدد تلاميذ يبلغ مائتين وعشرة آلاف، ومائتين وإحدى وأربعين مدرسـة ثانوية بعدد تلاميذ بلغ واحدا وعشرين ألفا، بما في ذلك أربعة آلاف بنت[48]. وقد «أُممت» مدارس البعثات التبشـيرية، أو تلك التي أنشأتها الأقليات الدينية، كما تم بالمثل استيعاب الكتاتيب داخـل نظـام الدولة الثانوي. صمم نظـام تعليم الدولة على نسـق المدارس العليا (الليسـيه) الفرنسية؛ حيث تتكون كل من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي من سـتة أعوام. وقد جرى التشـديد على التماثل والتجانس، باستعمال منهج تعليمي واحد، والكتب نفسـها، وبالطبع، اللغة نفسـها (الفارسية) في كل أرجاء البلاد. وكما حُظِـر التدريـس باللغات الأخـرى، حتى تلك التي كان مسـموحا بهـا في مدارس المجتمعات. وكانت السياسة هي تحويل الأقليات اللغوية إلى الفارسية.

(الجدول - 4): التوسع في التعليم العام، 1923-1924 و1940-1941

	1923 - 1924	1941 - 1940
التلاميذ المسجلون في الحضانة	0	1500
عدد المدارس الابتدائية	83	2336
التلاميذ المسجلون في المدارس الابتدائية	7000	210000
عدد المدارس الثانوية	85	241
التلاميذ المسجلون في المدارس الثانوية	5000	21000

شـهد التعليم الأعلى النمو نفسه؛ ففي العام 1925 كان أقل من ستمائة طالب مسـجلين في الكليات السـت الموجودة في البلاد آنئذ (القانـون، والآداب، والعلوم والسياسية، والطب، والزراعة، وتدريب المعلمين). وفي العام 1934 دُمجت الكليات الست لتكوين جامعة طهران. وعند نهاية الثلاثينيات افتتحت الجامعة ست كليات جديدة، لطب الأسـنان، والصيدلة، والطب البيطري، والفنـون الجميلة، واللاهوت والتكنولوجيـا والعلوم وبحلول العام 1941، كان مسـجلا بجامعة طهران أكثر من

ثلاثة آلاف وثلاثمائة وثلاثين طالبا. كما نما أيضا معدل التسجيل في الجامعات في الخارج. وعلى الرغم من أن العائلات الثرية كانت ترسل أولادها إلى الخارج، منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن العدد ظل متواضعا حتى العام 1929، عندما بدأت الدولة تمويل نحو مائة منحة سنوية للدراسة في أوروبا. وبحلول العام 1940، كان أكثر من خمسمائة إيراني قد عادوا وكان هناك نحو أربعمائة وخمسين آخرين قد يكملون دراستهم. وكانت جامعة طهران - مثل نظام المدارس - قد صممت على نسق النموذج النابليوني، مشددة ليس فقط على التماثل والتجانس، ولكن أيضا على إنتاج من يخدمون في الوظائف العامة.

وقد اجتهدت الدولة أيضا في التأثير في الأديان المنظمة. وعلى الرغم من أن الحوزات الدينية في قم، ومشهد، وأصفهان، وغني طبعا عن الذكر، النجف، ظلت مستقلة، كانت كلية اللاهوت في جامعة طهران ومسجد سبهسالار القريب منها – الذي أشرف عليه إمام جمعة تعيِّنه الحكومة - يمتحنان المترشحين لتحديد من منهم يمكنه تدريس الدين، ويحق له بالتالي ارتداء ملابس رجال الدين. بعبارة أخرى، حددت الدولة للمرة الأولى أعضاء في هيئة العلماء. وبالطبع، كان على رجال الدين الذين يختارون الوظيفة الحكومية التخلي عن العمامة والعباءة لمصلحة القبعة الجديدة والملابس الغربية. ومن المفارقة أن هذه الإصلاحات قد أعطت رجال الدين هوية مميزة. لم تلزم وزارة التعليم، في أثناء ذلك، بفصول لتعليم القرآن في مدارس الدولة فقط، ولكنها تحكمت كذلك في محتوى هذه الفصول، وحظرت الأفكار التي بها أي لمحة من التشكك العقائدي. ولم يكن الشاه رضا يهدف إلى تقويض الدين بأفكار علمانية بقدر ما كان يهدف إلى نشر الإسلام تحت رقابة الدولة. إذ كان قد بدأ حياته العملية بقيادة الفرسان في مواكب شهر المحرم. وكان قد أعطى أولاده الأحد عشر أسماء شيعية تقليدية، محمد رضا، علي رضا، غلام رضا، أحمد رضا، عبد الرضا، وحميد رضا. كما دعا الخطباء المشهورين إلى إذاعة خطبهم في الراديو الوطني. وأكثر من هذا، فقد شجع شريعت سنغلاجي، الخطيب المشهور في مسجد سبهسالار، أن يتحدث على الملأ عن حاجة التشيع الماسة إلى «الإصلاح». وغالبا ما أكد سنغلاجي من على منبره أنه ليس هناك في الإسلام ما هو ضد الحداثة - خاصة ضد العلم، والطب، والسينما، والراديو، واللعبة الجديدة التي تتزايد شعبيتها، كرة القدم.

أبقى الشاه رضا على العادة الملكية في تمويل الحوزات الدينية، وفي إظهار التوقير والإجلال للمجتهدين الكبار، وفي الحج - حتى إلى النجف وكربلاء. ومنح الشاه اللجوء السياسي لثمانين من رجال الدين الذين فروا من العراق في العام 1921. وشجع عبدالكريم حائري يزدي، وهو مجتهد محترم للغاية، على الاستقرار في قم، وعلى جعلها مهمة كالنجف. وقد عمل حائري، الذي كان يتجنب السياسة، أكثر مما فعل أي رجل دين آخر من أجل تنظيم المؤسسة الدينية. وكان في هذه الأعوام أن بدأ يشيع استخدام الألقاب الدينية مثل آية الله وحجة الإسلام. وقد دعم الشيخ محمد حسين نائيني، وهو مجتهد آخر، النظام إلى حد أنه أتلف كتبه الأولى التي كانت تمتدح الحكومة الدستورية. وقد أعفى الشاه رضا أيضا طلبة الدين من التجنيد الإجباري. بل إنه حظر الدعاية لأي أفكار بها شبهة مناصرة «الإلحاد» و«المادية». وكان بعض الوزراء يعظمون العرفان (التصوف) بشكل عام، والشعراء الصوفيين مثل الرومي وحافظ بشكل خاص. وقد ساووا بين التشكك الديني والمادية؛ والمادية بالشيوعية. ووفق كلمات أحد الوزراء، وكان أيضا مؤلفا للكتب المدرسية «إن هدف التعليم الابتدائي هو أن يعرف الطفل الله»[49]. وربما كان الشاه رضا ليبصم من دون أدنى تردد على القول المأثور لنابليون: «إن المرء لا يمكنه حكم بشر لا يؤمنون بالله. بل يطلق عليهم النار». ولذا فليس غريبا أن عددا قليلا من رجال الدين هم الذين رفعوا أصواتهم ضد الشاه.

أنشأ الشاه رضا منظمات ثقافية لغرس وعي وطني أكبر في نفوس العامة. أُنشئت منظمة جديدة سميت فرهنغستان (الأكاديمية الثقافية)، صممت على نسق الأكاديمية الفرنسية، جنبا إلى جنب مع إدارة الإرشاد العام، وجمعية التراث الوطني، واللجنة الجغرافية، وجريدة إيران باستان (إيران القديمة)، وكذلك الجريدتان الرئيسيتان اللتان كانتا مدعومتين حكوميا، اطلاعات (المعلومات) وجريدة طهران، وكل هؤلاء شنوا حملة من أجل هدفين هما: تعظيم وتمجيد إيران القديمة، وتطهير اللغة من الكلمات الأجنبية. وهذه الكلمات، خاصة العربية منها، تم استبدالها إما بكلمات جديدة تماما، وإما بكلمة من كلمات الفارسية القديمة.

وربما يكون أكثر الأسماء التي تغيرت وضوحا هو حينما أصدر الشاه رضا في العام 1934 - مستحثا في ذلك من قبل بعثته في برلين - فرمانا بأن تُعرَّف فارس للعالم

الخارجي من الآن فصاعدا باســم إيران. وقد شرحت نشرة حكومية أنه بينما ترتبط «فــارس» بمقاطعة فارس وانحطــاط القاجار، فإن «إيران» تســتحضر عظمة مكان ميــلاد الآريين القدامى[50]. وقد أعلــن هتلر، في واحدة من خطبه، أن الجنس الآري له صلة بإيران. وعلاوة على ذلك، فقد تأثر عدد من المشاهير الإيرانيين الذين درسوا في أوروبــا بالمنظرين العنصريين مثل الكونت غوبينو الذي ادعى أن إيران، بســبب تكوينها «العرقي»، لها صلة ثقافية - نفســية أوثق مع شــعوب الشــمال في شمال أوروبــا من صلتها ببقية الشرق الأوســط. وبهذا مارســت العنصرية الأوروبية دورا ما في تشــكيل الوطنية الإيرانية الحديثة. وفور صعود هتلر إلى الحكم، كتب الوزير البريطاني في طهران أن جريدة إيران باســتان (إيــران القديمة) كانت «رجع صدى» للتصورات المعادية للسامية لدى الرايخ الثالث[51].

وقد أعادت الجمعية الجغرافية تســمية 107 مناطق قبل أن تستخلص أنه لن يكون عمليا إزالة كل الأســماء العربية، والتركية، والأرمينية[52]. فقد غُيرت عربستان إلى خوزســتان، وسلطان آباد إلى أراك، وبامبوار إلى إيران شهر. كما أعطت الجمعية العديــد من الأماكن دلالة ملكية - فقد غُيرت أنزلي إلى بهلوي، وأرومية إلى رضائية، وعلي آباد إلى شاهي، وسالماس إلى شاهبور. وقد أصدرت مرسوما باستخدام الفارسية فقــط في اللافتات، وواجهات المحــلات، وعناوين الأعمال، وحتــى بطاقات الزيارة. وقامــت الأكاديمية الثقافيــة، في أثناء ذلك، بـ «فَرْسَــنة» المصطلحات الإدارية. على ســبيل المثال، فقد غُيرت الكلمة التي تعني المقاطعة من ولاية إلى ســتان؛ والحاكم من والي إلى ستاندار؛ والشرطة من نظامية إلى شهرباني؛ وضابط الجيش من صاحب منصــب إلى أفسر؛ والجيش من قوشــن إلى أرطه - وهــو مصطلح مبتكر كلية. وقد أعيدت تســمية كل الرتب العسكرية. وأعيدت تسمية عملة القران لتصبح الريــال. وحاول بعــض المتحذلقين إحلال حروف جديدة محل الحروف العربية؛ ولكن ثبت أن ذلك لم يكن عمليا.

وفي أثناء ذلــك، بنت جمعية التراث الحضاري متحفــا للدولة، ومكتبة للدولة، وعددا من الأضرحة الرئيســية. وقد بدأ الشــاه ببناء ضريــح لصاحب المقام الرفيع الفــردوسي في طوس، موطــن ولادته، والذي أعيدت تســميته بفردوس. وتشــكك البعض في أن النظام كان يحاول أن يخلق حجا منافسا لموقع الحج لمزار الإمام الرضا

القريـــب من هـــذا المكان. وعند االحفر لإخراج الجثث لـــكي تدفن في هذه الأضرحة الجديـــدة، عمدت الجمعية إلى قيياس الجماجم بدقـــة متناهية من أجل «الإثبات» للعالم كله أن هؤلاء الأشـــخاص البالرزين كانوا «آريين حقيقيين». وقد تضمنت هذه الأضرحة تصميمات فريدة من العمارة الإيرانية القديمة. وكان من مؤسسي الجمعية شـــخصيات بارزة مثل تقي زاده، تيمورتاش، مشـــير الدولة، مستوفي الممالك، وفيروز فرمانفرما[53]. وبذلك أصبحت السياســـة مجدولة ليس فقط مع التاريخ والأدب، بل وأيضا مع العمارة، والآثار، وحتى مع جثث الأموات.

(الجدول - 5): التغييرات في أسماء الأماكن

الاسم القديم	الاسم الجديد
بارفورش	بابل
استراباد	كركان
ماشيدسار	بابلسار
دازداب	زاهدان
نصرت آباد	زابول
هارون آباد	شاه أباد
بندرجاز	بندر شاه
شهرا تركمان	دشتي كركان
خزعل آباد	خوسرو أباد
محمره	خورامشهر

(الجدول - 6): التغييرات في مصطلحات الدولة

المصطلح القديم	المصطلح الجديد	المصطلح الإنجليزي المناظر
وزارة داخلية	وزارة كشوَر	Ministry of interior
وزارة عدلية	وزارة دادغستري	Ministry of justice
وزارة مالية	وزارة دارائي	Ministry of finance
وزارة معارف	وزارة فرهنغ	Ministry of education
مدرسة ابتدائي	دبستان	Primary school
مدرسة متوسطة	دبيرستان	Secondary schoool

اهتم الشـاه رضا بالقدر نفسـه بتوسـيع نظام الدولة القضـائي. فكلف كلا مـن داور وفرماتفرما، وهـما محاميان تلقيا تعليما أوروبيـا، بمهمة إقامة وزارة عدل جديدة - وهي المهمة التي شـهدت عددا من البدايات الزائفة. فاسـتبدلا المحاكم التقليدية، بما في ذلك المحاكم الشرعية، وكذا المحاكم القبلية غير الرسمية ومحاكـم الجماعات الحرفية، بهيكل قضائي جديد للدولـة. وكانت لهذا الهيكل الجديد تراتبية واضحة من المحاكـم المحلية، إلى محاكم المقاطعات، إلى محاكم البلديـات، إلى محاكم الأقاليم، وعلى قمـة هذا الهيكل تأتي المحكمة العليا. وقد حولا سـلطة تسـجيل كل الوثائق القانونية - بما في ذلك صفقات الملكية وكذلك عقود الزواج والطـلاق - من رجال الدين إلى موثقين عامين تعيِّنهم الدولة. وقد وضعا شرطا أن يكون رجال القانون إما حاصلين على درجة من كلية حقوق أو أن يعيدوا تأهيل أنفسـهم في النظام القانوني الجديد. وقد نشرا قوانين وُضعت على أسـاس القوانين النابليونية، والسـويسرية، والإيطالية. قدمت القوانين الجديدة، بعـض التنازلات المهمة للشريعة. فعلى سـبيل المثـال، احتفظ الرجال بالحق في الطلاق متى شـاءوا، وحق حضانة الأطفال، وتعدد الزوجـات، والزواج المؤقت، غـير أنها أضعفت الشريعة في ثلاثة مجالات مهمـة: فقد أبطلت التفرقة ما بين المسلم وغير المسلم؛ واقتصرت عقوبة الإعدام على جرائم القتل، الخيانة، والتمرد المسلح؛ وتم تفضيل العقوبات الحديثة، كالحبس لفترات طويلة، على العقوبات البدنيـة - وخاصـة العلنية منها. وبقبول القوانين الجديـدة، نُبذ ضمنيا المفهوم التقليدي للعقوبة - مفهوم العين بالعين والسن بالسن، والنفس بالنفس.

ومن أجل مواجهة الاحتياجـات الحتمية للنظام القانوني الجديد، بادر داور وفيروز فرمانفرما برسم خطط لبناء خمسة سجون كبيرة وثمانين سجنا أصغر[54]. ولم يكتمل بناء العديد من هذه السـجون حتى سـتينيات القرن العشرين. وتم الانتهاء من أكبر هذه السـجون، سـجن قصر، في الثلاثينيات وأصبح علامة على النظـام الجديـد. ولأن موقعه كان عبارة عن خرائب ملكيـة متروكة عند التلال الشـمالية لطهران، فإن اسـمه الكامل كان قصر قاجار. كانت حوائط السـجن السـميكة والمرتفعة تعزل السـجناء، ولكنها أيضا حجبت السـجانين وعمليات الإعـدام التـي تتم بين الحـين والآخر عن أنظـار العامة. وكتب أحد السـجناء

السابقين أنه كان من السهل أن يشعر عابر السبيل بالرعب - كما يفترض أن تكون عليه الحالة - من جدران السجن الهائلة، ومن الأسلاك الشائكة، والحراس المسلحين، ومن أضواء الكشافات، وأبراج البنادق[55]. وقد أطلق البعض على هذا السجن «الباستيل الإيراني». ودعاه الآخرون فراموش خانه (بيت النسيان) حيث كان من المفترض أن ينسى العالم الخارجي نزلاءه، كما كان من المفترض على نزلائه أن ينسوا العالم الخارجي. والمفارقة أن فيروز فرمانفرما أصبح واحدا من أوائل سجنائه. ولم يسأم من التفاخر أمام زملائه المساجين من حداثة ونظافة المكان. ولكن علي دشتي، وهو نائب بالمجلس الوطني أمضى عدة أشهر هناك، اشتكى من أن السجن هناك يبدو كأنني قد «دفنت حيا في مقبرة». وقد انتقد الغرب بشدة على اختراع مثل هذا «الرعب» وشكا من أن الحبس يعد «عذابا أسوأ بكثير من الموت»[56]. وقد حظرت الإصلاحات كذلك العادة التقليدية من منح وأخذ اللجوء. فلم يعد بوسع المحتجين والمجرمين بعد الآن السعي نحو ملجأ آمن في مكتب تلغراف، أو الإسطبلات الملكية، أو العتبات المقدسة. لاحظ زائر إنجليزي في العام 1932: «كان الرأي العام يرى أن اللجوء قد استنفد فائدته أخيرا»[57]. وقد عاودت هذه العادة الظهور مرة أخرى على فترات متقطعة خلال الفترة 1941 - 1953، ولكن داخل مباني البرلمان فقط وفي الحدائق الملكية.

بنى الشاه رضا ما هو أكثر من السجون في المدن. باعتباره مناصرا كبيرا للتجديد الحضري، فقد هدم المباني القديمة وشيد مكاتب حكومية، وميادين فسيحة، وشوارع عريضة مشجرة. وقد أطلق اسمه على الشوارع ووضع تمثاله في الميادين الرئيسية - وكان رجال الدين قد منعوا الحكام السابقين له من فعل ذلك. وقد تضمنت المباني الحكومية في العادة تصميمات فريدة من إيران القديمة، وخاصة من برسبوليس(*). ولكي يمحو الماضي القاجاري، دمر الشاه نحو ألفي صورة لمشاهد حضرية على أساس أنها تحط من قدر إيران[58]. ولم يبن الشاه رضا مكاتب للدولة ومدارس فقط، ولكن أيضا ملاعب لكرة القدم، وأماكن لنشاط الكشافة للأولاد، والمرشدات للبنات. وعند نهاية الثلاثينيات، أصبحت معامل الكهرباء - سواء تلك التابعة للدولة أو الخاصة - موجودة في المدن الرئيسية، وأمدت المباني الحكومية والمصانع بالطاقة، وأنارت

(*) عاصمة الدولة الأخمينية القديمة. [المترجم].

الشـوارع، وكذلك منـازل الطبقة العليا والطبقة المتوسـطة. وبلغ عدد المشـتركين في شـبكة التليفونات نحو عـشرة آلاف في جميع أنحاء البـلاد. وافتتح أكثر من 40 دار سـينما في المدن الرئيسـية. باختصار، تغير المظهر الحضري إجمالا تغيرا جذريا. تلاشت المحلات القديمة القائمة على أساس هويات الطرق الصوفية القديمة - خاصة الحيدرية - النعماتية والشـيخية - الموتاشـيرية. وبنيت الأحيـاء الجديدة أكثر على أساس الطبقة، والدخل، والوظيفة.

فشل النظام في أحد المجالات الرئيسية: الصحة العامة. فباستثناء عبادان، مدينة شركة النفط، لم تشـهد بقية المدن سـوى القليل من الطـب الحديث والصحة فيما يرتبط بالصرف الصحي، والمياه النقية، والمرافق الطبية. وظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا: وظلت الأسباب القاتلة الرئيسية هي الإسهال، والحصبة، والتيفود، والملاريا، والسـل. وحتى العاصمة لم يكـن بها أكثر من 40 طبيبا مسـجلا[59]. ولم يكن لدى المدن الأخـرى أكثر من مجرد إدارات صحية كانـت وظيفتها هي الترخيص للأطباء الحديثـين والصيادلـة، وفي إطار هذه العملية، ومُنع الطبيـب التقليدي «الحكيم» من ممارسـة الطب الشعبي القائم على أساس مفاهيم غالينوسية(*). وبالنسبة إلى التعليم الطبي الحديث، تعد هذه المفاهيم هي آثار دخان للخرافات القروسـطية. غير أن بعض الحكماء، أعادوا تأهيل أنفسهم كأطباء حديثين. وحكى ابن أحد هؤلاء عن خبرات والده[60]:

> حتى سـنة 1309هـ (1930م) كان يمارس الطـب التقليدي إلى حد كبير. وعندما حل وقت الاختبار ذهب إلى تبريز. ودرس هناك مع الدكتور توفيق الذي درس الطب في سـويسرا. ولأنـه لم يكن هناك كتب في الطب في هـذا الوقت باللغة الفارسـية، فقد اسـتخدم ترجمات من اسـطنبول باللغة التركية للكتب التعليمية الطبية الأوروبية. وقد درس دراسة نظرية وعملية. وتعلم منه كيف يمكنه اسـتخدام السـماعة الطبية، وكيف يمكنه قياس ضغط الدم، وكيف يمكنه فحص النساء. وعندئذ حصل على ترخيص للامتحـان ونجح فيه. وكان هذا من أكثر الأمـور أهمية في تغيير الطريقة التي مارس بها الطب.

(*) نسبة إلى الطبيب الإغريقي غالينوس. [المحررة].

وشـــهدت طهران، بالطبع، التغيـــيرات الأكثر وضوحا. فقـــد ارتفع تعدادها السكاني من 210 آلاف إلى 540 ألف نسمة. دمر الشاه رضا الكثير من مكونات المدينـــة القديمـــة، بما في ذلك أبوابهـــا الاثنا عشر، وأحياؤها الخمســـة، والتكايا، وأزقتها الضيقة المتعرجة، بهـــدف معلن هو جعل طهران «عاصمة على أحدث ما يكون». وقد أعطى الشوارع الواسعة الجديدة أسماء مثل الشاه، الشاه رضا، بهلوي، فردوسي، حافظ، نادري، ســـباه (الجيـــش)، ورزش (الرياضيين). وقد بدأ في بنـــاء دار أوبرا ضخمة على أنقاض المسرح الحكومـــي القديم. وأزال حدائق بأسماء بعض الأرستقراطيين مثل سبهسالار (طوبخانة) وفرمانفرما. وأعاد تسمية ميدان المدفع بميدان الجيش، ووضع حوله مكتب تلغراف وكذلك البنك الوطني والمتحف الوطني. ورخص خمس دور للســـينما في شـــمال طهـــران. وكان لهذه الدور أســـماء مثل إيران، داريوش، سباه، وخورشـــيد (الشمس). وكانت أفلامها المعروضة الأولى تتضمن طـــرزان، لص بغداد، علي بابا والأربعين حرامي، وفيلم شارلي شـــابلن طفرة الذهب[61]. وحول هذه الدور طُوِّر أسلوب معيشة جديد للطبقة الوســـطى ببناء مقاهٍ حديثة، وبوتيكات، ومســـارح، ومطاعم، ومحلات لبيع الكتب.

أقام الشـــاه رضا كذلك محطة للقطارات في العاصمة، ومصانع حديثة قريبة في الضواحـــي الجنوبية من العاصمة، والمستشـــفيين اللذيـــن أقامتهما الدولة في البلاد. وقد وُضعت صورة أحد هذين المستشفيين على طابع بريدي - ربما يكون طابع البريد الوحيد في العالم الذي يحمل صورة لمستشفى. وقد تغير وجه المدينة كثـــيرا إلى حد أن الجيل الجديد لم يعـــد بإمكانه تحديد بعض المواقع التي كانت شـــهيرة جدا لدى آبائهم وأجدادهم - مواقع مثل ســـنغدالاج، متنزه سبهسالار، والحي العربي، باغ باغ - الميدان القديم الذي كانت تنفذ فيه عمليات الإعدام[62]. وباكـــرا في هذا العهد، علق الوزير البريطاني: أن الســـلطات البلدية كانت «تهدم المنازل بقسوة شديدة»، وتدفع بالمقابل تعويضات ضئيلة، مستغلين الفرصة لملء جيوبهم. وقد أكـــد الوزير البريطاني أن «ميولهـــم التدميرية تجاوزت كل حدود العقل»[63]. وقد كرر التعليق نفســـه في نهاية العهد: «تستمر العاصمة في النمو: حلت محل الحارات القديمة شـــوارعُ فسيحة جديدة، ممهدة بالأسفلت، وزادت

المصانع والأحياء السكنية، واجتذبت المدينة بالفعل مهاجرين من كل أجزاء البلاد. وكما هو الوضع في العديد من الحالات، فقد أثيرت الشكوك عما إذا كانت الأموال الضخمة الموجهة إلى البناء قد أُنفقت دائما بحكمة. حيث ظلت المدينة، على سبيل المثال، من دون مصدر يمدها بالمياه النظيفة[64].

الدولة والمجتمع

تلقت الدولة استقبالا مختلطا. فبالنسبة إلى بعض الإيرانيين والمراقبين الخارجيين، فإنها قدمت القانون والنظام، والانضباط، والسلطة المركزية، والمميزات الحديثة - المدارس، القطارات، الحافلات العامة، الإذاعة، دور السينما، والهواتف - أو بمعنى آخر، «التنمية» و«التكامل الوطني» و«التحديث» التي يدعوها البعض «التغريب». وبالنسبة إلى آخرين، فإنها جاءت بالاضطهاد، والفساد، والضرائب، والافتقار إلى الأصالة، وصيغة الأمن التقليدية للدول البوليسية. ووجد ميلسبو، الذي دعي إلى إيران مجددا في العام 1942، أن الشاه رضا قد ترك وراءه «حكومة فساد يديرها فاسدون من أجل الفاسدين». وقد فصّل ذلك بقوله: «كانت سياسة الشاه الضريبية رجعية للغاية، ترفع من تكلفة المعيشة وتضيق بشدة على الفقراء... وفي الجملة فقد عمد بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى حلْب البلاد، وسحق الفلاحين، ورجال القبائل، والعمال وفرض ضرائب ثقيلة على ملاك الأراضي. وبينما أثرت من جراء أنشطته طبقةٌ جديدة من «الرأسماليين» - التجار، الاحتكاريين، المقاولين والسياسيين المقربين - عمل التضخم، والضرائب، وإجراءات أخرى على خفض مستوى معيشة الجماهير»[65]. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت آن لامبتون، المتخصصة البريطانية المشهورة في الشؤون الإيرانية والتي خدمت كملحقة صحافية لبلادها في طهران خلال فترة الحرب، في تقرير لها «إن الأغلبية العظمى من الناس تكره الشاه»[66]. وترددت الانطباعات ذاتها لدى السفير الأمريكي الذي ذكر في أحد تقاريره: «لم يكن سقوط طاغية وحشي، طماع، وغامض من السلطة وموته في المنفى... مصدرا لأسف أو ندم أي شخص»[67].

وفي الواقع، كانت مواقف العامة متناقضة - وحتى بين الأعيان. فمن ناحية، فقد الأعيان ألقابهم، والإعفاءات الضريبية، وسلطتهم على المستوى المحلي، ونفوذهم

في المركــز - وخاصة في الــوزارة والمجلس الوطني. بل إن بعضهــم فقد حتى أرضه وحياته. ومن ناحية أخرى، فقد اســتفادوا بطرق لا حصر لها. إذ لم يعودوا يعيشون في خوف من الإصلاح الزراعي، والبلشــفية، والثورة من أسفل. وكان لايزال بإمكانهم اســتخدام امتيازاتهـم وعلاقاتهـم العائليـة - وهـي الممارسة التـي أضحـت تعـرف بـ «بارتيبازي» (وتعني حرفيا، لعب لعبة الأحزاب) - للحصول على أماكن لأولادهم في الجامعات، والمنح الدراســية في أوروبا، والمواقع الوزاريــة. وقد ازدهروا من بيع منتجاتهــم الزراعية، خاصة الحبوب، للمراكز الحضرية المتوســعة. واســتفادوا من قانــون تســجيل الأراضي الجديد لنقل ملكياتهم القبلية لكي تصبح بأســمائهم. كما نقلــوا أعباءهم الضريبية إلى فلاحيهم. والأكثر تأثــيرا أنهم حصلوا للمرة الأولى على الإطــلاق على نفوذ قانوني في اختيار قادة قراهم (الكتخدا). وهكذا، فبضربة واحدة أضحت الدولة داعما قويــا لملاك الأراضي ضد الفلاحين. فلم تتحقق «الحداثة» من دون أن يكون لها ضحاياها.

وأكــثر من هــذا، قبــل الأعيــان الذيــن كان في مقدورهم ابتــلاع كرامتهم الأرستقراطية في مسالك المزايا الجديدة - وحتى داخل القصر. فقد كانت الزوجة الثالثة للشــاه رضا من عائلة دولتشاهي - وهي عشيرة قاجارية تمُتّ بصلة قربى عن طريق المصاهرة إلى العائلات القديمة مثل الآشــتيين، المستوفيين، والزانغنيين. وزوّج واحــدة من بناته، الأميرة أشرف، لواحد من عائلة قوام الملك التي حكمت شــيراز والخاميســيين لعدة أجيال. وزوّج ابنة أخرى، الأميرة شمس، لابن محمد جام (مدير الملك)، وهو نبيل تعاون بشــكل كامل مع النظام الجديد. وقد أبقى - الجنرال أمن الله جهانباني، وهو ضابط زميل له في سلاح الفرسان وسليل مباشر للشــاه فتح علي، مؤتمنا خاصا على أسراره – كرئيس للأركان وكمفتش عســكري خاص. كما عزز من مكانة عائلته بتزويج ولي عهده من الأميرة فوزية، ابنة ملك مصر فاروق(*). وبأكثر من طريقة واحدة، تمكن الشــاه رضا، الذي يدعي البعض أنه بدأ حياته كصبي إسطبلات، من شق طريقه إلى أعلى المراتب للنخبة القديمة.

لم يســتثر النظام معارضة قوية بين أبناء مــلاك الأراضي للطبقة العليا، بقدر ما اســتثار معارضة بين القبائل، ورجال الدين، والجيل الأصغر من الإنتلجنتســيا

(*) الأميرة فوزية هي بالطبع أخت الملك فاروق، وابنة الملك فؤاد الأول، ولكن هكذا أوردها المؤلف هنا. [المترجم].

الجديدة. وقد تحملت القبائل الوطأة الأعظم للنظام الجديد. فقد شن الشاه رضا - مجهزا بقوات، ودبابات، وطائرات، وطرق إستراتيجية، وبالطبع، المدفع الرشاش ماكسيم - حملات منتظمة لسحق القبائل. وللمرة الأولى على الإطلاق في التاريخ الإيراني، تحول التوازن في التكنولوجيا العسكرية بشكل متطرف من القبائل للحكومة المركزية. وقد واصل الشاه سعيه ليس فقط إلى تجريد القبائل من زعمائها التقليديين، وملابسها وأحيانا أراضيها، بل وتجريدها من أسلحتها، وتحييدها وكبحها، وتجنيد رجالها إجباريا، وفي بعض الحالات العمل على «تمدين» سكانها في «قرى نموذجية». وقد خلق هذا التمدين الإجباري العديد من الصعاب، حيث لم تكن العديد من «القرى النموذجية» صالحة للزراعة على مدار العام. وخلال عهد الشاه رضا رُكِّع زعماء القبائل مثيرو المتاعب. فسيمكو، القائد الكردي، اغتيل بعد أن جرى إغراؤه بالعودة إلى البلاد. وصولة الدولة، الخاني القشقائي، والشيخ خزعل، القائد العربي، نقلا للإقامة الجبرية في طهران حيث لقيا حتفهما بعد سنوات في ظروف غامضة. كما أعدم كل من إمام قلي خان ممساني، الزعيم اللُري، ودوست محمد، القائد البلوشي، وساتريب خان، البوير أحمدي، وحسين خان، وهو زعيم قشقائي آخر، وآخرون، مثل والي باشتي كوه، الذي «تمتع بشبه استقلال ذاتي (في لرستان)»، وفقا لكلمات الوزير البريطاني، وقرر أن «التعقل هو الجانب الأفضل من الشجاعة»[68]. وبحلول العام 1927، كان باستطاعة الوزير البريطاني أن يكتب أن الجيش قام أخيرا «بتحطيم قوة عائلات القبائل الكبيرة» التي حكمت لأكثر من مائة وخمسين عاما[69].

وقد أجل الشاه رضا إسقاط قبائل البختياريين، ويرجع هذا أساسا إلى حاجته إليهم في مواجهة القشقائيين، والعرب، والبلوش، والبوير أحمديين. في 1925 - 1927 أعطى منصب وزير الحرب وحاكم عربستان لجعفر قلي خان سردار أسعد، ابن القائد الدستوري المشهور. ولكن في الفترة 1927 - 1929، حينما لم يعد في حاجة إلى قوتهم المسلحة، فقد تحرك لكسر قوتهم. وقد أشعل الشاه رضا نار العداوة بين الخانيين والحاج خانيين، وبين الهافت لانغ والتشهار لانغ. فحوَّل العبء الضريبي ليلقي به على الهافت لانغ، وحرمهم من امتيازاتهم التي تعود إلى العام 1909 وتسمح لهم بالاحتفاظ برجال مسلحين. وقد ترتب

على ذلك أنه مع تمرد الهافت لانغ في العام 1929، فإن التشـهار لانغ انضموا إلى جانب الحكومة المركزية. وقد انتهز الشـاه رضا الفرصة لنزع سلاح الهافت لانغ وإجبارهـم على بيع أراضيهـم، ونقل حصصهم النفطيـة إلى الحكومة المركزية، وتسليم الجيش المهمة الإسـتراتيجية المتمثلة في حماية المرافق النفطية. كما أنه أقدم أيضا على سـجن سـبعة عشر «خان» بمن فيهم سردار أسعد. وبعد تعامله مع الهافت لانغ، انقلب على التشـهار لانغ. فقد نزع أسـلحتهم ووضعهم تحت الإدارة العسـكرية، وقسم إقليمهم بين المقاطعات المجاورة أصفهان وخوزستان. وأخيرا، في العام 1934، ووسـط رواج إشـاعات عن أن لورنـس العرب قد دخل إيران لإثارة تمردات قبلية، أبعد سـبعة قـادة بختياريين: اثنان منهما، بمن فيهما سردار أسـعد، ماتا فجأة في السجن، وخمسة آخرون قضوا مدة عقوبة بالسجن، ثم أُعدمـوا بسرعة. أما الخانات الآخرون فقد وجـدوا أن من مصلحتهم «بيع» حصصهـم النفطية للحكومة وبيع قراهم الثمينة في تشـهار محل لملاك الأراضي والتجار في أصفهان.

لم يتعقـد النزاع مع معارضة رجال الدين، الذي نضج ببطء منذ انتهاك الشـاه رضـا حرمـةَ قم في العام 1928، حتـى العام 1935 - بل حتـى في ذلك الوقت ظل مقتصرا على مشـهد. واستثار الشاه رضا الأزمة بسلسلة من الأفعال المتناقضة يشك البعـض في أنهـا كانت متعمدة لكي تظهر للعالم من هـو الزعيم. فقد أصدر فرمانا للزي الجديد، مستبدلا قبعة بهلوي بـ القبعة «الدولية» التي حالت، بسبب حوافها، بـين الورعين وبين أن تلامس جباههم الأرض كـما تقضي بذلك الأحكام الدينية. كما أن الفرمان نفسـه شـجع - ولكنه لم يلزم بدايةً - النساء على التخلص من الحجاب. وقد أجبر الشاه رضا المسـؤولين الكبار على إحضار زوجاتهم للمناسبات العامة من دون حجـاب، وعبر عن أمله أن تتخلص كل النسـاء من الحجاب في نهاية المطاف. كما أعلن أيضا أن المعلمات من النسـاء لم يعد مطلوبا منهن، بعد الآن، الحضور إلى المدرسـة بأغطية لرؤوسهن. وبادر هو نفسه بافتتاح أعمال المجلس الوطني الجديد من دون مراسـم يقوم بها رجل دين ومن دون أي قبعة من أي نوع كان - وهو ما يعد إهانة لكل من العقيدة والتقاليد. سـمح للنسـاء بالدراسة في كليات الحقوق والطب. وسـمح للآخرين بتشريح الأجساد البشرية، وهي ممارسة تعارضها الدوائر

الدينية. ونقل عيد ميلاده الرسمي إلى النوروز. ومد حظره الألقاب لتضم ألقابا مثل السيد، وحاج، ومشهدي، وكربلائي، وهي ألقاب كان يستخدمها هؤلاء الذين قاموا بالحج إلى مكة، ومشهد، وكربلاء. وقصر شعائر البكاء الجماعي على يوم واحد، وألزم المساجد باستخدام كراسي لمثل هذه الشعائر - وهو، بالطبع، ما يتعارض مع تقليد الجلوس على أرضية المسجد. وحظر احتفالات الشوارع في شهر محرم، ويوم الأضحى، وعيد الزهرة. وقد فتح عتبات مشهد المقدسة إلى جانب مسجد أصفهان الرئيسي أمام السائحين الأجانب. بل وطرح فكرة رفع سن الزواج - إلى ثمانية عشر عاما للرجال وخمسة عشر عاما للنساء.

وقد أتت الحركة الارتدادية التي سبق التنبؤ بها في العام 1935. ففي 10 يوليو، الذكرى السنوية للقصف الروسي لعتبات مشهد المقدسة في العام 1911 - استغل أحد الوعاظ المحليين المناسبة للتنديد ليس فقط بهذه «البدع الكافرة»، ولكن أيضا بالفساد الحكومي المفرط وضرائب المستهلكين الثقيلة. وقد ألهم هذا العديد من الناس في البازار وفي القرى المجاورة لاتخاذ ملاذ لهم داخل العتبات المقدسة. وهتفوا: «الشاه هو يزيد الجديد»، و«ليحمِنا الإمام الحسين من الشاه الشرير». وقد راقبت السلطات المحلية الموقف في عجز تام لأربعة أيام كاملة، حيث رفض كل من شرطة المدينة وكتائب جيش المقاطعة انتهاك حرمة العتبات المقدسة. وكتب القنصل البريطاني في تقريره أن المسؤولين المذعورين كانوا يجرون جيئة وذهابا بقبعاتهم الجديدة، مختفين خلف معاطفهم، مستعدين لإخراجهم ولكن فقط في حال صدامهم مع مسؤولين آخرين غيرهم[70]. وقد انتهى هذا الموقف فقط حينما وصلت تعزيزات من أذربيجان لمسرح الأحداث واقتحمت العتبات. وقد أصيب مائتان من المدنيين إصابات خطيرة، وفقد أكثر من مائة بمن فيهم العديد من النساء والأطفال حياتهم. وخلال الشهور التالية، أُعدم أمين العتبات المقدسة وثلاثة جنود كانوا قد رفضوا إطلاق النار. وقد حذر ديبلوماسي بريطاني: «إن الشاه، بتدميره قوة الملالي، قد نسي القول المأثور لنابليون بأن الغرض الرئيسي للدين هو الحيلولة دون قتل الفقراء للأغنياء. وليس هناك ما يمكن أن يحل محل التأثير الديني، ودعك من الوطنية الزائفة التي من الممكن أن تموت مع الشاه مخلفة الفوضوية وراءها»[71].

ولم يكــن لانفجار مشــهد، على أي حــال، آثار كبيرة في بقية أرجــاء البلاد. فقد التــزم المجتهدون، خاصة القادة منهم في قم وأصفهان، الصمت. وصعَّد الشــاه من جانبــه، مــن إجراءاته الخلافية. فقــد ألغى تقليد كل من الإعلان عن دخول شــهر رمضان عن طريق طلقات المدافع، وكذلك تقصير ساعات العمل خلال الصيام. وقد حول الإشراف على المؤسسات الدينية من مكتب الأوقاف الديني إلى وزارة التعليم. وأكــثر من هذا، فقد حظر حظرا كليا الشــادور الطويل مــن جميع الأماكن العامة، من الشــوارع، ومكاتب الحكومة، وأتوبيســات المدينة، وحتى العربات التي تجرها الخيول[72]. كما أمر المواطنين العاديين بأن يُحضروا زوجاتهم للمناسبات العامة من دون غطاء للرأس. وحتى كناسو الشوارع، وأصحاب الدكاكين، وسائقو العربات التي تجرها الخيول أُلزموا بالأمر ذاته. وقد كتب القنصل البريطاني في تقريره أن من كان يعجز عن فعل ذلك كان يُستدعى إلى قسم الشرطة. وقد وصل الأمر إلى حد انتحار زوجــة أحد الحكام. ولجأت بعض النســاء إلى ارتداء أوشــحة طويلة وملابس ذات ياقات مرتفعة[73]. وفي وصفه لهذه الأزمة، حاول القنصل البريطاني أن يضعها ضمن الصورة الأوسع[74].

> كان مــا يؤثــر في الناس أكــثر، إلى جانب خبزهم اليومــي، هو كل ما يمس نظام العادات الاجتماعية، خاصة تلك العادات التي يجيزها ويباركها الدين الإســلامي. ولا يعد الإيرانيون بين المســلمين أناسا متعصبين. ولكن نزع حجاب النســاء الذي دشــن في العام السابق هاجم التقاليد المحافظة للنــاس، وهاجم بالقدر نفســه أحكامهم الدينية. وفــوق كل شيء، فمثله مثل التجنيــد الإجباري، كان رمزا على الاخــتراق المنتظم لحياتهم اليومية مــن قبل مؤثــرات أكبر، وضرائب أكثر. ولكن المرء يمكنه بســهولة المبالغة بشــأن الأثر الشــعبي لنزع الحجاب، فهو ثورة بالنســبة إلى أغنياء المدن، ولكن نزولا على السلم الاجتماعي، حيثما تمارس المرأة العمل اليدوي خارج المنزل، فــإن آثاره في العادات وفي ميزانيــة الأسرة بتضاءل تماما وصولا إلى شــعوب القبائل. وهكذا فإن مقاومة الجزء الأكبر من الناس كانت سلبية، وبدت المقاومة ضعيفة ومترددة لدى الجيل الأقدم. كان منع النســاء من ارتداء الحجاب شــيئا، أما إجبارهم على الاختــلاط بحرية مع الرجال فقد كان شيئا آخر.

اقتصرت معارضة الإنتلجنتسيا للنظام الجديد في أغلبها على الجيل الصغير الذي لم يعش خلال عهد الاضطرابات. وكان الجيل الأقدم يميل إلى أن يكون أكثر تأرجحا. ويعد كسروي، المؤرخ الشهير، مثالا جيدا على هذا. فهو كمراهق في تبريز خلال الحرب الأهلية، كان قد تعاطف مع الإصلاحيين، وكتب عمله الرئيسي مؤيدا للحركة الإصلاحية. وشاهد في شبابه بقلق تمزق البلاد وتباعد بعضها عن بعض من جراء الغزو الأجنبي والنزاعات الداخلية. وكانت الفكرة الرئيسية الضمنية في أعماله هي خطر التفكك الوطني. وكباحث ذي تدريب مدرسي مهتم بالعلوم الحديثة، فقد انضم إلى النظام القضائي، متخليا عن عمامته، ونال منصبا قضائيا، ووافق على الإصلاحات القانونية، ولكنه فيما بعد استقال بهدوء حينما أدرك أن الشاه كان يسيء استخدام المحاكم لكي يملأ جيوبه. غير أنه جامل بعد سقوط الشاه رضا بأن: «ربما لا يستطيع مثقفونا الأصغر سنا فهم الشاه رضا، وبالتالي ربما لا يستطيعون الحكم عليه. ولأنهم صغار، فهم لا يستطيعون تذكر ظروف الفوضى والإحباط التي انبعث منها الشاه رضا»[75]. وفي سلسلة من المقالات في جريدته تشم (العلم)، عمد إلى تقييم كل من معارضي ومؤيدي الشاه رضا[76]. وقد أشاد به لخلقه دولة مركزية، ولتهدئة «العصيان القبائلي»، وتهذيب «خرافات» رجال الدين، ونشر اللغة الفارسية واستبدال الكلمات العربية بكلمات فارسية، وفتح مدارس جديدة، وتحسين مكانة النساء، وإلغاء الألقاب، وتقويض الهياكل «الإقطاعية»، وفرض التجنيد الإجباري، وبناء مدن حديثة ومصانع، والأكثر أهمية من أي شيء آخر، الكفاح من أجل توحيد البلاد بلغة واحدة، وثقافة واحدة، وهوية وطنية واحدة. ولكن في الوقت ذاته انتقده على الضرب بالدستور عرضَ الحائط، وعلى الاستهزاء بالقوانين الأساسية، وتفضيل الإدارة العسكرية على الإدارة المدنية، واغتيال القادة التقدميين، والأكثر خطورة من كل ذلك، مراكمة المال وبالتالي خلق ثقافة فساد.

وأتت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجنتسيا الجديدة - خاصة المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار أثناء دراستهم في فرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه. فلم يعتبروه مشيِّد الدولة بل «مستبدا شرقيا»، ولم يحسبوه وطنيا غيورا، بل مؤسسا أنانيا

لســلالته الحاكمة، ليس مصلحا، بل مؤسســا لحكم الأثرياء بتقويــة الطبقة العليا المالكــة للأراضي، وليس وطنيا حقيقيا، بل واحدا من ســلاح الفرســان بحذاء طويل تدرب على يد القيصريين ووصل إلى السلطة بواسطة الإمبرياليين البريطانيين. ووجد البعض أن اســتغلاله - أو بالأحرى، سوء اســتغلاله - للتاريخ يعد استغلالا عنصريا، شــوفينيا، اســتُخدم لأجل «إبقائهم خانعين»[77]. وقد تكثف هذا الارتياب في 1933 - 1934 حينما وقع الشــاه على اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنجلو - فارســية. وذلك مقابل زيادة تافهة قدرها 4 في المائة على الإتاوة، وقد مد الشــاه الامتياز إلى العام 1993. وأكد هذا على الشــك في أن الشاه، على الرغم من كل خطابه الوطني، كان في الواقــع مدينــا بالفضل للندن. وقد حذر الوزيــر البريطاني ذاته من أن «كل خطاياه تنســب إلينا»[78]. وقد أضاف: «القليلون فقط هم من يعتقدون أن النظام القائم للحكومة ســوف يعمِّر بعد موت مبتدعــه»[79]. وتحولت هذه المعارضة إلى العلن بمجرد إجبار الشاه رضا على التخلي عن العرش في العام 1941.

4

فترة خلو العرش الوطنية

«المجلس هو عبارة عن وكر للصوص».

مصدق

«يجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين»

مصدق

عودة الأعيان

دمر الغزو الأنجلو - سوفييتي في العام 1941 الشاه رضا - لكنه لم يدمر دولة بهلوي. فالحليفان - انضمت إليهما الولايات المتحدة في ديسمبر 1941 - أدركا أن الدولة الإيرانية قد تكون مفيدة في إنجاز هدفين كانا وراء قرارهما غزو البلاد: السيطرة المادية على النفط - ومثلت خسارة هذه الإمدادات الحيوية كابوسا لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبأكثر كثيرا مما كان عليه الوضع خلال الحرب العالمية الأولى؛ و«الممر» الأرضي للاتحاد السوفييتي حيث كان الطريق البديل

عبر آركينجل(*) مجمدا أغلب فترات العام. والمفارقة، أن خط السكك الحديدية عبر إيران، إلى جانب الطرق الجديدة جعلت إيران «ممرا» أكثر إغواء. ومن أجل تسهيل تدفق كل من النفط لبريطانيا والإمدادات للاتحاد السوفييتي، وجد الحلفاء من المناسب التخلص من الشاه رضا مع الحفاظ على دولته. وكما أوضح السير ريدر بولارد - الوزير المفوض البريطاني الذي سرعان ما رقِّي إلى مرتبة سفير - في تقاريره التي اتسمت بالخشونة والصراحة، فقد أبقى الحلفاء على دولته لكنهم هندسوا عملية عزله جزئيا للتودد إلى الإيرانيين والحصول على تأييدهم، وهو ما كانوا في أمس الحاجة إليه. وقد كتب السير ريدر «إن الفارسيين يتوقعون أن علينا أن نخلصهم على الأقل من استبداد الشاه كتعويض عن غزونا لبلادهم»[1].

وفي 15 سبتمبر، وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الهجوم، تنازل الشاه رضا عن العرش لمصلحة ابنه الذي يبلغ من العمر 21 عاما، ولي العهد محمد رضا، وذهب إلى المنفى، أولا في موريشيوس البريطانية ثم إلى جنوب أفريقيا، حيث مات في العام 1944. ولم يكن لدى جيشه، الذي جُهز للتعامل مع المعارضة الداخلية وليس مع الغزو الأجنبي، القدرة على المقاومة إلا لثلاثة أيام. طالب الحلفاء بعدة مطالب أخرى إلى جانب تنازله عن العرش. فقد أصروا على أنه لا بد من أن يأخذ معه إلى المنفى الأشخاص العنيدين من أسرته. واعتقلوا نحو مائتي ضابط وفني إيراني باعتبارهم «طابورا خامسا» نازيا إلى جانب ألمان يعملون في السكك الحديدية. وقد تولوا السيطرة بشكل مباشر على كل طرق المواصلات الرئيسية من الخليج إلى الاتحاد السوفييتي، وقسمت إيران إلى منطقتين - وبشكل مشابه لما حدث خلال الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير - حيث أخذ الروس الشمال والبريطانيون الجنوب - بما في ذلك مناطق البترول. وبخلاف ذلك، فقد تركا الإدارة الفعلية للبلاد للحكومة المركزية، مع ضمان الحفاظ على تكامل ووحدة الأراضي الإيرانية، ووعدا بالانسحاب خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب، ومد الحكومة بالحبوب لتجنب المجاعة، وتثبيط القبائل عن التسبب في صعاب وقلاقل، والأكثر أهمية من كل ذلك للشاه الجديد موافقتهما على الحفاظ على قواته المسلحة في حدها الأدنى بحيث يكون قوامها 80 ألف جندي في الجيش و24 ألفا في الجندرمة.

(*) Archangel هو الاسم الإنجليزي للمدينة الروسية أرخانغلسك التي تقع على ضفتي نهر دفينا الشمالي والبحر الأبيض. [المحررة].

وبحفاظهم على القوات المسلحة، وافق الحلفاء تكتيكيا على ترك الجيش النظامي تحت السيطرة المباشرة للشاه الشاب. واستمر الشاه في التواصل مباشرة مع قادة أركانه والقادة الميدانيين، متخطيا وزير الحرب. كما استمر أيضا في تنمية ورعاية فرق الضباط - مثلما كان يفعل والده إلى حد كبير. واستطاع خلال الأربعينيات أن يحصل على ما يتراوح بين 24 و26 في المائة من الميزانية المخصصة لوزارة الحرب[2]. وكان يتدخل شخصيا في كل الشؤون العسكرية، بما في ذلك التفتيش، والزي العسكري، والثكنات، والمناورات، ومشتريات الأسلحة. وكان عادة ما يظهر مرتديا الزي العسكري. وتمتع - مثل الملكيات الأوروبية إلى حد كبير - بقيادة الطائرات الحديثة. وكان يحمي كل المختارين للمناصب الرئيسية سواء لمنصب وزير الحرب أو هيئة الأركان. وكان يدقق شخصيا في كل الترقيات فوق رتبة رائد في الجيش - خاصة في فرق المدرعات. وسرعان ما جادل بأنه، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان لديه امتياز السيطرة عليها، وأن الوظيفة الرئيسية لوزارة الحرب هي أن تقدم للجيش الإمدادات المطلوبة. وقد تعامل بالفعل مع الوزارة على أنها مجرد مكتب للإمدادات العسكرية ومع الوزير على أنه أمين مخازن الإمدادات العسكرية.

ومقابل احتفاظه بالسيطرة على القوات المسلحة، وافق الشاه محمد رضا على التعاون الكامل مع الحلفاء. وقد عرض الإسهام بقوات في مجهودهم الحربي وتحدث عن توسيع الجيش ليصل إلى نصف مليون رجل[3]. وقد قيل كثيرا إن منجم الثراء النفطي في السبعينيات غذى جنون عظمة الشاه. لكن الحقيقة، أنه حمل مثل هذه الطموحات منذ فترة طويلة تسبق الازدهار البترولي. وقد رفض بولارد، الممثل البريطاني، بأدب هذا العرض وتحدث بدلا من ذلك عن أهداف أكثر واقعية. وقد كتب أن الحلفاء وافقوا على إعطاء الشاه الشاب «فترة اختبار لإثبات حسن سلوكه، والتي تتضمن تنفيذه إصلاحات شاملة، وأن يعيد إلى الأمة الأراضي التي حصل عليها والده بشكل غير شرعي، وإبعاد إخوته من فارس»[4]. وقد سلم للحكومة مع ضجة كبيرة نحو 600 مليون ريال[5]. كما قام بهدوء بتحويل مليون دولار إلى حسابه المصرفي في نيويورك «كادخار لحالة الطوارئ»[6]. وفور وقوع الغزو، وصلت بريطانيا إلى قرار حاسم أنه في مصلحتها الحفاظ ليس فقط على الدولة الإيرانية، بل أيضا على سلالة بهلوي وعلاقات الأخيرة الخاصة مع القوات المسلحة[7]. وهو ما يتفق

مع شعار الملكية: «لا ملكية، لا جيش». وقد حاول البريطانيون حتى حمل الشاه على تحسين صورة عائلته بإقناع زوجته المصرية المولد، الملكة فوزية، بأن تقضي وقتا أقل في شراء الملابس ووقتا أطول في تعلم الفارسية. لكن فوزية، على أي حال، لم تصمد لفترة طويلة، وفضلت العودة في العام 1943 إلى مدينة القاهرة. وقد تزوج الشاه مرة ثانية بعد سبعة أعوام من ثريا أسفندياري، ابنة خان بختياري التي تلقت تعليما سويسريا. وكان الزوجان يتواصلان بالفرنسية.

مع توليه العرش، أقدم الشاه على إقرار عدة إجراءات أخرى أُعلن عنها بشكل جيد من أجل تحسين صورته العامة. فقد أدى قسم تولي العرش أمام المجلس مرتديا ملابس مدنية؛ وتعهد بأن يملك - لا يحكم - كملك دستوري محترما القوانين الأساسية، مستمعا للمستشارين المدنيين، وأبرز أوراق اعتماده الديموقراطية، خاصة تعليمه السويسري. وقد خصص المبلغ الذي حوله إلى الحكومة لكي تنفق على المستشفيات، والمعامل الطبية، والمكتبات العامة، وعلى النظام المائي، وملاجئ للفقراء في طهران، وعلى كليات الطب الجديدة في تبريز، ومشهد، وشيراز، وعلى حملة قومية ضد الملاريا وأمراض العيون[8]. وقد سلم ممتلكات والده من الأراضي للحكومة حتى تقوم بإعادتها إلى ملاكها الأصليين - أضحت هذه الممتلكات، على أي حال، مصدرا رئيسيا ومستمرا للخلافات[9]. كما تخلى أيضا عن الوقف الديني الذي كان والده قد حوله إلى وزارة التعليم. وسافر في عدة رحلات معلن عنها جيدا للحج - بما في ذلك رحلات إلى مشهد وقم. وأكثر من ذلك، فقد أكد لآية الله العظمى آقا حسين القمي، المجتهد الأكبر في النجف، أن الدولة لن تقوم مجددا بشن أي حملات ضد الحجاب. وأن للنساء - أو بالأحرى، لمجتمعاتهم المباشرة - اتخاذ القرار بما إذا كن يجب أن يرتدين الحجاب أم لا وما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الحجاب. وقد ذكرت البعثة البريطانية في أحد تقاريرها أن طبقات ذوي الأملاك، وكذلك الشاه والحكومة، كانوا شغوفين بصياغة تحالف مع رجال الدين وذلك «لتحويل أذهان الرجال بعيدا عن الشيوعية إلى الدين»[10].

وهكذا دشن غزو العام 1941 فترة انتقالية استمرت ثلاثة عشر عاما كاملة. فقد وضع الغزو نهاية لعهد كان العاهل فيه حاكما أسمى من خلال سيطرته غير المتنازع حولها على الجيش، والبيروقراطية، والقصر. وبدأت مرحلة تشبث فيها العاهل

الجديد بجزء كبير من القوات المسلحة، لكنه فقد السيطرة على البيروقراطية ونظام المحابـاة. وقد اسـتمرت هذه المرحلة حتى أغسـطس من العـام 1953 حينما قام الشاه، عن طريق انقلاب عسكري دبره الأمريكيون والبريطانيون، باستعادة سلطاته الملكيـة، وبذلك أعاد خلق نظـام والده. وخلال هذه الأعـوام الثلاثة عشر لم تكن السلطة مركزة في موقع واحد. بل على العكس، كان متنازعا حولها بشدة بين القصر الملكي، والوزارة، والمجلس، وجماهير الحضر، التي نظمتها أولا الحركة الاشـتراكية ثم بعد ذلك الحركة الوطنية. وفي هذا التنازع، تحول مركز ثقل الجاذبية السياسي بعيدا عن الشـاه، وعاد إلى الأعيان الذين حكموا البلاد خلال الفترة من 1906 إلى 1921، الذين كان قد جرى طردهم إلى خلفية المشـهد السياسي خلال الفترة من 1921 إلى 1941. فعـادوا إلى الظهور الآن على المسرح الوطني بكامل قوتهم. وقد شـبه أحد الدبلوماسيين البريطانيين ذلك بما جرى في بلاده: «إن الموقف يشابه موقف إنجلترا قبل العام 1832، حيث كانت الطبقة المالكة للأرض مسـؤولة عن البرلمان والوزارة، ومـع وجود طبقتين في البـلاد - واحدة مترهلة ومنتفخة بالـثروة، والأخرى خانعة مبتـلاة بالفقر وخائرة القـوى»[11]. وقد حذر بولارد، الذي لم تكن لديه أوهام حول احتـمالات الديموقراطية في المدى البعيد قائلا: «يبدو من المحتمل للغاية أنه بمجرد خروج القوات الأجنبية، سيتشكل نوع من الديكتاتورية، مهما كانت درجة تمويهها، بوجود الجيش كقاعدة لها من دون أدنى شـك. لكن في الوقت الحاضر من الأفضل (لنا) دعم المجلس»[12].

وقـد هيمن الأعيان على مسـتويات متعـددة - على الـوزارة، وعلى المجلس، وبصورة مسـاوية، على المستوى المحلي. وكان المسـتوى الأخير هو الذي يحدد من يصـل إلى المجلس، الذي ينتخب رئيس الـوزارة وكذلك الوزراء. وكان وزراء الوزارة، بدورهم، يسيطرون على بيروقراطية الدولة. عادت البلاد إلى حكم الأعيان مع توجيه النخب المالكـة للأراضي مجددا لتابعيهم، خاصة المزارعين ورجال القبائل، في عملية التصويت، ليسيطروا بذلك على كل من المجلس والوزارة.

وكان الأعيان الأكثر ظهورا في الوزارة. فخلال الأعوام الثلاثة عشر تلك شغل مائة وثمانيـة وأربعون سياسـيا أربعمائة منصب وزاري، وترأس اثنـا عشر منهم واحدة وثلاثين وزارة مختلفة. ومن بين المائة وثمانية وأربعين وزيرا، كان واحد وثمانون أبناء

لأعيـان أصحاب ألقـاب، وثلاثة عشر كانوا من التكنوقراطيـين من العائلات البارزة الذيـن تلقوا تعليما غربيا، وأحد عـشر كانوا ضباطا كبارا، وثمانية كانوا رجال أعمال أغنياء. من بين الاثني عشر رئيسـا للوزارة، أتى تسـعة من العائلات صاحبة الألقاب وكانوا هم أنفسهم من أصحاب الألقاب قبل إلغائها في العام 1925 (وكانت الألقاب القديمة قد تسللت لتعود إلى الاستخدام العام بعد العام 1941). كان رؤساء الوزارة الثلاثـة الآخرون غير الأرسـتقراطيين مرتبطين، على أي حـال، بالطبقة العليا المالكة للأراضي. وكان الجنرال علي رازمآرا، وهو العسكري الوحيد من بينهم، ابنا لضابط من سـلاح لواء القوزاق ودرس في سـانت سير قبل أن يرتفع بسرعة الصاروخ في الجيش بقيادتـه حملات ناجحة ضد الأكراد، واللر، والخاميسـيين. وكان قريبا عبر المصاهرة لكل من عائلة فرمانفرما وقوام الملك. وكان علي سهيلي، غير الأرستقراطي الثاني، ابنا لتاجـر أذربيجاني دخل مجال الخدمة الحكومية في العقد الأول من القرن العشرين عبر وسـاطة تقي زاده، نائب تبريز الشـهير. وخلال السـنوات الأخيرة، ربط سهيلي نفسـه بالشـاه رضا، وأصبح وزيره للطرق، والداخلية، والشؤون الخارجية كما عين حاكما لكرمان، ومديرا لمصايد بحر قزوين، وسفيرا في لندن. وبالمثل، كان عبدالحسين هجير، غير الأرسـتقراطي الثالث الذي عين رئيسـا للوزارة، ابنـا لمتطوع في القوات المسـلحة من تبريز شـارك في الحرب الأهلية وأُدخِل الخدمة الحكومية عن طريق تقي زاده. وقد تمتع بمحاباته لكل من داور وتيمورتاش.

كان رؤسـاء الوزارة التسـعة الآخرون من الأسماء المعروفة، فعلي فروغي (ذكاء الملك) كان قانونيا ضليعا تلقى تعليما دينيا وكان مدرسا خاصا للشاه أحمد الصغير ثـم وزيرا للعدل عدة مـرات في العقد الأول من القرن العشريـن. وقد مثل إيران في مؤتمر فرسـاي في العـام 1919، وتولى منصـب وزير الحرب ثـلاث مرات أوائل العشرينيات، وترأس الوزارة خلال كل من تتويج العام 1925 وخلال أزمة مشهد في العام 1934، وقد أدت الأخيرة إلى استقالته. وبينما يعتقد البعض أنه استقال بسبب معارضتـه للحملة ضـد الحجاب، اعتقد البعض الآخر أنه اسـتقال لأن أمين عتبات مشـهد المقدسـة الذي أُعدِم كان زوجا لابنته. وفي العام 1941 راقب فروغي تخلي الشـاه رضا السـلس عن العرش، وأخبر البريطانيين سرا أنه لو ظـل الأخير في إيران فإنه حتما سـوف يخطط للعودة إلى «طرقه الاسـتبدادية القديمة»[13]. وعلى الرغم

من أن فروغي ســاعد في الحفاظ على الملكية، فقد كانت ثقته محدودة في الشــاه الجديد. وقد علق بولارد: «كان من الصعب على فروغي الاقتناع بأن أي ابن للشــاه رضا بوســعه أن يكون رجلا متحضرا»[14]. وأضاف بولارد، الذي عانى من الإحباط في محاولته دفع السياســيين الإيرانيين لتنفيذ طلباته، في ملاحظة لاذعة: «إنه واحد من الرجال الثلاثة الأمناء في فارس»[15].

وكان إبراهيــم حكيمي (حكيم الممالك)، أرســتقراطي آخر، ابنــا لطبيب البلاط وخدم هو نفسه كطبيب في بلاط القاجار. ورث لقبه من والده. وعلى الرغم من مركز عائلته، فقد شــارك حكيمي في احتجاج العــام 1906 في مقر البعثة البريطانية واحتل مقعــدا في المجلــس الأول باعتباره ديموقراطيا. درس الطــب في باريس؛ وخدم كوزير للتعليم والمالية قبل أن يجبره الشــاه رضا على التقاعد؛ لكنه اســتدعي مرة أخرى في العام 1933 لكي يتولى منصب وزير الزراعة. وكان من المعتقد أنه أعاد اكتســاب ثقة الشــاه بتحويلــه أراضيه خارج طهران إلى مزرعة للقطــن في غاية النجاح. ومثل علي منصور (منصور الممالك) رمزا للنخبة القديمة التي ابتلعت كبرياءها وخضعت للشاه. فقد خــدم كرئيس للوزارة ووزيــر للداخلية قبل أن يعتقل بتهمــة انحرافات مالية. وبعد عدة ســنوات، جرى العفو عنه وعين وزيرا للصناعة. وأتى محمد ســاعد (ساعد الوزارة)، الذي يعرف أيضا باسم مراغي، من عائلة مالكة للأراضي انتقلت من هراة إلى أذربيجان منذ أكثر من مائة عام قبل ذلك. وإضافة إلى تمثيله دائرته في المجلس، كان لساعد تاريخ طويل في العمل بالمكتب الخارجي، أغلبه في القوقاز.

ويعد محسن صدر (صدر الأشراف) رمزا أيضا للنخبة القديمة وكانت له علاقات مع المؤسسة الدينية. وهو قانوني تلقى تعليما دينيا، وكان ابنا لمعلم ديني خاص في بلاط الشاه ناصر الدين وقد خدم هو نفسه كمعلم خاص في البلاط وكأمين لعتبات مشــهد المقدســة. وكان أيضا مالك أرض رئيســيا في قم ومشهد وسع من ملكيته في أثناء خدمته كقاضٍ ومدير للأملاك الملكية. وأتى مرتضى بيات (ســهم السلطنة) من أغنى عائلة في آراك. وعلى الرغم من أنه من السياسيين القلائل الذين ليست لديهم خــبرة في الإدارة العامة، فقد تــولى وزارة المالية فترة قصيرة من 1926 - 1927. وقد أمضى الجزء الأكبر من حياته كنبيل مزارع وكرجل أعمال رأسمالي مع ملكيته لمنجم فحم شمال إيران.

وكان حسين علاء (معين الوزارة)، وهو مالك أرض كبير آخر، ابنا لعلاء الملك. وقد وصف مكتب الهند العائلة في العام 1922 باعتبارها واحدة من العائلات الأكثر نفوذا في جميع أرجاء جنوب شرق إيران[16]. تلقى حسين تعليمه في مدرسة ويستمنستر، وعين نائبا لوالده كوزير للخارجية لعدة مرات بين العامين 1906 و1915. كما خدم أيضا كمترجم الشاه رضا للغة الإنجليزية، وكممثل للبلاد في لندن وواشنطن. وتزوج من ابنة ناصر الملك الذي كان وصيا على العرش للشاه أحمد. وباعتباره هو ذاته من القاجار، أيد ناصر الملك تبني العشيرة اسم قاره غوزلو كاسم للعائلة.

وكان رئيسا الوزارة المتبقيان هما أيضا من الأرستقراطيين البارزين. محمد مصدق (مصدق السلطنة)، الذي سيصبح بطلا قوميا لاحقا لدى العديد من الإيرانيين، وقد أتى من عائلة مستوفي وملاك أراض. وأحمد قوام (قوام السلطنة), وهو ابن عم مصدق، وكان أفضل من عبر عن شغف الأعيان لاستعادة تأمين السلطة للأرستقراطيين على حساب بهلوي. وكان قوام قد برز في حلبة السياسة الوطنية منذ العام 1906، حينما قام بخطه الرائع بكتابة الإعلان الملكي الذي يمنح البلاد دستورا مكتوبا. وهو يأتي من بين صف طويل من عائلات المستوفين وهو ما يعود في خمسة أجيال إلى محسن أشتياني الشهير. وقد تزوجت عائلة أشتياني من القاجار، وفرمانفرما، وعلاء، وقاره غوزلو. وكان وثوق الدولة، وزير الخارجية الذي وقع على المعاهدة الأنجلو - فارسية في العام 1919، هو أخو قوام الأكبر. وفي العهد السابق لتعزيز الشاه رضا لسلطته، ترأس قوام الوزارة أربع مرات كما ترأس وزارات مختلفة - الحرب، والعدل، والمالية، والداخلية. وبعد فترة نفي قصيرة في فرنسا، سمح له بالتقاعد في مزرعة الشاي التي يمتلكها في غيلان. وقد كتب أحد المراقبين أنه قد عاد للسياسة في العام 1941 «سانا أسنانه للعائلة المالكة»[17]. وقد تشكك مراقب آخر في أنه خطط لإقامة جمهورية يكون هو رئيسها[18]. وقد اشتكى الشاه لبولارد من أن قوام يعد «متآمرا خطيرا» و«متلهفا على تنفيذ خطط متهورة» وقد أحاط نفسه بـ «عصابة من القتلة»[19]. وقد وصف بولارد نفسه قوام بأنه الأكثر دهاء، ونشاطا، ومهارة، وجرأة، وطموحا، وسلطوية بين جميع السياسيين القدامى[20]. وبطرق مختلفة، كان قوام في الأربعينيات هو ما كان عليه سبهدار في العقد الثاني من القرن العشرين وما كان عليه مشير الدولة في العقد الأول من القرن.

(الجدول - 7): رؤساء الوزارة أغسطس 1941 - أغسطس 1953

رئيس الوزارة	الاسم الأصلي	مدة الوزارة	تاريخ الميلاد التقريبي	التاريخ العملي	التعليم	اللغات الأجنبية
علي فروغي	ذكاء الملك	أغسطس 1941 - مارس 1942	1873	قاض	دار الفنون	إنجليزي، فرنسي
علي سهيلي		مارس - أغسطس 1942؛ يناير 1943 - مارس 1944	1890	وزارة الخارجية	دار الفنون	فرنسي، روسي، تركي
أحمد قوام	قوام السلطنة	أغسطس 1942 - فبراير 1943؛ فبراير 1946 - ديسمبر 1947؛ يوليو 1952	1875	وزارات	فرنسا	فرنسي
محمد ساعد	ساعد الوزارة	مارس - ديسمبر 1944؛ نوفمبر 1948 - مارس 1950	1885	وزارة الخارجية	القوقاز، فرنسا	روسي، تركي، فرنسي
مرتضى بيات	سهم السلطنة	ديسمبر 1944 - مايو 1945	1882	مالك أراض، نائب	سويسرا	فرنسي
إبراهيم حكيم	حكيم الملك	مايو - يونيو 1945؛ ديسمبر 1945 - فبراير 1946؛ ديسمبر 1947 - يونيو 1948	1870	طبيب البلاط	فرنسا	فرنسي
محسن صدر	صدر الأشراف	يونيو - ديسمبر 1945	1873	مالك أراض، قاض	تقليدي	عربي
عبدالحسين هجير		يونيو - نوفمبر 1948	1895	وزارات	دار الفنون	فرنسي، روسي، إنجليزي
علي منصور	منصور الممالك	مارس - يونيو 1950	1888	وزارات	دار الفنون	فرنسي
علي رازمآرا		يونيو 1950 - مارس 1951	1900	الجيش	سانت سير	فرنسي، روسي
حسين علاء	معين الوزارة	مارس - مايو 1951	1884	مالك أراض، وزارة الخارجية	إنجلترا	إنجليزي
محمد مصدق	مصدق السلطنة	مايو 1951 - أغسطس 1953	1885	مالك أراض	سويسرا	فرنسي

دخل قوام عالم السياسة مرة أخرى مع مظفر فيروز فرمانفرما، ابن فرمانفرما الشهير الذي اغتيل على يد الشاه رضا، وكان مظفر اليد اليمنى لقوام. وبعد تلقيه تعليمه في هارو وكيمبردج، عاد مظفر فيروز مندفعا للوطن مصمما، حسب كلمات بولارد على أن يثأر لقتل والده: «كان على استعداد لأن يضحي بأي شيء من أجل إسقاط الشاه»[21].

هيمن الأعيان أيضا على البرلمانات الأربعة التي انعقدت خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر: المجلس الثالث عشر (1941 - 1943)، الرابع عشر (1944 - 1946)، الخامس عشر (1947 - 1949)، والمجلس السادس عشر (1950 - 1952). وعلى سبيل المثال، فإنه من بين 143 نائبا في المجلس الرابع عشر - وهو أول مجلس منتخب بعد تخلي الشاه رضا عن الحكم - كان 27 في المائة من كبار ملاك الأراضي، 16 في المائة من العاملين في الخدمة المدنية مع ملكية كبيرة نسبيا من الأراضي، 11 في المائة رجال أعمال أثرياء، و6 في المائة كانوا من رجال الدين المالكين للأراضي[22]. وكان أكثر من 62 في المائة قد ولدوا في عائلات من ملاك الأراضي. ولم يزد عدد المهنيين والموظفين على حفنة قليلة.

والأكثر من هذا، أن الأعيان قد هيمنوا على المجلس من خلال أحزاب برلمانية عرفت باسم الفراكسينات - وهو مصطلح مستعار من الرايخستاغ الألماني(*). فعلى سبيل المثال، كان المجلس الرابع عشر مقسما بين أربعة فراكسينات رئيسية؛ أزادي فراكسين (الحرية أو الليبرالي) ويقوده: محمد والي ميرزا فرمانفرما، بطريرك العائلة؛ وأبو القاسم أميني، وهو حفيد أمين الدولة الذي خدم كوزير رئيسي مع كل من الشاه ناصر الدين والشاه مظفر الدين - ويتحدر الأمينيون(**) من عائلة أشتياني الشهيرة؛ وصدر فخر حكمت من عائلة مشار الدولة التي ناضلت لأجيال مع قوام الملك والقشقائيين من أجل السيطرة على فارس(***). والديمقراط فراكسين - ويعرف أيضا باسم فراكسين العشائر (القبلي) - ويقوده صمصام وأسعد بختياري؛ صولة قشقائي، ابن الراحل صولة الدولة؛ وعباس قبضيان (أمير

(*) البرلمان الألماني حتى صعود هتلر إلى سدة الحكم. [المترجم].
(**) نسبة إلى أميني. [المترجم].
(***) المقاطعة. [المترجم].

مخصــوص)، وهو زعيم قبيلة كالهور في كردســتان. وكان قبضيان، مثله في ذلك مثل العديد من خانات البختياريين والقشقائيين قد سجنه الشاه رضا. وفراكسين اتحاد ملي (الاتحاد الوطني) وكان يقوده: الســيد محمد طباطبائي والسيد أحمد بهبهاني - ابنا المجتهدين اللذين قادا باكرا الحركة الدســتورية؛ وعزت الله بيات، أخو رئيس الوزراء الذي يحمل الاسم ذاته، وكلاهما كان من ملاك الأراضي الكبار في آراك. وفراكسين مهان (أرض الآباء) وكان يقوده هادي طاهري، محمد نمازي، وهاشــم مالك مداني – وهم ثلاثة رجال أعمال أثرياء مثلوا يزد، وشــيراز، وملاير على هذا الترتيب خلال الأعوام العشرين الســابقة. وضم المجلس أيضا عددا من النواب المســتقلين البارزين (مستقل): مصدق؛ السيد ضياء، رئيس الوزراء الذي عمــر لفترة قصيرة في انقــلاب 1921، تيمورتاش، ابن وزير جرى اغتياله؛ ورحمن خلعتبري، وريث لسبهدار الشهير.

أدى النواب، خصوصا قادة الفراكســينات، دورا حاســما، فقد ســيطروا على اللجــان التي قادت دفة التشريعات إلى البرلمان وعبره - فكل مشــاريع القوانين كان ينبغــي أن يوافق عليها المجلــس. وكانوا يختارون رئيس الــوزراء والوزراء، ويمكنهم في أي وقتٍ إقصاؤهم من خلال التصويت بعدم الثقة عليهم. لذا فليس من الغريب، أن الوزارات كانت لا تســتمر في المتوســط أكثر من خمســة أشهر ورؤســاء الوزارة أكثر من ثمانية أشهر. اشتكى ديبلوماسي بريطاني ساخطا من هذا التدوير المتكرر: «من الواضح أن فارس ليســت مستعدة للديموقراطية البرلمانية. فهــؤلاء النواب لا يكفون عــن الإزعاج ما لم يجر كبحهــم»[23]. وعلى الرغم من التقلب، اســتمرت الوزارات تعمل بشــكل معقول في ظل وكلاء الوزارة الدائمين. بــل أضيفــت إلى الحكومة وزارة جديدة ألا وهي الصحــة. ويمكن رؤية التحول في مركــز الثقــل نحو الأعيان على أفضــل نحو في عملية اختيــار الوزراء. فخلال العشرين عاما السابقة، كان الشاه معتادا على إصدار فرمان ملكي لرؤساء وزاراته المكبلين لكي يترأسوا الوزارة، وكان يختار لهم وزراءهم، ثم ترسل هذه الأسماء إلى المجلس على وجه السرعة للحصول على ختم الموافقة المطلوب، ولكن خلال هذه الأعوام الثلاثة عــشر، كانت العملية العادية هي قيام المجلس، أو بالأحرى قادة الفراكســينات، باختيار شخص أولا من بين المرشحين لرئاســة الوزارة، وكان هذا

الشـــخص بدوره يتلقى آليا الفرمان الملكي لتشـــكيل الوزارة. وكان رئيس الوزارة الجديد يختار بعد ذلـك وزراءه، ويضع برنامجا للحكومة، ويذهب إلى المجلس للحصـول على التصويت المطلوب للموافقة على كل من البرنامج والوزراء. وكان يمكن ســحب هذا التصويت بالثقــة في أي وقت. وقد اكتســب النواب مصادر قوة دســتورية أخرى، الحصانة من الاعتقال، والحق في التحقيق في أي موضوع، وسلطة الإشراف على حفظ الشاه لقسمه وامتثاله للقوانين الدستورية.

تمثّل مصدر القوة الرئيسي للأعيان في المســتوى المحلي؛ فقد سيطروا ليس فقط على الفلاحين المســتأجرين الذين يمكنهم سوقهم إلى مراكز الاقتراع، ولكن أيضا على الهيئات الانتخابية التي تراقب صناديق الاقتراع، والتي تسلم أوراق التصويت. وكما تنبأ واحد من القناصل البريطانيين بدقة في العام 1943: «من المبرر أن يشــعر ملاك الأراضي بالثقة أنه، على الرغم من الراديكالية في المدن، فإن أغلبية الفلاحين ســوف تستمر في تبعيتها لهم يوم الانتخاب»[24]. وكانوا ذوي نفوذ حتى في المدن الصناعية؛ فعلى ســبيل المثال، في أصفهان كانت القوة الرئيســية وراء الستار هي أكبر مسعود (صــارم الدولة)، الابن الأكبر لظل الســلطان الشــهير الذي كان قــد حكم المقاطعة لمــا يقرب مــن نصف قرن. وعلى الرغم من أن مســعود فقد كثــيرا من مصداقيته لســببين: توقيعه على الاتفاقية الأنجلو - فارســية للعام 1919، واشــتراكه في تنفيذ «جريمــة شرف»، فقد ظل قوة مؤثرة على المســتوى المحلي بســبب ثروته وصلاته العائلية. وكان من الشائع أنه يدفع أموالا للعديد من المسؤولين الرسميين إلى جانب رجــال الشرطة والجندرمة. وبعد أن خدم مع الشــاه رضا حاكــما لهمدان، وفارس، وكرمانشــاه، تقاعد في عزبته للصيد وتطوير «قرية نموذجية». وقد كتبت الســفارة البريطانية في أحد تقاريرها أنه نأى بنفســه عن المناصب العامة بعد ســقوط الشاه رضا، لكنه «أصبح المتحكم غير الرسمي في كل شيء تقريبا في أصفهان»[25]. وكان له نفوذ كبير على الهيئة الانتخابية، وكان في استطاعته «ترتيب» نتائج مناسبة للمجلس الرابع عشر من وراء الستار.

بدأت الحملة لهذه الانتخابات بخمســة مترشحين أقوياء يتنافسون على المقاعد البرلمانية الثلاثة للمقاطعة: تقي فداكار، وهو محامٍ شاب يمثل النقابات التي نظمت حديثــا - عن طريق حزب توده الشــيوعي - في معامل النســيج الضخمة بالمدينة؛

وحيدر علي إمامي، وهو تاجر تحول لكي يصبح رجل صناعة مع صلات قوية بملاك الأراضي المحليين؛ والسيد هاشم الدين دولت أبادي، ابن لرجل دين بارز والمتحدث الرئيسي باسم الجماعات الحرفية والتجار - خاصة التجار الذين تملكوا أراضي البختياريين المستولى عليها؛ وشريف بور فاطمي (مصباح السلطان)، وهو حليف قريب للبختياريين، وهو نفسه كان مالك أراضٍ كبيرا في الإقليم؛ وأحمد قلي خان بختياري، الابن الأكبر لمرتضى قلي (صمصام) خان، بطريرك عائلة الخاني. وقد عاد مرتضى قلي خان إلى المطالبة بأراضيه بعد العام 1941، مستعيدا مجددا سلطته على فرع حجي الخاني، ومحررا رجال قبيلته من السيطرة العسكرية. وبحلول العام 1944، كان قد حقق كثيرا من هدفه. فقد حصل على منصب الحاكم في منطقة بختيار التي أعيد خلقها والممتدة من دزفول إلى تشهار محل. واستعاد سلطته على فرع حجي الخاني، واستعاد بعض أراضي عائلته - على الرغم من أنها لم تشمل تلك التي حصل عليها تجار أصفهان. وأكثر من هذا، فقد سلّح أكثر من 4500 رجل من القبيلة، وأجبر الجيش والجندرمة على الانسحاب من إقليم بختيار. كتب القنصل البريطاني في تقرير له أن الجيش انسحب حينما اكتشف أن الجنود كانوا شغوفين أكثر «بإطلاق الرصاص على ضباطهم من رجال القبيلة»[26]. وقد كتب القنصل نفسه[27]:

> في ظل حكم الشاه رضا، كان ملاك الأرض والمعامل - الذين كان أغلبهم جاهلين، يعتقدون أن المال يمكنه فعل كل شيء، رجعيين بدرجة ما، ومهتمين فقط بجمع كل ما يستطيعونه من المال - هم الحكام الأعلى في أصفهان بمساعدة الحكومة المركزية. ولكن مع تغير النظام في العام 1941، ورفع الحظر عن الدعاية الشيوعية، بدأ حزب توده المدعوم من الروس، والذي كان يقوده محليا فداكار، في التطور مستفيدا من الصراع بين العمال ورأس المال. وتعد أصفهان في الوقت الحاضر مركز النضال بسبب توافر جسم يمكن تنظيمه بسهولة من الآراء الجاهلة بين عمال المعامل.

وعلى الرغم من هذه المنازعات، توسط أكبر مسعود في تحقيق صفقة ودية. فقد حصل أحمد قلي خان بختياري وشريف بور فاطمي على المقاعد الأقل وجاهة في شهر كورد ونجف آباد القريبتين. وفي الوقت ذاته، حصل فداكار، ودولت أبادي،

وإمامــي على مقاعد أصفهان الثلاثــة. وفي الحقيقة، فإن الثلاثة ناشــدوا مؤيديهم التصويــت لثلاثتهم. وفي النتيجة النهائية حصــل فداكار على 30499 صوتا، ودولت أبادي على 29470 صوتا؛ وحصل إمامي على 27870 صوتا. وهو ما يعني أن الإقبال عــلى التصويت في أصفهــان بلغ قرابة 50 في المائة. وكان معدل التصويت في طهران أقــل من 15 في المائة[28]. وبالطبع، فقــد كان أقل من ذلك في الدوائر الريفية، وهو ما أعطى الأقطاب ملاك الأراضي فرصة عظيمة لتحديد النتائج. فقد دعموا الهيئات الناخبــة التي وزعت الأصوات، وســاق الكتخدا قطيع الفلاحــين إلى مراكز الاقتراع، وعــدَّت الهيئات الانتخابية وفــرزت الأصوات. ويمكننا أن نطلــق على دور الأعيان «الديموقراطية الإقطاعية».

الحركة الاشتراكية (1941 - 1949)

أتى التحــدي الحقيقي الأول للأعيان من الحركة الاشــتراكية. فبعد شــهر من تخلي الشاه رضا عن العرش، اجتمعت مجموعة من خريجي الجامعات الأوروبية والمســجونين السياسيين السابقين بقيادة إيرج إســكندري في منزل عمه سليمان إســكندري، الثوري الدستوري المحنك، وأعلنوا تشــكيل حزب توده. وكان إيرج إســكندري، الذي ظل يقود دفة الحزب حتى العام 1979، ابنا ليحيى إسكندري، الأمــير الراديــكالي المبرز في ثــورة 1906، والذي اعتُقل في انقــلاب 1909، ومات بعد ذلك بقليل - يشــك البعض أن ســجنه قد عجل بوفاته المبكرة. وعلى الرغم من نســبه الأرســتقراطي، فإن العائلة لم تكن ثرية. فاز إيرج إســكندري بمنحة حكومية للدراســة في أوروبا؛ حيث تأثر هناك بالحركات الاشــتراكية والشيوعية. وبمجــرد عودته في منتصف الثلاثينيات، اعتُقل هو ومجموعة من المثقفين الذين يشــاركونه في أفكاره، واتُهموا بالدعاية الاشــتراكية الشيوعية. وقد اشتهروا باسم «الخمســة وثلاثــون». وعند إطلاق سراحهم من الســجن في أغســطس 1941، قرر إيرج إســكندري - بالمشــاركة مع زملائه الأكثر قربا منه - تشكيل حزب ذي قاعدة عريضة؛ بحيث يجتذب ليس فقط جيلهم من الراديكاليين الشباب، ولكن يجتذب أيضا الشــيوعيين والتقدميين الوطنيين من الأجيال الأقدم. ولذلك سموا منظمتهم حزب توده (حزب الجماهير).

ويتذكر إيرج إسـكندري في مذكراته أنهم اعتزموا التغلب على الانشـقاقات الماضية بخلق حركة عريضة من «القوى الديموقراطية، والوطنية، والتقدمية»[29]. وقـد نجحوا في إقناع الرجل المسـن الجليل سـليمان إسـكندري بقبول زعامة الحـزب. وكان الأخـير بارزا في حقل السياسـة الوطنية منذ العـام 1906. وكان مـن بين النواب الذيـن اعتُقلوا في انقلاب 1909. وقد تـرأس الحزب الليبرالي في المجلس الأول، والحزب الديموقراطي في العقد الثاني من القرن، وحكومة المقاومة الوطنيـة في الحرب العالمية الأولى، كما اعتقله البريطانيون في الهند لتتم مبادلته لاحقا بسـجين أطلق الجنغلـز (مقاتلو الغابات) سراحه. وقد أسـس وقاد أيضا الحزب الاشتراكي في العشرينيـات. وكانـت لأقربائـه مساهمـة مهمـة في تأسيس المنظمات النسـائية. وكـان في الأصـل قد أيد إصلاحات الشـاه رضا - بـل إنـه حتـى خدم وزيرا للتعليم - ولكنه فصم العلاقة معه مع تغييره السلالة الحاكمة. وكان يفضل أن يتم إحلال الجمهورية محل الملكية القاجارية. وخلال عهد الشاه رضا، عاش بهدوء في شـقة مكونة من غرفتين. ومن المحتمل أنه بسـبب عيشته المتواضعـة، وصفته البعثـة البريطانية على أنه «أمير قاجـاري غامض»[30]. وقد ظـل زعيما لتوده حتى وفاته في العام 1944. وبهـذا امتدت حياته أربعين عاما مـن الراديكالية. وعند قبولـه زعامة توده وضع شرطا، وهو ألا يثير الحزب، على الرغم من راديكاليته الاشـتراكية، عداوة المتدينين بدعايـة مضادة للدين. وكان مقتنعا بأن الحركة الاشـتراكية قللت في الماضي من شـأنها بالإثارة غير الضرورية لعـداوة المتدينين. وهو يعزو الفضل في بقائه عـلى قيد الحياة في انقلاب 1909 إلى حقيقـة أن الحراس حينما أتوا للقبض عليه لمحاكمته، وربما إعدامه، وجدوه وسط صلاة الفجـر. وكـان يسعـى، مثلـه مثل الأعضاء الآخرين المؤسسين لتوده، لخلـق منظمة ذات قاعدة عريضة بحيث تكون جذابة للاشـتراكيين، والوطنيين، والديموقراطيـين وحتـى ذوي العواطف الدسـتورية. وقد أعلـن البرنامج الأول للحزب ما يلي[31]:

> إن هدفنـا الرئيسي هو تعبئـة العمال، والفلاحـين، والمثقفين التقدميين، والباعـة، والحرفيين في إيـران. وتوجد في مجتمعنا طبقتان رئيسـيتان: هؤلاء الذيـن يملكون وسـائل الإنتاج؛ وهـؤلاء الذين ليس لديهـم أي قدر ملموس

> من الملكية. وتشـمل الطبقة الأخيرة العـمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والحرفيـين والباعة. فهم يعملـون ولكنهم لا يتلقون كامـل ثمار عملهم. كما أنهـم يُقمعون من قبل طغمـة حاكمة. ليس لديهم الكثـير ليخسروه، ولكن هنـاك الكثير الذي يمكن أن يكسـبوه فيما لو تم تحويـل الهيكل الاجتماعي تحويلا جذريا وامتلكت الجماهير وسـائل الإنتاج الرئيسية... وعندما نقول إن هدفنا هو محاربة الاسـتبداد والديكتاتورية فنحن لا نشـير هنا إلى أشـخاص بعينهم، ولكن إلى تركيب طبقي ينتج المسـتبدين والديكتاتوريين. وقد اعتقد العديد من الناس في أغسـطس في العام 1941 أن تخلي الشاه رضا عن العرش قـد أنهى في ليلة النظـام الديكتاتوري. ولكننا نفهم الآن بشـكل أفضل، لأننا نسـتطيع أن نرى بأعيننا أن الذي أنتج الشـاه رضا لايزال باقيا. والأسـوأ من ذلك، أن هذا التركيب الطبقي استمر في خلق الشاهات الصغار - والمتمثلين في الطغمة الحاكمة في صورة ملاك أراضٍ إقطاعيين ورأسماليين مستغلين، والذين يستمرون في التحكم في الدولة، من خلال ملكيتهم لوسائل الإنتاج.

وكانت هذه الدعوة في منتهى النجاح. فبحلول 1945 - 1946، أصبح حزب توده حزبا للجماهير بالفعل، وليس فقط بالاسـم. وكان للحزب سـتة مقاعد برلمانية إلى جانـب مقعد أصفهان. وكان لديه ثلاثـة وزراء: للتعليم، والصحة، والتجارة. وكانت جريدته الرئيسـية، رهبر (القائد)، قد سـجلت رقما قياسـيا بتوزيعها أكثر من 100 ألف نسـخة - ثلاثة أضعاف رقم توزيع الجريدة شبه الرسمية إطلاعات. وكان لدى الحـزب أيضا 50 ألف عضو عامل و100 ألف عضو منتسـب. وافتتح الحزب فروعا في سـبع وثمانين مدينـة - وبمعنى آخر، فإنه افتتح فرعا تقريبـا في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة. وقد اجتذبت احتفالات الحزب بيوم مايو ويوم الدسـتور جماهير غفيرة في كل المدن الكبرى - في طهران اجتذبوا ما يتراوح بين 40 ألفا و60 ألفا. كما شـكل الحزب تحالفات مع المجموعـات التقدمية الأخرى، مثل حزب إيران، والحزب الاشتراكي، وحزب جانغالي.

ومع تأثرها بهذا الأداء، كتبت جريدة نيويورك تايمز أن توده وحلفاءه يمكنهم أن يكسبوا ما قد يصل إلى 40 في المائة من الأصوات في أي انتخابات نزيهة[32]. وقد أضافت أن توده كان «يحفز الجماهير على التفكير والعمل سياسيا للمرة الأولى». وقد أكد بولارد أن «توده هو القوة السياسـية الوحيدة المتماسكة في البلاد، وهو

قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع أي معارضة خطيرة قبل أن تستفحل؛ حيث إنه يسيطر سيطرة تامة على الصحافة وعلى العمال في كل أنحاء البلاد»[33]. وقد كتب نظيره الأمريكي في تقرير له «إن توده، هو المنظمة الوحيدة الكبيرة حسنة التنظيم التي تعمل آلتها السياسية في إيران»[34]. وقد علق أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلا: «لا أستطيع أن أتخلص في ذهني من صورة أن حزب توده، على الرغم من الاعتراف بأنه حزب ثوري، ربما يكون هو حزب المستقبل الذي سيعتني بمصالح الرجل العامل في فارس»[35]. وقد أُعجب القناصل البريطانيون في المقاطعات بصورة مماثلة بالحزب. فقد كتب قنصل عبادان في تقريره «إن أمن مصفاة التكرير والحقول النفطية، وأمن العاملين البريطانيين يعتمد على فضل ورغبة حزب توده»[36]. وكتب مسؤولون بريطانيون في تقريرهم عقب جولة قاموا بها في قزوين: «إن توده قد اكتسب نفوذا واسعا في غيلان ومازندران، إلى حد أن السيطرة على كل الشؤون تعد بالفعل بين يديه»[37]. ويقول أحد التقارير البريطانية «السياسة الفارسية أصبحت صراعا بين من يملكون ومن لا يملكون مع مناصرة اليسار للطرف الأخير»[38]. وكان القنصل البريطاني في مشهد أكثر وضوحا [39]:

> إن حالة الطبقات الوسطى والدنيا أفضل قليلا عما كانت عليه في الأيام المظلمة الأخيرة للشاه رضا؛ فقاطع الطريق الأول قد ذهب، وذلك من أجل أن يفسح في الطريق لزمر المسؤولين الذين استغلوا بمجموعهم الجماهير بشكل شامل تقريبا، كما كان يفعل هو. ولم يتوقف الأمر فقط عند نهب الرجل في الشارع وعلى المحراث مباشرة من قبل المسؤولين المحليين، والشرطة، والجندرمة بالطرق القديمة نفسها، ولكن تم تطوير تكنيك جديد حيث يتم اعتصاره يوميا من قبل الأعمال الكبيرة في شكل احتكارات ومبتزي القطاع الخاص المحميين... وخوفهم الوحيد هو من تنظيم توده لانتفاضة شعبية.

اجتذب حزب توده التأييد الأكبر له من بين العاملين بأجر في الحضر، ومن رجال الطبقة الوسطى ذوي الرواتب - وخاصة الإنتلجنتسيا. وبحلول العام 1945، كتب البريطانيون في تقاريرهم أن المجلس المركزي لاتحاد النقابات بقيادة حزب توده كان لديه ثلاث وثلاثون مؤسسة تابعة، بعضوية تزيد على 275

ألف عضو[40]. ويشكل هذا 75 في المائة من قوة العمل الصناعية في المعامل الحديثة في البلاد، والبالغ عددها 346 معملا. وتشمل هذه العضوية 45 ألف عامل من عمال النفط، 45 ألفا من عمال البناء، 40 ألفا من عمال النسيج، 20 ألفا من العاملين في السكك الحديدية، 20 ألفا من العاملين في صناعة السجاد، 11 ألفا من عمال الموانئ، و8 آلاف من العاملين في المناجم، و6 آلاف من سائقي الشاحنات. وقد أظهر المجلس المركزي لاتحاد النقابات كامل قوته في مايو 1946 بتنظيم إضراب عام في عموم صناعة النفط. وكتبت السفارة البريطانية في تقرير لها أن شركة النفط الأنجلو - فارسية لم يكن لديها أي خيار سوى التسليم بثماني ساعات عمل في اليوم، ودفع أجر مقابل يوم الجمعة، وأجر إضافي مقابل ساعات العمل الإضافية، وأجور أعلى، وإسكان أفضل؛ حيث كانت النقابات تسيطر فعليا على خوزستان إلى جانب معمل التكرير، وآبار النفط، وخطوط الأنابيب[41]. وقد أتبع حزب توده هذا النجاح بالضغط على الحكومة لكي تصدر أول قانون عمل شامل في الشرق الأوسط. وتضمن هذا القانون الوعد بيوم عمل من ثماني ساعات، والدفع مقابل يوم الجمعة، وستة أيام عطلة سنوية، بما في ذلك يوم مايو، والتأمين على العمال والدفع للعاطلين، وحد أدنى للأجور على أساس أسعار الغذاء المحلية، وتجريم عمالة الأطفال، وحق العمال في تنظيم نقاباتهم المستقلة. واعترف القناصل البريطانيون في جلساتهم الخاصة بأن أصحاب الأعمال - بما في ذلك شركة النفط - أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية بـ «جشعهم» و«غطرستهم» و«استغلالهم» و«احتقارهم» العاملين لديهم: «نحن نشهد نهوض حركة اجتماعية جديدة. إن المزايا التي اكتسبها العمال كبيرة، وسوف يستمرون بالتأكيد في العمل على جعل أصحاب الأعمال يشعرون بقوتهم المكتشفة حديثا»[42]. وقد دفع هذا النجاح حكومة حزب المحافظين البريطانية إلى تعيين ملحق عمالي في طهران بمهمة واضحة هي الفصل «بين العمال وحزب توده»[43].

وكانت قوة حزب توده بين الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب مؤثرة بالقدر نفسه. فقد اجتذب الحزب ليس فقط طيفا مؤثرا من المهنيين وذوي الياقات البيضاء(*)، ولكن أيضا قسما كبيرا من الإنتلجنتسيا. وكان بين الأعضاء والمتعاطفين -

(*) مصطلح يطلق على من يقومون بالأعمال المكتبية، مثل الموظفين الإداريين. [المحررة].

وقد يسـميهم البعض «رفقاء سفر» - عدد من المثقفين اللامعين[44]. وتشمل القائمة أهم الشـخصيات في إيران الحديثة: صادق هدايت، بُزُرغ علوي، وصادق شـوبك، النجوم الثلاثة الأساسية في الكتابة النثرية الحديثة؛ أحمد شاملو ونيما يوشيج اللذان افتتحـا طريق الشـعر الحديث؛ وبهار، الشـاعر المتوج لـلأدب التقليدي؛ وصادق نفيسي، مهدي بامداد، محمد تمدن، مرتضى راوندي، يحيى أرينبور - خمسة مؤرخين كبار؛ ونوشـين، لوريتا، وحسـين خير - خاو، مؤسسـو المسرح الحديث؛ غلام حسين سـعيدي، الكاتب المسرحي؛ جـلال أحمد وبهزين، وهما اثنـان من كتاب المقالات المشـهورين؛ غلستان، واحد من أوائل المخرجين السـينمائيين في إيران؛ وشخصيات أدبية مشـهورة، مثل برويز خلنـاري، نادر نادربور، محمد تفضـلي، محمد معين، فريدون توللي، فريدون تانكوباني، وسـياوش كـسرى. وضمت صفوف الحزب أيضا محامـين بارزين، أطباء، جراحين، مهندسـين، معماريين، فنانين تشـكيليين، نحاتين، وأسـاتذة جامعيين. وكانت هذه الإنتلجنتسيا تلتقي في أندية حزب توده، وكذلك في المقاهي الخاصة بالقرب من دور السـينما والمسارح في شمال طهران. وكانت أماكن تجمعهم الرئيسية هي مسرح سعدي لصاحبه نوشين ومقهى فردوسي المفضل لدى صـادق هدايت وبُزُرغ علوي. ووفقا لكلمات جريدة التايمز اللندنية، اجتذب حزب توده «الأكثر موهبة والأفضل تعليما في الأجيال الشابة»[45].

غير أن حزب توده تعرض لنكسـات كبرى في 1945 - 1946. وكانت أسـباب هذه النكسـات هي مطالبة السـوفييت بامتياز نفطي في شـمال إيران ورعايتهم للحركات الاستقلالية في كردسـتان وأذربيجان. وقد فاجأ الطلب النفطي حزب توده - خاصة أن نواب الحزب في المجلس كانوا قد أدانوا الحكومة لتوهم لعرضها امتيازات في بلوشستان على الشركات الأمريكية، ومطالبة منظماتهم العمالية في خوزسـتان بتأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية. وقد حاول حزب توده «تحجيم الضرر»، بالقول إن استعداد السوفييت لتقاسـم الأرباح المستقبلية مناصفة هو عرض أكثر من سـخي مقارنة بنسبة الـ 20 في المائـة التي نتلقاها من البريطانيين. ولكن الطلب، عـلى كل حال، أضحى مصدر حرج وبمثابة اختبار يفصل ما بين اليساريين والوطنيين. وكتب بولارد في تقريره أن العديد من قـادة توده قد أبلغوا رئيس الوزراء سرا أنهم يعارضون الطلب السـوفييتي، ويدعمون في المقابل السياسة الرسمية بتأجيل كافة المفاوضات النفطية إلى ما بعد الحرب[46].

وكانت الحركات الكردية والأذربيجانية حتى أكثر ضررا. ففي سبتمبر 1945، منح السوفييت، لأسباب لا يعلمها غيرهم، رعايتهم للمجموعات الكردية والأذربيجانية المطالبة باستقلال مقاطعاتهم. فقد اكتشف جعفر بيشاوري، الشيوعي القديم الذي حرر جريدته الخاصة وازدرى الماركسيين الشباب الذين يقودون حزب توده - اكتشف فجأة «جذوره» الأذربيجانية، وأدرك أن الأذربيجانيين قد حرموا طويلا من «حقوقهم الوطنية». وبتأييد من السوفييت، أسس حزب أذربيجان الديموقراطي، واستولى على المقاطعة مع متطوعين مسلحين. وقد حدثت «انتفاضة» موازية في كردستان المجاورة. وواصل السوفييت مدهما بالحماية حتى انسحابهم من إيران في مايو 1946. وقد ساهمت هذه الأزمات أكثر في التفرقة ما بين اليساريين الأوفياء والاتجاه السائد بين الوطنيين. وكشف إيرج إسكندري لاحقا أن قادة توده قد أيدوا علنا الحزبين الديموقراطيين الأذربيجاني والكردي، من أجل التضامن الاشتراكي مع الاتحاد السوفييتي، ولكن بشكل خاص كانوا لايزالون «مذهولين»، «متفاجئين»، و«مصدومين»[47]. بل وكتبوا حتى رسالة احتجاج للحزب الشيوعي السوفييتي. وكتب أحد القادة لموسكو ملمحا إلى أن المخطط الكارثي بالكامل قد تم طبخه على يد القادة في باكو لتوسعة «مصالحهم الخاصة وإملاءاتهم» على كل من إيران والاتحاد السوفييتي[48]. وقد حاول حزب توده مرة أخرى تحجيم الضرر. فقد جادل الحزب بأن هذه الحركات في المقاطعات تطالب بالاستقلال الإقليمي وبحقوق ثقافية، وليس بالانفصال والاستقلال السياسي. وركز الحزب أيضا على إصلاحاتهم، خاصة في أذربيجان، حيث قدمت حكومة الإقليم حق التصويت للنساء، ووضعت الأساس لجامعة تبريز، وأعادت تسمية الشوارع لتُسمى بأسماء الأبطال المحليين في أثناء الثورة الدستورية، وأعدت أول مشروع إصلاح زراعي في البلاد، ووزعت أراضي الدولة، وصادرت الملكيات الكبيرة، ورفعت من حصة الفلاحين المحاصصين في المحاصيل. غير أن هذه الإصلاحات لم تنجح كثيرا في إنقاذ حكومات المقاطعات بمجرد عودة الجيش المركزي بقوته الكاملة في العام 1946. وقد استمرت حكومتا المقاطعتين لمدة اثني عشر شهرا فقط.

وجهت الحكومة عدة ضربات أخرى لحزب توده. فقد اتهمت الحزب بدعم وتحريض «الانفصاليين»، وأصدرت مذكرات اعتقال بحق قادته، بمن فيهم إيرج

إسكندري الذي أجبر على الذهاب إلى المنفى. وقد نسقت الحكومة، مع البريطانيين، لحركة تمرد بين القبائل الجنوبية - القشـقائيين، البختياريين، البوير أحمديين، أكراد كالهـور، وعرب كعب مسـتهدفين منظمات توده في بوشـهر، يزد، شـيراز، كرمان، وكرمانشـاه. وأعلنت الأحكام العسـكرية في طهران، وضُيِّـق الخناق على النقابات، وأُغلق العديد من أندية توده ومكاتب الحزب في كل الأنحاء الشـمالية من المدينة. بل كان الأكثر قسـوة وعنفا هو استغلال الشاه، في فبراير 1949، محاولة فاشلة من قبـل فرد واحد لاغتياله لكي يعلن الأحكام العسـكرية في كامل أنحاء البلاد، وحظر حزب توده، وإغلاق صحفه، والقبض على أكبر عدد ممكن من قادته، وإصدار أحكام غيابية بالإعدام على هؤلاء الذين اسـتطاعوا الهرب. كما اعتُقل عدد من شخصيات المعارضـة البارزة مثل قوام الذي لم يكن لـه أي صلة على الإطلاق بتوده؛ وحظرت الصحـف التي تنتقد العائلة المالكـة؛ وعقدت جمعية تأسيسـية لتعزيز امتيازاته الملكية. وقد أعطته هذه الجمعية السـلطة لحل البرلمان، بشرط الدعوة إلى انعقاد برلمان جديد خلال ستة أشهر، كما أعطته سلطة تشكيل مجلس أعلى(*) مكون من سـتين عضوا - نصفهم يمكنه تعيينهم، كما نص على ذلك دسـتور 1906. وقد دعم مجلس شـيوخه بالأعيان الكبار في السن، مثل تقي زاده وحكيمي، اللذين كانا على استعداد الآن للتسليم له بالسـيطرة التامة على القوات المسلحة. وقد منح مجلس الشـيوخ لقب كبير (العظيم) إلى الراحل الشاه رضا، ومنحوه جنازة دولة على الرغم من أن القادة الدينيين رفضوا أن يتم دفن جثمانه في التربة المقدسة في مشهد، أو قم أو مسجد الشاه عبدالعظيم. فدفن بدلا من ذلك في ضريح على الطراز النابليوني في شـمال طهران. كما نقل مجلس الشيوخ أيضا - في صمت - الملكيات الواسعة للشاه رضا من الدولة مرة أخرى إلى العائلة المالكة. فاستعاد الشاه سيطرته على المناصرين للقصر. ولذا فليس مدهشـا أن العديدين، بمن فيهم السفيران البريطاني والأمريكي، خلصوا إلى أن الشاه قد حول محاولة الاغتيال إلى انقلاب ملكي.

وعـلى الرغم من أن نفوذ حزب توده السـياسي كان قصير العمر، فقد دام تأثيره الثقافي والفكري. فالحزب هو الذي طرح في إيران مفاهيم مثل السياسـة الجماهيرية، والمشـاركة الجماهيرية، والتنظيمات الجماهيرية مع خلايا الحزب

(*) مجلس شيوخ. [المترجم].

وفروعه، ومؤتمرات الحزب الجماهيرية ومؤتمراته العامة، والصحف الحزبية، والمكتب السياسي، واللجنة المركزية. وقد استعار الآخرون من دون تردد مصطلحات مثل «الديموقراطية المركزية» و«الديموقراطية الشعبية». نشر توده أول قاموس سياسي باللغة الفارسية ليسهم في ترويج كلمات مثل الاستعمارية، والإمبريالية، والفاشية، والجبهة المتحدة، والبرجوازية، والأرستقراطية، وحكم القلة، والرجعية، والتقدم، والجماهير، والكادحين، كما روج لمفهوم الهوية الطبقية، الصراع الطبقي، والديناميكية الطبقية - وقد راجت هذه المفاهيم بشدة إلى حد أن المحافظين بدأوا في استخدام هذه اللغة، مدعين أن ملاك الأراضي «المحسنين» و«الأبويين» هم الأفضل تأهيلا لحماية الفلاحين والعمال. وعلاوة على ذلك، فقد دعم توده من الاقتناع العام بأن على الدولة مسؤولية أخلاقية في إمداد مواطنيها بحاجاتهم الأساسية. وكان الشعار الشعبي هو: «العمل للجميع، التعليم للجميع، الصحة للجميع». وأصبحت الحقوق مرتبطة أكثر بالديموقراطية الاجتماعية من ارتباطها بشعار الديموقراطية الليبرالية «دعه يعمل دعه يمر». وعلاوة على هذا، فقد طرح الحزب في الحياة السياسية مطلب الإصلاح الزراعي وتحويلا راديكاليا للعلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي. وناصر قضية «الأرض لمن يحرثها». وأخيرا، طرح الحزب في الحياة السياسية فكرة أن النساء ينبغي أن يكون لهن الحقوق نفسها التي للرجال - خاصة الحق في التصويت.

عزز حزب توده أيضا الهوية الوطنية لإيران كحضارة قديمة بمظاهر ثقافية تميزها عن جيرانها. وبينما سخر الحزب من النظريات العنصرية للنظام السابق والجيل السابق، فقد شدد على أهمية إيران ما قبل الإسلام. احتفل الحزب بالاعتدال، وأشاد بإيران القديمة، وصدق على بلاغة الأدب الفارسي - خاصة الشاهنامة. وقد كان نوشين، الكاتب الدرامي المشهور والعضو المؤسس لحزب توده، أول من قدم تأويلا لملحمة الشاهنامة كنص راديكالي، مدينا الملوك ومادحا المتمردين الشعبيين مثل كاوه الحداد. وبالمثل قام حزب توده بتعظيم الثورة الدستورية كحركة وطنية وديموقراطية بقيادة الإنتلجنتسيا التقدمية. وقد وضع الحزب نفسه ضمن الحكاية الطويلة للحركة الدستورية. والأكثر من هذا، رفع توده للمرة الأولى مطلب تأميم

صناعة النفط المملوكة لبريطانيا. ففي مايو العام 1946 كتب القنصل البريطاني في خرمشهر تقريرا، محذرا من أن متحدثة لم تتحدث فقط عن المطالبة بقانون شامل للعمل على أساس مبدأ أجر متساو للعمل المتساوي، بل دعت أيضا إلى التأميم الكامل للصناعة النفطية، متهمة الشركة البريطانية بأنها تستغل «جوهرة إيران» وأنها تنفق على طعام الكلاب أكثر من أجور العمال الإيرانيين[49]. وربما تكون هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي يسمع فيها النداء بتأميم النفط في إيران، لكنها لن تكون المرة الأخيرة.

حركة الوطنيين (1949 - 1953)

أدى تدهور حزب توده في نهاية الأربعينيات إلى تقديم فرصة لبزوغ حركة الوطنيين في بداية الخمسينيات. كانت الحركة بقيادة الشخصية الكاريزمية محمد مصدق الذي كان شخصا بارزا في الحياة السياسية الوطنية منذ الحركة الدستورية للعام 1906، حيث خدم كنائب برلماني، وحاكم إقليمي، ووزير قبل أن يرغمه الشاه رضا على التقاعد. وقد عرف بشدة مناصرته لقضيتين رئيسيتين: الدستورية الحازمة في الوطن وبشكل متساو سياسة حازمة لـ «التوازن السلبي» في الخارج للتأكيد على الاستقلال من الهيمنة الأجنبية. وقد جادل مصدق بأن السياسيين التقليديين قد تحدوا وجود إيران بسياستهم التي تغوي بـ «التوازن الإيجابي» و«الاستسلام» للقوى الكبرى. وقد حذر من أن مثل هذه السياسة تحفز القوى الأخرى على المطالبة بامتيازات مماثلة، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للخطر. ولهذه الأسباب، فقد أدان كلا من الاتفاقية الأنجلو - إيرانية للعام 1919 والمفاوضات النفطية في 1945 - 1946 مع كل من الأمريكيين والسوفييت. ولهذه الأسباب نفسها، انشغل بقضية تأميم النفط، وطالب الحكومة بالاستحواذ على الشركة الأنجلو - إيرانية النفطية. وقد أصر على أن لإيران حقا غير متنازع عليه في السيطرة التامة على إنتاج، ومبيعات، وصادرات مصادرها النفطية.

وفي مجال الشؤون الداخلية، عرف مصدق باعتباره دستوريا متشددا. وكان قد مثل في شبابه طبقات «الأرستقراطيين» في المجلس الأول. نتيجة لتعلمه في سويسرا، كان مصدق قد كتب أطروحة في القانون تؤيد إدخال الفقه القانوني الغربي بالكامل

في إيران. وقد عارض انقلاب العام 1921 وتأسيس البهلوية، وهو ما أدى إلى سجنه لفترة قصير من الوقت، ليبعد بعد ذلك إلى قريته في أحمد أباد التي تبعد نحو مائة ميل عن طهران. وبعد العام 1941، عاد إلى السياسة وأصبح مرة أخرى عضوا بارزا حيث جادل بأن الشاه - مثل نظرائه في بلجيكا وبريطانيا - عليه أن يملك لا أن يحكم. وأكد أن استهداف الشاه استعادة سلطته على القوات المسلحة ينتهك روح ومبادئ الدستور، باستخدام الجيش للتدخل في الانتخابات البرلمانية، وإعادة السيطرة على الأملاك الملكية التي كان قد وعد بإعادتها إلى أصحابها الأصليين. وقد تساءل عن مدى شرعية الجمعية التأسيسية في العام 1949 على أساس أن انتخاباتها كانت مزورة. كما أيد أيضا إدخال تعديلات جذرية على قانون الانتخابات، مثل حظر الجيش من الاقتراب من صناديق الاقتراع، وضمان استقلال اللجان الانتخابية، وتخصيص مقاعد أكثر للحضر - خاصة لطهران[50]، بل وصل إلى حد تأييد حرمان الأميين من التصويت على أساس أن «هذا سوف يعد أفضل طريق لإضعاف القوة الحصينة للقلة الحاكمة المالكة للأراضي»[51]. وعلى الرغم من تصويره عادة على أنه «كاره لإنجلترا»، فهو في الحقيقة كان معجبا من دون أدنى تردد بالحكومة البرلمانية الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من أصوله الأرستقراطية، حصل مصدق على القسم الأكبر من التأييد من الطبقات الوسطى. منحدرا من صف طويل من المستوفين البارزين، وسليلا مباشرا لمحسن أشتياني الشهير، الذي كان الوزير الرئيسي لدى الشاه فتح علي، قريبا بالدم والمصاهرة لعدد آخر من الأعيان - بمن في ذلك فرمانفرما، وقوام، ووثوق، وبيات، وإمام جمعة طهران. ورغم ذلك، تمتع مصدق بسمعة أنه «غير قابل للإفساد» بسبب إدانته لتبذير زملائه الأرستقراطيين وبسبب أنه كان هو نفسه يعيش نمط حياة الطبقة الوسطى. فقد تجنب استخدام لقبه السلطنة، وكان يفضل لقب دكتور في إشارة إلى درجته العالية التي حصل عليها من أوروبا. وكان معاصروه يميلون إلى تفضيل الإشارة إلى أي شخص حصل على درجة عالية إما بلقب دكتور أو مهندس. وبمجرد انتخابه رئيسا للوزارة، رفض مصدق تقديمه بلقب «صاحب السعادة». ورأت السفارة البريطانية في ذلك دليلا على ديماغوجيته، ولا عقلانيته، وتقلبه، بينما تعامل الإيرانيون مع ذلك باعتباره دليلا على أنه ليس كبقية الأعيان.

وفي حملة سياسـية ضد كل من البريطانيين والشـاه، أسـس مصدق الجبهة الوطنيـة (جبهة ملـلي) وعبأ فيها طيفا واسـعا من أحـزاب وجمعيات الطبقة الوسطى. وكانت أكثر المجموعات أهمية حزب إيران، وحزب الكادحين، والحزب الوطنـي، وجمعية طهـران للتجار والحرفيـين. وقد بدأ حزب إيـران كجمعية للمهندسـين لكنه تطور إلى منظمة على مستوى الأمة كلها ببرنامج كان اشتراكيا ووطنيا في الوقت نفسـه. وكان الحزب أساسـا متحالفا مـع توده، لكنه انجذب نحو مصدق بعد العام 1946. وسـوف يصبح الدعامة الرئيسـية لمصدق، مقدما له أكثر وزرائه الموثوق فيهم، والتكنوقراطيين، بل والداعمين له في الجيش. وكان حزب الكادحين يحتوي على عدد من المثقفين البارزين الذين انشـقوا عن حزب توده بسبب المطالب النفطية السـوفييتية والأزمات حول أذربيجان وكردستان. وكان الزعـماء بينهم جلال أحمد، الكاتب المشـهور، وخليـل مالكي، وهو عضو قديـم في «الخامسـة والثلاثين» والـذي كان بارزا في توده ليصبح في السـنوات اللاحقـة المنظر الإيراني الرئيسي لـ «الطريق الثالث» - الطريق غير الرأسـمالي وغير الاشتراكي للتنمية. وكان الحزب الوطني منظمة شوفينية تقتصر على جامعة طهران. وكانت تعزف على عظمة إيران الآرية ما قبل الإسلامية وعودة «الأراضي المفقـودة» - خاصة البحرين وأجزاء من أفغانسـتان والقوقـاز. كانت دعايتها، مستلهمة الفاشـية، تسـتهدف الأقليات - خاصة اليهود، والأرمينيين، والبهائيين - واتهمتهـم بأنهـم غير وطنيين و«طابـور خامس». ولم تكن الطبقة الوسـطى المتعلمـة في إيـران - مثلها في ذلـك مثل نظيراتها في جميع أرجـاء العالم - دائما ليبرالية، ومتسامحة، وتقدمية.

كان مصـدق يتمتع أيضا بتأييد عدد من الشـخصيات البـارزة خاصة آية الله السـيد أبو القاسم كاشـاني، وهو أنشط رجال الدين سياسـيا على أيامه. وكطالب في علوم الدين في النجف، سـاهم كاشـاني في التمرد الشـيعي ضـد البريطانيين في العـراق بداية العشرينيات. كانت هناك شـائعة بأن والده، الـذي كان رجل دين أيضا، قد قتل في أثناء مقاومته للبريطانيين. وقد سـجن كاشـاني نفسه عدة مرات - من قبل البريطانيين في العام 1943 بسـبب روابطـه بـ «الطابور الخامس» الألماني، ومن قبل قوام في العام 1945 لمعارضته المفاوضات النفطية مع السـوفييت، ومن

قبل الشـاه في العام 1949 لروابط مفترضة مع من سـيقال إنه حاول اغتياله. وقد كتبت السـفارة البريطانية في تقرير لها أن كاشاني «يحتضن عداوة مريرة تجاهنا» ويمـد مصدق بالكثير من «الدعم السـياسي الديني» لكنـه يمكن شراؤه حيث كان هو وأولاده «مرتشـين» ويمكنهم القبول بـ «صفقـة» - فيما لو كان العرض المقدم «مربحا بشكل كاف»(52).

وإضافة إلى العديد من الصلات مع البازار، كانت لكاشـاني روابط غير رسـمية مع منظمة فدائيي الإسـلام - وهـي واحدة من أولى المنظـمات الأصولية في العالم الإسـلامي. كانت المنظمة تتكون من حلقة ضيقة من رجـال الدين الصغار وصبية البازار، ولم تكن منظمة فدائيي الإسـلام تطالب فقط بتطبيق الشريعة لكنها كانت على اسـتعداد أيضا لاسـتخدام العنف ضد من تعتبرهم «زنادقـة». وقد قامت في العـام 1946 بتقطيع المـؤرخ كسروي بفأس حتى الموت بسـبب تأليفه كتبا تنتقد التشيع. وفي العام 1949 اغتالت المنظمة هجير، رئيس الوزراء، بعد أن أعلن كاشاني أنـه «بهائي متخف». وفي مارس العام 1951، قامت بقتل رزمآرا، رئيس الوزراء، بعد أن أدانه كاشاني لتفاوضه على صفقة نفطية غير مناسبة مع البريطانيين. وفي الأعوام اللاحقة، أطلق فدائيو الإسـلام النار وأصابوا وزير الخارجية وهو يعد الذراع اليمنى لمصدق بسبب شكهم في أنه كان بهائيا متخفيا. كما تآمر فدائيو الإسلام لقتل مصدق نفسـه بسـبب رفضه تطبيق الشريعة ورفضه تعيين مؤمنـين حقيقيين في المناصب العليا. لذا فليس غريبا أن البعض قد شـكوا في أن فدائيي الإسـلام وكاشـاني، وعلى الرغم من المظاهر، قد طورا في السنوات الأخيرة روابط سرية مع قوى خارجية.

ومع تأييد الطبقة الوسـطى واسـتخدام إسـتراتيجيات مثل التقـدم بالعرائض وتظاهرات الشـارع، كان مصدق قادرا على تعبئة الحركـة الجماهيرية للدعوة إلى تأميم صناعة النفط. ومع الإضراب العام الذي قاده حزب توده في صناعة النفط في أبريل 1951، كان بوسـع مصدق الضغط على المجلس في مايو 1951 لقبول مشروع قانـون تقدم به للتأميم ومنحه التصويت الضروري لتشـكيل حكومة تطبق قانون التأميم. ولهذا اعتبر مصدق سيفا ذا حدين لم يهدد فقط شركة النفط والإمبراطورية البريطانية بل هدد أيضا الشـاه واستمرار سيطرته على القوات المسلحة. وقد صرخ متحدث ملكي في المجلس في غيظ(53):

إن الحنكة السياسية قد انحطت إلى مرتبة سياسة الشارع. ومن الواضح أن هذا البلد ليس لديه شيء أفضل من أن يعقد اجتماعات في الشارع. فنحن لدينا الآن اجتماعات هنا وهناك، وفي كل مكان - اجتماعات لأجل هذا ولأجل ذاك، ولكل مناسبة، اجتماعات لطلاب الجامعات، وطلاب المدارس العليا، واجتماعات لمن تبلغ أعمارهم سبعة أعوام، بل لمن تبلغ أعمارهم ستة أعوام. أنا مشمئز وتعب من اجتماعات الشارع هذه.

هل رئيس وزرائنا رجل دولة أم زعيم للغوغاء؟ وما نمط رئيس الوزراء الذي يقول «سوف أتحدث للناس» في كل مرة يواجه مشكلة سياسية؟ لم أجد هذا الرجل مناسبا لهذا المنصب الرفيع أبدا. لكنني لم أتخيل، حتى في أسوأ كوابيسي، أن رجلا عجوزا في السبعين من عمره سوف يتحول إلى مثير للغوغاء. والرجل الذي يحيط المجلس بالرعاع هو ليس سوى خطر على الأمن العام.

وكرئيس للوزراء، عمل مصدق على تنفيذ برنامجه. فقد وضع زملاء من الجبهة الوطنية في الوزارات الرئيسية وفي اللجان البرلمانية. وأنشأ شركة النفط الوطنية وبدأ التفاوض مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية لنقل سلس للسيطرة على النفط. وحينما قاومت الشركة الأخيرة، أمر شركة النفط الوطنية بالاستيلاء على شركة النفط الأنجلو - إيرانية - آبارها النفطية وخطوط الأنابيب إلى جانب معمل التكرير ومكاتبها في كل أنحاء البلاد. وعندما أخلت الحكومة البريطانية - في مساندة لشركة النفط الأنجلو - إيرانية - كل العاملين في الشركة، وأوقفت بالتالي تصدير النفط من إيران، ورفعت شكوى إلى الأمم المتحدة، ظهر مصدق شخصيا أمام مجلس الأمن، واتهم بريطانيا بالتخريب، وقطع الروابط الديبلوماسية وأغلق قنصلياتها وسفارتها. وقد ردت بريطانيا بتجميد الأصول الإيرانية وتعزيز وجودها البحري في الخليج العربي. ومع نهاية العام 1951 كان مصدق قد تورط في أزمة حقيقية مع بريطانيا. وفي شهادة لاحقة حول كل الأزمة، اعترف المكتب الخارجي بأن مصدق كانت لديه القدرة على تعبئة «الساخطين ضد الطبقة العليا الوثيقة الصلة بالبريطانيين»[54].

أصبحت الأزمة مع الشاه في الواجهة في منتصف العام 1952، وقد عجلت بها محاولة مصدق إصلاح قانون الانتخاب لإضعاف الملكية والأقطاب ملاك الأراضي الكبار. ومع فشله في إصلاح القانون، أوقف انتخابات المجلس السادس

عشر مباشرة في أعقاب انتهاء المراكز الحضرية من عملية التصويت وكان هناك عدد كاف من النواب لتحقيق النصاب القانوني. وبعد ذلك أثار أزمة مع الشاه بتأكيده على أنه يملك السلطة الدستورية، كرئيس للوزراء، لتعيين وزير الحرب كبقية وزراء الوزارة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها بجدية السيطرة الملكية على الجيش. وعندما قاوم الشاه، أخذ مصدق قضيته مباشرة للرأي العام. وجادل في خطاب وجهه عبر الإذاعة بأنه بحاجة إلى الإشراف على القوات المسلحة للحيلولة دون القوى المجرمة وبين التآمر على فض تأميم النفط. تدفقت الجماهير بسرعة إلى الشوارع، وبعد ثلاثة أيام من الإضرابات العامة وإراقة الدماء، أرغم الشاه على التراجع. وقد عرفت الأزمة باسم أزمة 30 تير (21 يوليو).

أتبع مصدق ذلك بعدة ضربات. فقد أعلن يوم الثلاثين من تير «ثورة وطنية» ويوم «شهداء الوطن». استحوذ على منصب وزير الحرب، وغير اسم الوزارة إلى وزارة الدفاع، وتعهد بألا يشتري سوى أسلحة دفاعية، وعين رئيسا للأركان، وفصل 136 ضابطا في حملة تطهير، ونقل 15 ألف رجل من الجيش للجندرمة، وخفض موازنة الجيش بمقدار 15 في المائة، وعين لجنة برلمانية للتحقيق في الإمدادات العسكرية السابقة. ونقل أيضا الأملاك الملكية مرة أخرى إلى الدولة، وخفض موازنة القصر، وعين زميلا له يعد من الأعيان المضادين للملكية كوزير للقصر، ووضع الجمعيات الخيرية الملكية تحت رقابة الحكومة، وحرم على الشاه التواصل مع السفراء الأجانب، وأرغم الأميرة أشرف، توأم الشاه النشطة سياسيا على الذهاب إلى المنفى، ورفض إغلاق الصحف التي تدين القصر باعتباره «وكرا للفساد، والخيانة، والجاسوسية». وحينما ووجه مصدق بمقاومة في غرفتي البرلمان، حل مجلس الشيوخ وطالب مؤيديه بالاستقالة من المجلس، وبذلك قضى على النصاب القانوني المطلوب. وبحلول يوليو العام 1953، كان بعض زملائه يتحدثون علنا عن لجنة دستورية - مع اختيار دهخدا، مؤلف المعاجم المشهور والمناضل القديم في أثناء الثورة الدستورية، رئيسا لهذه اللجنة - لاستكشاف إمكانية استبدال الملكية بجمهورية ديموقراطية. وقد طالب مصدق نفسه بإجراء استفتاء للمصادقة على حل البرلمان[55]:

إن شـعب إيـران - وليـس أي أحد آخـر - له الحـق في الحكم في هذه القضية. لأن الشـعب هو من أوجد قوانيننا الأساسـية، ودسـتورنا، وبرلماننا، ونظامنـا الوزاري. ويجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشـعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين. إن للأمة الحق في التعبير عن آرائها، وفيما لو أرادت، فلهـا الحق في أن تغير القوانين. ففي بلد ديموقراطي ودسـتوري الأمة هي الحاكم الأعلى.

الانقلاب (1953)

كثيرا ما صُوِّر انقلاب العام 1953 على أنه مغامرة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمنع انضمام إيران إلى الشـيوعية الدولية. وفي الحقيقة، كانت مغامرة مشـتركة بريطانيـة - أمريكية للحفاظ على احتـكارات النفط العالمية. وخـلال كل مراحـل هذه الأزمة، كانـت القضية المركزية هي من يسـيطر على إنتاج وتوزيع، وبيع النفط. وعلى الرغم من أن كلمة «سـيطرة» تم تجنبها بكل حـزم في الإعلانات العامة، فقد كانت إلى حـد كبير هي المصطلح المعمول به في التقاريـر السرية التي صدرت في كل من لندن وواشـنطن. ففي لندن، كان لدى شركـة النفط الأنجلـو - إيرانية في إيران أكبر معمل تكريـر في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام، وثالث أكبر بلد من حيث الاحتياطيات النفطية. كما أمدت الخزانـة البريطانية بـ 24 مليون جنيه إسـترليني في شـكل ضرائب و92 مليون جنيه إسترليني من النقد الأجنبي؛ وأمدت البحرية البريطانية بـ 85 في المائة من حاجاتهـا من الوقود؛ ونحو 75 في المائة من الأرباح السـنوية للشركة - معظمها يذهـب إلى مسـاهميها في إنجلـترا إلى جانب مشروعاتها النفطيـة في الكويت، والعراق، وإندونيسـيا. وبالنسـبة إلى واشـنطن - إلى جانب لنـدن كذلك - فإن سيطرة الإيرانيين سـتكون لها عواقب كارثية بعيدة المدى. فهي لن تكون ضربة مباشرة لبريطانيا فقط، بل إنها سوف تمنح السيطرة لإيران. ويمكنها بذلك أن تلهم دولا أخرى - خاصة إندونيسـيا، وفنزويلا، والعـراق - لأن تحذو حذوها، وبهذا تنقل السـيطرة بشكل حاد على أسواق البترول العالمية بعيدا عن أيدي الشركات الأمريكية لمصلحة الدول المنتجة. وسـوف يهدد ذلك الشركات الأمريكية وكذلك

الـشركات الغربية الأخرى - إلى جانـب حكومتي الولايات المتحـدة وبريطانيا. وقد كانـت المذكرات السرية البريطانية واضحة جدا في التعبير عن تلك المخاطر البعيدة المدى:

> إن إيـران سـوف تكتفي برؤية الصناعة تدار عند مسـتوى منخفض من دون الإدارة الأجنبيـة. وهـذا يثير مشـكلة: إن أمن العالم الحـر يعتمد على كميـات كبيرة من نفط الشرق الأوسـط. وإذا انتشر هـذا الموقف الإيراني إلى المملكة العربية السـعودية أو العراق، فسوف ينهار كامل هيكل الصناعة إلى جانب انهيار قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا. لهذا فإن خطر شراء البترول المنتج على نطاق أقل سيكون محملا بنتائج خطيرة[56].
>
> سـيكون الأثـر الأول للتأميم هو وضع السـيطرة في أيدٍ فارسـية. من وجهة النظر البريطانية فإن المشـكلة الحالية لم تكن تخص فقط مصير أحد الموارد الرئيسـية، بل إنها قضية تخص المورد الرئيسي في حقل المواد الأولية. فالتحكـم في هذا المورد له الأهميـة العليا. وقد جرى توضيح هذه النقطة بالفعل فيما يتعلـق بأهمية هذا المورد لميـزان مدفوعاتنا ولبرنامج إعادة التسلح، لكن في مجال المفاوضات الثنائية فإن خسارة هذا، مصدرنا الرئيسي الوحيـد من المادة الأولية، سـوف تكون له نتائج لا يمكـن تقريبا تقديرها حـق قدرها. وفضلا على ذلك، فإنه لأمـر زائف افتراض أن هناك تطابقا في المصالح بين العالم الغربي والدولة الفارسـية حول الكم المطلوب إنتاجه من النفط ولمن يُباع وبأي شروط. إذ يمكن للفارسيين أن يحصلوا على كل النفط والعملات الصعبة التي يحتاجون إليها من مسـتوى عمليات أقل بكثير من القائـم حاليا. ولكل هذه الأسـباب، فإن المملكة المتحـدة عليها أن تبقي سيطرتها على الموارد الحقيقية المذكورة[57].

كان البريطانيـون على اسـتعداد لزيـادة الإتاوة، ومشـاركة الإدارة مع شركات غربيـة أخـرى، وحتى القبول بمبـدأ التأميم مادام لا يوضع فعليـا موضع التطبيق وبقاء السـيطرة الحقيقية بعيدا عن الأيدي الإيرانية. وقد أقر السفير البريطاني بأن لندن كانت مسـتعدة لأن تذهب إلى أبعد من صفقة الـ 50/50 وأن تعطي لإيران مـا يصل إلى 60 في المائة مـن الأرباح مادامت قد بقيت «السـيطرة» الحقيقية في الأيدي الغربية: «يبدو أنه من غير المحتمل أن نتفق مع إيران (فيما يتعلق بمسـألة

السـيطرة).. وينبغي أن نحتفظ بالسـيطرة الفعالة. لقد استكشفنا عددا من الحيل لتغطيـة هذه الحقيقـة الصعبة لكننا وجدنا أنها إما خطرة جدا وإما شـفافة جدا بحيث يصعب على الفارسيين القبول بها»[58].

في العلن، جاهد البريطانيون على أسـاس فكرة اسـتحالة التوصل إلى اتفاق بسبب أن مصدق كان «متعصبا»، و«مجنونا»، و«غريب الأطوار»، و«غير متزن»، و«مراوغـا»، و«ديماغوجيـا»، و«عبثيا»، و«صبيانيا، ذا عقليـة أحادية»، و«مثيرا للشـغب»، و«متقلبـا»، و«غير مسـتقر»، و«ذا عواطف باطنيـة»، و«متهورا»، و«شرقيا مخادعا»، و«غير قادر على مواجهة الحقائق»، و«ديكتاتوريا»، و«مصابا برهاب كره الأجانب»، و«روبسبيريا»[*]، «وفرانكشتينيا»، و«غير مؤهل للاستماع إلى صـوت العقل والحكمة»، و«تحكمه عقدة الاستشـهاد». وقد أبلغ السـفير البريطـاني نظيره الأمريكي أن الوضع في إيران - كما في هاييتي - «غير ناضج» لذا فالبلد بحاجة إلى أن يبقى في قبضة أجنبية قوية لمدة عقدين آخرين على الأقل[59]. وقد حذر درو بيرسون - عميد الصحافيين الأمريكيين الموقر – من أنه سيكون من الخطير جدا بالنسـبة إلى أمريكا بأن تكون هناك أزمة طاقة وأن يكون مستقبل «العـالم الحر» في أيـدي رجال كمصدق ووزير خارجيته الـذي اتهمه خطأ بأنه متهم بالفساد ورشوة المحكمة. وقد شرح «مثل هؤلاء الرجال، سوف يقررون ما إذا كان علينا تقنين اسـتخدام النفط - أو من المحتمل كذلك ما إذا كنا سنذهب إلى الحرب العالمية الثالثة»[60]. وقد روج الملحق الصحافي البريطاني في واشـنطن إشاعة عن أن مصدق «منغمس من دون حدود في تعاطي الأفيون»[61]. وجاء في مذكرة مكتوبة بخط اليد في المكتب الخارجي بشكل عابر أن سفارة طهران ترسل إلى الملحق الصحافي لواشـنطن «إمدادا منتظما من السموم لإذاعة البي بي سي». وقد أضافت المذكرة أن واشـنطن كانت «تسـتغل هذا السم بالكامل»[62]. وقد ادعـت الحكومتان البريطانية والأمريكيـة بالخطأ كذلك أن مصدق قدم العديد مـن التنازلات لحزب توده، وعين العديد من المتعاطفين معه في إدارته، وتفاوض سرا مع الاتحاد السـوفييتي، غير أن المكتب الخارجي أقر في مذكرات خاصة بأن

(*) نسـبة إلى ماكسـمليان روبسبير (1758 – 1794) السياسي الفرنسي الذي عرف بمناصرته لعهد الإرهاب والقضاء على كل من اعتبرهم من أعداء الثورة الفرنسية - [المحررة].

حزب توده لا يمثل تهديدا حقيقيا[63]. وبالمثل، أقر دين أتشيسون، وزير خارجية ترومان، لاحقا بأن خطر حزب توده المفترض لم يعتبر خطرا جديا أبدا[64].

اختلف البريطانيون والأمريكيون حول التوقيت والتكتيكات أكثر من اختلافهم حول المصالح والإستراتيجية. فبينما جادل البريطانيون باستمرار وبإصرار منذ البداية بأن مصدق لن يتخلى أبدا عن قضية السيطرة، استغرق الأمريكيون أربعة عشر شهرا - من أبريل العام 1951 حتى يوليو العام 1952 - في البحث عن طرق لإقناعه أو الاحتيال عليه للتوصل إلى «حل وسط»، حيث يمكن لإيران نظريا أن تبقي على تأميم الصناعة، لكنها تسلم من الناحية العملية الإدارة الفعلية للصناعة إلى اتحاد من شركة النفط الأنجلو - إيرانية وشركات نفطية غربية رئيسية أخرى. لم توافق واشنطن على وجهة النظر البريطانية بأن الطريقة الوحيدة للتعامل مع مصدق هي الإطاحة به إلا بحلول أزمة يوليو العام 1952. في اليوم التالي لهذه الأزمة، كتب السفير الأمريكي في تقريره أن «بوسع انقلاب عسكري أن ينقذ الموقف»: «إنه يتملق الرعاع باعتبارهم مصادر قوته، وأنا أخشى، أن هذا يجعل من المستحيل على أي خليفة له إزاحته من منصبه عن طريق الأساليب الدستورية العادية»[65].

بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ونظيرتها البريطانية M16 (SIS)، نهاية العام 1952 بوضع خطط لانقلاب عسكري. وقد قدم كل منهما للخطة موارد رئيسية. فقد كان لدى البريطانيين شبكة قديمة وواسعة منتشرة داخل إيران. وكان لديهم عدد من الخبراء الذين يجيدون التحدث باللغة الفارسية - بعضهم كان قد عمل داخل أو عن إيران لمدة تزيد على ثلاثين عاما. وكانت لديهم أيضا اتصالات بضباط الجيش الكبار. وعبر السنوات، كانت إدارة المخابرات البريطانية قد جمعت ثبتا شاملا بأهم الشخصيات العسكرية مع توضيح ميولهم السياسية، وعلاقاتهم العائلية، وتاريخهم المهني، ونقاط ضعفهم الشخصية. وقد أثبتت هذه المعلومات أنها لا تقدر بثمن خصوصا أنه لم يكن على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تزعج نفسها بجمع مثل هذه المعلومات. وكان واحدا من الدروس التي خرجت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من هذه المغامرة هو ضرورة تجميع ملفات مماثلة للبلدان الأخرى: «نحن نريد معلومات شخصية مهما بدت تافهة»: «من هو هذا الضابط، وما الذي يجعله غاضبا، ومن هم أصدقاؤه، وهلم جرا»[66]. وفي أثناء

ذلك، ساهم الأمريكيون في سفارتهم الضخمة نحو مائة من المستشارين المغروسين في الجيش الإيراني وفي الجندرمة، وضباط صغار، العديد منهم من قادة الدبابات، تدربوا حديثا في الولايات المتحدة، وشبكة سرية في بازار طهران، خصوصا في النوادي الرياضية، المعروفة باسم الزورخانات. وأرسلت أيضا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران كيرمت روزفلت الذي، باعتباره من عائلة ذائعة الصيت، كان بإمكانه طمأنة الشاه إلى أن واشنطن سوف تقدم معونات مالية سخية بعد وقوع الانقلاب، مع اتفاقية نفطية تحفظ ماء الوجه، ومع ضمانات بحماية الملكية. وفي الحقيقة، لم يلزم الشاه نفسه بالخطة حتى وقّع رأس الانقلاب الجنرال فضل الله زاهدي، على خطاب مسبق بالاستقالة من منصبه المستقبلي كرئيس للوزارة. فلم يكن لدى الشاه أدنى رغبة في أن يستبدل مصدق بجنرال خطر محتمل.

حدث الانقلاب في يوم الثامن والعشرين من مرداد (19 أغسطس). فبينما قدمت عصابات من زورخانات البازار - تم تشجيعهم ومساندتهم من قبل وعاظ مرتبطين بآيات الله بهبهاني الملكي النزعة وربما من قبل آية الله كاشاني - المؤثرات الصوتية، اقتحمت 32 دبابة شيرمان مركز طهران، وحاصرت المواقع الرئيسية المهمة، وبعد معركة استمرت نحو ثلاث ساعات مع ثلاث دبابات تحمي بيت مصدق ومحطة الراديو الأساسية، أعلن عن الجنرال زاهدي باعتباره رئيس الوزارة الشرعي المعين من قبل الشاه. ووفقا لشهادة شاهد عيان، جرى تجميع «حشد متنافر» من نحو خمسمائة شخص مع تعزيزه بنحو ألفين من العاملين بالجيش يرتدون الزي المدني[67]. وقد قدرت صحيفة نيويورك تايمز أن المعركة قد خلفت أكثر من ثلاثمائة قتيل[68]. ورغم ذلك مدح الشاه يوم الثامن والعشرين من مرداد باعتباره يوما غير دموي بل ثورة أبطال لأجل حماية مليكهم المحبوب. وأبلغ الرئيس أيزنهاور – ومن دون أي نغمة سخرية - الأمريكيين أن «الشعب» الإيراني قد «نجح بفضل» «ثورته ضد الشيوعية» و«بحبه الجارف للعائلة المالكة»[69].

وقد ترك انقلاب العام 1953 وراءه ميراثا عميقا وممتد الأثر. فبتدميره لمصدق، سوف يصبح الشاه مسكونا بروحه - التي يمكن مقارنتها بالأبطال القوميين المعاصرين له مثل غاندي، وناصر، وسوكارنو. وقوض الانقلاب بدرجة خطيرة شرعية العائلة المالكة - خصوصا في وقت كان الحكم الجمهوري قد انتشر في العالم

بالفعل. وقد ربط الانقلاب بين الشـاه والبريطانيين، وشركة النفط الأنجلو - إيرانية، والقوى الإمبريالية. كما ربط بين الجيش وهذه القوى الإمبريالية نفسـها - خصوصا وكالة المخابـرات المركزية الأمريكيـة وإدارة المخابرات البريطانيـة. لطخ الانقلاب الأمريكيين بالفرشاة البريطانية - إذ بدأ الإيرانيون يرون أن العدو الإمبريالي الرئيسي ليس فقـط بريطانيا بل بريطانيا في تعاونها الوثيق مـع أمريكا. وقد دمر الانقلاب الجبهة الوطنية وحزب توده - حيث عانى الاثنان من اعتقالات واسـعة لأعضائهما، وتدمـير منظماتهما، حتى الذهـاب إلى حد إعدام قادتهما. وقـد مهد هذا التدمير الطريـق للظهور اللاحـق للحركة الدينيـة. وبمعنى آخر، سـاعد الانقلاب على أن تحل «الأصولية» الإسـلامية محل القومية، والاشتراكية، والليبرالية. وفي وقت الحكم الجمهوري، والقومية، والحياد، والاشـتراكية، أصبحت عائلـة بهلوي الملكية ملازمة ومترافقة على نحو مميت مع الإمبريالية، ورأسـمالية الـشركات، والتحالف الوثيق مع الغرب. ويمكن للمرء المجادلة بأن الجذور الحقيقية لثورة 1979 تعود إلى العام 1953.

5

ثورة الشاه محمد رضا البيضاء

إن للملكية معنى خاصا بالنسبة إلى العائلات الإيرانية. إنها جزء من أسلوب حياتنا. لقد كانت جزءا لا يتجزأ من تاريخنا لمدة 2500 سنة.

الإمبراطورة فرح

إن خطأ الشاه الوحيد حقيقة كونه عظيما للغاية بالنسبة إلى شعبه - وأفكاره عظيمة للغاية بالنسبة إلينا.

أسد الله علام، وزير البلاط

محاور: «جلالتك، أين ذهب مؤيدوك؟
الشاه: «فتّشني».

لقاء صحافي في العام 1978

«صممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إسلامية»

المؤلف

توسع الدولة (1953 - 1975)

استأنف الشاه محمد رضا بعد العام 1953 ما كان والده قد أرغم على تركه في العام 1941. فقد

استأنف القيادة بالسرعة القصوى لأجل توسعة الأعمدة الثلاثة التي تقيم الدولة: الجيش، والبيروقراطية، ونظام محسوبية القصر. ومن عدة أوجه، تعد فترة حكمه استمرارا لوالده - مع بعض التعديلات الطفيفة. فبينما كان الوالد قد حكم خلال عصر الفاشية وتحدث عن جعل القطارات تتحرك في ميعادها المضبوط، عاش الابن في أوج الحرب الباردة، وبهذا فقد ابتعد عن لغة الحكم الفردي والعنصرية. ولكن حتى هو، في قمة قوته، لم يستطع مقاومة إضافة اللقب الجديد، آريا مهر (شمس الآريين) إلى قائمة الألقاب الملكية التي تمجده. لقد حقق الشاه محمد رضا حلم الشاه رضا ببناء هيكل دولة ضخم.

تحقق هذا الحلم بفضل ارتفاع العائدات النفطية. وقد ارتفعت تلك العائدات جزئيا بسبب زيادة الإنتاج - أصبحت إيران رابع أكبر بلد منتج للنفط في العالم وثاني أكبر مصدر له، وجزئيا بسبب اتفاقية الاتحاد في العام 1954 التي منحت إيران نسبة 50 في المائة من الأرباح؛ ولكن الجزء الأكبر من ارتفاع هذه العائدات يعود إلى استغلال منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1973 لترفع أسعار النفط الدولية بمقدار أربعة أضعاف. وقد ارتفعت العائدات النفطية الإيرانية من 34 مليون دولار أمريكي في العام 1954 - 1955 إلى5 مليارات دولار في العام 1973 - 1974، وارتفعت أكثر إلى 20 مليار دولار في العام 1975 - 1976. وخلال هذه الأعوام الثلاثة والعشرين، أمد النفط إيران بأكثر من 55 مليار دولار. وقدم للحكومة في المتوسط أكثر من 60 في المائة من إيراداتها السنوية و70 في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي. أصبحت إيران دولة بترولية - أو، كما قد يقول البعض، دولة ريعية - بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى[1].

(الجدول - 8): العائدات النفطية، 1954 - 1976

السنة	العائدات النفطية (بالمليون دولار أمريكي)	العائدات النفطية كنسبة مئوية من عائدات النقد الأجنبي
1954 - 1955	34.4	15
1956 - 1957	181	43
1958 - 1959	344	60
1960 - 1961	359	60

1963 - 1962	437.2	70
1965 - 1964	555.4	76
1967 - 1966	968.5	65
1969 - 1968	958.5	53
1971 - 1970	1200	54
1973 - 1972	2500	58
1974 - 1973	5000	66
1975 - 1974	18000	72
1976 - 1975	20000	72

المصدر:
F. Fesharaki, Development of Iranian Oil Industry (New York: Praeger, 1976), p. 132.

ومن بين الأعمدة الثلاثة التي تقيم دولة بهلوي، استمر الجيش في تلقي معاملة تفضيلية. فقد دشن الشاه العهد الجديد بإعادة تسمية وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب؛ لكي يبين بوضوح أنه ليس للمدنيين التطفل على الشؤون العسكرية. أصبحت إيران واحدة من الدول القليلة في العالم التي لها وزارة حرب بدلا من وزارة دفاع. وفي الفترة بين العامين 1954 و1977، نمت ميزانية الجيش بمقدار 12 ضعفا وارتفعت نسبتها في الميزانية السنوية من 24 في المائة إلى 35 في المائة - من 60 مليون دولار في العام 1954 إلى 5.5 مليار دولار في العام 1973، ثم ارتفعت أكثر إلى 7.3 مليار دولار في العام 1977. وقد توسع عدد القوات من 127 ألف رجل إلى 410 آلاف. وبحلول العام 1977، كان لدى الجيش العادي ما يزيد على 220 ألف رجل، والقوة الجوية 100 ألف، والجندرمة 60 ألفا، والبحرية 25 ألفا. ذهب الجزء الأكبر من الميزانية العسكرية إلى الأسلحة بالغة التعقيد والحداثة. وقد سخر تجار السلاح من أن الشاه كان يلتهم ما يحملونه من كتيبات تعرض الأسلحة بالطريقة نفسها التي كان الرجال الآخرون يقرأون بها مجلة بلاي بوي. وبحلول العام 1975، كان لدى الشاه أكبر بحرية في الخليج العربي، وأكبر قوة جوية في غرب آسيا، وخامس أكبر جيش في العالم كله. وقد تضمنت ترسانته من

الأسلحة أكثر من ألف دبابة حديثة، وأربعمائة طائرة هليكوبتر، وثماني وعشرين طوافة، ومائة قطعة مدفعية بعيدة المدى، وألفين وخمسمائة صاروخ مافريك، ومائة وثلاثا وسبعين طائرة قتالية إف فورF4 ، ومائة وإحدى وأربعين إف فايف إس F5S وعشر طائرات إف فورتين و10 طائرات نقل بوينغ 707. وقد قدر تقرير للكونجرس في الولايات المتحدة أن المشتريات العسكرية الإيرانية كانت «الأكبر في العالم»(2). وكأن كل ذلك لم يكن كافيا، فوضع الشاه قائمة بطلبات تسليح جديدة في العام 1978 تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار. وتتضمن هذه القائمة 160 طائرة إف 16، و80 إف 14، و209 إف 4، و3 مدمرات بحرية، و10 غواصات نووية - وهو ما يجعل إيران قوة في المحيط الهندي كما هي عليه في الخليج العربي. كما وقع الشاه أيضا عقودا مع الأوروبيين الغربيين لبناء محطات نووية - وبتضمينات عسكرية واضحة. وقد ذكر تقرير للكونجرس(3):

> يفوق الإنفاق العسكري لإيران ذلك الإنفاق في جميع الدول القوية في المحيط الهندي، شاملا في ذلك أستراليا، وإندونيسيا، وباكستان، وجنوب أفريقيا والهند. كما يخطط الشاه أيضا لإنفاق ما يقدر بنحو 33 مليار دولار (يقول بعض الخبراء إن هذا ربما يزيد ثلاثة أضعاف) من أجل بناء نحو 20 مفاعلا نوويا بحلول العام 1994. ولو جرى بناء هذه المفاعلات مع مساعدة ألمانية، وفرنسية، وأمريكية، فإنها ستجعل من إيران أكبر منتج للطاقة النووية في كامل منطقة المحيط الهندي.

ولم يقصر الشاه اهتماماته العسكرية على مشتريات الأسلحة. فقد استمر اهتمامه الشديد بكل الأمور العسكرية - في التدريب، والمناورات، والثكنات، وتوفير الحالة المعيشية الطيبة عامة للضباط. وقد أغدق عليهم الرواتب، والمعاشات التقاعدية الجيدة، والمزايا الجانبية، التي تشمل توفير المنازل المريحة، والزيارات المتعددة للخارج، والعلاوات الدورية، وتوفير التسهيلات الطبية الحديثة، ومراكز لبيع السلع بأسعار مخفضة، ومنحا عقارية وأراضي. وقد مارس وظائف الدولة من خلال الزي العسكري، حيث نصب الضباط في المراكز الإدارية العليا، وراقب بنفسه الترقيات فيما فوق رتبة الرائد؛ ومدح هيئة الضباط على إنقاذهم البلاد في العام 1953 في هذا «اليوم المبارك» في 19 أغسطس (الثامن والعشرين من مرداد). وقد

جـرى الاحتفال بهذا اليوم كل عام واعتبر إجـازة وطنية. وأصبح الجيش والملكية مغزولين معا إلى حد أن الشاه، في أحد اللقاءات مع أكاديمي أجنبي، عبر عن نفسه - وعـن غير قصد - ليس باعتباره هو الدولة، عـلى نمط لويس الرابع عشر، ولكن على أنه الجيش مثلما فعل والده[4].

اتخذ الشـاه أيضا إجراءات لاسـتباق أي محاولة للانقلاب العسـكري. ومن خبرته الشـخصية، كان لديـه خوف صحي من الكولونيـلات الذين يحومون في الخلفيـة. وقد حظر على قادة الأفرع وكذلك قـادة الأجهزة الأمنية التواصل مع بعضهم البعـض مباشرة[5]. فجميع الاتصالات كانت تتـم من خلال قناة القصر الملكي. وقد عين أفراد العائلة المالكة والضباط الذين تفتقر شـخصياتهم «للقدرة على التأثير» في قيادة كل المناصب العسكرية الرئيسية[6]. كان لهذا آثاره الكارثية في العام 1978 - 1979. لقد وسع من الحرس الإمبراطوري ليصل عددهم إلى أكثر من 8 آلاف من الرجال المدربين تدريبا جيدا؛ وأنشأ جهاز مراقبة بقيادة صديقه منذ الطفولة الجنرال فردوسـت لكي يراقـب كل نخبة البلاد؛ ودعم مكتب J2 - فـرع المخابرات التابع للجيش النظامي؛ والأكثر أهمية، أنه بمعاونة جهاز مكتب التحقيقـات الفدرالي الأمريكي وجهاز الموسـاد الإسرائيلي أسـس في العام 1957 وكالة اسـتخبارات جديدة. وهي الوكالة المعروفة باختصارها بالأحرف الفارسية سـافاك، والتي نمت في نهاية المطاف لتضم نحو 5 آلاف من العاملين وعددا غير معروف من المخبرين العاملين لبعض الوقت. ويدعي البعض أنه من بين كل 450 ذكرا في إيران كان هناك مخبر للسـافاك[7]. ومـع قيادتها لمدد طويلة من الزمن عـن طريق الجنرال نعمة الله نصيري، وهو شـخص آخر من محاسـيب القصر، كان لدى السـافاك القدرة على مراقبة كل الإيرانيين - بمن في ذلك الضباط الكبار - وفـرض الرقابة على وسـائل الإعلام، وتصفية الطلبـات المقدمة للحصول على وظائف حكومية، وحتى التعيينات في الجامعة، واسـتخدام كل الوسائل المتاحة، بمـا في ذلك التعذيب والإعدامـات العاجلة، للتعامل مع المحتجين السياسـيين. وسريعا ما خلفت السـافاك بيئة أورويلية(*) حيث لم يكن مسـموحا للمثقفين بالتلفـظ باسـم ماركس. ووفق كلمات صحافي بريطاني، كان السـافاك هو «عين

(*) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل الذي كتب رواية «1984».

وأذن الشـــاه، وحينما يكون ذلك ضروريا، قبضته الحديدية أيضا»[8]. وكان مدير السافاك - على الرغم من أنه يخضع اسميا لإشراف رئيس الوزراء - يلتقي بالشاه عـــلى انفراد كل صباح. وقد كتبت فرانســـيس فيتزجيرالد، المؤلفة المعروفة وابنة أخـــت الســـفير الأمريكي، عن خبراتهـــا في إيران في العـــام 1974 في مقال بعنوان «إعطاء الشاه كل ما يحتاج إليه»[9]:

> كان للســـافاك عملاء في قاعة الاســـتقبال في كل فنـــدق، وفي كل إدارة حكوميـــة، وفي كل فصل دراسي في الجامعة. وفي المقاطعات، كان الســـافاك يديـــر خدمات جمع معلومات مخابراتية سياســـية، وفي الخارج كان يفتش على كل طالب إيراني... ولا يمكن للإيرانيين المتعلمين أن يثقوا بأي شـــخص خـــارج دائـــرة الأصدقاء المقربين، وبالنســـبة إليهم ففعـــل ذلك كان مماثلا من حيث أثره كأن كل شـــخص آخر قد أصبـــح عضوا في هذه الدائرة. وقد كثف الســـافاك هذه المخاوف بعدم وجود محاسبة له على أفعاله. فالناس يختفـــون في إيران، واختفاؤهـــم لا يوثق... يقول الشـــاه إن حكومته ليس لديها ســـجناء سياســـيون. (فالشـــيوعيون، كما يشرح هو، ليســـوا سياسيين خارجين على القانون، ولكنهم مجرمون عاديون)، بينما تقدر منظمة العفو الدولية أن هناك نحو 20 ألفا منهم.

وكان توســـع الشـــاه في البيروقراطيـــة الحكومية مؤثرا هو الآخـــر. ففي هذه السنوات، رفع عدد الوزراء كاملي الصلاحية من 12 إلى 20 - شاملا في ذلك وزارات جديـــدة للطاقة، والعمل، والرفاه الاجتماعي، والشـــؤون القروية، والتعليم العالي، والفنون والثقافة، والسياحة، والإســـكان والتشييد الحضري. وبحلول العام 1975، وظفـــت الدولة أكثر من 304 آلاف موظف مدني إضافة إلى زهاء مليون عامل من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء. وكان مكتب رئيس الوزراء، الذي يشرف على الخطة وهيئة الموازنة وكذلك القواعـــد الدينية، يوظف 24 ألفا. ووزارتا التعليم والتعليم العالي توظفان معا 515 ألفا، وتتبعهما 26 ألف مدرســـة ابتدائية، و1850 مدرسة ثانوية، و750 مدرسة مهنية، و13 جامعة. وكانت وزارة الداخلية توظف 21 ألف موظف، وأعيد رســـم الخريطة الإدارية للبلاد، بحيث جرت زيادة عدد المقاطعات مـــن عشر إلى إحدى وعشرين مقاطعة، وتقســـيم هـــذه المقاطعات إلى 400 حي

إداري، لـكل منها عمدة، أو رئيس قريـة، أو مجلس قروي يُعين من المركز. ولأول مرة في التاريخ، وصلت يد الدولة ليس فقط إلى داخل المدن والبلدات ولكن بعيدا في أغوار القرى والكفور القروية. وبحلول العام 1977، كانت الدولة تدفع مباشرة راتب واحد من كل اثنين موظفين بدوام كامل في البلاد.

وكانت الدولة تمول أيضا بشكل غير مباشر عددا من المؤسسات شبه الحكومية: البنـك المركـزي، وبنك التنميـة الصناعية والمناجـم، وهيئة الإذاعـة والتلفزيون الإيرانيـة الوطنية، وشركـة النفط الوطنية الإيرانية، وشركـة الأفلام الوطنية. ومع منتصف السـبعينيات، حاولت الدولة الوفاء بالطلب المتزايد على الأفلام الشعبية بإنتاج ما يزيد على خمسـين فيلما سـنويا. وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأفلام كان تصنيفهـا على أنهـا من رتبة B أنتجت لـكي تنافس أفلام بوليـوود الهندية، فإن قلة منها، كانت لافتة للنظر لمحتواها الاجتماعي مثل غاو (البقرة) وتنغسـير، بحيـث حققـت نجاحا فوريا بـين صفوف الإنتلجنتسـيا. ويقوم فيلـم غاو على أسـاس قصة قصيرة كتبها الكاتب المسرحي الراديكالي غلام حسـين سعيدي، تصور الفقر القروي. أما تنغسـير فقد اقتبس من قصة قصيرة واسـعة الانتشار كتبها في الأربعينيات صادق تشوبك، الذي كان آنذاك متعاطفا مع حزب توده، وهي تصور الكفـاح البطولي لفلاح جرد من ملكيته ليأخذ على عاتقه تصحيح الممارسـات غير العادلة التي يمارسـها وسطاء السلطة المحليون، ومن بينهم رجال الدين، ومقرضو الأموال، ومسـؤولون حكوميون. وكان إقليم تنغسـير في الجنوب مشهورا بتسببه في مصاعب كبـيرة للبريطانيين خلال الحرب العالميـة الأولى. وفي الأعوام اللاحقة، حينما سأل واحد من صناع الأفلام البارزين عن كيف يمكن تفسير أن أفضل الأفلام التـي أنتجت خلال تلـك الفترة كانت من إنتاج الدولة، أجـاب بأن صناع الأفلام، باعتبارهم من الإنتلجنتسيا، كان لديهم إحساس بالمسؤولية عن إنتاج فن يتضمن واقعية اشتراكية ونقدا اجتماعيا[10].

أما العمود الثالث، محسـوبية البلاط، فقد شـهد بدوره نموا مؤثرا مساويا. وقد بدأت مؤسسـة بهلوي التي تأسست في العام 1958 بوصفها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، في إدارة أملاك الشـاه السـابق الموقوفـة نيابة عن الدولة. وبعد ذلك دمجت معظم الأصول الثابتة للشاه الحالي أيضا وكذلك الأصول الثابتة

لأربعة وستين فردا آخر من أفراد العائلة المالكة، الذين تلقى العديد منهم عمولات مجزية للخدمة في مجالس إدارات الشركات. وقد تلقت المؤسسة دعما آخر حينما بدأت في اقتطاع مبالغ كبيرة من عائدات النفط السنوية. وفي قمة نشاطها، كانت لدى مؤسسة بهلوي أصول تقدر قيمتها بأكثر من 3 مليارات دولار، مع أسهم لها في 207 شركات تنشط في فروع متعددة مثل المناجم، والتشييد، وتصنيع السيارات، والأعمال المعدنية، والأعمال الزراعية، والتصنيع الغذائي، والنظام المصرفي، والتأمين، والسياحة (كازينوهات، كابريهات، والفنادق الكبرى). وكانت لها أيضا أسهم في شركات دولية مثل كروب وجنرال إليكتريك. وكانت محفظة الشاه المالية الشخصية تقدر بما يزيد على مليار دولار. وقدرت الأصول الإجمالية للعائلة المالكة بما يزيد على 20 مليار دولار[11]. وقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز في أحد تقاريرها في العام 1979: «خلف واجهة النشاطات الخيرية كان يتم استخدام المؤسسة ظاهريا في ثلاث طرق: مصدر لتمويل العائلة المالكة، ووسائل للسيطرة على الاقتصاد، وقناة لمكافأة المؤيدين للنظام»[12]. وقد وصفت المعارضة في الداخل هذه المؤسسة بأنها أخطبوط عملاق تمتد أذرعه إلى كل مجالات النشاط الاقتصادي.

استخدم الشاه الجيش، والبيروقراطية، ومحسوبية البلاط لتحزيم الوزارة والبرلمان برجاله. وقد عدل الدستور، معطيا لنفسه سلطة اختيار رئيس الوزارة. كما زاد أيضا من حجم المجلس إلى 200 نائب ومدته إلى أربع سنوات كاملة. ومن بين الرجال الثمانية الذين ترأسوا الوزارة بين العامين 1953 و1977، فإنهم كلهم باستثناء اثنين كانوا من المفضلين لديه. والاستثناءان هما الجنرال زاهدي وعلي أميني. وجاء اختيار زاهدي شخصيا لقيادة الانقلاب العسكري عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية، وقد أزاحه الشاه من منصب رئيس الوزارة بعد عشرين شهرا - وذلك على الرغم من أن ابنه كان قد تزوج ابنة الشاه الوحيدة. ورحله الشاه إلى سويسرا بعد رواج شائعات بأنه اختلس مبالغ مالية مذهلة. وقد كتب السفير البريطاني في تقرير له أن الشاه أراد أن يكسر السوابق الدستورية وأن يوضح من هو الزعيم بتغييره لزاهدي أثناء عطلة برلمانية[13]. وإمعانا في التوضيح، أعلن الشاه أنه سوف يترأس أحد

اجتماعات الوزارة الأسبوعية. أما أميني، وهو ليبرالي وسليل لعائلة أشتياني، فقد فُرض على الشاه عن طريق إدارة كيندي على أمل أنه سوف يبدأ تنفيذ إصلاح زراعي، ولكنه أقيل بمجرد محاولته ترتيب الميزانية العسكرية. وقد اتهم الشاه بعض وزراء أميني بالاختلاس.

أما جميع رؤساء الوزارة الستة الآخرين فقد كانوا من مرشحي الشاه. وكانوا على الأغلب من الشباب المتعلم في أوروبا العامل في الوظائف المدنية ومن عائلات بارزة ربطت حياتهم المهنية بسلالة بهلوي الحاكمة. وأتى أمير حسين علاء (معين الوزارة) من بين صف طويل من أقطاب ملاك الأراضي في وسط إيران. وكان والده، علاء السلطنة، قد مثل الشاه ناصر الدين في بريطانيا. وكان هو نفسه قد درس في مدرسة ويستمنستر، وقضى أعواما في الهيئات الديبلوماسية، وخدم وزيرا للبلاط في العام 1950 ورئيس وزارة مؤقتا لسد الفراغ في العام 1951 قبل انتخاب مصدق. كتب البريطانيون في أحد تقاريرهم أن علاء «يميل إلى المبالغة في تقدير مناقب الشاه ويفعل القليل لكبح طموحات الأخير في قيادة البلاد بطريقة مماثلة إلى حد كبير للطريقة التي قادها بها أبوه»[(14)]. وكانت زوجته هي ابنة آخر وصي على العرش ومن بين أوليات النساء اللواتي تخلين عن الحجاب. وكان رئيس الوزارة الثاني مشير إقبال طبيبا متعلما في فرنسا انتقل من إدارة مستشفى إلى خدمة الحكومة. وقد فصله مصدق من منصب حاكم أذربيجان. وكانت ابنته متزوجة من أحد إخوة الشاه غير الأشقاء. وكان جعفر شريف إمامي مهندس سكة حديد تلقي تدريبا في ألمانيا اعتقل من قبل البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد قضى معظم حياته عاملا في خدمة الحكومة. وكرئيس لمجلس الشيوخ لمدة خمسة عشر عاما ونائب لرئيس مؤسسة بهلوي، فقد سهل من عمولات التعاقدات ولذلك لقب بلقب السيد خمسة في المائة. وأتى أسد الله علم من عائلة بلوشية شهيرة تسمى بـ «سادة الأهوار». وكان متزوجا من ابنة قوام الملك من شيراز. وقد حكم كرمان وبلوشستان قبل أن يدخل البلاط. وباعتباره صديقا شخصيا للشاه، فقد شاركه علم في فتيات الهوى اللاتي استوردهن من باريس[(15)]. وكان حسن علي منصور ابنا لعلي منصور (منصور الممالك)، وكان رئيسا للوزارة وقت غزو قوات الحلفاء. تلقى تعليمه

في فرنسا، وقضى معظم حياته في الخدمة الحكومية. واشتهر عنه قوله لنواب المجلس إنه لا يأبه برأيهم فيه لأنه اعتبر نفسه «خادما لجلالته». وقد اغتيل في العام 1965 على يد عضو سابق في جماعة فدائيي الإسلام.

أعقب منصور في رئاسة الوزارة أمير عباس هويدا، صديقه وأخو زوج ابنته(*). ويتحدر هويدا أيضا من عائلة تعمل في الخدمة المدنية، وظل في موقع رئاسة الوزارة لمدة اثني عشر عاما كاملة - أطول مدة في تاريخ إيران الحديث. وكان يفضل أن يخاطب الشاه بالفرنسية أو الإنجليزية. وقد جرت التضحية به في العام 1977 للمعارضة الدينية التي اتهمته بأنه كان بهائيا سرا وذلك يعود بكل بساطة إلى أن جده كان بابيا. كان هويدا يحب أن يتفاخر بأنه واحد من «رجال الشاه الجدد». ووفق تعبير أحد الديبلوماسيين الأجانب، كان الشاه يعامل هويدا والوزراء الآخرين «كما لو كانوا فراشين لديه - وكانوا يحبون ذلك»[16]. وفي كل عيد نوروز، كان الشاه يعقد لقاء ضخما في القصر الملكي حيث كان أصحاب المقامات الرفيعة ينحنون أمامه مع وضع أيديهم على أعضائهم الحساسة - وهي إيماءة تذكر بالأيام التي كان فيها الوزراء عبيدا منزليين يمكن إخصاؤهم عن طريق سادتهم الملكيين.

استغل رؤساء الوزارة هؤلاء نفوذهم لحشو وزاراتهم والبرلمانات إلى حد أن كلتا المؤسستين اعتبرت مجرد ختامة. وكان الوزراء - مثل رؤساء الوزارات - في الأغلب من الشباب من المسؤولين الحكوميين المتعلمين في الغرب[17]. وبالمثل، فقد كان أعضاء مجلس الشيوخ ونواب المجلس في أغلبهم من المهنيين الذين لهم تاريخ في الخدمة المدنية، مع عدد قليل متناثر من ملاك الأراضي المستعدين لاتباع قيادة الشاه[18]. وفي أغلب هذه السنوات، كان المجلس مقسما إلى كتلتين رئيسيتين: الأغلبية التي شكلت أولا من حزب إقبال الوطني، ثم من حزب منصور وهويدا إيران الجديدة، والأقلية التي تشكلت من حزب علم (الشعب). وكان الشاه - بمعاونة من السافاك - يحدد للنواب الانتساب لأي حزب. ولذا فليس من المدهش أن هذه الأحزاب صارت تعرف بالتبادل على أنها أحزاب «نعم» و«نعم، يا سيدي»

(*) الأخ هو فريدون هويدا، الأديب والمفكر والديبلوماسي الذي استقال من منصبه سفيرا للأمم المتحدة بعد قيام الثورة الإسلامية. [المحررة].

أو «نعم، بكل تأكيد». وفي مذكراته في العام 1961 «رسالتي لبلادي» - والتي كتبها كاتب أمريكي محترف - جادل الشاه بأنه كان ملتزما بالكامل بنظام التعدد الحزبي: «لــو كنــت ديكتاتورا بدلا من كوني ملكا دســتوريا لكان قد أغــراني نظام الحزب الواحد المســيطر مثل نظــام هتلر أو ما تجده اليوم في الدول الشــيوعية. ولكني كملك دســتوري أقبل بالتشــجيع على وجود نشاط حزبي على نطاق عريض بعيدا عن السترة الضيقة لحكم الحزب الواحد أو دولة الحزب الواحد»[19]. وخلال هذه الســنوات، كان الشاه لايزال يحب أن يعتبر نفسه «ديموقراطيا» مخلصا عازما على «تحديث» مجتمع تقليدي للغاية.

(الجدول - 9): رؤساء الوزارة بين العامين 1953 و1977

الاسم	الوزارة	تاريخ الميلاد	مهنة الوالد	الحياة العملية	التعليم	اللغات الأجنبية
فضل الله زاهدي	أغسطس 1953 - أبريل 1956	1890	مالك أراضٍ صغير	الفرسان (لواء القوزاق)	الفرسان (لواء القوزاق)	التركية
حسين علاء	أبريل 1955 - يونيو 1956	1884	مالك أراضٍ كبير	الخارجية	بريطانيا	الإنجليزية
منوجهر إقبال	يونيو 1956 - أغسطس 1960	1908	مالك أراضٍ صغير	الطب	فرنسا	الفرنسية
جعفر شريف إمامي	أغسطس 1960 - يونيو 1961	1910	رجل دين	مهندس، الخدمة المدنية	ألمانيا	الألمانية
علي أميني	يونيو 1961 - يوليو 1962	1903	مالك أراضٍ كبير	محام، الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
أسد الله علم	يوليو 1962 - مارس 1964	1919	مالك أراضٍ كبير	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية، الإنجليزية
حسن منصور	مارس 1964 - يناير 1965	1924	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
عباس هويدا	يناير 1965 - أغسطس 1977	1919	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	بيروت	الفرنسية

(الجدول - 10): الإنفاق العسكري بين العامين 1954 و1977
(بأسعار وأسعار صرف العام 1973)

السنة	الإنفاق (مليون دولار أمريكي)
1954	60
1955	64
1956	68
1957	203
1958	326
1959	364
1960	290
1961	290
1962	287
1963	292
1964	323
1965	434
1966	598
1967	752
1968	852
1969	759
1970	958
1971	944
1972	1300
1973	1800
1974	4000
1975	5500
1976	5700
1977	7200

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament: Year Book for 1977 (Cambridge: MIT Press, 1977), pp. 228 - 229.

التحولات الاجتماعية (1953 - 1977)

استغل الشاه القوة الجديدة التي اكتسبها لكي يقوم بتغييرات في المجتمع الأوسع. وقد بدأ ببطء مع برامج متواضعة وضعت لكي تكمل ما كان قد بدأه أبوه. وسرّع الإيقاع بعد العام 1963، حينما دشن الثورة البيضاء التي صممت بوضوح لمواجهة ثورة حمراء محتملة من الأسفل. وقد تفوق على والده بحفلة تتويج تكلفت عدة ملايين من الدولارات لم يتوج نفسه فيها فقط، لكنه أقدم أيضا على تتويج زوجته الجديدة، فرح ديبا. وكان قد هجر زوجته الثانية ثريا، بسبب فشلها في الحمل بوريث - مرة أخرى تذكيرا بنابليون. وقد أطلق على فرح الشهبانو (السيدة الملكة) - وهو لقب ساساني. ولكي يميز المناسبة، بنى على المدخل الغربي الرئيسي لطهران النصب التذكاري العملاق الشهياد، الذي يعني حرفيا ذكرى الشاه. والأكثر من هذا، فقد استغل إلى أقصى حد الطفرة النفطية لكي يدشن، مع جلبة أشد حضارته العظيمة الجديدة. فقد أعلن أن إيران كانت على أبواب حضارة عظيمة، ومستقبلها سوف يكون أكثر تألقا من ماضيها - متضمنا في ذلك الإمبراطوريات الأخمينية، الساسانية، والبارثية، وسوف تفوق مستويات معيشتها قريبا مستويات المعيشة في أوروبا، وسوف تنتج طريقة في الحياة تتفوق على كل من الرأسمالية والشيوعية، وسوف تكون حقيقةً خلال جيل واحد خامس أقوى بلد - بعد الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، اليابان، والصين. وكان يحاضر الأوروبيين أيضا حول كيف أنهم لم يكونوا يعملون بجهد كاف، ولا يدفعون ما يكفي مقابل النفط، وكيف أنهم لا يحافظون على الموارد القيمة، ولا يدرسون مناقب المسؤولية الاجتماعية، ولا يؤدبون صغارهم، وينتجون وحوشا إنسانية مثل هؤلاء في الفيلم الشهير «البرتقالة الآلية»(*)[20]. وكان رد الغربيين هو أن الشاه قد أصبح مصابا «بجنون العظمة» مع «أوهام عظمة نابليونية». وقد وصفه واحد من وزراء الخزانة الأمريكيين بأنه «مخبول».

(*) Clockwork Orange، فيلم للمخرج الأمريكي الراحل ستانلي كوبريك أثار جدلا بعد صدوره في العام 1971 لما احتواه من مشاهد جنسية وعنيفة عن جرائم المراهقين. [المحررة].

شكل الإصلاح الزراعي مركز الثورة البيضاء. دشن رئيس الوزراء أميني الإصلاح الزراعي في العام 1962، وتبناه الشاه في العام 1963 ولقي الثناء باعتباره أهم إنجازاته. وكانت خطة أميني الأولية تقصر ملكية ملاك الأراضي على قرية واحدة. أما الأراضي الزائدة على ذلك فسوف تنقل إلى المحاصصين مع حقوق إيجار. وقد سمحت النسخة المخففة من القانون لملاك الأراضي بتمرير ملكياتهم في أكثر من قرية لأقرب أقربائهم، وكذلك الإبقاء على البساتين لأنفسهم، وأراضي الغابات، والأراضي التي يزرعونها، والمزارع المميكنة، ومشروعات التصنيع الزراعي. كما سمح للمؤسسات الدينية بالاحتفاظ بالأوقاف التي يديرونها منذ فترة طويلة. وعلى الرغم من هذه التخفيفات، أنجز الإصلاح الزراعي ما كان مقدرا له إنجازه، أضعف من الأعيان، على الرغم من أن بعض ملاك الأراضي، بمن فيهم عائلة بهلوي، نجحوا في التحول إلى مزارعين تجاريين ناجحين. وقد عمل الإصلاح الزراعي على ترديد مصطلحات مثل فيودال (إقطاعي)، أعيان، أشراف (أرستقراطية)، وعمدة مالك (مالك أراضٍ كبير). وقد عمل الإصلاح الزراعي على تقسيم الريف إلى نحو 1300 مؤسسة تجارية تمتلك كل منها أكثر من 200 هكتار؛ ونحو 640 ألف مالك أراضٍ - عدد كبير منهم ملاك غائبون - يمتلكون ما بين 10 و200 هكتار؛ ومليون ومائتي ألف عائلة - أغلبها من عائلات المحاصصين السابقين مع حقوق إيجار - وتمتلك كل عائلة منها أقل من 10 هكتارات؛ وأكثر من 700 ألف عامل زراعي - كلهم من الفلاحين السابقين الذين لم يكونوا يستأجرون أرضا. وحيث كان مستوى عشرة هكتارات هو الحد الأدنى المطلوب لإعاشة العائلة في أغلب الأقاليم، فإن العديد من الملاك الصغار لم يكونوا في وضع أفضل كثيرا من العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا.

وكان على الفلاحين لكي يحصلوا على الأرض الانضمام إلى تعاونية زراعية تشرف عليها وزارات الزراعة والشؤون الريفية. وفي بعض المناطق أقامت الحكومة مراكز طبية وفصولا لمحو الأمية. وقد علق أحد الأنثروبولوجيين الذي قام بزيارة منطقة البوير أحمديين قائلا: «إن الفرد ليدهش من درجة المركزية المرتفعة للغاية خلال العقد الأخير. الحكومة تتدخل الآن عمليا

في كل أوجـه الحيـاة اليومية. فالأرض يتم التعاقد عليهـا مع الحكومة، وعبر التدخل الحكومي أيضا يجري رش أشجار الفواكه، وتسميد المحاصيل، وتسمين الماشية، وإقامة خلايا النحل، ونسج السجاد، وولادة الأطفال، وتنظيم السكان، وتنظيم النسـاء، وتعليم الدين والسيطرة على الأمراض»[21]. والأكثر من ذلك، مـع تقلص تعداد البـدو الرحل أكثر، فإن المجموعـات القبلية الصغيرة التي أعطت إيران مظهر الفسيفسـاء الاجتماعي قد اختفت وأصبحت في طريقها إلى الاندثار. وبشـكل مماثل، أصبحت مصطلحات مثل دائرة وطائفة، وكذلك الخان وإلبغ، مهجورة. وأصبحت بالكاد بإمكانها استحضار صورة غامضة عن عهد غامض عتيق.

وبينما حوّل الإصـلاح الزراعي الريف، أحدثت الخطط الخمسـية والموازنة ثـورة صناعية صغيرة. فقد حُدِّثـت مرافق الميناء؛ ومدِّد خط سـكة حديد عبر إيران، للربط بين طهران وكل من مشهد، وتبريز، وأصفهان؛ وتمت سفلتة الطرق الرئيسية بين طهران وعواصم المقاطعات. مُولت معامل البتروكيماويات؛ ومعامل تكرير النفط؛ والسـدود لتوليد الطاقة الكهرومائية - وسُميت بأسماء أفراد من العائلـة المالكـة؛ ومصانع الصلب في الأهـواز وأصفهان - وقد بنى السـوفييت المصنـع الأخير، وخط أنابيب للغاز للاتحاد السـوفييتي. ودعمـت الدولة أيضا القطاع الخاص عن طريق رفع الرسـوم الجمركية لحماية الصناعات الاستهلاكية، وتوفـير قروض بفائدة منخفضة من خلال بنك تنمية الصناعات والمناجم، وذلك للتـودد إلى رجال الأعـمال المقربين من القصر. وأضحـت عائلات ملاك الأراضي القديمة مثـل البياتين، والمقداميـين، والدواليين، والأفشـاريين، والقارهغوزليين، والإسـفندياريين، والفارمانفارمنيـين - أصحـاب أعـمال رأسـماليين. وقد كتبت صحيفة اللوموند أن الشاه - مثله في ذلك مثل ملوك فرنسا في بداية القرن التاسع عشر- شـجع أصحاب الأعمال على «إغناء أنفسـهم»، وأعفاهـم من الضرائب، ووفر لهم حماية من المنافسة الأجنبية[22]. وبين العامين 1953 و1975، زاد عدد المصانـع الصغيرة من 1500 إلى أكثر من 7000، والمصانع ذات الحجم المتوسـط مـن 300 إلى 800، والمصانـع الكبيرة – التي توظف أكثر مـن 500 عامل - من أقل من 100 إلى أكثر من 150. وتشـمل هذه المصانع صناعة النسيج، المعدات،

وصناعة تجميع السيارات في كل من طهران، أصفهان، شيراز، تبريز، الأهواز، آراك، وكرمانشــاه. وتتخصص المشروعات الأصغر في الملابس، التصنيع الغذائي، وتشمل التبغ، المشروبات، الأســمنت، الطوب، البلاط، الورق والأجهــزة المنزلية. وكانت المشروعات التي تعد محل فخر النظام هي ســد دزفول في خوزســتان، ومصانع الصلــب في أصفهان، والمفاعل النووي في بوشــهر. وتبين أرقام الإنتاج مدى هذه الثورة الصناعية.

(الجدول - 11): الإنتاج الصناعي 1953-1977

	1953	1977
الفحم (بالطن)	200,000	900,000
الحديد الخام (بالطن)	5,000	930,000
الصلب والألومنيوم (بالطن)	-	275,000
الأسمنت (بالطن)	53,000	4,300,000
سكر (بالطن)	70,000	527,000
الكهرباء (كيلووات ساعة)	200 مليون	14 مليار
المنسوجات القطنية (متر)	110 ملايين	533 مليونا
الجرارات	-	7,700
السيارات	-	109,000

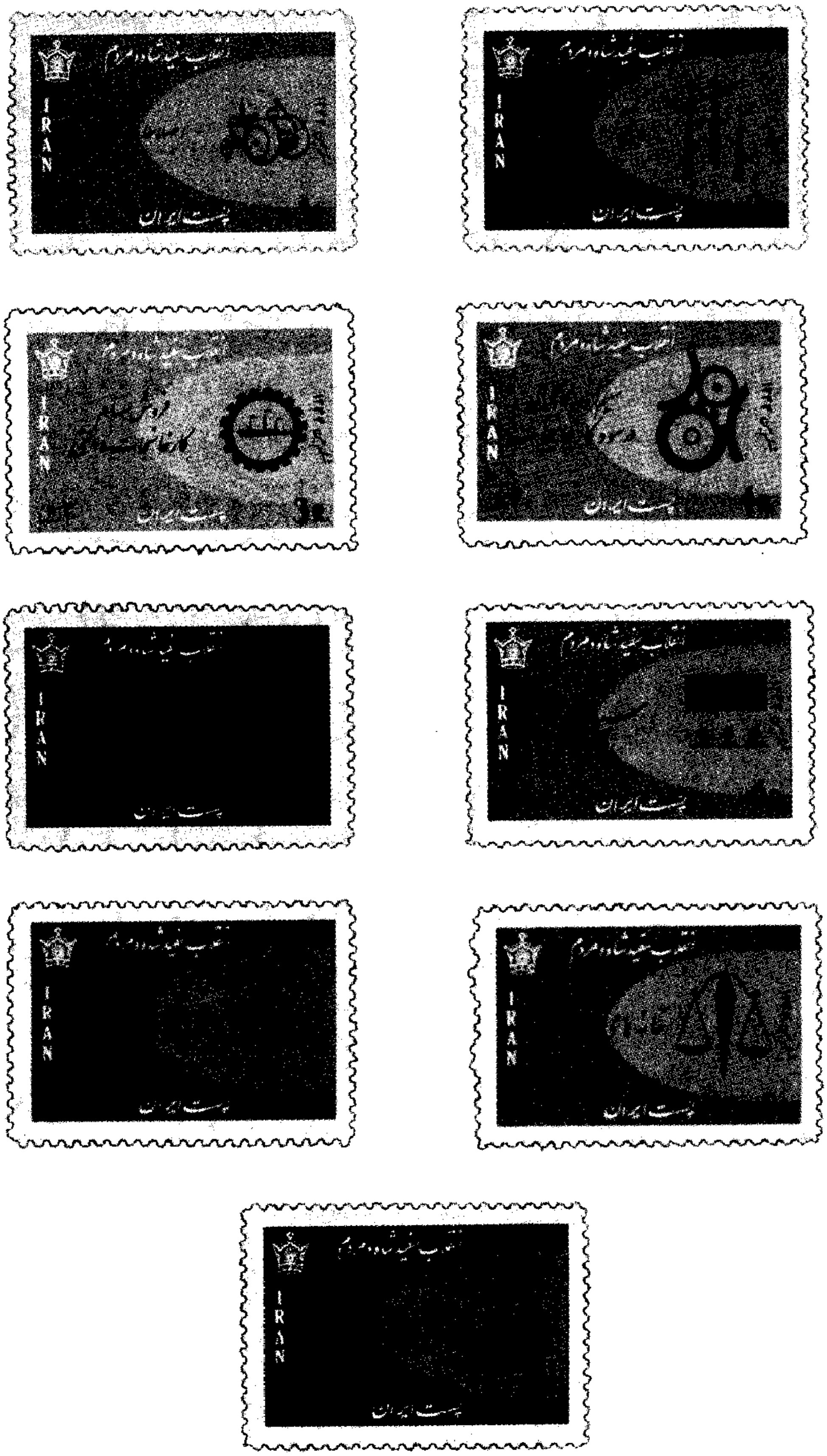
وقــد مضــت الدولة أيضــا في برنامج اجتماعــي. فقد نما عدد المؤسســات التعليميــة بنحو ثلاثة أمثال بعد تدشــين الثورة البيضــاء. وارتفع عدد الأطفال المســجلين في دور الحضانة من 13,300 إلى 221,990، وتلاميذ المدارس الابتدائية مــن 1,640,000 إلى 4,080,000، وطــلاب المدارس الثانوية مــن 370,000 إلى 741,000، وفي المــدارس المهنيــة مــن 14,240 إلى 227,000، وفي الكليــات من 24,885 إلى 145,210، وفي الكليــات في الخارج مــن 18,000 إلى 80,000. وأكثر من هذا، فقد أعلن إطلاق فيالق محو الأمية - التي وضعت على أساس النموذج الكــوبي - باعتبارها جــزءا لا يتجزأ من الثورة البيضاء. وقد ســاعدت على زيادة معــدل المعرفة بالقراءة والكتابة من 26 إلى 42 في المائة. وزادت البرامج الصحية

عـدد الأطباء مـن 4,000 إلى 12,750، وعدد الممرضات مـن 1,969 إلى 4,105، والعيادات الطبية من 700 إلى 2,800، وعدد الأسرّة بالمستشفيات من 24,100 إلى 48,000 ورفعت هذه التحسينات، إلى جانب التخلص من المجاعات وأوبئة الطفولة، عدد السكان من 18,954,706 في العام 1956 - وهو التاريخ الذي نفذ فيه أول إحصاء سكاني - إلى 33,491,000 في العام 1976. وعشية الثورة، كان نصف عدد السكان تقريبا تقل أعمارهم عن 16 سنة. وقد توسعت الثورة البيضاء أيضا لكي تضم قضايا المرأة. فقد كسبت المرأة الحق في التصويت، وحق الترشح لكل المناصب الانتخابية، والخدمة في القضاء - أولا كمحامية، ثم لاحقا كقاضية. وحدّ قانون حماية الأسرة للعام 1967 من قدرة الرجال على الطلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الأطفال. كما رفع القانون أيضا من سن الزواج للنساء إلى 15 سنة. وعلى الرغم من أن الحجاب لم يحُظر قط، فلم يشجع لبسه قط في المؤسسات العامة. والأكثر من ذلك، فقد أسست أقسام في الفيالق الصحية ومحو الأمية من أجل مد التسهيلات الطبية والتعليمية، خصوصا المعلومات المتعلقة بتحديد النسل للنساء.

وقد أنتجت هذه التغييرات تكوينا طبقيا معقدا[23]. فعند القمة كانت هناك طبقة عليا تتكون من دائرة ضيقة من العائلات المرتبطة بالبلاط البهلوي - العائلة المالكة ذاتها، والسياسيين الكبار والمسؤولين الحكوميين، وضباط الجيش، إلى جانب أصحاب الأعمال ذوي العلاقة بالبلاط، والصناعيين، والعائلات التجارية. وقد أتى بعض هؤلاء من العائلات القديمة، وآخرون كانوا رجالا صنعوا أنفسهم بأنفسهم مع روابط بالبلاط، بينما كان آخرون قد تزوجوا من النخبة. امتلك كل هؤلاء أكثر من 85 في المائة من المشروعات الكبيرة في التأمين، البنوك، الصناعة التحويلية، والتشييد الحضري. وعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة أتت من خلفية شيعية، كان لدى القليل منهم ارتباطات بالبهائية، والبعض كان منضما إلى المحافل الماسونية السرية. قدم هذا وقودا لهؤلاء الذين ادعوا أن بريطانيا سيطرت على إيران من خلف ستار عن طريق المحافل الماسونية، وعن طريق الصهاينة من خلال البهائية التي يوجد مقرها الرئيسي في حيفا.

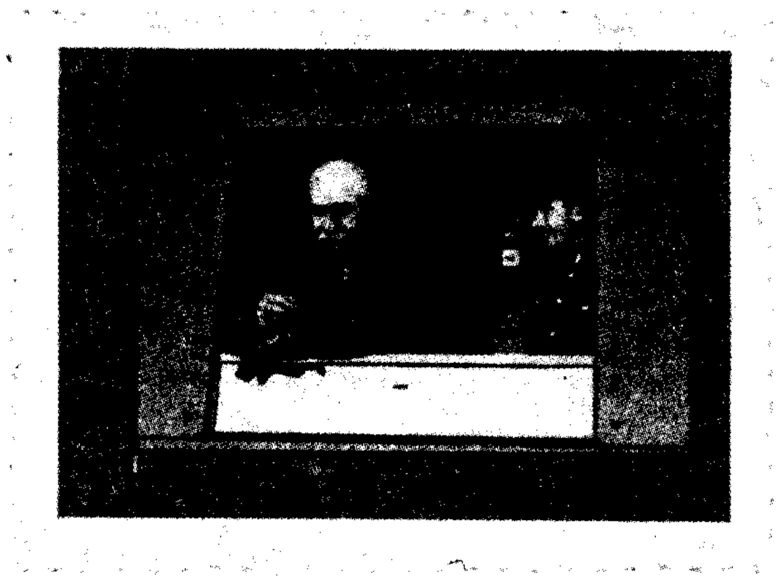
(5) طوابع (1963 - 1978)

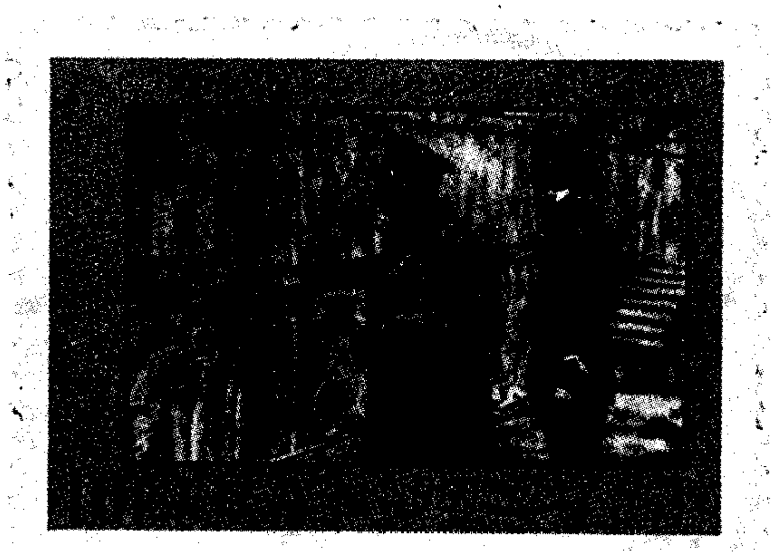
5 - 1 مجموعة طوابع تحتفي بمظاهر الثورة البيضاء

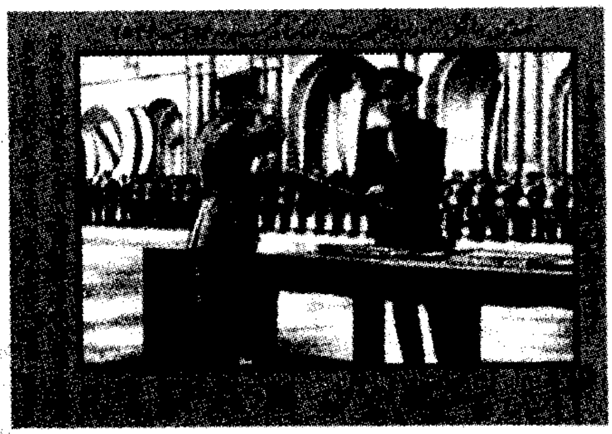


5 - 2 مجموعة طوابع تحيي ذكرى الشاه رضا

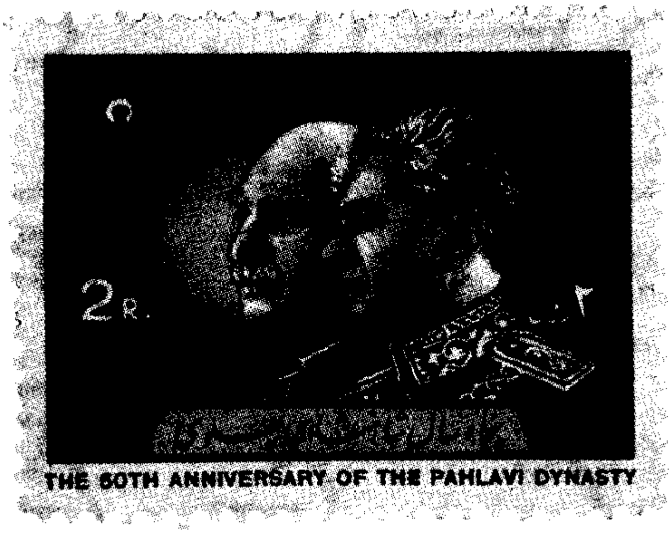


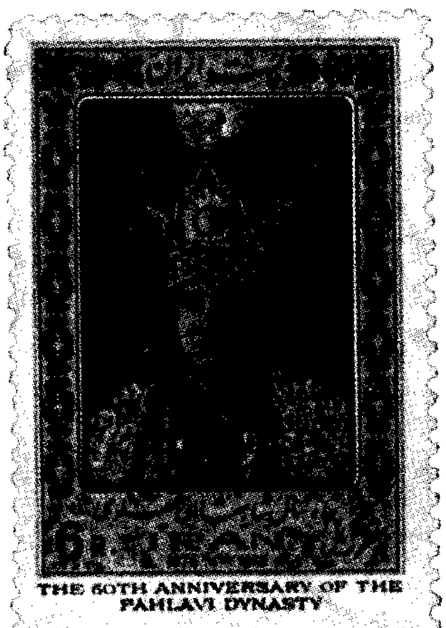






5 - 3 مجموعة طوابع تحيي الذكرى الخمسين للدولة البهلوية







أما الطبقات الوسـطى فتكونت مـن طبقتين مختلفتين للغايـة: برجوازية البازار الصغيرة التي تشـكل الطبقة الوسـطى التقليدية، وطبقة وسـطى حديثة تتكون من الموظفـين ذوي الياقات البيضـاء والمهنيين الذين تلقوا تعليما جامعيا. ويشـكل ملاك الطبقة الوسطى أكثر من مليون عائلة - وهو ما يصل إلى نحو 13 في المائة من السكان العاملين. ولا تضم أصحاب الدكاكين في البازار وملاك الورش فقط، ولكن أيضا المصنعين الصغار والمزارعين الملاك الغائبين الذين يمتلكون ما بين 50 و100 هكتار. كما تضم أيضا معظم العلماء - بسـبب الروابط العائلية، وأيضا بسبب الروابط التاريخية بين المسجد والبـازار. وعلى الرغم مـن التحديث الاقتصادي، ظل البازار مسـيطرا على نحو نصف إنتـاج الحـرف اليدوية في البلاد، ونحو ثلثـي تجارة التجزئة، ونحـو ثلاثة أرباع تجارة الجملـة. وظل محتفظا بحـرف وتجارة الجماعات الحرفية إلى جانب آلاف المسـاجد، والتجمعات الدينية، والحسـينيات (قاعات محاضرات دينية)، والمجموعات التي تنظم مواكب شـهر المحرم. والمفارقة أن الطفرة النفطية منحت الطبقة الوسـطى التقليدية الفرصة لتمويل المراكز الدينية وتأسـيس مدارس خاصة تركز على أهمية الإسـلام. وقد صممـت هذه المدارس على غرار مدارس تقوم بإعداد الطفل البازاري لجامعات القمة، وبذلك ساعدت أموال النفط على تغذية التقاليد.

وصـل تعداد الطبقة الوسـطى التي تحصل على رواتب إلى أكـثر من 700 ألف - نحـو 9 في المائة من تعداد العاملين. وضمت نحو 304 آلاف موظف مدني في الوزارات المتوسـعة باسـتمرار، ونحو 200 ألف مدرس ومشرف مدرسي، وما يزيد على 60 ألف مديـر ومهندس ومهني. ويزيد العدد إلى أكثر من مليـون، إذا ما أضفنا طلبة الكليات والأعضاء الطموحين الآخرين. كان مصطلح الإنتجلنتسيا (روشان فكر) في الماضي مترادفا مع الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب، لكن مع التوسع السريع في الطبقة التي تتلقى رواتب، أصبح المصطلح مختلفا أكثر، خصوصا في ارتباطه بالمثقفين، الكُتاب، الصحافيين، الفنانين، وأساتذة الجامعات. وظلت الإنتجلنتسيا حاملة راية الوطنية والاشتراكية.

وصـل تعداد الطبقة العاملة الحضريـة إلى 1,300,000 - أكثر من 30 في المائة من القـوة العاملة. وضمت نحو 880 ألفا في المشروعـات الصناعية الحديثة، وأكثر من 30 ألفـا من العاملين في النفط، 20 ألفا من العاملـين في قطاع الغاز، الكهرباء ومشروعات الطاقـة، 30 ألفا من العاملين في الصيد والأخشـاب، 50 ألفـا في المناجم، 150 ألفا من

عمال الموانئ والسكك الحديدية، وسائقي الشاحنات، وعمال المواصلات الآخرين، و600 ألف عامل في المشروعات الصغيرة. وينمو العدد الإجمالي بشكل أكبر إذا ما أضفنا الجيش الآخذ في الازدياد من فقراء العشوائيات الذين يتشكلون من مهاجرين ضاقت بهم الحال في قراهم بسبب افتقارهم إلى الأرض. ومهاجرين كانوا يكسبون عيشهم بصعوبة كعمال في قطاع التشييد، والذين عملوا باعة متجولين في حال عدم توافر عمل لهم في مواقع التشييد. وقد استوعبت طهران الجزء الأكبر من تدفق المهاجرين الريفيين، مع نمو سكانها من 1,5 مليون نسمة في العام 1953 إلى أكثر من 5,5 مليون نسمة في العام 1979. وفي وقت قيام الثورة، كان 46 في المائة من سكان البلاد يعيشون في مراكز حضرية.

تكون سكان الريف - نحو 40 في المائة من القوة العاملة - من ثلاث طبقات: المزارعين الأثرياء، الحائزين الصغار ذوي الظروف الصعبة، والعمال الريفيين. وتضم الطبقة الأولى رؤساء القرى السابقين، ووكلاء الأراضي، والمستأجرين المحاصصين المالكين ثيرانا الذين استفادوا أكثر من الإصلاح الزراعي. ويصل عدد هؤلاء إلى نحو 600 ألف - أقل من 17 في المائة من سكان الريف. وتضم الطبقة الثانية نحو 1,100,000 من المحاصصين الذين تلقوا أقل من 10 هكتارات من الأراضي - وهو الحد الأدنى المطلوب في معظم الأقاليم. ولم يكن لدى الكثيرين أي خيار سوى مبادلة قطع أراضيهم الصغيرة بأسهم في تعاونيات الدولة. أما الطبقة الثالثة فتتكون من الفلاحين من دون حقوق محاصصة. ومع عدم حصولهم على أي أراض، فقد تعيشوا بالعمل كأيد عاملة زراعية، ورعاة أغنام، وعمال باليومية في المدن القريبة، ومتكسبي الأجور من المشروعات الصغيرة التي ازدهرت في الريف خلال أوائل السبعينيات - مشروعات صغيرة تعمل في تصنيع السجاد، الأحذية، الملابس، والورق. والبعض هاجر إلى المراكز الحضرية. وهكذا فقد فشلت الثورة البيضاء في توفير الأراضي إلى الكتلة الكبرى من سكان الريف.

التوترات الاجتماعية

كثفت هذه التحولات من حدة التوترات الاجتماعية بثلاثة طرق رئيسية: الأول، ضاعفت هذه التحولات مجموع عدد الطبقتين اللتين مثلتا تهديدا حقيقيا للبهلويين في الماضي- الإنتجلنتسيا والطبقة العاملة الحضرية - بمقدار أربعة أمثال. كما تعاظم أيضا غضب هاتين الطبقتين حيث جرى تجريدهما بشكل منتظم من المنظمات التي

مثلتهــما خلال فترة خلو العرش جمعيــات مهنية، نقابات، صحف مســتقلة، وأحزاب سياســية. وفي الوقت ذاته، فقد أضعف الإصلاح الزراعي من نفوذ أعيان الريف الذين تحكمــوا في فلاحيهــم ورجال القبائل على مــدى قرون. وبدلا من ذلــك أنتج الإصلاح الزراعي أعدادا كبيرة من المزارعين المســتقلين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا، الذين كان من الســهل تحولهم إلى مدافع سياســية طليقة. وصممــت الثورة البيضاء لاســتباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إســلامية. فضلا على ذلك، نتج عن النمو المســتمر في عدد الســكان والافتقــار إلى الأراضي الصالحة للزراعة توسع لا يتوقف في العشوائيات. وبحلول منتصف السبعينيات، واجه النظام دفعة من المشكلات الاجتماعية، وبجسامة لم تكن متخيلة من قبل.

الطبقة العليا

0.1 في المائــة عائلــة بهلــوي، ضبــاط الجيــش الكبــار، كبار الموظفــين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط

الطبقات الوسطى

13 في المائة تقليدية (من الملاك) وتشمل:	10 في المائة حديثة (من أصحاب الرواتب) وتشمل
رجال الدين	المهنيين
البازاريين	الموظفين الحكوميين
ملاك المصانع الصغيرة	موظفي المكاتب
ملاك الورش	طلاب الكليات
المزارعين التجاريين	

الطبقات الدنيا

في المائة ريفية وتشمل:45	32 في المائة حضرية وتشمل:
الفلاحين المالكين أراضي	عمال المصانع
الفلاحين الذين يملكون قطع أراضٍ صغيرة جدا	عمال المصانع الصغيرة - عمال الورش
الفلاحين من دون أراضٍ	عمال البناء
العاطلين الريفيين	الباعة الجائلين
	العاطلين

(الشكل - 1) البنية الطبقية (القوى العاملة في السبعينيات)

ثانيا، أدى أسـلوب التنمية المفضل لدى النظام - نظرية «التساقط» الاقتصادية - إلى توسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت إستراتيجيتها هي توجيه الـثروة النفطيـة إلى النخبة المرتبطة بالبلاط التي سـتقوم بدورهـا بإقامة المصانع، والشركات، والأعمال الزراعية. ونظريا فإن الثروة سـوف تتسـاقط إلى أسـفل. لكن عمليـا، في إيـران، كما كانت عليه الحال في عدد كبير مـن الدول الأخرى، فإن الثروة كانت تميل نحو الالتصاق بالقمة، مع القليل جدا الذي يجد طريقه إلى أسفل السلم الاجتماعي. فالثروة، مثل الثلج في المناخ الحار، تذوب خلال عملية انتقالها من يد إلى يد أخرى. ولم تكن النتيجة مسـتغربة، إذ كان لدى إيران واحد من أكثر أنماط توزيع الدخل من حيث عدم المسـاواة في العالم الثالث. فمع حلول منتصف السـبعينيات، كانت إيران – وفقا لمنظمة العمل الدولية - واحدة من أسوأ البلاد في العالم أجمع في هـذا المجال[24]. وعلى الرغم من أننـا لا نملك بيانات واضحة حول التوزيع الحقيقي للدخل، كان البنك الدولي يجري مسـوحا حول الإنفـاق العائلي الحضري في الأعوام 1959-1960 و1973-1974، وهـي منهجية تقلل بشـكل لا يمكن تفاديه من الحالة الحقيقية لعدم المسـاواة. يظهر مسـح العام 1959-1960 أن أغنى 10 في المائة من السـكان كان نصيبهـم 35.2 في المائة من الإنفاق الإجمالي؛ بينـما أفقر 10 في المائة كانـوا ينفقـون 1.7 في المائة فقط مـن إجمالي الإنفاق. كانت هذه الأرقام أسـوأ في العـام 1973-1974. إذ تظهـر هـذه الأرقـام أن أغنى 10 في المائـة أنفقوا 37.9 في المائـة، بينما أفقر 10 في المائة أنفقـوا 1.3 في المائة من جملة الإنفاق. وتظهر وثيقة سُربت من هيئة الخطة والموازنة أن حصة أغنى 20 في المائة من سـكان الحضر من الدخـل قد نمت من 57 في المائـة إلى 63 في المائة خلال الفـترة الواقعة بين العامين 1973 و1975[25]. وتظهر الوثيقة أيضا أن الفجوة في الاسـتهلاك بين الحضر والريف قد اتسـعت للغاية. وكان عدم المسـاواة أكثر وضوحا في طهـران حيث كان الأغنياء يعيشـون في قصورهم الشمالية والفقراء في أكواخهم بالعشوائيات من دون خدمات عامة - وبخاصة نظام نقل معقول. وقد راجت إشاعة عن أحد أعضاء العائلة المالكة أنه علق بقوله: «إذا لم يكن الناس يحبون أن يعلقوا في زحام المرور فلماذا لا يشترون طائـرات هليكوبتر؟». ووفقا لتعبير جريدة البنتاغون، فقـد جلبت الطفرة النفطية معها «عدم المساواة» و«فسادا بلغ نقطة الغليان»[26].

وأخـيرا، نتج عن الثورة البيضـاء وما أعقبها من طفـرة نفطية غضب منتشر برفعها بشـدة من توقعات الشـعب من دون أن تلبي هـذه التوقعات. وصحيح أن البرامـج الاجتماعية قد مضـت خطوات على طريق تحسـين المرافق الصحية والتعليمية، لكن من الصحيح أيضا أنه بعد عقدين كانت إيران لايزال لديها واحد من أسوأ معدلات وفيات الأطفال، ومعدل الطبيب لعدد المرضى في الشرق الأوسط. وكان لديها أيضا واحد من أسوأ النسب في عدد السكان الملتحقين بالتعليم العالي. فضـلا على ذلـك، كان 68 في المائة من البالغين أميـين، و60 في المائة من الأطفال لا يسـتكملون تعليمهم الابتدائي، وكان 30 في المائـة فقط من المتقدمين هم من يجـدون أماكن لهم في الجامعة داخل البلاد. كانت أعـداد متزايدة من الإيرانيين تتجه إلى الخارج حيث يبقون هناك إلى الأبد. وبحلول السبعينيات كان هناك عدد مـن الأطباء الإيرانيـين في نيويورك أكثر من عددهـم في أي مدينة إيرانية بخلاف طهران. لقد ارتبط مصطلح «هجرة العقول» أول ما ارتبط بإيران.

صحيـح أن الثـورة البيضاء أمـدت بعض الفلاحـين بـالأراضي، والتعاونيات، والجرارات، والأسـمدة، لكن من الصحيح أيضا أنها لم تمس معظم الريف، فأغلب الفلاحـين لم يحصلوا عـلى أي أراضٍ على الإطلاق، أو تسـلموا قطعا صغيرة جدا. وتُركت معظم القرى من دون كهرباء، ومدارس، ومياه شرب داخل المنازل، وطرق ريفيـة وبقية الخدمات الأساسـية. وأكثر من هذا، فقد فرضت الحكومة أسـعارا للسـلع الزراعية تحابي القطاع الحضري على حسـاب الريف. أدى ذلك إلى خفض مسـتوى سـكان الريف - وحدث ذلك حتى للمزارعين الذين كانوا قد اسـتفادوا مـن الإصلاح الزراعـي. وأدى هذا بـدوره إلى خنق الإنتاج مع زيـادة سريعة في النمو السكاني. ونتيجة لهذا، أنفقت إيران، التي كانت في الستينيات مصدِّرا صافيا للغذاء، ما يصل إلى مليار دولار سـنويا في منتصف السبعينيات لاستيراد المنتجات الزراعيـة. وصحيح أن النمو الاقتصادي قد أفاد هؤلاء الذين حصلوا على السـكن الحديث والسـلع الاستهلاكية، مثل الثلاجات، التليفونات، التلفزيونات، والعربات الخاصـة. ولكن الصحيـح أيضا أن هذا النمـو أدى إلى توسـيع الفجوة ليس بين الأغنياء والفقراء فقط، لكن أيضا بين عاصمة البلاد والمقاطعات البعيدة. وبالطبع، كان مركز ثقل الدولة بشـكل رئيسي في العاصمة. ضاعف بنك الصناعات والمناجم

هـــذا الاختلال بتوجيهـــه 60 في المائة من قروضـــه إلى العاصمة. وبحلول منتصف السبعينيات، كان لـدى طهران - التي يقطنها أقل من 20 في المائة من سكان البلاد - أكثر من 68 في المائة من العاملين بالخدمة المدنية في البلاد، 82 في المائة من شركاتها المسجلة، 50 في المائة من أطبائها، 42 في المائة من أسرّة المستشفيات، 40 في المائة من دور السينما العامة، 70 في المائة من عدد المسافرين إلى الخارج، 72 في المائة من صحافتها المطبوعة، و80 في المائة من عدد قراء الصحف. وكان واحد من بين كل عشرة من المقيمين في طهران لديه سيارة، بينما كانت النسبة في أي مكان آخر هي واحدا من بين كل تسعين[27]. ووفقا لكلمات اقتصادي بريطاني: «هؤلاء الذين يعيشون في طهران لديهم فرصة أفضل للوصول إلى التعليم، والمرافق الصحية، والإعلام، الوظائف والمال - لاسيما الفرص الأفضل للتأثير على عمليات صنع القرار. لذا فليس مثيرا للدهشة أن الناس في القرى أو المدن الأخرى كانوا مستعدين للحضور إلى طهران على أمل أن يحصلوا على حياة أفضل متجاهلين مشكلات مثل الإيجارات المرتفعة، والازدحام والتلوث»[28]. وقد لخصت فرانسيس فيتزجيرالد التفاوتات الإجمالية بقولها: «إن إيران تعد بشكل أساسي أسوأ من بلد مثل سورية التي لم يكن لديها لا النفط ولا الاستقرار السياسي. والسبب وراء كل هذا هو ببساطة عدم إقدام الشاه أبدا على أي محاولة تنموية جادة... فثروة البلاد ذهبت إلى العربات الخاصة بدلا من الأتوبيسات، وإلى السلع الاستهلاكية بدلا من الصحة العامة، وإلى الرواتب وإلى الجنود والشرطة بدلا من أن تذهب إلى المدرسين»[29].

التوترات السياسية

ضاعفت التوترات الاجتماعية الراديكالية السياسية - ليس فقط بين المثقفين والطبقة الوسطى الحديثة، بل أيضا بين العلماء والطبقة الوسطى التقليدية. كانت الشخصيتان البارزتان في صياغة هذه الراديكالية هما: علي شريعتي، وهو عالم اجتماع تعلم في فرنسا، وذو شعبية مرتفعة بين طلاب الكليات والمدارس العليا؛ وآية الله روح الله الخميني، الذي نفي بعد العام 1963 لاتهامه الشاه بمنح الأمريكيين «امتيازات». بالنسبة إلى البعض، كان شريعتي، الذي مات في

العام 1977، هو المنظّر الحقيقي للثورة الإسلامية. وبالنسبة إلى البعض الآخر لم يكن الخميني فقط قائد الثورة، بل الفقيه أيضا الذي صاغ مفهوم ولاية الفقيه: وهو حجر الزاوية للثورة الإسلامية المستقبلية. وُصمت ثورة 1979 بأنها أصولية، لكنها في حقيقة الأمر كانت مركبا معقدا من الوطنية، الشعبوية السياسية، والراديكالية الدينية.

كان شريعتي ممثلا نموذجيا للجيل الجديد من المهنيين الجامعيين من الطبقة الوسطى التقليدية. ولد في ريف خراسان لأسرة من علماء الدين من صغار ملاك الأراضي. وقد أكد طوال حياته على جذوره الريفية المتواضعة. كان والده، المدرس بإحدى المدارس، قد تخلى عن عمامته لكنه استمر في تعليم القرآن في مدارس الدولة في مشهد. وقد أسس أيضا مركز نشر الحقيقة الإسلامية، وأقام كذلك الفرع المحلي لحركة عباد الله الاشتراكيين، وكان من المؤيدين الأوفياء لمصدق في أثناء الأزمة النفطية. وقد لمّح المحافظون إلى أن شريعتي كان سرا «سُنيا»، و«وهابيا»، بل حتى «بابيا». بعد تخرجه في كلية المعلمين بمشهد، تولى شريعتي الشاب التدريس في مدرسة قروية، والتحق بجامعة مشهد ليدرس العربية والفرنسية، وترجم من العربية كتاب (أبو ذر: الاشتراكي الزاهد) - وهو سيرة حياة أحد صحابة الرسول الأقل شهرة. وجادل هذا الكتاب، وهو الأول ضمن كتب كثيرة، بأن أبا ذر كان رائد الاشتراكية في تاريخ العالم. وفي رثائه لابنه قال شريعتي الأب إن ابنه «حاول أن يعيش طبقا لمبادئ أبي ذر منذ اليوم الذي قرأ فيه سيرة حياته حتى اللحظة التي مات فيها»[30]. ورثاه آخرون باعتباره «أبا ذر إيران»[31].

فاز شريعتي بمنحة من الدولة للدراسة بفرنسا، وأمضى أوائل الستينيات الصاخبة في السوربون. وحضر محاضرات لجورج غورفيتش، عالم الاجتماع الماركسي، ولويس ماسينيون وهنري كوربين، المستشرقين الفرنسيين المهتمين بالتصوف الإسلامي. وترجم كتاب ماسينيون عن سلمان باك، الذي وصفه بأنه «أول مسلم، أول شيعي، وأول إيراني يدافع عن الإمام علي». وقد شارك شريعتي في المظاهرات المطالبة باستقلال الجزائر والكونغو - وضُرب بقسوة خلال إحدى هذه المظاهرات. كتب مقالات للجريدة الناطقة بلسان اتحاد الطلاب الإيرانيين - منظمة شكلها الأعضاء الصغار في كل من حزب توده والجبهة الوطنية. وترجم كتاب جان بول سارتر

«ما الشعر؟»، وكتاب تشي غيفارا «حرب العصابات». وبدأ في ترجمة كتاب فرانز فانون «معذبو الأرض» وكتاب عن الجزائر عنوانه «الكفاح الأفضل» Le Meilleur Combat. وقد مدح مؤلف الكتاب الأخير باعتباره (مسلما ماركسيا). وقد تعرض أيضا للاهوت التحرير المسيحي من خلال الجريدة الكاثوليكية L'Esprit، التي نشرت في تلك الأيام عديدا من المقالات عن الحوار الماركسي- المسيحي إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

عاد شريعتي إلى إيران في العام 1965، وأمضى العقد التالي في التدريس بمشهد وطهران، حيث أسست مجموعة من المحسنين المتدينين قاعة محاضرات شهيرة سُميت حسينية الإرشاد. وقد وُزعت محاضراته على نطاق واسع من خلال كتيبات شرائط مسجلة. ونُشرت هذه المحاضرات لاحقا في كتب تتكون من خمسة وثلاثين جزءا. وفي نهاية المطاف اعُتقل شريعتي وأُرغم على الرحيل إلى إنجلترا، حيث سقط ميتا عن عمر يبلغ أربعة وأربعين عاما، وهو ما دفع إلى الشك في تورط جهاز السافاك[32]. كان علي شريعتي اسما معروفا في البلاد آنذاك، وكانت أعماله الخصبة تسيطر عليها فكرة رئيسية: أن الجوهر الحقيقي للتشيع هو الثورة ضد كل أشكال الاضطهاد، وبخاصة ضد الإقطاعية، الرأسمالية، والإمبريالية. ووفقا لشريعتي، فإن النبي محمدا لم يبعث لتأسيس دين جديد فقط، بل مجتمع ديناميكي لتحريك الثورة الدائمة تجاه تحقيق يوتوبيا مجتمع بلا طبقات. ومات الإمام الحسين في كربلاء ليس فقط بسبب قدره المحتوم، وبسبب الرغبة المشتعلة أيضا في إبقاء الجوهر الحق للإسلام حيا. وبالمثل، فليست مهمة الإنتلجنتسيا الحالية مجرد الكتابة والشكوى، بل إعادة اكتشاف وإحياء الجوهر الحقيقي للإسلام الثوري. ووفقا لشريعتي لدى التشيع رؤية متماسكة للعالم، حيث يكون المحرك الرئيسي للتطور الإنساني هو عملية أخذ وعطاء بين الحتمية التاريخية وحركة الديالكتيك والديالكتيك التاريخي.

وقد بث شريعتي معاني راديكالية في المصطلحات القرآنية. فقد ترجم كلمة «أمة» لتعني مجتمعا ديناميكيا في ثورة دائمة؛ و«التوحيد» بالتضامن الاجتماعي؛ والإمامة (حكم الإمام) بالقيادة الكاريزمية، و«الجهاد» بالنضال من أجل التحرر؛ «المجتهد» بالمناضل الثوري؛ «الشهيد» بالبطل الثوري؛ «المؤمن» بالمناضل الحقيقي؛

و«الكافر» بالمراقب السلبي، و«الشرك» بالخضوع السياسي؛ و«الانتظار»(*) بتوقع الثورة؛ و«التفسير» بالمهارة في استخراج معانٍ راديكالية من النصوص المقدسة، وربما الأكثر تأثيرا من كل هذا، «المستضعفون» بالجماهير المضطهدة - كما في «معذبو الأرض». وكذلك حول قصة قابيل وهابيل إلى اعتبارها مجازا للصراع الطبقي، ومثال كربلاء إلى درس أخلاقي في التضحية الثورية خاصة. وسك شريعتي شعار: «كل أرضٍ كربلاء، كل يومٍ عاشوراء، وكل شهرٍ المحرم». وقد وصف الإمامَ الحسين بأنه شيٌ غيفارا المبكّر؛ وفاطمة - ابنة النبي - كأم عانت طويلا؛ وزينب - أخت الحسين - كامرأة نموذج أبقت على الرسالة الثورية حية. وليس غريبا، أن الكثيرين ينسبون إلى شريعتي فضل تحويل الإسلام من دين ومذهب إلى أيديولوجية سياسية تعرف في الغرب بمصطلحات مختلفة كالإسلاموية، الإسلام السياسي، أو الإسلام الراديكالي.

وفي تأويله المختلف جذريا للإسلام، لم يكن شريعتي يخشى من إدانة العلماء المحافظين الذين لا يتدخلون في الشأن السياسي. فقد اتهمهم باستخدام الدين «أفيونا» للجماهير؛ وبأنهم يستنزفون روحه الحية بتحويلها إلى شيء جامد وجاف؛ وبأنهم مولعون بالموضوعات الباطنية، والطقوسية، والنظافة الشعائرية؛ وبأنهم متعاونون مع كل من الطبقة الحاكمة وبرجوازية البازار الصغيرة؛ وبأنهم يستبدلون التشيع الأحمر للأئمة بالتشيع الأسود للأسرة الصفوية؛ وبالإجمال، بأنهم أكثر اهتماما بالعلوم الدينية، والفلسفة، والفقه من اهتمامهم بالإيمان، والفعل، والالتزام. وقد أقام شريعتي تمييزا حادا بين إسلام المجتهدين (القادة الدينيين) وإسلام المجاهدين (المناضلين الدينيين)[33]:

> من الضروري شرح ما الذي نعنيه بالإسلام. ونحن نعني به إسلام أبي ذر، وليس إسلام الخلفاء؛ إسلام العدل والقيادة السليمة، وليس الحكام، والأرستقراطيين والطبقة العليا؛ إسلام الحرية والتقدم والوعي، وليس إسلام العبودية والأسر والسلبية؛ إسلام المجاهدين، وليس إسلام رجال الدين؛ إسلام الفضيلة والمسؤولية الشخصية والاحتجاج؛ وليس الخداع (الديني) والشفاعة (لرجال الدين) والتدخل (الكهنوتي)؛ إسلام النضال من أجل العقيدة والمجتمع والمعرفة العلمية، وليس إسلام الحصار والجمود العقائدي والتقليد لرجال الدين.

(*) انتظار المهدي في الاعتقاد الشيعي. [المترجم].

وقـد أتت أكـثر آراء شريعتي راديكالية في مؤلفه الأخـير: «الانحياز الطبقي في الإسـلام»[34]. وقد جـادل في هذا المؤلّـف بأن لرجال الديـن صلات عضوية بالطبقـات المالكة حيث يحصلون على دخلهـم من الأوقاف، والخُمس (ضرائب إسـلامية شـيعية)، وسـهم الإمام. وقد سـأل بفصاحة: «هل تعرف ما المشكلة الحقيقية للإسـلام المعاصر؟» وكانت إجابته أن الإسلام قد أتم زواجا غير مقدس مع البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الزواج، جعل رجالُ الدين من الدين شيئا مريحا للبـازار وجعل البازارُ من العالم شـيئا مريحا لرجال الدين. وبالضبط كما كان في عصر الإقطاع، برر هذا الإسلام سـلطة ملاك الأراضي، والآن، في عصر الرأسمالية، فإنه يغمض عينه ويغفر لتجار البازار. وقد صعّد غضبه على رجال الدين بسبب منحهم أنفسهم ألقابا فخيمة مثل آية الله وحجة الإسلام، لكي يخفوا عن الشعب حقيقـة أن قادتهم كانوا رعاة، وحرفيين، وفلاحين، ولـكي يضعفوا من راديكالية الإسلام لتصل إلى أبوية مخففة. وقد خلص إلى أنه بما أن العلماء قد أضاعوا مهمة نشر الرسـالة الحقيقية للإسـلام، فإن هذه المهمة انتقلت إلى الإنتلجنتسيا. وقد أعلـن «أن المهمة العاجلة لن تكون أقل من التحرير الكامل للإسـلام من رجال الدين والطبقات المالكة».

وبينما اجتذبـت كتابات شريعتي على الأغلب الإنتلجنتسـيا الشـابة، كانت تصريحات وأحكام الخميني موجهة من حيث الأسـاس للعلماء. وأثناء معيشته في النجف بعد العام 1963، طور الخميني تدريجيا تأويله الخاص للإسـلام الشـيعي الذي يمكن وصفه على أفضل وجه ممكن بالشـعبوية الإسلامية. وقد صاغ أفكاره أولا في سلسـلة محاضرات لطلبة الحـوزة في العام 1970، ثم نشرها من دون ذكر اسـمه بعنوان «ولاية الفقيه: الحكومة الإسـلامية»[35]. وكان هذا العمل ذا توزيع محـدود خارج الدائرة الضيقة لطلبة العلـوم الدينية حتى بعد ثورة العام 1979. ووفقـا لتأويله الجديد، فـإن للمجتهدين البارزين المتخصصين في الفقه السـلطة النهائيـة لحكم الأمة. وقد توصـل إلى هذه الخلاصة غـير المألوفة من المقدمات المنطقية الشـيعية: إن الله قد بعث الأنبياء والأئمـة لتوجيه المجتمع، وإن هؤلاء الأنبيـاء والأئمة قد تركوا وراءهم الشريعة لإبقاء المجتمع على الصراط المسـتقيم، وإنـه باختفاء الإمام الثـاني عشر، يصبح وكلاؤه في العـالم، المجتهدون الكبار، هم

حـراسَ الشريعة. اسـتخدم العلماء التقليديون مصطلح ولاية الفقيه للإشـارة إلى ولاية الفقيه على المؤسسات الدينية وعلى هؤلاء الذين في حاجة ماسة إلى الهداية والإرشـاد وتحديـدا القُـصر، والأرامل، والمعاقـين ذهنيا. غير أن الخميني وسـع المصطلح ليتضمن الشعب كله. وقد أوّل أيضا الآية القرآنية «أطيعوا الله، وأطيعوا الرسـول، وأولي الأمر منكم» لتعنـي المجتهدين المعاصرين. وكما اعترف أحد أتباع الخميني لاحقا، لم يكن لهذا التوسـيع في معنى ولاية الفقيـه سـابقـة في القـرآن، ولا في الشريعة، ولا في تعاليم الأئمة الاثني عشر[36]. وقد جادل الخميني نفسُه بأن أفكاره تبدو غريبة على بعض الآذان لأن الملكيين، والإمبرياليين، وآخرين عملوا على تزييف الإسلام قرونا عدة.

ولم يقتـصر خرق الخميني للتقليد القائم عـلى موضوع ولاية الفقيه، حيث جادل الخميني بأن الملكية ذاتها كانت مؤسسـة جاهلية من بقايا عصر الشرك، ولهـذا فهي لا تتوافق مع الإسـلام الحق. وقد ادعى أن مـوسى قد بُعث ليحرر النـاس من الفرعـون؛ وأن النبي محمدا قد اعتبر لقـب «ملك الممالك» - الذي ربطه خميني بالشاهنشـاه - أبغـض لقب من بين كل الألقـاب؛ وأن الأمويين، بتأسيسهم خلافتهم، قد خلدوا التقاليد الرومانية والساسانية؛ وأن الإمام الحسين، برفعـه لواء الثورة، حاول أن يحرر الناس مـن الملكيات الوراثية. وأصر الخميني على أن واجب المسلمين المقدس هو معارضة كل النظم الملكية. فلا يجوز التعاون معهـم، أو اللجوء إلى مؤسسـاتهم، أو الدفع للبيروقراطيين، أو ممارسـة التقية لحماية أنفسـهم. وعـلى النقيض من ذلك، فإن واجبهم هـو الانتفاض ضدهم. وكان معظم الملوك في رأيه مجرمين، طغاةً، وقتلة. وفي السـنوات اللاحقة، ذهب الخميني شـوطا أبعد، وجادل بأن كل الملوك من دون أي استثناء كانوا فاسدين. بـل إنه نفـى تماما صفة «العدل» التـي أطلقها الإيرانيون على ملكهم الشـهير أنوشروان»[37]. ولمدة اثني عشر قرنا، كان العلماء الشـيعة، بمن فيهم الخميني، قـد قبلوا بالملكية - إما باعتبارها مرغوبا فيها، وإما على الأقل كضرورة للحيلولة دون وقوع كوارث أسـوأ. وكانوا يعدون يوما واحدا من الفوضى أسوأ من عشرة أعوام من الاسـتبداد. أما الخميني الجديد، فقد انفصل عن هذا التقليد، وجادل بأن على المسلمين واجبا مقدسا هو تنفيذ مهمة التدمير الكامل للملَكية.

وبينما ركز الخميني على ولاية الفقيه في دروسه الدينية، تجنب بحزم، ومن باب الاحتياط، الإشارة إلى الموضوع في تصريحاته. وبدلا من ذلك، فقد اعترض على النظام بسبب جملة من النقائص السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية[38]. وقد دان الشاه لدعمه إسرائيل ضد العالم الإسلامي؛ ولتحالفه مع الغرب في الحرب الباردة؛ ولهدمه الإسلام بتقليده الأعمى لكل ما هو أجنبي، وبالتالي نشر (أوبئة من الغرب)؛ ولتفضيله ندماءه، وأقاربه، والبهائيين، ولابسي أربطة العنق؛ ولإهداره الموارد على التوسع العسكري الذي لا يتوقف؛ ولإهماله الزراعة لكي يحول البلاد إلى أرض مغرقة بالصادرات الغذائية الأمريكية؛ ولفشله في توفير الخدمات الأساسية، وخاصة المدارس، والعيادات الطبية، والكهرباء، والمياه النقية في القرى، ولإهماله بناء مساكن لمحدودي الدخل، مما خلق بالتالي مدن العشوائيات الضخمة، ولعمله على إفلاس البازار بفشله في حمايته من الأجانب ورجال الأعمال المرتبطين بالبلاط؛ ولمضاعفة المشاكل الحضرية بفشله في مكافحة الجريمة، والخمور، والدعارة، والإدمان على المخدرات. وفي رفعه هذه الإدانات لجأ الخميني، بشكل متزايد، إلى مصطلحاته الفعالة التي لم يستخدمها من قبل - مثل المستضعفين، والشهيد، والتقوى، والطبقة، والثورة. وقد نثر في تصريحاته مقولات راديكالية تم تبنيها لاحقا كشعارات للهتاف في مظاهرات الشوارع:

الإسلام ينتمي إلى المستضعفين، لا إلى المستكبرين.

الإسلام يمثل ساكني العشوائيات، لا ساكني القصور.

الإسلام ليس أفيون الجماهير.

الفقراء يموتون من أجل الثورة، والأغنياء يتآمرون ضدها.

يا مستضعفي الأرض، اتحدوا.

يا مضطهدي العالم، فلتبنوا حزب المضطهدين.

لا شرقية ولا غربية، إسلامية.

نحن مع الإسلام، ولسنا مع الرأسمالية ولا الإقطاعية.

الإسلام سوف يقضي على التمايز الطبقي.

الإسلام ينبع من الجماهير، وليس من الأغنياء.

في الإسلام لن يكون هناك فلاحون بلا أرض.

إن واجب العلماء هو تحرير الفقراء من قبضة الأغنياء.

وبحلول منتصف السبعينيات، كانت التوترات بين الدولة والمجتمع قد وصلت إلى نقطة الانكسار. وكانت الإشارات واضحة للجميع - على الرغم من أن عددا قليلا في ذلـك الوقت في الغرب وداخل النظام هم الذين لاحظوها، أصبحت تصريحات الخميني أكثر صخبا. فدعا عددا من مريديه علنا إلى إحلال الجمهورية محل الملكية - وهو شيء غير مسبوق كلية في إيران الشيعية. وانتشرت أفكار شريعتي انتشار النار في الهشيم بين الإنتلجنتسيا الشابة. وشكل عدد من أتباعه منظمات مسلحة سُميت «مجاهدي خلق» (مجاهدي الشعب). أما المعارضة العلمانية فقد نمت أيضا لتصبح أكثر راديكالية مع حديث شبابها المتصاعد عن الدروس التي يجب تعلمها من «الكفاح المسلح» في الجزائر، وفيتنام، والصين، وكوبا، وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1971، قام شباب من الأعضاء السابقين في حزب توده والجبهة الوطنية بتأسيس منظمتهم المسلحة الخاصة وسموها «فدائيي خلق» (فدائيي الشعب) - لا علاقة لها بالمنظمة الأصولية الدينية فدائيي الإسلام. وخلال السنوات التالية، قام الفدائيون والمجاهدون مع مجموعات ماركسية وإسلامية أصغر بتنفيذ غارات جريئة، وتفجيرات، واغتيالات، ومحاولات لاختطاف أعضاء من الأسرة المالكة. وفي أثناء ذلك أصبح اتحاد الطلاب الإيرانيين في الخارج منتدى للمعارضة المنفية، وداخل إيران كانت اندلعت سنويا يوم 7 ديسمبر - اليوم غير الرسمي للطالب - إضرابات عامة في العديد من جامعات البلاد الثلاث عشرة. أحيا هذا اليوم، ذكرى وفاة ثلاثة طلاب - اثنين من حزب توده وواحد من الجبهة الوطنية - قتلوا في احتجاجات العام 1953 على زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسون. وسكنت روح انقلاب العام 1953 إيران بأكثر من طريقة واحدة. فقد انتقم النظام بالمزيد من الاعتقالات، والتعذيب، والاختفاءات والاعترافات القسرية. وحذر إيريك رولو في جريدة اللوموند من أن التطور الاقتصادي، وبخاصة سياسة «البرجزة»(*) قد انتهت إلى مفاقمة التوترات الاجتماعية[39]. وكانت العلامة الثانية في هذا المجال هي مأزق نظام الحزبين. فطوال عقدين، كان الشاه يتراقص بخشبة المسرح السياسي من خلال حزبيه الموالين له. غير أن حزب مردم، وخلال 1974 - 1975، كسب بشكل غير متوقع عددا من الانتخابات التكميلية بترشيحه مرشحين محليين ذوي

(*) السياسة الهادفة إلى خلق طبقة برجوازية محلية. [المترجم].

صلات محدودة بالبلاط. أقلقت هذه الانتصارات غير المتوقعة الشاه والسافاك إلى جانب رئيس الوزارة وحزبه «إيران الجديدة». وقد كسبت طاحونة الإشاعات قوة دفع أكبر في غمرة هذه الأحداث مع قتل رئيس حزب مردم في حادث سيارة. وكانت النتيجة الواضحة هي انهيار الواجهة الزائفة لنظام الحزبين[40]. وأصبح النظام في حاجة ماسة إلى علاج جذري.

دولة الحزب الواحد

جاء علاج الوضع السياسي مماثلا لما كان يطرحه صامويل هنتنغتون. وقد عُرف هذا العالم السياسي البارز أوائل السبعينيات بكتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتحولة» - وكان كتابا ضروريا لكل طالب دراسات عليا في تخصص التنمية السياسية[41]. ووفقا لهنتنغتون، يولِّد «التحديث» السريع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مطالب جديدة، وضغوطا جديدة، وتوترات جديدة في المجال السياسي. وبتعبير آخر، من المحتم أن يعقُب التحديث الاجتماعي في العالم الثالث عدم الاستقرار السياسي. وللحيلولة دون الثورة، جادل هنتنغتون بأن على الحكومات أن تخلق دولة الحزب الواحد، حيث سيخدم هذا الحزب كرابطة عضوية في البلاد، ليعبئ الشعب، وينقل الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، ينقل الاهتمامات من الأسفل إلى الأعلى. كما سيوفر هذا الحزب للدولة أيضا الكوادر المنضبطة. وليس أمرا غريبا، أن يسمع البعض في أفكار هنتنغتون صدى للينين[*]. وقد لاقت مفاهيم هنتنغتون اهتماما في إيران حينما شق حاملو درجة الدكتوراه العائدون حديثا من الولايات المتحدة طريقهم إلى المراكز البحثية الحكومية. والمفارقة أن أفكارا مشابهة كانت متداولة بين زمرة من الأعضاء السابقين في حزب توده، الذين فصلوا من الحزب لتعاونهم مع النظام، ودخلوا إلى السياسة مرة أخرى تحت عباءة علم، رئيس الوزارة السابق والثري الجنوبي الذي ترأس حزب مردم؛ فالسياسة تخلق شركاء فراش غريبين.

غير الشاه اتجاهه فجأة في مارس 1975. حيث حل حزبي مردم وإيران الجديدة، وأعلن بصخب شديد تأسيس حزب جديد تماما هو حزب البعث

(*) زعيم الثورة الروسية عام 1917. [المترجم].

(رستاخيز). وأعلن أن إيران المستقبل سوف تكون دولة الحزب الواحد؛ وأن كل جوانب الحياة السياسية سوف تعمل في ظل إشراف هذا الحزب؛ وأن كل المواطنين عليهم واجب التصويت في الانتخابات الوطنية والانضمام إلى الحزب؛ وأن هؤلاء المترددين في الانضمام لابد أنهم «شيوعيون متخفون»؛ وأن مثل هؤلاء «الخونة» سيكون عليهم الاختيار ما بين الذهاب إلى السجن أو ترك البلاد - ويستحسن أن يذهبوا إلى الاتحاد السوفييتي. وحينما أشار الصحافيون الغربيون إلى أن مثل هذه اللغة تختلف عن لغة التصريحات السابقة، رد الشاه بسرعة: «حرية الفكر! حرية الفكر! الديموقراطية! الديموقراطية؟ ما الذي تعنيه هذه الكلمات؟ أنا لا أريد أي جزء منها»[42]. وكالمعتاد تحرك السافاك بسرعة، ليتم التخلص من مذكرات الشاه، «رسالتي لبلادي»، من كل المكتبات ومحلات بيع الكتب، وهي المذكرات التي كانت تتغنى بنشوة بمزايا النظم المتعددة الأحزاب في مواجهة دول الحزب الواحد. وربما كان أورويل(*) ليضحك من ذلك في قبره.

شُكل حزب البعث (رستاخيز) على الفور. فقد انتُخب المكتب السياسي للحزب مع انتخاب هويدا كسكرتير عام للحزب؛ ولجنة تنفيذية من 50 عضوا؛ ولجنة مركزية من 150 عضوا - وحشر في كل من اللجنتين القادة السابقين من حزبي مردم وإيران الجديدة. وأعلن أن الحزب سيتبع مبادئ «المركزية الديموقراطية»، وسيؤلف الحزب ما بين محاسن كل من «الرأسمالية» و«الاشتراكية»، ويؤسس لروابط «ديالكتيكية» ما بين الحكومة والشعب، ويساعد الموجه الأعظم والقائد الأعظم على استكمال ثورته البيضاء - والتي أعيدت تسميتها الآن بثورة الشاه - الشعب - وقيادة شعبه نحو الحضارة الجديدة العظيمة. وفي كتيب بعنوان فلسفة ثورة إيران، أعلن الحزب أن الشاه - (الابن الآري) - قد محا من إيران مفهوم الطبقة والصراع الطبقي إلى الأبد[43]. وقد أعلن أن «الشاهنشاه ليس فقط القائد السياسي لإيران. بل هو في المقام الأول المعلم والمرشد الروحي. هو موجه الدفة الذي لم يبن لأمته طرقا، وجسورا، وسدودا، وقنوات فقط، ولكنه أيضا يرشد أرواح وقلوب وعقول شعبه». وقد صرح الشاه بنفسه لصحيفة تصدر باللغة الإنجليزية بأن فلسفة الحزب قامت على أساس «ديالكتيك ومبادئ الثورة البيضاء»[44]. وقد أضاف أنه ليس هناك بلد آخر لديه مثل

(*) إشارة إلى جورج أورويل (1903 - 1950) وكتابه الشهير «مزرعة الحيوان» Animal Farm. [المحررة].

هذه الروابط الوثيقة بين حكامه وشــعبه. وقال متفاخرا: «ما من أمة أخرى، منحت حاكمها مثل هــذا التفويض المطلق». وتشي هذه المصطلحات وهذا التفاخر بالكثير عن الشاه في أوج قوته.

قـضى حزب البعث (رســتاخيز) معظم عام 1975 في بنــاء منظماته في جميع أنحاء الدولة. وقد ضم تقريبا كل أعضاء المجلس، واســتولى على مؤسسات الدولة الرئيسية - ليس فقط شبكة الإذاعة والتلفزيون ودور الطباعة الرئيسية، ولكن أيضا وزارات العمل، التعليم، التعليم العالي، الصناعة، الإسكان، السياحة، الصحة والرفاه الاجتماعي، التعاونيات الريفية، الفــن والثقافة. وقد عقد مؤتمرا للحزب، ومؤتمرا لنقابة العمال، وحشــدا جماهيريا ليوم مايو. كما أســس منظمة للمرأة. وأســس خمس صحف رئيسية - رستاخيز، الجريدة اليومية الناطقة باسمه، رستاخيز كارغر (بعث العامل)، رستاخيز كشاورزان (بعث الفلاح)، رستاخيز جوان (بعث الشاب)، انديشــهاي رســتاخيز (مفاهيم البعث). وكان عدد المســجلين لدى فروع الحزب المحلية أكثر من خمســة ملايين عضــو، وأطلق الحزب حملة لتســجيل الأصوات الانتخابية، مهددا بعواقب وخيمة على هؤلاء الذين يرفضون التصويت، وفي يونيو 1975 ساق أكثرَ من سبعة ملايين للتصويت في انتخابات المجلس. وتباهى الحزب بعد الانتخابات، قائلا: «إن نجاحنا غير مسبوق في سجلات التاريخ السياسي»[45].

وكان لتشــكيل حزب رســتاخيز (البعث) أثــران عميقان - ويمكــن للمرء أن يقول: «كارثيان» - على النظام. فقد شدد من سيطرة الدولة على الطبقة الوسطى العاملة براتب، والطبقة العاملــة الحضرية، وفلاحي التعاونيات الريفية. اخترقت ذراع الدولة هذه القطاعات من الســكان. وربما الأكثر تأثيرا، أن الدولة باتت تهدد بدخــول حلبات كانت بعيدة عن تدخلها في الماضي - الطبقة الوســطى التقليدية، خاصة البازاريين والمؤسســة الدينية[46]. وقد اندفعت إلى أماكن كانت الحكومات الســابقة - بما فيها حكومة الشــاه رضا – قد خافت أن تطأها. افتتح حزب البعث فروعــا للبازار، وحــل الجماعات الحرفية التي كانت تتمتع قرونا بمظاهر شــكلية للاســتقلال، وخلق بدلا منها غرفا للحرف، ووضع على رأسها رجال أعمال مرتبطين بالبلاط، وأرغم العديد من رجال البازار على الانضمام ليس فقط إلى هذه الغرف، ولكــن أيضــا إلى الحزب. وفي الوقــت ذاته، أعلن الحزب حــدا أدنى للأجر للعمال

في المصانـع الصغيرة، بما في ذلـك ورش البازار، وأجبر رجـال الأعمال الصغار على تسـجيل موظفيهم في وزارة العمل ودفع مساهمات شهرية لأجل التأمين الصحي عـلى هؤلاء العـمال. وقد تحدث الحزب علانية عن إحـلال طرق سريعة جديدة وأسـواق حديثة تديرها الدولة، مثل كوفنت غاردن في لندن، لتحل محل «البازار الموبـوء بالبراغيث». وقد صرح الشـاه ذاته لاحقا بأنه تحـرك ضد البازارات لأنها كانت «سـيئة التهوية»، «عتيقة»، و«متعصبة»[47]. وقد سـويت المنطقة المحيطة بمقام الإمام الرضا بالأرض ظاهريا لأجل تجميل مشهد. أبلغ أحد أصحاب الدكاكين صحافيا فرنسيا أنه كان مقتنعا بأن «برجوازية النفط» تخطط لخنق رجال الأعمال الصغار[48]. وأبلغ آخر صحافيا أمريكيا: «لو كنا تركناه، كان الشـاه سيدمرنا. كانت البنوك ستستولي على أعمالنا. والمتاجر الكبرى ستستحوذ على مصدر رزقنا. وكانت الحكومة ستسوي بازاراتنا بالأرض لتوفير مساحة لمكاتب الدولة»[49].

وأكثر من ذلك، أعلن حزب البعث الحرب على البازارات لمعالجة التضخم الذي تفشى في البلاد أواخر العام 1975. وفرض قيودا سعرية على السلع الأساسية، وغمر السوق بكميات كبيرة من القمح، السكر، اللحوم، وغُزيت البازارات بنحو 10 آلاف سـفيه عرفوا باسـم «فرق التفتيش»، وذلك لكي «يشـنوا حملات عنيفة لا رحمة فيها ضد المتربحين، والغشاشين، وخازني السلع، والرأسماليين معدومي الضمير»[50]. وفي تلك الأثناء، أنشـأ السافاك محكمة للجماعات الحرفية على عجل وبتهور قامت بفـرض نحو 250 ألف غرامة، وحظرت على 23 ألفا العمل بمدنهم، ووزعت 8 آلاف حكم بالسـجن تتراوح بين شهرين وثلاث سـنوات، وقدمت اتهامات ضد 180 ألفا آخرين[51]. وتقريبا سـقط أحد أعضاء كل أسرة في البازار ضحية لـ «حملة مناهضة التربح». وقد اشـتكى واحد من أصحاب الدكاكين لمراسل صحافي فرنسي بأنه لم يكن يسـتطيع التمييز بين الثورة البيضاء والحمراء[52]. وأبلغ صاحب دكان آخر مراسـلا صحافيا أمريكيا بأن «البازار كان يسـتخدم كسـتار دخان لإخفاء الفسـاد الضخم المتفشي في الحكومة وفي قلب العائلة المالكة»[53]. مثل تشـكيل حزب البعث تحديا للبازارات؛ وكانت حملة مناهضة التربح حربا صاخبة على البازارات نفسها. ولم تكن هـي المرة الأولى التي تتحول فيها البازارات صوب حلفائها التقليديين، علماء الدين، من أجل الحماية والمساعدة.

شـن حزب البعث في الوقت ذاته اعتداءات على المؤسسـة الدينية. وادعى الحزب أن الشاه هو قائد «روحي» إلى جانب كونه قائدا سياسيا - منتهكا بذلك أرضا مقدسـة؛ ودان رجال الدين باعتبارهم «قروسطيين رجعيين كئيبين»؛ وأعلن أن إيران في طريقها إلى أن تصبح على طريق الحضارة العظيمة، واستبدل التقويم الإسلامي، بما في ذلك نموذج التقويم الشمسي لرضا شاه، بتقويم إمبراطوري حيث يمتد التقويم لألفين وخمسـمائة عام هـي العمر المفترض للملكية الإيرانية و35 عامـا أخرى للشـاه محمد رضا. وبهذا قفـزت إيران في ليلة مـن العام الهجري 1355 إلى العـام الإمبراطوري 2535. وقليلة هـي الأنظمة التي تكون على هذه الدرجـة من الطيش لكي تنبذ تقويمها الديني. وعلاوة على ذلك، أرسـل الشـاه محققين خاصـين لفحص الأوقاف الدينية؛ وأعلن أن المؤسسـات المصدق عليها مـن قبل الدولة هي فقـط التي بإمكانها نشر الكتب الدينية؛ ووسـع من كلية دراسـة العلوم الدينية في جامعة طهران، إلى جانب الفيالق الدينية وفيالق محو الأمية، وبذلك أمكن إرسـال عدد أكبر من الطلبة إلى القرى، لكي يعلموا الفلاحين «الإسـلام الصحيح». ووفقـا لتعبير باحث قريب من العلـماء فقد كانت الدولة تعتزم «تأميم» الدين[54].

فضلا على ذلك، أنشـأ الشاه وزارة لشؤون النسـاء، وجند النساء في الفيالق الدينية ومحو الأمية؛ ورفع من سـن الزواج بالنسـبة إلى النساء من 15 سنة إلى 18 سـنة وللرجال من 18 سـنة إلى عشرين؛ ووسـع من عيادات تنظيم النسل؛ وسمح بالإجهاض خلال الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، ووجه المحاكم إلى المثابـرة في تطبيق قانون حمايـة الأسرة للعام 1967. وكان هذا القانون يتعارض مـع الشريعة في عدد من الأوجه الحساسـة. فقد نص عـلى أن الرجال لا يحق لهم طـلاق زوجاتهم من دون أن يقدموا أسـبابا قانونية أمـام محكمة الأسرة؛ وأنهـم لا يمكنهم الإقدام على تعـدد الزوجات مـن دون الحصول على تصريح مكتوب من زوجاتهم السـابقات؛ وأن الزوجات لديهـن الحق في تقديم دعوى قضائيـة لطلاقهـن؛ وأن الزوجات يمكنهن العمل خـارج المنزل من دون تصريح أزواجهـن. وبشـكل غير معلن، فقد ادعى الشـاه امتلاكه قـوى تعد حتى أكثر تهديدا للمؤسسة الدينية. فقد أبلغ الشاه أوريانا فلاتشي، وهي صحافية إيطالية،

أنه تلقى خلال حياته كلها «رسائل» و«رؤى» من الأنبياء، ومن الإمام علي، ومن الله ذاته[55]. وقد تفاخر قائلا: «أنا مصحوب بقوة لا يمكن للآخرين رؤيتها - قوتي الأسطورية. أنا أتلقى رسائل. رسائل دينية... وفيما لو لم يكن الله موجودا، فمن الضروري اختراعه». لقد تردد كثيرا أن الشاه سقط في نهاية المطاف لأنه كان علمانيا متشددا بالنسبة إلى شعبه المتدين. ولو كان ذلك صحيحا، فإن على المرء، في ضوء ما ذُكر آنفا، أن يعيد تعريف مصطلح علماني.

وكان رد فعل علماء الدين حادا في مواجهة حزب البعث. فالفيضية - الحوزة الرئيسية في قم - أُغلقت احتجاجا. فقد جند نحو 250 من طلبتها إجباريا في الجيش ومات واحد منهم بعد سجنه بوقت قصير. وأصدر العديد من المجتهدين الكبار فتاوى تقول إن حزب البعث يعارض القانون الدستوري، والمصالح الإيرانية، ومبادئ الإسلام[56]. وقد دان الخميني نفسُه الحزبَ وأفتى بأنه يعد محرما على أساس أنه أقيم ليس فقط بهدف تدمير البازارات والفلاحين، بل إيران كلها والإسلام[57]. وبعد أيام قليلة من الفتوى جمع السافاك مريديه، بمن فيهم العديد من الذين سيقومون لاحقا بأدوار رئيسية في الثورة. ولم يحدث مسبقا في تاريخ إيران أن وجد مثل هذا العدد من رجال الدين أنفسهم في السجن في وقت واحد.

وهكذا تسبب حزب البعث في نتائج تتناقض تماما مع أهدافه الأصلية. فقد أنشئ الحزب لتوفير الاستقرار للنظام، وتدعيم الملكية، وتثبيت مرساة دولة بهلوي بإحكام في المجتمع الإيراني الأوسع. وقد حاول الحزب تحقيق ذلك بتعبئة الجماهير، وبتأسيس روابط بين الحكومة والشعب، وتعزيز السيطرة على موظفي المكاتب، وعمال المصانع، والفلاحين الصغار، والأكثر صفاقة من كل ذلك، مد نفوذ الدولة إلى البازارات والمؤسسة الدينية. غير أن النتيجة، كانت كارثية. فبدلا من توفير الاستقرار، أضعف الحزب النظام، وعزل الملكية أكثر عن البلد، وبذلك أضاف مزيدا من السخط الجماهيري. أدت التعبئة الجماهيرية إلى مناورات جماهيرية، وأدى هذا بدوره إلى استياء جماهيري. وقد حرم احتكار المؤسسات القوى الاجتماعية من الطرق التي يمكنها أن توجه فيها مظالمها وطموحاتها للحلبة السياسية. ويئست أعداد متزايدة من الأمل في الإصلاح وتراكمت لديها

الحوافـز عـلى الثورة. وقاد تزايد الدوافع للمشـاركة الجماهيريـة الحكومة إلى إحلال القول المأثور: «هؤلاء الذين ليسـوا نشطاء ضدنا هم معنا» محل «هؤلاء الذين ليسـوا معنا هم ضدنا». وفُرض على المنشـقين، الذين تُركوا في الماضي، ما لم يعـبروا عن آرائهم وينشروها في صخب، بأن يبادروا الآن بتسـجيل أنفسـهم في الحـزب، وأن يوقعوا العرائض لمصلحة الحكومة، وأن يمشـوا في مسـيرات في الشـوارع منشـدين كلمات تشـيد بالملكية التي يبلغ عمرها 2500 عام. والأكثر مـن هذا، أن النظـام، باقتحامه المفاجئ البازارات والمؤسسـة الدينية، قد هدم الجسور الهشة التي وُجدت في الماضي بينه وبين المجتمع التقليدي. فهو لم يهدد العلـماء فقط، بل أثار أيضا غضب آلاف من أصحـاب الدكاكين، ومالكي الورش، ورجال الأعمال الصغار. باختصار، بدلا من أن يصوغ حزبُ البعث روابط جديدة، دمـر تلك الروابط القائمة، وفي غمار تلك العملية، اسـتثار مجموعة من الأعداء الخطرين. لقد استحضر هنتنغتون لكي يعمل على استقرار النظام؛ لكنه أدى إلى زعزعة أكثر لاسـتقرار نظام ضعيف بالفعل. وربما كان الشاه سيكون أفضل حالا لو اتبع شعار سير روبرت والبول الشهير: «دع الكلاب النائمة مستلقية».

6

الجمهورية الإسلامية

«الثورات تنتج دوما دولا أقوى»

دو توكوفيل

«نحن نريد تقوية دولتنا. الماركسيون فقط هم من يريدون اختفاء الدولة».

حجة الإسلام رفسنجاني

الثورة الإسلامية (1977 - 1979)

كثيرا ما دارت التكهنات حول ما إذا كان من الممكن تجنب الثورة لو جرى فعل هذا أو ذاك: لو كان الشاه أكثر عزما في سحق المعارضة أو محاولة التصالح معها؛ لو أنه لم يكن يعاني مرض السرطان؛ لو أن مستشاريه الأقوياء كانوا لايزالون على قيد الحياة؛ لو أنه كان قد أنفق أقل على الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا وأنفق أكثر على أجهزة السيطرة

«لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، بل أيضا بين الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه»

المؤلف

على الحشـــود؛ لو أن جنرالاته حافظوا ولو ظاهريا على روح الجماعة والتضامن؛ لـــو أن منظمات حقوق الإنســـان لم تثقل عليه؛ لو أن وكالـــة المخابرات المركزية الأمريكية اســـتمرت في مراقبـــة البلد من قرب بعد الخمســـينيات؛ لو أن البيت الأبيض تجاهل الديبلوماســـيين الذين يفرضون الرقابة الذاتية على أنفسهم وأولى اهتماما أكبر لتحذيرات الأكاديميين المشككين؛ ولو أن واشنطن في المراحل الأخيرة كانت أكثر اتســـاقا إما في الدعم الكامل لـــه أو في محاولة التواصل مع الخميني. بعد الانهيار مباشرة احتارت واشـــنطن مع السؤال «من أضاع إيران؟» لام البعض الرئيس كارتـــر، ولام البعض وكالة المخابرات المركزيـــة الأمريكية، والبعض الآخر الشـــاه، بينـــما لام البعض جنرالاته[1]. غير أن هـــذه التخمينات لا معنى لها تماما كأننا نتســـاءل عما إذا كانت الســـفينة تيتانيك ســـتتعرض للغرق في حال رتبت الكراسي على سطحها بشكل مختلف.

لم تقـــم الثورة بســـبب هـــذا أو ذاك من الأخطاء السياســـية التـــي حدثت في اللحظات الأخيرة، بل نشبت مثل بركان بسبب ضغوط سحيقة كانت تتراكم بشكل متزايد على مدى عقود في عمق أحشـــاء المجتمع الإيراني. وبحلول العام 1977 كان الشـــاه يجلس على هذا البركان، بعد أن انســـلخ عن كل قطاع من قطاعات المجتمع تقريبا. فقد بدأ حكمه الفردي بمعارضة متشـــددة من الإنتلجنتسيا والطبقة العاملة الحضريـــة. وتكثفت هذه المعارضة على مر الأعوام. وفي عصر الجمهورياتية، تباهى بالملكيـــة، والشـــاهية، والبهلوية. وفي عـــصر القومية، ومعـــاداة الإمبريالية، جاء إلى السلطة كنتيجة مباشرة لإطاحة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني بمصدق - معبود القومية الإيرانية. وفي عصر الحياد، سخر من عدم الانحياز ومفهوم العالم الثالث. وبدلا من ذلك عين نفســـه رجـــل شرطة الولايات المتحدة في الخليج، وصفّ مع الولايات المتحدة علنا في قضايا حساســـة مثل فلســـطين وفيتنام. وفي عصر الديموقراطية، شـــدد ببلاغة عـــلى مناقب النظام، والانضبـــاط، والتوجيه، والمَلَكية، واتصالاته الشخصية مع الله.

لم يكتف فقط من العداءات القائمة، بل أسهم أيضا في خلق عداءات جديدة، فقـــد أجهزت ثورته البيضـــاء بضربة واحدة على الطبقـــة التي قدمت في الماضي الدعم الأســـاسي للملكية بشـــكل عام وللنظام البهلوي بشكل خاص: طبقة ملاك

الأراضي مـن زعـماء القبائل والأعيـان الريفيين. وقد ترك فشـله في اتباع الثورة البيضاء بما تحتاج إليه البلاد من خدمات ريفية الطبقة الجديدة من متوسـطي ملاك الأراضي مفتقرة إلى المسـاعدة التي تحتاج إليها. وبالتبعية، وقفت الطبقة التـي كان من المفـترض أن تقوم بدعم النظام في أيام محنتـه جانبا تتفرج على الانهيار الكبير. وأدى الفشـل في تحسين الظروف المعيشية في الريف - إلى جانب الزيادة السريعة في النمو السـكاني - إلى هجرة واسعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا نحو المدن. وخلق هذا جيوشـا كبيرة من فقراء العشوائيات - الآلة الحربية للثورة الوشـيكة. وأكثر من هذا، رأى الكثيرون أن تشكيل حزب البعث في العام 1975 كان بمنزلة إعلان علني بالحرب على الطبقة الوسـطى التقليدية - خاصة في البازارات وحلفائهم المقربين رجال الدين. وقد دفع إنشـاء هذا الحزب حتى رجال الدين الهادئين وغير المهتمين بالسياسـة إلى أحضان أكثر أصوات المعارضة وضوحا ونشاطا - بالتحديد الخميني. وبينما أقصي معظم البلاد، ظل الشاه واثقا من أن دولته الدائمة التوسـع ستمنحه السيطرة المطلقة على المجتمع. وكان هذا الانطباع انطباعا خادعا مثله مثل السـدود المهيبة التي تفاخر ببنائها. فقد بدت هذه السـدود مثيرة للإعجـاب، صلبة، حديثة، وغير قابلـة للتدمير. وفي الواقع، كانت هذه السـدود غير فعالة، ومصـدرا للتبذير، فسـدّت بالطمي، وكان من السـهل تصدعها. حتى الدولة، بجيشـها الضخم من هيئات العاملين، ثبت أنهـا لا يمكـن الاعتماد عليها. فرجال الخدمة المدنيـة، مثلهم مثل بقية البلد، انضموا إلى الثـورة بإعلانهم الإضراب. لقد عرفوا أن من الممكن طرد الشـاه، والبهلويين، وكل المؤسسة الملكية من دون تقويض الدولة الفعلية. ونظروا إلى الشاه باعتباره هويـة منفصلة تماما عن الدولة. فلم يتصرفوا بوصفهم أسـنانا لترس آلة الدولة، بل على أنهـم أعضاء في المجتمع - كمواطنين لديهم مظالم مثل تلك المظالم التي عبرت عنها بقية الطبقة الوسطى التي تعمل برواتب.

وقـد جُمعت هذه المظـالم في العام 1976 - خلال ذكـرى مرور نصف قرن على قيام حكم أسرة بهلوي - في ورقة منشورة للمعارضة في المنفى في باريس[2]. وهي مقالة عنوانها «خمسـون عاما من الخيانة» كتبها أبو الحسـن بني صدر، الرئيس المسـتقبلي للجمهورية الإسـلامية، وقد اتهمت المقالة النظام بخمسـين

جريمـــة منفصلة في مجالات السياســـة، والاقتصاد، والثقافة والمجتمع. وتشـــمل هذه الجرائم: انقلاب العام 1921 إلى جانب انقلاب العام 1953؛ سحق القوانين الأساســـية بالأقدام وجعل الثورة الدستورية محلا للسخرية؛ منح امتيازات تذكر باســـتعمارية القرن التاسع عشر؛ تشكيل تحالفات عســـكرية مع الغرب، اغتيال المعارضـــين وتصويب الرصاص عـــلى المحتجين غير المســـلحين، خصوصا في يونيو 1963؛ فصـــل الضباط الوطنيين من القوات المســـلحة، وفتـــح الاقتصاد - خاصة الســـوق الزراعية - أمام الشركات الزراعية الأجنبية؛ تأسيس دولة الحزب الواحد مع عبادة الشخصية؛ اختطاف الدين والاستيلاء على المؤسسات الدينية؛ تقويض الهوية الوطنية بنشر «ثقافة إمبريالية»؛ زرع «الفاشية» بالدعاية لما يمكن اعتباره تأليها للشـــاه، وللعنصريـــة، وللآرية، وضد العربية؛ والأكثر حداثة تأســـيس دولة الحزب الواحد مع توافر النية للســـيطرة التامة على المجتمع. وتصرخ المقالة بأن «هذه السنوات الخمسين تحتوي على خمسين خيانة».

انتـــشرت هـــذه المظالم في الأثير في العام 1977 - بمجرد أن أرخى الشـــاه الســـيطرة البوليســـية الصارمة. وقد فعل الشـــاه ذلك جزئيا بســـبب إثارة جيمي كارتر في حملته الرئاسية موضوع حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، في إيران كما في الاتحاد السوفييتي؛ وجزئيـــا بســـبب فضح الصحف الأساســـية مثـــل الصحيفـــة اللندنية «صنـــداي تايمز» التعذيب، والاعتقال العشوائي، والسجن الجماعي في إيران؛ لكن الضغط الأكبر جاء من قبل منظمات حقوق الإنسان، خصوصا من قبل لجنة الحقوقيين الدولية. فمع توقه إلى التخلص من تصنيفه على أنه «واحد من أكثر المنتهكين لحقوق الإنسان في العالم» - كما وصفته منظمة العفو الدولية - وعد الشـــاه لجنة الحقوقيين الدولية بالسماح للصليب الأحمر بدخول الســـجون؛ وللمحامين الأجانب بمتابعة المحاكـــمات؛ وبإصدار عفو عام عن المســـجونين السياسيين الأقل خطرا؛ والأكثر أهمية من كل هذا، بمحاكمة المدنيين في محاكـــم مدنية علنية وفي وجود محامين من اختيارهم[3]. نحتت هذه التنازلات - مهما بدت متواضعة - تصدعات في واجهة هذا النظام ذي المظهر المخيف. وربما يكون الشاه قد منح هذه التنازلات بسبب ثقته في قدرته على تحمل العاصفة. غير أنه خدع نفسه بظنـــه أنه يتمتع بتأييد جماهيري عميق. وقـــد تباهى سرا أمام ممثلي لجنة الحقوقيين الدولية بأن من يعارضونه هم فقط «العدميون»[4].

منح هذا الانفتاح الهزيل صوت المعارضة مساحة في الأثير. وفي خريف العام 1977، قام تيار من منظمات الطبقة الوسطى يتشكل من المحامين، القضاة، المثقفين، الأكاديميين، الصحافيين، وكذلك طلاب المعاهد الدينية، تجار البازار، والقادة السياسيون السابقون، بإصدار أو إعادة إصدار بيانات ورسائل إخبارية تدين علنا حزب البعث. وقد بلغت هذه التحركات ذروتها في شهر أكتوبر مع عقد عشر أمسيات شعرية بالقرب من الجامعة الصناعية في طهران، وهي أمسيات نظمها بشكل مشترك اتحاد الكتاب الذي أُعيد إحياؤه حديثا، ومعهد غوته الممول من قبل الحكومة الألمانية[5]. انتقد الكتاب - وكلهم من المعارضين المشهورين - النظام، وفي الأمسية الأخيرة، قادوا الفيضان البشري من الحاضرين إلى سماع الشعر في الشوارع حيث اشتبكوا مع الشرطة. وسرت إشاعة بأن أحد الطلاب قد قتل، وجرح سبعون، واعتقل أكثر من مائة. استمرت هذه الاحتجاجات خلال الشهور التالية، خصوصا في 7 ديسمبر - وهو يوم الطالب غير الرسمي. أرسل المعتقلون إلى محاكم مدنية حيث أُطلق سراح بعضهم، أو حُكم على البعض الآخر بعقوبات مخففة. وقد بعث هذا رسالة واضحة إلى الآخرين - بمن في ذلك طلبة الحوزة العلمية في قم.

وقد ساء الموقف في يناير 1978 حينما فجرت الجريدة التابعة للحكومة «اطلاعات» مفاجأة مذهلة، حيث كتب محررها افتتاحية للجريدة أدان فيها الخميني بشكل خاص ورجال الدين عامة بأنهم «رجعيون كئيبون» بتعاونهم الوثيق مع الإقطاعيين، والإمبريالية، وبالطبع الشيوعية. وادعت الجريدة أيضا أن الخميني كان يعيش حياة ماجنة في شبابه، حيث انغمس في شرب الخمر والشعر الصوفي، وأنه لم يكن حقيقة إيرانيا ـ فجده عاش في كشمير واتخذ أقاربه اسما هنديا كلقب عائلي[6]. والتفسير الوحيد لهذه الافتتاحية أن النظام قد انتفخ بقواه الذاتية. على المرء ألا يقلل أبدا من دور الغباء في التاريخ. وخلال اليومين التاليين، خرج طلبة الحوزة في قم إلى الشوارع، وأقنعوا البازارات المحلية بإغلاق أبوابها، وسعوا إلى الحصول على دعم رجال الدين الكبار - خاصة آية الله شريعتمداري ـ وفي نهاية المطاف قاموا بمسيرة إلى قسم الشرطة حيث اشتبكوا مع السلطات. وقد قدر النظام أنه نتج عن هذه «المأساة» وقوع ضحيتين. بينما قالت المعارضة إن هذه «المذبحة»

قتل فيها 70 شخصا وجرح 500 آخرون. وهنا، كما هي الحال في كل الاشتباكات خلال الشهور الثلاثة عشر التالية، كانت تقديرات الضحايا تختلف بشدة. في أعقاب الاشتباكات، ادعى النظام أن طلاب الحوزة كانوا يحتجون في الذكرى السنوية للشاه رضا على عدم تحجيب النساء. وفي الحقيقة، لم تذكر العرائض التي صاغها طلاب الحوزات قط موضوع الذكرى السنوية هذا. وعلى النقيض من ذلك، طالب هؤلاء الطلاب بالاعتذار عن افتتاحية «اطلاعات» المشار إليها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة الخميني، وإعادة فتح حوزته في الفيضية، ووقف الاعتداءات البدنية على طلاب الجامعة في طهران، وإطلاق حرية التعبير، خصوصا للصحف، واستقلال القضاء، وقطع الروابط مع القوى الإمبريالية، ودعم الزراعة، والحل الفوري لحزب البعث[7]. ظلت هذه مطالبهم الرئيسية طوال العام 1978. وعقب حادثة قم مباشرة، طالب شريعتمداري الأمة بأن تحيي ذكرى الأربعين للذين لقوا حتفهم بالتغيب عن العمل وحضور الصلوات في المساجد.

تسببت حادثة قم في ثلاث كوارث رئيسية استمر كل منها أربعين يوما، وكانت كل منها أخطر من سابقتها. الأولى - في منتصف فبراير - أدت إلى اشتباكات عنيفة في العديد من المدن، خاصة تبريز، مسقط رأس شريعتمداري. فقد دفع النظام بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالرشاشات لإعادة السيطرة على المدينة. والثانية - في أواخر مارس - تسببت في خسائر كبيرة في الملكيات في يزد وأصفهان. فاضطر الشاه إلى إلغاء رحلة إلى الخارج وتولى بنفسه قيادة قوات مكافحة الشغب. والثالثة - في مايو - وكانت لها آثار صادمة في أربع وعشرين مدينة. فقد انتهكت الشرطة في قم حرمة منزل شريعتمداري وقتلت اثنين من طلبة الحوزة كانا قد لجآ إليه طلبا للحماية. وقد ادعت السلطات أن هذه الأربعينيات قد خلفت وراءها 22 من القتلى؛ بينما قدرت المعارضة الرقم بـ 250.

تصاعدت التوترات أكثر مع واقعتي سفك دماء إضافيتين مختلفتين. ففي 19 أغسطس - الذكرى السنوية لانقلاب 1953 - احترقت سينما كبيرة في حي من أحياء العمال في عبادان، ليحترق فيها أكثر من 400 من النساء والأطفال. وقد أدانت الجماهير بشكل آلي قائد الشرطة المحلي، الذي كان قد أصدر في محل عمله السابق أوامر بإطلاق النار في قم[8]. وبعد عملية الدفن الجماعية للضحايا خارج المدينة،

سار نحو عشرة آلاف من أقارب الضحايا وأصدقائهم في مسيرة نحو عبادان مرددين «احرقوا الشـاه، اقضوا على البهلويين». وقد كتب مراسل جريدة الواشنطن بوست أن المسـيرات كانت لها رسالة واحدة واضحة: «الشـاه يجب أن يرحل»[9]. وفوجئ مراسـل جريدة «الفاينشـال تايمز» بـأن عددا كبيرا، بمن في ذلـك من لهم مصالح راسـخة في النظام، كانوا يشـكون في أن جهاز السافاك هو الذي أشعل النار[10]. لقد ألقت عقود من عدم الثقة بأثقالها.

أما واقعة إراقة الدماء الثانية فقد حدثت في 8 سـبتمبر - مباشرة في أعقاب إعلان الشاه الأحكام العرفية. فقد حظر أيضا كل أنواع الاجتماعات في الشوارع، وأمـر باعتقـال زعماء المعارضة، وعـين أحد جنرالاته الصقور كحاكم عسـكري لطهـران. وقد عمدت قـوات كوماندوز إلى محاصرة حشـد في ميدان جاله(*) وسـط طهران، وأمرت المحتشدين بالتفرق، وحينما رفضوا ذلك، أطلقت عليهم النـيران من دون أي تمييز. وأصبح 8 سـبتمبر يعرف باسـم الجمعة الأسـود - مسـتعيدا ذكرى الأحد الدامي أثناء الثورة الروسـية في العامين 1905 و1906. وقد كتـب الصحافيون الأوروبيون أن ميدان جاله بـدا كأنه «ميدان للرماية»، وقد ترك الجيش وراءه «أشلاء مذبحة». وكانت الضحية الرئيسية، على أي حال، هي القضاء عمليا على أي حلول وسـط ممكنة[11]. وعلق مراقب بريطاني قائلا: إن الهوة بين الشـاه والجمهـور أصبحت الآن غير قابلة للردم بسـبب كل من الجمعة الأسود وحريق عبادان[12]. وقد ادعى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، الذي اندفع إلى تغطيـة أحداث الثورة لإحدى الجرائد الإيطالية، أن نحو أربعة آلاف قـد قتلوا بالرصاص في ميدان جاله. وفي الحقيقة، فإن مؤسسـة الشـهيد - التـي تعوض عائـلات الضحايا - جمعت لاحقا أسـماء 84 من الذين قتلوا في هـذه المدينة خلال هذا اليوم[13]. وخلال الأسـابيع التالية، انتشرت الإضرابات، مـن الكليات إلى المدارس العليا إلى صناعة النفـط، والبازارات، والمصانع العامة والخاصة، والبنوك، والسـكك الحديدية، ومرافـق الموانئ، والمكاتب الحكومية. دخـل البلد كله، بما في ذلـك هيئة التخطيط والموازنة، وهـي تعد بمنزلة نخبة الحكومة المركزية، في الإضراب.

(*) ميدان الشهداء. [المحررة].



(6) تمثال الشاه محمد رضا بهلوي على الأرض بالقرب من مقر الخميني في أثناء الثورة - طهران، فبراير 1979.



(7) امرأة تمر بين الجنود أثناء الثورة، طهران - 1978.

أظهرت المعارضة مزيدا من سطوتها في 11 ديسمبر 1978 خلال عاشوراء، وهو يوم الذروة في احتفالات شهر المحرم، حينما تحدث ممثلو الخميني في طهران بالنيابة عنه - للتوصل إلى تفاهم مع الحكومة. وافقت الحكومة على إبقاء الجيش بعيدا عن الأنظار وأن يقتصر وجوده على الأجزاء الشمالية الثرية في المدينة. ووافقت المعارضة على أن تقوم بمسيراتها في طرق محددة مسبقا، وألا

ترفع شــعارات تهاجم مباشرة شخص الشــاه. وفي يوم الذروة هذا، التقت أربعة مواكب في ميدان شــهياد(*) الفســيح غرب طهران. وقدر المراسلون الأجانب أن الحشــد كان يفوق المليوني شــخص. وقد صدق الحشــد عن طريق التهليل على القرارات الداعية إلى تأســيس جمهورية إسلامية، وعودة الخميني، وطرد القوى الإمبريالية، وإقامة العدل الاجتماعي من أجل «جماهير المحرومين»[14]. وفي هذه المظاهــرة كما هو في كل المظاهرات، كان يتــم تجنب مصطلح ولاية الفقيه عن عمد. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الرسالة كانت واضحة وعالية الصوت: «الحكومــة أضعف من أن تحافظ عــلى القانون والنظام. ولا يمكن فعل ذلك إلا بالتنحــي جانبا وترك القادة الدينيين يتولون المســؤولية. وبشــكل ما، أوضحت المعارضــة أنها حكومــة بديلة بالفعــل»[15]. وبالمثل، كتبت جريدة كريســتيان ساينس مونيتور أن «موجة عملاقة من البشر اكتسحت العاصمة، معلنة بصوت أعلى مما يمكن أن تصدره أي رصاصة أو قنبلة عن رســالة واضحة: على الشاه أن يرحل»[16]. وقد تعامل العديدون مع الحشد على أنه استفتاء أمر واقع.

عاد الخميني من المنفى يوم 1 فبراير - أي بعد أسبوعين من ترك الشاه البلاد. وقد بلغ عدد من احتشدوا لاستقباله وتحيته أكثر من ثلاثة ملايين، مما دفعه إلى ركوب طائرة هليكوبتر من المطــار إلى مقبرة الزهراء حيث أحيا ذكرى «عشرات الآلاف من الشــهداء من أجل الثورة» وسرعان ما حدد النظام الجديد حالا الرقم الرســمي عند ســتين ألف شــهيد. بينما ربما يكون الرقم الحقيقي أقل من ثلاثة آلاف[17]. أجرت مؤسســة الشهيد لاحقا دراســة - ولكنها لم تنشرها - حول عدد من قتلوا خلال الحركة الثورية كلها، بدءا من يونيو 1963. ووفقا لهذه الدراسة، فــإن العدد بلغ 2781 متظاهرا قتلوا في الشــهور الأربعة عشر من أكتوبر 1977 إلى فبرايــر 1979 (**). وســقط معظــم الضحايا في العاصمــة - خاصة في أحياء الطبقــة العاملة الجنوبية في طهران[18]. وقد أتــت الضربة القاضية للحكومة في 9 - 11 فبرايــر، عندما قام الطلبة العســكريون والفنيــون، مدعومين بالفدائيين والمجاهديــن، بالاســتيلاء على الحرس الإمبراطوري في القاعدة الجوية الرئيســية

(*) سمي لاحقا «ميدان آزادي» أي ميدان الحرية. [المحررة].

(**) هذه طبعا سبعة عشر شهرا وليست أربعة عشر شهرا كما يذكر المؤلف. [المترجم].

بالقرب من ميدان جاله. غير أن القادة العسكريين الكبار أعلنوا حيادهم وألزموا قواتهـم البقـاء في ثكناتها. وقد كتبت جريـدة اللوموند الفرنسـية أن المنطقة المحيطة بميدان جاله كانت تشـبه كوميونة باريس، خصوصا حينما اقتحم الناس مسـتودعات الأسلحة وقاموا بتوزيع السـلاح[19]. وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمـز» أنه «لأول مرة منذ بدأت الأزمة السياسـية قبل أكثر من عام مضى، ظهر الآلاف من المدنيين في الشـوارع حاملين البنادق الآلية وأسلحة أخرى»[20]. وعلى نحو مشابه، نشرت جريدة في طهران أن «البنادق وُزعت على الآلاف من الناس، من أطفال يبلغ عمرهم عشرة أعوام إلى متقاعدين يبلغ عمرهم سبعين عاما»[21]. وأتى المشـهد الأخير في هذه الدراما بعـد ظهيرة يوم 11 فبراير، حينما أذاع راديو طهـران بيانا تاريخيا: «هنـا صوت إيران، صوت إيـران الحقيقية، صوت الثورة الإسـلامية». وقضى قتال الشوارع لمدة يومين على السلالة الحاكمة التي حكمت لثلاثة وخمسين عاما، كما أنهى ألفين وخمسمائة عام من الحكم الملكي. ومن بين الأعمدة الثلاثة التي بناها البهلويون لتدعيم دولتهم، كان الجيش غير قادر على التعبئة، وانضمت البيروقراطية إلى الثورة، بينما أصبح محاسـيب البلاط مصدرا لإحراج كبير. وأثبت صوت الشعب أنه أكثر قوة من صوت الملكية البهلوية.

الدستور الإسلامي (1979)

كانـت المهمـة الأكثر إلحاحا بعـد الثورة هي وضع دسـتور جديد ليحل محل القوانين الأساسـية للعـام 1906. عمل هذا على تحفيز صراع غـير متكافئ إلى حد مـا بين الخمينـي وأتباعه من جهة، العازمين على مأسسـة مفهومهـم حول ولاية الفقيه، ومهدي بازرغان، رئيس الوزراء الرسمي، ومؤيديه من الليبراليين والإسلاميين من جهة أخرى، الطامحين لأن يكون الدسـتور على نسـق دسـتور شـارل ديجول للجمهورية الفرنسـية الخامسـة. فقد تصوروا جمهورية تكون إسـلامية من حيث الاسـم وديموقراطية مـن حيث المضمون. أظهـر هذا النزاع كذلـك وجود ازدواج حكومـي. فمن جهة كانـت هناك الحكومة المؤقتة التي يرأسـها بازرغان والعامرة بالمحاربـين القدامى الأعضاء في حركة مصدق الوطنية. فـكان بعض أعضاء الوزارة مـن الأعضاء في حركة الحريـة التي يقودها بازرغان، بينـما أتى آخرون من الجبهة

الوطنيـــة الأكـــثر علمانية. وقد أقـــام الخميني هذه الحكومة لطمأنـــة البيروقراطية الحكوميـــة - الـــوزراء والقوات المســـلحة. فقد كان راغبا في التخلص من الشـــاه، لا تفكيك الدولة كلها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك حكومة الظل الأكثر رعبا لرجال الدين. وفي الأيام الأخيرة من الثورة أنشـــأ الخميني في طهران مجلســـا ثوريا ولجنة مركزية. وقد مارس المجلس الثوري دور المراقب على الحكومة المؤقتة، بينما ضمت اللجنة المركزية تحت جناحها اللجان المحلية وحراسها (الباسداريين) التي تفجرت في العديد من المساجد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد طهرت هذه الوحدات أيضا من رجال الدين التابعين لقيادات دينية أخرى - خاصة شريعتمداري. وفور ســـقوط الشاه، أسس الخميني في طهران محكمة ثورية لتتولى الإشراف على المحاكم الخاصة التي ظهرت في كل أنحاء البلاد، وأســـس في قم مكتبا مركزيا للمســـجد كانت مهمته اختيار أئمة الجمعة في عواصم المقاطعات. وللمرة الأولى، كانت هناك مؤسسة دينية مركزية تسيطر على أئمة الجمعة في المقاطعات. وبمعنى آخر، فإن دولة الظل قزمت الدولة الرســـمية. وقد اشـــتكى بازرغان: «نظريا، الحكومة في موضع المسؤولية؛ لكن في الواقع الخميني هو المسؤول - هو مع مجلسه الثوري، ولجانه الثورية، وبعلاقته بالجماهير»[22]. وأضاف «لقد وضعوا في يدي ســـكينا، ولكنها ســـكين ليس بها سوى مقبضها فقط، بينما كان النصل في يد آخرين».

وحدثت أول مناوشة بين بازرغان والخميني مبكرا جدا وتحديدا في شهر مارس، حينـــما كانت البلاد تســـتعد للتصويت بنعـــم أو لا على اســـتفتاء لإقامة جمهورية إســـلامية. أراد بازرغان منح الجمهور خيارا ثالثا هو جمهورية إسلامية ديموقراطية. وقد رفض الخميني هذا الخيار مجادلا: «إن ما تريده الأمة هو جمهورية إســـلامية - لا جمهوريـــة ديموقراطيـــة ولا جمهورية ديموقراطية إســـلامية. لا تســـتخدم هذا المصطلـــح الغـــربي «ديموقراطية». إن هـــؤلاء الذين يدعون إلى مثـــل هذا الشيء لا يعرفون أي شيء عن الإسلام»[23]. وقد أضاف لاحقا: «الإسلام لا يحتاج إلى أي صفات مثـــل الديموقراطيـــة. تحديدا لأن الإســـلام هو كل شيء، فهو يعنـــي كل شيء. ومن المؤســـف إضافة أي كلمة أخرى بجوار كلمة إســـلام، وهي كلمة كاملة»[24]. وأجري الاســـتفتاء أول إبريـــل، وكانت نتيجة التصويت 99 في المائـــة بنعم على الجمهورية الإســـلامية. وقد شـــارك في التصويت عشرون مليونا - من بين 21 مليونا هم جملة

الهيئة الناخبة. وأدى هذا إلى تمهيد الطريق أمام انتخاب 73 رجلا يشكلون المجلس التأسيسي باسمه الجديد مجلس الخبراء - وهو مصطلح محمّل بمضامين دينية. وفي أغسطس، أقيمت الانتخابات لهؤلاء المندوبين. وفحص كل المرشحين من قبل اللجنة المركزية، ومكتب المسجد المركزي، والجمعية المشكلة حديثا «رجال الدين المناضلين في طهران» (جماعت روحانيت مبارز طهران). ولم يكن أمرا غريبا أن نتج عن الانتخابات انتصار كاسح لأتباع الخميني. وكان بين الفائزين خمسة عشر من آيات الله، وأربعون من حجة الإسلام، و11 من الأشخاص العاديين المرتبطين بالخميني. وبدأ مجلس الخبراء في الإعداد لوضع الدستور الإسلامي.

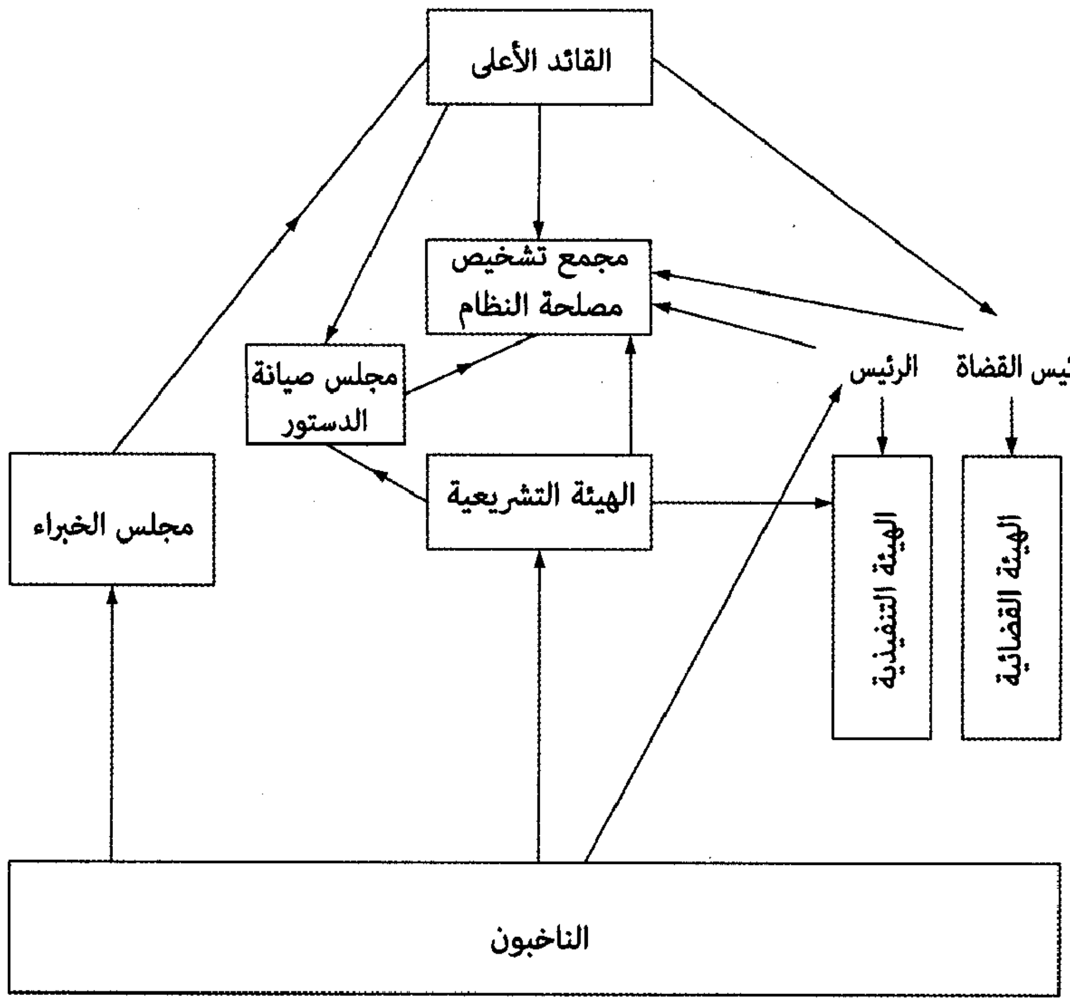
وكان المنتج النهائي هجينا - على الرغم من ميله بشكل واضح إلى جانب واحد - ما بين ولاية الفقيه للخميني وجمهورية بازرغان الفرنسية الخامسة؛ ما بين الحقوق المقدسة وحقوق الإنسان؛ ما بين الحكم الديني والديموقراطية؛ ما بين صوت الله وصوت الشعب؛ ما بين سلطة رجال الكهنوت وسيادة الشعب. وقد احتوت الوثيقة على 175 مادة - وأُضيف أربعون تعديلا بعد وفاة الخميني[25]. على أن تبقى هذه الوثيقة معمولا بها حتى عودة المهدي. أكد التمهيد على الإيمان بالله، والعدالة الإلهية، والقرآن، ويوم الحساب، والنبي محمد، والأئمة الاثني عشر، وعودة المهدي الغائب، والأكثر صلة من كل هذا بالموضوع، مفهوم الخميني عن ولاية الفقيه. وقد شددت الوثيقة على معارضة كل أشكال السلطوية، والاستعمارية، والإمبريالية. ومنحت المواد التي أتت في المقدمة الخميني ألقابا مثل الفقيه الأعلى، القائد الأعلى، مرشد الثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، ملهم المستضعفين، والأكثر قوة من كل هذا، إمام الأمة الإسلامية - لم يسبق للشيعة من قبل أبدا أن منحوا شخصا على قيد الحياة هذا اللقب المقدس بتضميناته حول المعصومية. وقد أُعلن أن الخميني هو القائد الأعلى مدى الحياة. وقد نص على أن يقوم مجلس الخبراء عند وفاته بتعيين شخصية دينية عظيمة محله، أو إذا لم تكن هذه الشخصية موجودة، فيحل محله مجلس قيادة يتشكل من ثلاثة أو خمسة فقهاء. كما نص أيضا على أنه من الممكن عزلهم فيما لو اعتبروا غير قادرين على القيام بمهامهم. وقد حافظ الدستور على العلم الثلاثي الألوان، مع إدخال عبارة «الله أكبر».

منح الدستور القائد الأعلى طيفا واسعا من السلطات. فبوسعه «تحديد مصالح الإسلام»، «وضع الإرشادات العامة للجمهورية الإسلامية»، «الإشراف على تنفيذ السياسات»، و«التوسط ما بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية». وبوسعه منح العفو العام وعزل الرؤساء، وأيضا فحص المترشحين لهذا المنصب. وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكنه إعلان الحرب والسلام، وتعبئة القوات المسلحة، واختيار قادتها، وعقد مجلس أمن قومي. وعلاوة على ذلك، فبوسعه تعيين طيف كبير ومؤثر من المسؤولين خارج هيكل الدولة الرسمي، ويتضمن ذلك مدير شبكة الإذاعة والتلفزيون، والمشرف على مكتب أئمة الجمعة، ورؤساء المؤسسات الدينية الجديدة، خاصة مؤسسة المستضعفين التي حلت محل مؤسسة بهلوي، ومن خلال ذلك تعيين رؤساء تحرير الصحيفتين الرئيسيتين - اطلاعات وكيهان. وفضلا عن ذلك، فبوسعه تعيين رئيس هيئة القضاء، وكذلك قضاة المحاكم الأقل درجة، والمدعي العام، والأكثر أهمية من كل هؤلاء، ستة رجال دين من بين الاثني عشر عضوا في مجلس صيانة الدستور. ولهذا المجلس صلاحية «الفيتو» على القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية لو رأى أنها تتعارض مع روح الدستور أو الشريعة. كما أن له أيضا سلطة فحص المترشحين للمناصب العامة، بما في ذلك المجلس. وقد أعطى تعديل لاحق القائد الأعلى سلطة إضافية لتعيين مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ للتوسط في حالة وقوع خلافات بين المجلس ومجلس صيانة الدستور.

حصل الخميني على سلطات دستورية لم تكن متخيلة من قبل الشاهات. فقد نتج عن ثورة 1906 ملكية دستورية؛ أما ثورة 1979 فقد نتج عنها سلطة جديرة بالزعيم الإيطالي موسوليني (إلدوتشي). وكما أعلن أحد اتباع الخميني الرئيسيين، فإنه لو كان عليه أن يختار بين الديموقراطية وولاية الفقيه، فإنه لم يكن ليتردد بسبب كون الاختيار الأخير يمثل صوت الله[26]. وقد جادل الخميني أن الدستور يتعارض مع الديموقراطية لأن «الشعب يحب رجال الدين، ويثق برجال الدين، ويرغب في أن يقوده رجال الدين». كما أضاف: «صحيح أن السلطة الدينية الأعلى عليها مراقبة عمل الرئيس ومسؤولي الدولة الآخرين، للتأكد من أنهم لا يقترفون أخطاء وأنهم لا يسيرون ضد القانون والقرآن»[27]. وبعد سنوات قليلة، شرح الخميني أن الحكومة الإسلامية - باعتبارها «كيانا مقدسا منحه الله للنبي» - يمكنها أن تعلق

أي قوانين اســتنادا إلى المصلحة (حماية المصلحة العامة) - وهو مفهوم ســني كان الشــيعة يعارضونه في الماضي. وقد جادل بأن «حكومة الإســلام هي الركن الأولي في الإســلام، ولها الأولوية عــلى الأركان الثانوية مثل الصلاة، الصيــام، والحج. ولحماية الإســلام، يمكن للحكومة أن تعلق أيا من أو كل الأركان الثانوية»[28]. ومع كل هذه السلطات التي منحها الدستور للقائد الأعلى، أضاف الدستور: «يعد القائد الأعلى في أعين القانون متساويا مع كل أعضاء المجتمع».

(الشكل - 2): توزيع السلطات في الدستور الإسلامي



غير أن الدســتور قد منــح بعض التنــازلات المهمة للديموقراطيــة. فجمهور الناخبــين - الــذي تــم تعريفه على أنه يشــمل جميع البالغــين بمن في ذلك النســاء - أعطيت له ســلطة اختيــار الرئيس، والمجلس، ومجالــس المقاطعات

والمجالــس المحلية، وكذلك مجلس الخبراء، عــبر التصويت السري والمباشر. وقد حدد ســن التصويت بداية عند 16 عاما، وخُفِّض لاحقا إلى 15 عاما، ثم رفع إلى 16 مرة أخرى في العام 2005. والرئيس، الذي ينتخب كل أربع ســنوات محدود بمدتين رئاســيتين، حدد وضعه على أنــه «القائد التنفيذي» و«المســؤول الأعلى بعد القائد الأعلى». وهو يترأس الوزارة، ويختار وزراءها إلى جانب كل الســفراء، والحكام، والعمد، ومديري البنك الوطني، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وهيئة الخطة والموازنة. وهو مســؤول عن الموازنة السنوية وتنفيذ السياسات الخارجية والداخليــة. وهــو - وقد افترض أن يكون الرئيس رجلا - يجب أن يكون شــيعيا «مخلصا لمبادئ الثورة الإسلامية».

ووصــف المجلس، الــذي ينتخب أيضا كل أربعة أعوام، عــلى أنه «يمثل الأمة». وللمجلس سلطة التحقيق في كل شؤون الدولة، والتحقيق في الشكاوى ضد السلطتين التنفيذيــة والقضائيــة، والموافقــة على اختيــارات الرئيس للوزراء، وســحب هذه الموافقة في أي وقت، وحق ســؤال الرئيس والــوزراء، والتصديق على كل الموازنات، والقروض والمعاهدات الدولية، والموافقة على توظيف المستشارين الأجانب، وعقد اجتماعات مغلقة، ومناقشــة أي موضوع، ويوفــر الحصانة لأعضائه، وينظم أعماله الداخليــة الخاصة، ويفصل فيما إذا كان الإعــلان المحدد لأي أحكام عرفية مبررا أم لا. ويمكــن للمجلس - بأغلبية ثلثي أعضائه - أن يدعو إلى الاســتفتاء لإجراء تعديل على الدســتور. كما يمكن للمجلس أيضا أن يختار الأعضاء الستة الآخرين في مجمع تشــخيص مصلحة النظام من بــين قائمة تقدمها الســلطة القضائية. وتضم عضوية المجلس 270 نائبا من الممكن زيادة عددهم الإجمالي بناء على تعداد السكان الذي يجــرى كل عشرة أعوام. وقد تم تخصيص مقاعد منفصلة للأقليات الدينية المعترف بها: الأرمينيين، الآشوريين، اليهود، والزرادشتيين.

وتســاعد المجالس المحلية - على مستوى المقاطعات كما على مستوى المدن، والأحيــاء، والقــرى - الحكام والعمــد في إدارة مناطقهم. وقد ســميت المجالس بمجالس الشورى - وهو مصطلح راديكالي يرتبط بثورات 1905 - 1906 في كل من إيران وروسيا. وفي الحقيقة، كانت المظاهرات التي نظمتها منظمات المجاهدين والفدائيــين قد ضغطت عــلى مجلس الخبراء لتضمينها ضمن الدســتور. وأخيرا،

فقد تم ضمان حقوق كل المواطنين الإنسانية، بغض النظر عن العرق والإثنية والعقيدة والنوع، وحرياتهم المدنية الأساسية: حقوق حرية الصحف، والتعبير، والعبادة، والتنظيم، والتقاضي والتظاهر؛ والمعاملة المتساوية أمام القانون؛ والحق في الاستئناف والطعن في الأحكام القضائية، والحرية من الاعتقال التعسفي، والمراقبة البوليسية، وحتى من التنصت عليهم. ويتمتع المتهمون بحق المثول أمام القضاء للنظر في مدى شرعية حبسهم، وضرورة مثولهم أمام المحاكم المدنية خلال أربع وعشرين ساعة من إلقاء القبض عليهم. والقانون «يعتبرهم أبرياء حتى تتم إدانتهم من دون أي شكوك من خلال محاكمة قانونية مضبوطة».

إن حضور مثل هذه المواد الديموقراطية بحاجة إلى بعض الشرح. فالثورة لم تقم تحت راية الإسلام فقط، ولكن أيضا استجابة لمطالب «الحرية، المساواة، والعدالة الاجتماعية». وللبلد تاريخ طويل في النضال الشعبي يرجع إلى الثورة الدستورية. وقد انتقد نظام البهلوي بسبب سحقه الحريات المدنية وحقوق الإنسان. أدت الجماعات العلمانية - خاصة من المحامين ومنظمات حقوق الإنسان - دورها في الثورة. والأكثر أهمية من كل هذا، أن الثورة ذاتها قامت من خلال المشاركة الشعبية من الأسفل - من خلال الاجتماعات الجماهيرية، والإضرابات العامة، واحتجاجات الشارع. واشتكى الأصوليون المتشددون من أن هذه التنازلات للديموقراطية قد ذهبت بعيدا. وكانوا يعزون أنفسهم سرا بأن مفهوم الجمهورية الإسلامية هو مجرد مرحلة انتقالية في الطريق نحو الإمامية الكاملة في نهاية المطاف.

تضمن الدستور أيضا العديد من الوعود الشعبوية. فقد وعد بمعاشات للمواطنين، وببدل للبطالة، والمعونات لذوي الإعاقة، وإسكان لائق، ورعاية صحية، وتعليم ثانوي إلى جانب تعليم ابتدائي مجاني. كما وعد أيضا بالتشجيع على تملك المنازل؛ والتخلص من الفقر، والبطالة، والرذائل، والربا، وكنز الأموال، والاحتكارات الخاصة، وعدم المساواة، متضمنا في ذلك المساواة بين الرجال والنساء؛ والعمل على جعل البلاد مكتفية ذاتيا في كل من الزراعة والصناعة؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومساعدة «المستضعفين في العالم على النضال ضد مستكبريهم». وقد قسم الدستور الاقتصاد القومي إلى قطاع عام وقطاع خاص، وخصص الصناعات الكبيرة

للقطاع العام بينما الزراعة، والصناعات الخفيفة ومعظم الخدمات للقطاع الخاص. ونص على الاحترام التام للملكية الخاصة «بشرط أن تكون مشروعة». وبرغم العديد من الضمانات السخية للحقوق الفردية والاجتماعية، تضمن الدستور معضلات تنذر بالسوء: «كل القوانين واللوائح ينبغي أن تتوافق مع مبادئ الإسلام»؛ «لمجلس الخبراء سلطة تحديد هذه المبادئ»؛ و«كل التشريعات ينبغي إرسالها لمجلس صيانة الدستور للفحص التفصيلي والمدقق. وعلى مجلس صيانة الدستور التأكد من أن مضامين التشريعات لا تتعارض لا مع المفاهيم الإسلامية ولا مع مبادئ الدستور».

لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، ولكن أيضا مع الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه. وقد أرسل بازرغان وسبعة أعضاء في الحكومة المؤقتة التماسات للخميني لحل مجلس الخبراء على أساس أن الدستور المقترح ينتهك سيادة الشعب، ويفتقر إلى التوافق المطلوب، ويعرض الأمة لخطر تدخل الدين في السياسة، ويعلي من شأن علماء الدين ليصبحوا «طبقة حاكمة»، ويضعف الدين حيث إن «الأجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الإسلام»[29]. ومع شكواهم بأن أفعال مجلس الخبراء تشكل «ثورة ضد الثورة»، فقد هددوا بأنهم سيذهبون إلى الرأي العام بنسختهم الأصلية من الدستور. ومن المحتمل جدا لو أن البلاد منحت مثل هذا الخيار فلربما كانت قد فضلت نسخة بازرغان. وقد ادعى أحد أتباع الخميني المقربين لاحقا أن بازرغان قد «تآمر» للتخلص من مجلس الخبراء لتحطيم كامل الثورة الإسلامية [30].

وعند هذه اللحظة الحاسمة كان أن سمح الرئيس كارتر للشاه بدخول الولايات المتحدة للعلاج من السرطان. وبمعرفة أو من دون معرفة الخميني، فقد حفز هذا 400 طالب جامعي - أطلق عليهم لاحقا طلاب مسلمون من متبعي خط الإمام - على تسلق جدران السفارة الأمريكية، وبذلك بدأ ما سيعرف بأزمة الرهائن والتي استمرت لمدة 444 يوما. وكان الطلاب مقتنعين بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب العام 1953. وظلت أشباح 1953 تتلبس إيران. وحالما أدرك بازرغان أن الخميني لن يأمر الباسداريين بإطلاق سراح الرهائن، تقدم باستقالته. مثل

موضوع الرهائن بالنسبة إلى العالم الخارجي أزمة عالمية بامتياز. أما بالنسبة إلى إيران، فقد كان الموضوع أساسا صراعا داخليا على الدستور. وكما أقر أتباع الخميني من دون تردد، كان على بازرغان و«الليبراليين» أن يرحلوا «لأنهم ضلوا عن خط الإمام»[31]. وقد هلل محتجزو الرهائن بأن استيلاءهم على السفارة هو الثورة الإسلامية الثانية.

وتحت غطاء هذه الأزمة الجديدة قدم الخميني الدستور لكي يُستفتى عليه. عقد الاستفتاء يوم 2 ديسمبر - اليوم التالي ليوم عاشوراء. وقد أعلن الخميني أن الذين سيحجمون عن التصويت أو الذين سيصوتون بعدم الموافقة سوف يشجعون الأمريكيين، وسيخذلون شهداء الثورة الإسلامية. وقد ساوى بين العلماء والإسلام، وساوى بين هؤلاء الذين يعارضون الدستور، خاصة طبقة «المثقفين»، وبين «الشيطان» و«الإمبريالية». وقد حذر أيضا من أن أي علامة على الفرقة سوف تغري أمريكا بمهاجمة إيران. وعلى الرغم من هزيمته، ناشد بازرغان مؤيديه التصويت بالموافقة على أساس أن البديل سوف يكون «الفوضى»[32]. ولكن المجموعات العلمانية الأخرى، وعلى وجه التحديد المجاهدون، الفدائيون والجبهة الوطنية، رفضوا المشاركة. وكانت النتيجة معروفة مسبقا: صوت 99 في المائة في الاستفتاء بنعم. غير أن نسبة التصويت كانت أقل بشكل ملحوظ من الاستفتاء السابق - خاصة في المناطق السنية في كردستان وبلوشستان إلى جانب مقاطعة أذربيجان، مسقط رأس شريعتمداري. ففي الاستفتاء السابق، صوت عشرون مليونا. أما هذه المرة، فقد صوت 16 مليونا فقط. وبمعنى آخر، فإن نحو 17 في المائة تقريبا لم يؤيدوا الدستور. حصل علماء الدين على دستورهم الذي يؤسس للحكم الديني (الثيوقراطي)، ولكن بتكلفة تتمثل في تآكل القاعدة العريضة للثورة.

التعزيز (1980 - 1989)

نجت الجمهورية الإسلامية على الرغم من الحكمة التقليدية من أن أجلها وشيك وحتمي. ومنذ البداية، كان القليلون فقط هم الذين توقعوا بقاءها. فبعد كل شيء، لم ينتج التاريخ أنظمة حكم دينية تامة النضج - سواء داخل أو خارج

الشرق الأوسـط. ومـال العديد من النـاس العاديين - ملكيين، يسـاريين، علمانيين وطنيين، وأعضاء في الإنتلجنتسـيا - إلى النظر باسـتعلاء إلى رجال الدين باعتبار أن لا مـكان لهـم في العالم المعاصر. وحتـما لم يتصوروا أنهم قـادرون على إدارة دولة حديثة. والأكثر من هذا، أن اللاجئين السياسيين على مر التاريخ - كما ذكر ذلك أولا «فيلسـوف اجتماعي أوروبي من القرن التاسـع عشر»(*) كان لديهم الميل إلى رؤية أصغـر علامة من علامات الاسـتياء، مثل الإضرابـات، أو الاحتجاجات، أو الأصوات الغاضبة، على أنه دليل غير قابل للجدل عن الطوفان القادم. وقد أعطوا النظام عدة أشهر - وعلى الأكثر، سنوات قليلة.

غـير أن الدولة الجديدة لم تظل باقية على قيـد الحياة فقط، ولكنها عززت قوتها. فلم تعد كيانا منفصلا أو مستقلا يحوم فوق المجتمع - كما كانت في عهد البهلويين. بل على النقيض من ذلك، أصبحت حلبة تتنافس فيها جماعات المصالح المختلفة وتحتال من أجل النفوذ. لقد أصبحت الدولة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأكبر. فقد استولت على الدولة السابقة كما كانت، ولم تطهر سوى المراكز العليا فقط، وبعد ذلك بدأت تدريجيا ولكن بشكل مستمر توسيع صفوفها. استكملت الخطط الخمسـية بمشروعاتهـا الطموحة - فيما عدا مفاعل بوشـهر النووي في البداية. ونمت البيروقراطية المركزية من 20 وزارة بها 304 آلاف موظف مدني في العام 1979 إلى ست وعشرين وزارة بها 850 ألف موظف مدني في العام 1982. ونمت أكثر لتضم ما يزيد على مليون موظف مدني في العام 2004[33]. وتضمنت الـوزارات الجديـدة وزارة للاسـتخبارات، ووزارة للحرس الثـوري، والصناعات الثقيلة، والتعليم العالي، وحملات التعمير، والإرشـاد الإسلامي. وكان بازرغان قد دعا في العام 1979 الثـورة إلى تحرير البلاد من قيود البيروقراطية، التي حددها على أنها الميراث الرئيسي للعهد البهلوي[34]. غير أن الثورة الإسـلامية، مثلها مثل غيرها، قد وسـعت من البيروقراطية. وكما في عقود الحكم البهلوي، كان التوسع ممكنا بسبب التدفق المنتظم لعوائد النفط، حيث بلغت في المتوسط، على الرغم من تقلبها، 15 مليار دولار سنويا خلال الثمانينيات، وما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا في بداية القرن الحادي والعشرين.

(*) المقصود هنا كارل ماركس. [المترجم].

(8) طوابع الجمهورية الإسلامية

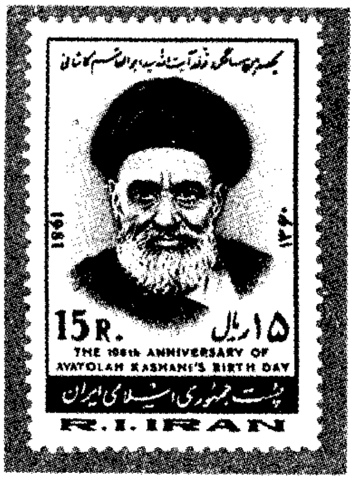


8 - 1 مجموعة طوابع تُكرّم رواد الثورة الإسلامية، وهم من اليمين إلى اليسار: نواب صفوي، ميرزا كوجك خان، السيد حسن مدرس، وفضل الله نوري





8 ـ 2 طابعان لآية الله بهشتي والشهداء الاثنين والسبعين



8 ـ 3 طابع يحمل صورة آية الله كاشاني

منحت الحرب الإيرانية - العراقية الدولة دافعا فوريا للتوسع. فالحرب التي بدأها صدام حسين - غالبا بسبب استعادة السيطرة والحكم على المجرى المائي شط العرب - استغرقت ثماني سنوات كاملة. وقد طردت إيران العراق خارج أراضيها في مايو 1983، ثم تقدمت داخل أراضي العدو مع شعارات «الحرب، الحرب، حتى النصر»، و«الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد». لجأت إيران إلى حرب الخنادق واستراتيجية التعبئة الكاملة - وهو ما يذكر بالحرب العالمية الأولى. وفي هذا الوقت، كان يعتقد أن إيران قد فقدت أكثر من مليون شخص. ولكن المتحدث باسم الحكومة أعطى لاحقا الرقم 160 ألفا كقتلى في ساحة المعركة[35]. وأضاف آخرون أن هناك 30 ألفا آخرين قتلوا لاحقا من جراء إصاباتهم في أثناء المعارك، وأن 16 ألف مدني قتلوا في قصف المدن، وأن أكثر من 39 ألفا عانوا من إصابات دائمة - العديد منهم من الغازات والأسلحة الكيماوية. وقد قدر أيضا أن هناك 23 ألفا آخرين عانوا من اضطرابات عصبية، التي عرفت في الحرب العالمية الأولى باسم «صدمة القذيفة». وبطبيعة الحال، كانت للحرب عواقب طويلة المدى.



8 ـ 4 طوابع أصدرتها حكومة بازرغان تحمل صور كل من جلال آل أحمد، شريعتي، مصدق، ودهخدا







8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة







تابع 8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة

(الجدول - 13): عائدات النفط 1977 - 1994

السنة	العائدات (مليار دولار)
1977 - 1978	23
1978 - 1979	21
1979 - 1980	19
1980 - 1981	13
1981 - 1982	12
1982 - 1983	19
1983 - 1984	19
1984 - 1985	12
1985 - 1986	15
1986 - 1987	6
1987 - 1988	10
1988 - 1989	9
1989 - 1990	10
1990 - 1991	17
1991 - 1992	16
1992 - 1993	15
1993 - 1994	19

المصدر:
Data compiled from C. Benia, "Global Oil and the Policies of the Islamic Republic," in C. Benia and H. Zanganeh, Modern Capitalism and the Islamic Ideology in Iran (London: Macmillan, 1992), p. 127.

وخلال فترة الحرب، تحولت الميلشيات إلى قوات مسلحة تامة التجهيز أطلق عليها «سـباه باسداران انقلابي» (جيش الحرس الثوري). ومع وزارتهم الخاصة بهم، بلغ عدد الحرس الثوري ما يصل إلى 120 ألف رجل مع وحداتهم البحرية والجوية الخاصة بهم. ويسـيطر الحرس الثوري أيضا على 200 ألف من المتطوعين الشـباب والكبار في السن ينتظمون في قوة دعم تعرف باسـم «بسيج المستضعفين» (قوات تعبئة المستضعفين). وقد أبقى النظام الجديد على معظم القوات المسـلحة السابقة باعتبارها قواته المقاتلة المحترفة، وتم فقط تطهير الجيش من الرتب العليا. كما قام النظام أيضا بمأسسـة شكل ديني يشـبه نظام القومسيارية الشيوعي، مسـتخدما نحو 270 رجل دين لكي يراقبوا الوحدات الرئيسـية[36]. وقد بلغ عدد القوات المسلحة النظامية 370 ألفا. تولت وزارة الحرب الإشراف عليهم، والتي أعيد تسـميتها الآن مرة أخـرى بوزارة الدفاع. وبالطبع، ألغي كل من السـافاك والحرس الإمبراطوري. واستُبدل بالأول وزارة الاستخبارات الأكبر

كثيرا، وحلت محل الأخير قوات القدس، وهي تتراوح ما بين 2000 و5000 يُختَارون من بين الحرس الثوري. وبمعنى آخر، بلغ إجمالي عدد القوات المسلحة الآن ما يربو على النصف مليون - 370 ألفا جنودا نظاميين، و120 ألفا حرسا ثوريا، ونحو 200 ألف من المتطوعين. وكانت الحرب مع العراق، مثل أزمة الرهائن، قد وفرت للنظام شعارا فعالا لدعمها. فحتى من كانت لديهم تحفظات قوية على النظام كانوا مستعدين لأن يحتشدوا وراء الحكومة في زمن الطوارئ الوطنية. لقد أصبحت حربا وطنية إلى جانب كونها حربا دينية ملهمة ثوريا. وقد أنتجت صناعة السينما عددا من الأفلام الطويلة، مثل «الأفق» و«الحرب المفروضة»، التي تمجد الشهادة على خطوط النار.

أدت الحرب إلى توسع الدولة بطرق أخرى عديدة. فقد أصدرت وزارة الاقتصاد كوبونات لكل السلع الأساسية؛ لكي توفر للفقراء حاجاتهم الضرورية. وفرضت أسعارا جبرية، وافتتحت تعاونيات للأغذية، وتم التحكم في الواردات. بل وحاولت الدولة حتى تأميم كل التجارة الخارجية. أما وزارة الصناعات فقد استحوذت على المصانع التي هجرها مالكوها الستة والأربعون[37]. وفي وسط الحرب، وزعت لجنة في البنك المركزي قائمة تضم أسماء 177 مليونيرا قالت إنهم هربوا بمبالغ خرافية[38]. وعلى الرغم من أن القائمة قد حدث فيها تلاعب فإنها ذكرت أسماء لمشبوهين واضحين من الأرستقراطيين السابقين، حيث ضمت أسماء من أسر أميني، علم، إمام، ذو الفقار، ديبا، وفرمانفرما، الذين دخلوا عالم الأعمال مستغلين صلاتهم بالبلاط وقروض الدولة المنخفضة الفائدة. وكان هروبهم من إيران سابقا على تاريخ خروج الشاه. وقد دقت الثورة المسمار الأخير في نعش الأعيان. أممت الحكومة شركاتهم من أجل الإبقاء على العاملين فيها. وتعد القائمة في الحقيقة ثبتا بأهم الشخصيات في أواخر العهد البهلوي - حيث ضمت وزراء مثل جمشيد أموزيغار وهوشنغ أنصاري، وجنرالات مثل جهانباني، توفنيان، وأويسي. وضمت أيضا رجال أعمال عصاميين، بعضهم، مثل حبيب القنيان وهوجابر يزداني، كانت لهم أصول يهودية أو بهائية. والمفارقة أن الشخصيات الرئيسية من النظام القديم تفادت الحنق الكامل للثورة... استحوذت الدولة على ألفي مصنع - كان العديد منها يحقق خسائر[39].

وقد مدت وزارة العدل سيطرتها على كامل النظام القضائي - من المحكمة العليا، إلى المحاكم الإقليمية، مرورا بكل أنواع المحاكم المحلية والمحاكم الثورية. وطبقا للتأويل التقليدي للشريعة، كان للقضاة المحليين القول الفصل في قرارات المحكمة. غير أن القول

الفصل، وفقا للهيكل الجديد، كان للدولة المركزية بوجود نظام الاستئناف في قبضتها. وفي الحقيقة، فإن الثورة لم تعمل على تفكيك النظام القضائي البهلوي، بل اكتفت فقط بأن تحل محل القضاة ذوي التدريب العلماني آخرين تلقوا تعليما دينيا في الحوزات، وأضافت بعض الملامح الشرعية على قوانين الدولة، خاصة في قانون العقوبات.

وبالمثل، دشنت وزارة الإرشاد الإسلامي «ثورة ثقافية» لكي تحارب «الثقافة الإمبريالية». وقد دعاها أنصارها بالثورة الإسلامية الثالثة. استُمد هذا الخطاب من النظام السابق الذي كان يعلن ثورة في كل مرة يُضاف فيها نص جديد لقانون الإصلاح الزراعي. وأبطل النظام الجديد قانون حماية الأسرة، وخفض من سن الزواج للفتيات من جديد إلى 13 عاما، وسمح للأزواج بتطليق زوجاتهم من دون تصريح من المحكمة. جردت النساء من حقوقهن القضائية وأزيح المدرسون العلمانيون من النظام التعليمي. فُصل البهائيون من المناصب الحكومية، وأغلقت معابدهم، واعتُقل قادتهم وأعدموا وفَرِض على الجميع «مظهر عام إسلامي» متشدد - فقد مُنِع الرجال من ارتداء رابطات العنق، وفرض على النساء ارتداء إما حجاب ومعاطف طويلة، وإما ارتداء الشادور الكامل وهو الأفضل. وغُرِّم المتجاوزون لهذه القواعد بل وحتى عوقبوا بدنيا. وشجع النظام أيضا الجمهور على القيام بالحج - ليس فقط للمواقع التقليدية، ولكن أيضا إلى موقع الدعاء المستجاب في جمكران بالقرب من قم، حيث شوهد الإمام الثاني عشر في العقود الأخيرة. وأصبحت جمكران - موقعا شعبيا للحج - وهو تقليد جرى اختراعه.

وفرض النظام رقابة على الصحف، الكتب، الأفلام، والخطوط الجوية؛ وأعيدت كتابة المناهج التعليمية لإزالة الصور والرسوم الملكية والأبطال العلمانيين؛ وحظر استخدام أسماء شخصية أوروبية؛ ومحيت أي إشارة للملوك السابقين - وحتى الملوك القدماء جدا - من الأماكن العامة. وأُعيدت تسمية مسجد الشاه الشهير الذي بناه الصفويون في أصفهان باسم مسجد الإمام. وأُقرت أسماء جديدة للشوارع والميادين العامة التي تحمل أي صلة بالبهلويين. وأُعيدت للمدن التي كان الشاه رضا قد غير تسميتها أسماءها القديمة - فعلى سبيل المثال، أُعيد الاسم القديم لمدينة بهلوي، وهو أنزلي، وتحولت الرضائية إلى أرومية، وشاهي إلى علي آباد.

كما شن النظام حملة إعلامية لتقريظ رجال الدين. فعلى سبيل المثال، أُصدرت سلسلة من الطوابع البريدية التي تسلط الأضواء على دورهم خلال التاريخ إلى جانب الثورة الأخيرة. وتظهر هذه الطوابع شخصيات مثل فيض الله نوري، وهو المجتهد

الذي شنقه الدستوريون في العام 1909؛ وآية الله مدرس، المعارض الصريح للشاه رضا؛ وكوجك خان، قائد الجنغل، الذي صُوِّر مرتديا عمامة؛ ونواب صفوي، مؤسس «فدائيي الإسلام» الذي اغتال عددا من السياسيين وحاول قتل مصدق؛ وآية الله كاشاني، المؤيد السابق لمصدق، والذي تحول ضده في العام 1953؛ وآية الله بهشتي، رئيس مجلس الخبراء الذي فجره المجاهدون في العام 1982. وقد ادعت التصريحات الرسمية أن قنبلة قتلت بهشتي و«رفاقه الاثنين والسبعين». وأربعة طوابع فقط - كلها صدرت خلال فترة إدارة بازرغان القصيرة - وقّرت شخصيات غير دينية: مصدق؛ دهخدا - الكاتب الشهير من أيام ثورة 1906؛ وشريعتي وآل الأحمد - المنادين الأوائل بالعودة إلى الإسلام. وعلاوة على ذلك، تزايدت طوابع البريد في الذكرى السنوية للثورة تجريدا، وتراجعت صور الشخصيات البشرية من المشهد. كان الهدف العام هو أسلمة إيران. وقد دعا المتطرفون حتى إلى إزالة النوروز من التقويم الرسمي، وتحويل البقايا الأثرية القديمة في بيرسبوليس إلى مبولة عمومية. فبالنسبة إليهم، وصمت أي علامة على احترام إيران ما قبل الإسلام بأنها من علامات الوثنية وشرك وجاهلية.

لم تتوسع الجمهورية الإسلامية فقط في الوزارات ولكنها خلقت كثيرا من المؤسسات الدينية شبه الرسمية. فمؤسسة المستضعفين - التي خلفت مؤسسة بهلوي - ضاعفت من أملاكها الأصلية حينما صادر النظام الجديد ملكيات نحو خمسين مليونيرا[40]. وبسبب الحرب مع العراق، توسع اسمها الرسمي إلى مؤسسة المستضعفين وذوي الإعاقة (بنياد مستضعفين وجانبازان). وعند نهاية الثمانينيات، بلغت أصولها الإجمالية ما يزيد على 20 مليار دولار، تشمل 140 مصنعا، و470 مشروعا للتصنيع الزراعي، و100 شركة بناء، و64 منجما، و250 شركة تجارية. امتلكت أيضا شركة كوكاكولا - أعيدت تسميتها زمزم كولا - وفنادق حياة وهيلتون السابقة، إلى جانب جريدتي إطلاعات وكيهان. وبدأت المؤسسات الأخرى بالمثل - جميعها لها مهمات محددة – في مصادرة الملكيات، ونمت بفضل الدعم الحكومي ومنحها النقد الأجنبي بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الصرف الرسمية. فمؤسسة علوي، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة الحج، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة لاجئي الحرب، ومؤسسة منشورات الإمام الخميني وظفت مجتمعة ما يربو على 400 ألف شخص[41]. وصلت موازناتها مجتمعة إلى نحو نصف موازنة الحكومة المركزية. وأكثر من ذلك، فإن العتبات المقدسة القديمة، مثل مقام الإمام الرضا

في مشـــهد، ومقام فاطمة في قم، ومقام عبدالعظيم في الري، امتلكت مجتمعة ما تصل قيمته إلى 8 مليارات دولار من الأملاك العقارية. وكانت دولا داخل الدولة، أو بالأحرى، إقطاعات لرجال الدين مسؤولة فقط أمام القائد الأعلى.

تمتـع النظام بتوافق جيد مع البازاريين - وهـو توافق كان واضحا إلى حد أن اثنين من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وصفا النظام بأنه جمهورية «برجوازية»[42]. امتلأت غرفة التجارة بالمصدرين والمسـتوردين ذوي السـجلات النظيفة بسبب دفعهم الزكاة والصدقـات. وقد خـدم رئيس الغرفة كوزير للتجارة. وكان للـوزراء الآخرين أقارب في البازار والمؤسسـات الدينية. وأعيد إحياء مجلس الجماعات الحرفية - الذي كان الشاه قد ألغاه - تحت اسم الاتحاد الإسلامي لجماعات حرفيي البازار. وقد توسع هذا الاتحاد ليضم العمال المأجورين في كل من الدكاكين والورش. وكان قادة الاتحاد، الذين سـجنوا في العام 1965 لاغتيالهم رئيس الوزراء، قد شـكلوا مجموعة برلمانية سـموها جمعية التحالف الإسـلامي. وكان رئيسـها، حبيب الله عسكر أولادي، هو شقيق وزير التجارة. وكان بين زملائه مدير مؤسسـة المسـتضعفين، مأمور سجن إيفين، ومدير المجمع الذي يتعامل في الأسـمنت، والسكر والقطن[43]. وكان رافسنجاني، الذي يمتلك مزارع للفستق والرئيس المسـتقبلي للجمهورية، من بين أعضاء هذه المجموعة في سنواتها الأولى. وقد حصـل عدد آخر من البازاريـين ذوي الروابط الجيدة على عقـود مربحة وعلى رخص للاسـتيراد مع توفير العملات الأجنبية المطلوبة بشـدة. امتلأ مجلس صيانة الدسـتور بالقضاة المحافظين الذين لم يصوتوا بحق الاعتراض (الفيتو) على تأميم التجارة الخارجية فقـط، ولكن أيضا عـلى تشريع للإصـلاح الزراعي اقترح وضع سـقف لملكية الأراضي. وعـلاوة على ذلك، فإن المجلس، الذي كان غرفة مناقشـات للأعيـان في الماضي البعيد، ونادياً لمحاسـيب الشاه في السـنوات الأقرب، أصبح الآن مملوءا بأصحاب الملكيات من الطبقة الوسـطى. على سـبيل المثال، كان أكثر من 70 في المائـة من النواب في المجلس الإسـلامي الأول من هذه الطبقة. وشـمل آباء هؤلاء النـواب 63 رجل دين، و69 من المزارعين الملاك، و39 من أصحاب الدكاكين، و12 تاجرا[44].

وعلاوة على ذلك، بالغ الخميني في التشـديد على أن الإسلام يعتبر الملكية مقدسة، وأن رجال الدين سـوف يحترمون الملكية الخاصة، وأن الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصـا في الاقتصـاد. وقد أطلق في العـام 1981 إعلان الثماني نقـاط الذي يوجه

السلطات إلى احترام ملكية الناس «المنقولة وغير المنقولة، لتشمل بين ما تشمل المنازل، المحلات، الورش، المزارع، والمصانع»[45]. وفي خطاب موجه إلى ممثلي التجار وقادة الجماعات الحرفية، أشاد بهم لتمويلهم المساجد والحوزات، ولمناصرتهم ودعمهم الإسلام عبر التاريخ، وأدائهم دورا رئيسيا في الثورة الحالية. قال لهم إن «الحكام السابقين، لم يجرؤوا على وضع قدمهم في البازارات. ولكن الأمور تختلف إلى حد كبير الآن. فالرئيس والبازاريون كلهم إخوة»[46]. وفي وصيته وميثاقه الأخير، نصح الأجيال المقبلة باحترام الملكية على أساس أن المشروعات الحرة تدير «عجلة الاقتصاد»، والرخاء سوف ينتج عنه «عدالة اجتماعية» للجميع، بمن في ذلك الفقراء. وقد ادعى أن «الإسلام يختلف بشدة عن الشيوعية، فبينما نحترم نحن الملكية الخاصة، نجد أن دعاة الشيوعية ينادون بالشراكة في كل شيء - بما في ذلك الزوجات والشاذون جنسيا»[47]. وسار خليفته في منصب القائد الأعلى علي خامنئي في الاتجاه نفسه، وجادل بأن الإسلام يحترم البازار، والقرآن يمتدح التجارة، بينما الاشتراكيون، وليس المسلمون، يربطون بين التجارة والسرقة، والفساد، والطمع، والاستغلال. وقد أعلن «البازار ساعد الثورة الإسلامية، وسوف يبقى الحصن المنيع الداعم للجمهورية الإسلامية»[48]. ووفقا لكلمات مجلة الإيكونوميست اللندنية: «تمتع البازار بعلاقة وثيقة مع النظام، واستفاد من العقود مقابل تمويل المساجد ومترشحي البرلمان المحافظين ومترشحي الانتخابات الرئاسية»[49].

امتدت أيدي النظام الجديد إلى أبعد من البازارات إلى الريف. فعلى الرغم من عدم تحديد سقف لملكية الأراضي، وزع النظام أكثر من 850 ألف هكتار من أراضي المجمعات الزراعية الصناعية المصادرة على نحو 220 ألف عائلة من عائلات الفلاحين في كركان، مازندران، وخوزستان[50]. وشكل هؤلاء الفلاحون أكثر من 10 آلاف تعاونية. كما ساعد النظام الفلاحين بطرق أخرى. فقد رفعت أسعار السلع الزراعية للمساعدة على أن تصبح البلاد مكتفية ذاتيا في إنتاج الحبوب؛ ووجهت حملات البناء نحو المقاطعات؛ وأطلقت حملة طموحة لمحو الأمية بين الفلاحين؛ وتم مد الطرق، والكهرباء، والمياه النقية، والأكثر أهمية من كل هذا، العيادات الطبية للقرى. وهذه الاستراتيجية - التي استمرت خلال العقد التالي - حولت الريف والفلاحين إلى مزارعين. سرعان ما حصل معظم المزارعين ليس فقط على الطرق، والمدارس، والعيادات، والكهرباء، والمياه النقية، بل أيضا على سلع استهلاكية مثل الراديوهات،

والثلاجات، والتلفونات، والتلفزيونات، بل وحتى عربات نصف النقل. ويوضح مؤشر رئيسي التحول الهائل في الحياة اليومية: ففي عشية الثورة، كان معدل الحياة عند الميلاد أقل من 56 عاما، ومع نهاية القرن، كان يقرب من السبعين.

حمل النظام مكاسب أخرى لطبقة العمال؛ فقد أنفق نحو ربع الإنفاق الإجمالي للموازنة العامة على دعم السكان الأكثر فقرا - دعم مباشر للخبز، الأرز، السكر، الجبن، الوقود، زيت الطهي، إلى جانب دعم غير مباشر للكهرباء، والصرف الصحي، والمياه النقية. وأقام النظام بيت العمال، ومرر قانونا للعمل، الذي لم يشرع للإضرابات والنقابات الحرة، ولكنه أعطى لعمال المصانع امتيازات مهمة: أسبوع عمل من ستة أيام لمدة ثماني ساعات يوميا، الدفع مقابل يوم الجمعة، حد أدنى للأجر، 12 يوما إجازة سنوية، وبعض مظاهر الأمن الوظيفي. وقد نشر بيت العمال صحيفة «العمل والعمال»، ونظم تجمعات يوم مايو مع شعارات تذكر بحزب توده. وتشير الإحصاءات إلى التغيرات الجوهرية التي حدثت في أنحاء البلاد: ارتفعت نسبة الأطفال المقيدين في المدارس من 60 إلى 90 في المائة، وانخفض معدل وفيات المواليد لكل ألف مولود من 104 إلى 25، وضرب معدل النمو السكاني السنوي الرقم القياسي في تاريخ إيران ليبلغ 3.2 في المائة - مما زاد عدد السكان الإجمالي من 34 مليونا في العام 1976 إلى 50 مليونا في العام 1989، وإلى ما يقرب من 70 مليونا في العام 2000، والأكثر أهمية من كل هذا، تضاعفت المعرفة بالقراءة والكتابة، بحيث تم تقريبا التخلص من الأمية في الفئة العمرية من 6 - 29 عاما. وهذا يعني أنه لأول مرة في التاريخ كان معظم السكان، بمن في ذلك الآذريون، الأكراد، والغيليكيون، والمازندرانيون يتحدثون ويقرأون بالفارسية[51].

وأخيرا، عززت الجمهورية الإسلامية نفسها باستخدام العصا والجزرة. فقد أطلقت العنان لحكم إرهاب جدير باليعاقبة(*) حيث حاول المجاهدون - مؤيدين من قبل الرئيس بني صدر - الإطاحة بالحكومة في يونيو من العام 1981، وانتهوا بدلا من ذلك إلى اغتيال عدد من الشخصيات البارزة، شملت المتحدث باسم مجلس الخبراء، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس المحاكم الثورية، ورئيس الجندرمة، ورئيس تحرير صحيفة كيهان، وأربعة وزراء في الوزارة، وتسعة نواب وزراء، و28 نائبا في المجلس، واثنين من أئمة الجمعة، والرئيس الجديد - محمد رجائي. كما جرحوا أيضا اثنين من

(*) الجناح المتشدد في الثورة الفرنسية في العام 1789. [المترجم].

المستشارين المقربين من الخميني، حجة الإسلام علي خامنئي، القائد الأعلى المستقبلي، وحجة الإسـلام علي أكبر هاشمي رفسـنجاني، رئيس المجلس وكذلك رئيس الجمهورية المستقبلي. استغل خامنئي الذكرى السنوية لوفاة مصدق لكي يطلق إنذارا: «نحن لسنا ليبراليين مثل الليندي(*) الذي أجهزت عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»[52].

وخلال الأشـهر الثمانية وعشرين، ما بين فبراير 1979 ويونيو 1981، أعدمت المحاكم الثورية 497 من المعارضين السياسـيين باعتبارهم «ثورة مضـادة»، وأنهم ممن «يبذرون بذور الفساد في الأرض»[53]. وقد اشتملت قائمة هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام على هويدا، رئيس الوزراء الأسبق؛ 6 وزراء أعضاء بالوزارة - اتهم أحدهم بتغذية «الثقافة الإمبريالية»؛ 3 رؤسـاء للسـافاك و90 من العاملين الفاعلين فيه؛ 33 بهائيا، ورجل أعمال يهودي اتهم بالتجسـس لحساب إسرائيل، 35 جنرالا، 25 عقيدا، 20 رائدا، و125 ضابطا آخرين. وخلال السنوات الأربع التالية من يونيو 1981 إلى يونيو 1985، أعدمت المحاكم الثورية أكثر من 8 آلاف معارض. وعلى الرغم من أنها اسـتهدفت أساسـا المجاهديـن، فإنها لاحقت أيضا آخريـن - وحتى بعض من كانوا يعارضـون المجاهدين. وتضمنت قائمة الضحايا الفدائيين والأكراد إلى جانب أعضاء في أحزاب توده والجبهة الوطنية، ومؤيدي شريعتمداري. وأجبر العديـد منهم - بمن في ذلك شريعتمداري، ومؤيدو بازرغان، وقادة توده - على الظهور في التلفزيون والارتداد عن أفكارهم السـابقة. وهكذا، فإن الثقل الذي وقع على المشـاركين في الثورة كان أعظم بكثير مما وقع على أنصار الشـاه الملكيين. فهذه الثورة - كغيرها من الثورات - التهمت أبناءها. وقد أخذ النظام أيضا خطوة غير مسبوقة بحرمان شريعتمداري من مرتبته الدينية، على أساس تهمة مفبركة هي التآمر لقتل الخميني.

وقـع آخر فصـول إراقة الدمـاء في 1988، فور إنهاء الخميني الحـرب مع العراق بقبوله بقرار وقف إطلاق النار الذي توسطت الأمم المتحدة للوصول إليه. حينما أعلن أنه ليس أمامه من خيار آخر سـوى «تجرع كأس السـم». فخلال أربعة أسابيع قصيرة، أقيمت محاكم في السجون الرئيسية وشُنِق أكثر من 2800 مسجون - وصفتهم منظمة العفو الدولية بأنهم «سـجناء ضمير»[54]. وأُعدم أعضاء سـابقون في منظمة مجاهدي خلق على أسـاس الشـك في إخفـاء تعاطفهم السري مـع المنظمة. وأُعدم يسـاريون باعتبارهم «مرتدين»، على أسـاس أنهـم أداروا ظهورهم لله، والنبـي، والقرآن، ويوم

(*) رئيس جمهورية تشيلي الذي دبرت الولايات المتحدة الأمريكية انقلابا عسكريا على حكمه في العام 1973. [المترجم].

الحشر. وألقيت أجسادهم في منطقة مهجورة عرفت باسم كفرستان (أرض الكفار) ولعنت آباد (أرض الملعونين). كان لحمام الدم الهائل هذا تفسير واحد. حرص الخميني في أيامه الأخيرة على أن يترك وراءه أتباعا تعمّدوا بدم جماعي. كان القتل اختبارا لمدى احتمالهم، ليتخلص من أصحاب الهمة الفاترة ويبقي المؤمنين حقا، ويفصل بين هؤلاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم والملتزمين تمام الالتزام، وبين ضعاف الشخصية وثابتي العزم. وسوف يجبرهم على إدراك أنهم سوف يقفون متحدين أو يسقطون معا. وأكثر من هذا، أنه سوف يمزق الروابط بين المتدينين الشعبويين داخل حركته وبين الراديكاليين العلمانيين خارجها. فقد فكر بعض أتباعه بالمفهوم الخطر، وهو العمل مع حزب توده لتضمين مواد أكثر راديكالية في قانون العمل، وكذلك في قانون الإصلاح الزراعي. ولتوحيد أتباعه أكثر في مواجهة الغرب، أصدر الخميني فتواه الشهيرة وغير المسبوقة ضد سلمان رشدي. فقد أحل دم رشدي، وهو مسلم ولد في الهند ويعيش في بريطانيا، على أساس أن كتابه «آيات شيطانية» يهجو النبي، مما يثبت أنه «مرتد». وقد أدى حمام الدم في العام 1988 غرضه. فخلال شهور، استقال آية الله العظمى حسين منتظري، الذي أُعد منذ قيام الثورة ليصبح القائد الأعلى التالي، احتجاجا وتقاعد في قم، حيث أصبح في طي النسيان. وعند وفاة الخميني لاحقا، بعد عدة شهور قليلة، في يونيو 1989، كان واثقا بأنه ترك جمهوريته في أيدٍ أمينة.

الثرميدور(*) (1989 - 2005)

انتقلت السلطة بسلاسة. فعلى فراش موته، عين الخميني مجلسا للإصلاح الدستوري مكونا من خمسة وعشرين رجلا سمى خامنئي القائد الأعلى التالي، وأدخل تعديلات على الدستور الأصلي. وحيث إن المجتهدين الكبار لم يؤيدوا الثورة بحماس، ونظرا إلى انحراف الوريث المعد، منتظري، عن الطريق المستقيم، فقد أسقطوا الشرط الأصلي بأن على الجمهورية أن تكون إما في أيدي فقيه أعلى وإما مجموعة من الفقهاء الكبار. واتخذوا قرارا بأن القائد الأعلى يمكن أن يكون رجل دين

(*) Thermidor: أطلق الاسم على إحدى مراحل الثورة الفرنسية. وهي حركة قامت ضد حكم الإرهاب - عرفت أيضا بالثورة على روبسبير - وأصدرت أحكاما بالإعدام على المسؤولين عن ذلك العهد. و«ثرميدور» هو الشهر الثاني في ربع السنة الصيفي وفقا للتقويم الجمهوري الفرنسي الذي اعتمد في 21 سبتمبر 1792 ليحل محل التقويم الميلادي. [المحررة].

تلقى علمه في الحوزة ولديه المؤهلات المناسـبة - «الأمانة»، «التقوى»، «الشجاعة»، «القدرات الإدارية»، و«التمكن من قضايا العصر السياسية». وقد جادل أحد الأعضاء حتـى بأن ولاية الفقيه لا تتطلب فقيها[55]. وبتعيين خامنئي قائدا أعلى، فإنهم بدأوا مع الصحافة الرسـمية، في الإشـارة إليه وإلى زملائه القريبـين منه، بما في ذلك حجة الإسلام رفسنجاني، على أنهم آيات الله. وأطلق على الجمهورية نظام آيات الله. وربما يكون من الملائم أكثر أن نطلق عليها نظام حجات الإسلام. وقد تم التوقف أيضا عن الإشارة إلى القائد باعتباره الفقيه الأعلى، وأصبح ببساطة القائد الأعلى.

وقام مجلس الإصلاح الدستوري بتعديل الدستور بعدة طرق أخرى. فالمجلس الملي (المجلس الوطني) أصبح المجلس الإسلامي. ومجلس الخبراء - زاد عدد أعضائه إلى ستة وثمانـين - حصل على سـلطة الانعقاد على الأقل مرة في العـام، وأن يحدد فيما إذا كان القائد الأعلى «قادرا ذهنيا وبدنيا على القيام بواجباته الشـاقة». ومجلس الخبراء ذاته أصبح يُنتَخب من الشعب كل ست سنوات. كما حول مجلس الإصلاح الدستوري مجلس صيانة الدستور إلى جهاز دائم بأعضاء يُختَارون من قبل القائد الأعلى إلى جانب ممثلين من الأفرع الحكومية الثلاثة: القوات المسـلحة، الاستخبارات، ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وبمعنى آخر، فإن مجلس صيانة الدسـتور أصبح بمنزلة غرفة أعلى تتشـكل من نحو أربعين من وسـطاء السـلطة. وبعد سبعة أسابيع من رحيل الخميني، أي في يوليو 1989، سـلم مجلس الإصلاح الدستوري تعديلاته للاستفتاء الوطني. وفي الاقتراع نفسه، ترشـح رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية في مواجهة شخص غير معروف نسبيا ليحل محل خامنئي. وكانت النتائج حاسـمة. فقد مرت التعديلات الدسـتورية بعد تصويت بالموافقة عليها من قبل 97 في المائة من المصوتين. وربح رفسـنجاني بنسبة 94 في المائة. ولكن نسبة المصوتين، على أي حال، كانت تقل عن 55 في المائة من جملة من لهم حق التصويت، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة عن الاستفتاء الأخير.

وأطلـق الحكم الثنائي لخامنئي ورفسـنجاني ثرميدور. ففي خطبـة متلفزة، أعلن خامنئـي للأمـة أن الإمام علي كان مالكا زراعيا ناجحـا، فعندما لم يكن يقاتل من أجل الإسـلام، كان يمكث في الوطن ليـزرع ملكيته بكل حرص. وأضـاف أن الإمام علي كان يعتنـي بمظهره وكان يرتـدي أفضل ملابس لديه حينما يقـوم بالوعظ[56]. وهكذا فإن الإمام علي، الذي كان سـابقا من المسـتضعفين، أصبح مالكا زراعيا. وفي الوقت نفسه،

أعلن رفسنجاني، بصراحة، «أن الوقت قد حان لكي ننحي جانبا الأمور الصبيانية»، وأن العديدين كانوا متهمين «بالتجاوزات والفجاجة، والسلوك غير المسؤول»، وأن الوقت قد حان لكي تمضي الثورة في طريقها الصحي والسليم[57]. وقد اتخذا إجراءات فورية لتحرير الاقتصاد، على الرغم من أنهما تجنبا شعار «تحرير» - لكونه مصطلحا مرتبطا في أذهان الجمهور مع الإنتلجنتسيا العلمانية، وبازرغان، والغرب. والأكثر من هذا، أن الخميني لطالما أدان كثيرا مصطلح «التحرر» (الليبرالية) باعتباره جزءا لا يتجزأ من «الطاعون الغربي». وقد أزال القائدان الجديدان عملية الترشيد؛ وأرخيا قبضة التحكم في الأسعار؛ وحاولا العمل على تحقيق توازن في الموازنة العامة. كما حاولا أيضا تقليص البيروقراطية، وعلى الرغم من فشلهما، فقد خططا لخفض عدد الوزارات الإجمالي من خمس وعشرين وزارة إلى إحدى وعشرين وزارة فقط، وذلك بدمج وزارة الصناعات الثقيلة في وزارة الصناعات، والتعليم العالي في التعليم، والحرس الثوري مع الدفاع، والتعمير مع الإرشاد الإسلامي. إضافة إلى هذا، فقد جرى استيراد سلع استهلاكية إلى جانب السلع الأساسية لتخفيف النقص في الأسواق؛ وأوقفت الحملات المضادة للتخزين؛ وأعيدت بعض الملكيات العقارية إلى ملاكها السابقين؛ وخفضت طباعة النقود؛ وقربت الفجوة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء للعملة الأمريكية؛ وأعيد إحياء سوق الأسهم الوطنية؛ ودشنت خمس مناطق للتجارة الحرة؛ وخفض مستوى الضرائب على الأعمال؛ والأكثر أهمية من كل ذلك، خفضت ميزانية الدفاع - التي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة تصل إلى 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الشاه الأخيرة - إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[58]. وبهذا فقد بدأت الموارد تتدفق على برامج التنمية: التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق الريفية، التجديد الحضري، المتنزهات العامة في المدن، ومترو أنفاق طهران، إلى جانب التدفق على المشروعات كثيفة رأس المال مثل الصلب، تصنيع السيارات، والبتروكيماويات - بل وحتى استؤنف العمل في البرنامج النووي. وقد احتفظت هذه البرامج بقوة دفعها، على الرغم من استمرار التقلب الشديد في أسعار النفط.

وكان النجاح الأكثر ظهورا للنظام هو في مجال التشجيع على تحديد النسل. ففي العام 1987، غيرت الحكومة، التي شجعت في السابق على النمو السكاني، توجهاتها وأعلنت أن الإسلام يقف إلى جانب تفضيل الأسرة ذات الطفلين فقط. وافتتحت الحكومة

عيادات لتحديد النسل - وخاصة للنساء، فوزعت الواقي الذكري وحبوب منع الحمل؛ وخفضت الإعانات للعائلات الكبيرة؛ وأدخلت الثقافة الجنسية في المدارس ضمن المقرر المدرسي؛ ونظمت فصولا إجبارية لحديثي الزواج. كما كبحت تعدد الزوجات بتشجيع النساء على إضافة شروط على عقود الزواج يوافق فيها الزوج على ألا يتخذ زوجة ثانية، وعلى تقسيم الثروة مناصفة في حالة الطلاق. وبين العامين 1989 و2003، انخفض معدل نمو السكان من المستوى الأعلى على الإطلاق في تاريخ إيران، والبالغ 3.2 في المائة، إلى 1.2 في المائة. وخلال الفترة نفسها، انخفض معدل الخصوبة - عدد الأطفال في المتوسط التي تحمل بهم المرأة طوال حياتها - من 7 إلى 3. وتوقعت الأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل إلى 2 بحلول العام 2012(*) - وهو ما سوف يصل بمعدل النمو السكاني في البلاد إلى الصفر. وقد أشادت الأمم المتحدة بإيران، على أساس أن لديها أنجح برنامج للتحكم في النمو السكاني في العالم أجمع. وتدين الحملة في هذا الصدد بنجاحها إلى قدرة الحكومة على الوصول إلى السكان الريفيين من خلال وسائل الإعلام، وحملات محو الأمية، والعيادات الصحية في القرى(59). كما ساعد الحكومة أيضا ارتفاع سن الزواج الذي بلغ في المتوسط ثلاثين عاما للرجال وستة وعشرين عاما للنساء.

وقد فض خامنئي ورفسنجاني الشراكة بينهما، على أي حال، وذلك عندما ألمح الأخير، بعد زيارة رسمية إلى بكين، إلى إعجابه بالنموذج الصيني للتنمية الاقتصادية. فقد تحدث عن خفض الدعم للمواد الغذائية، والوقود، والبنزين، وتقليص الدعم المالي للمؤسسات الدينية، ووضع هذه المؤسسات تحت إشراف الدولة، وخصخصة الشركات التي أُممت في العام 1979، والأكثر أهمية على الإطلاق، السماح للمواطنين المقيمين في الخارج بحمل مواطنية أجنبية، وعقد مؤتمرات للمستثمرين الأجانب والإيرانيين المغتربين، ومنح امتيازات تتعلق بالأراضي لشركات النفط الأجنبية، على غرار العقد مع شركة كونوكو الأمريكية بمقدار مليار دولار. كما تحدث رفسنجاني أيضا عن تخفيف قانون العمل بما يعمل على جعل ملكية المشروعات أكثر ربحية، وصياغة قانون جديد للاستثمار للسماح للأجانب بتملك ما يصل إلى 45 في المائة من الشركات. وقد أثارت هذه المقترحات المعارضة، ليس فقط من جانب خامنئي ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ولكن أيضا من جانب الأغلبية في المجلس والشخصيات المسيطرة في البازار.

(*) وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2013، وصل معدل الخصوبة في العام 2012 إلى 1.6. وقد أعلنت الجمهورية الإسلامية في منتصف العام 2012 خطتها لتقليص برنامج تنظيم الأسرة. [المحررة].

والمفارقة، أن رفسـنجاني كان أيضـا في تحد ضد حكومة الولايـات المتحدة التي استمرت في رؤية إيران عقب أزمة الرهائن باعتبارها تمثل تهديدا إقليميا رئيسيا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أجاز الكونغرس قانون عقوبات إيران الذي هدد بمعاقبة شركات النفط الأجنبية، إلى جانب الشركات الأمريكية التي تجرؤ على استثمار أكـثر من 20 مليون دولار سـنويا في إيران. وقد أدى تجفيف الاسـتثمارات الأجنبية، إلى جانب انخفاض آخر في أسـعار النفـط - من 20 دولارا للبرميل في العام 1991 إلى 12 دولارا للبرميـل في 1994 - إلى زيادة ديون إيـران الخارجية، وإلى إضعاف العملة وإشعال فتيل ركود اقتصادي. فسعر صرف الريـال الذي انخفض من 7 للدولار الواحد قبـل الثـورة إلى 1749 ريالا للـدولار في 1989، انهار أكثر لتبلـغ قيمة الدولار 6400 ريـال في العام 1995. وفي أثناء ذلك، بلغ معدل البطالة 30 في المائة، وارتفعت أسعار السكر، والأرز، والزبد أكثر من ثلاثة أضعاف - بينما ارتفعت أسعار الخبز بمقدار ستة أضعاف. وقد توقع المغتربون الإيرانيون سقوطا وشيكا للجمهورية الإسلامية.

غير أن الأزمـة الاقتصادية لم تمهد الطريق أمام الثورة ولكن أمام الإصلاح. ففي العام 1997، أنهى رافسـنجاني مدتيه الرئاسـيتين وكان محظورا دسـتوريا ترشـحه للمنصب مجددا. وفي خطأ في الحسابات غير طبيعي، سمح مجمع تشخيص مصلحة النظام لحجة الإسـلام السيد محمد خاتمي، وهو وزير سـابق للثقافة معتدل وغير معروف نسـبيا، بالترشـح لانتخابات الرئاسـة في مواجهة المرشـح المحافظ اللامع، والمشـهور جدا، رئيـس المجلس. فبالإضافة إلى أنه كان شـخصا بارزا في السياسـة الوطنية منذ العام 1978، كان المرشـح المحافظ مدعوما من جانب أغلب المؤسسة الرسـمية: اتحاد رجـال الدين المناضلين، الجمعية الدينية الرئيسـية؛ غرفة التجارة، اتحـاد المزارعين، اتحـاد الحرفيين والتجار؛ جمعية التحالف الإسـلامي؛ مكتب أئمة الجمعة؛ ورؤسـاء المؤسسـات الكبرى، والمعاهد الدينية الرئيسـية، وطبعا الحرس الثوري. وقد توقع معظم المراقبين، بما في ذلك مجلة الإيكونوميست اللندنية، انتصارا سهلا له. كان تأييد خاتمي المنظم مقتصرا على جمعية رجال الدين المناضلين - وهي فرع من اتحاد رجال الدين المناضلين؛ واتحاد الطلبة الإسـلامي؛ وحزب العمل الذي شُـكل حديثا والمرتبط ببيت العمال، و«منفذي البناء» وهو حزب شكله رفسنجاني؛ و«زن النسـاء»، وهي جريدة تتولى رئاسـة تحريرها ابنة رفسنجاني؛ وحركة التحرر شـبه القانونية؛ ومنظمة مجاهدي الثورة الإسـلامية - وهي حلقة من الإنتجلنتسيا والتكنوقراط يعدون من بين الراديكاليين في الأمور الاقتصادية والليبراليين نسـبيا في الأمور الثقافية.

وكان مصدر القوة الرئيسي لخاتمي هو سمعته الليبرالية. كما أن حقيقة كونه سيدا(*) ساعدت بدورها. وفي أثناء خدمته كوزير للثقافة تحت رئاسة رفسنجاني، حاول خاتمي تخفيف الرقابة فاتهم من قبل صحيفتي إطلاعات وكيهان بأنه نشر «أفلاما وكتبا منحلة وغير أخلاقية». ومع شكواه من أن الإفراط في تشدد الرقابة نتج عنه «مناخ راكد ورجعي»، قدم استقالته بهدوء من منصبه الوزاري في العام 1992 وتولى منصب مدير المكتبة الوطنية. كما درس أيضا الفكر السياسي الغربي في جامعة طهران. وكان مسلكه أقرب إلى أستاذ الجامعة من رجل الدين الثوري. وقد أدار حملته الانتخابية للرئاسة تحت شعارات رعاية «المجتمع المدني»، علاج «الاقتصاد المريض»، وإحلال «حوار الحضارات» محل «صراع الحضارات». وقد أكد بشدة أهمية وجود مجتمع مفتوح بحريات فردية، وحرية تعبير، وحقوق للنساء، والتعددية السياسية، والأكثر أهمية من كل ذلك حكم القانون. زار الأسواق المركزية، واستخدم الحافلات العامة، وتجول في سيارة خاصة صغيرة تقودها زوجته. وقد ركز مديرو حملته الانتخابية على أنه يتقن اللغة الألمانية، حيث كان مشرفا على مسجد إيراني في هامبورغ قبل الثورة. كما ركزوا أيضا على أن الكتب الفلسفية التي كتبها تمتدح كثيرا مفكرين غربيين مثل هيوم، كانط، ديكارت، لوك، فولتير، ومونتسكيو. وقد أعلن خاتمي «أن جوهر التاريخ الإيراني هو النضال من أجل الديموقراطية»[60].

وربح خاتمي بسهولة بنسبة 70 في المائة من الأصوات في حملة شارك فيها بالتصويت 80 في المائة من الناخبين. بينما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة 50 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. تجاوز تأييده كل الخطوط الإقليمية والطبقية - حتى الحرس الثوري وطلاب الحوزات في قم صوتوا له. لكن أتى تأييده الأساسي من الطبقة الوسطى الحديثة، وطلاب الجامعات، والنساء، والعمال الحضريين. وقد أطلق الإصلاحيون على الفور جريدة «خرداد» (مايو)، مشتقين اسمها من الشهر الذي ربحوا فيه الانتخابات الرئاسية. وسرعان ما أصبحوا يعرفون باسم حركة خرداد. كما أسس شقيق خاتمي، وهو طبيب بشري، جريدة «مشاركات» (المشاركة) وحزب المشاركة الإسلامي الإيراني. وسرعان ما ارتفعت أرقام توزيع «خرداد» و«مشاركات» لتتفوقا على الصحيفتين القديمتين «كيهان» و«إطلاعات».

(*) أي من ذرية النبي محمد. [المترجم].

(الجدول - 14): الرؤساء 1980-2007

الاسم	مدة الرئاسة	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	المهنة	مهنة الأب	الماضي السياسي	اللغات الأجنبية
أبو الحسن بني صدر	يونيو 80-يونيو 81	همدان 1933	جامعة طهران	مثقف	آية الله	الجبهة الوطنية	العربية والفرنسية
محمد على رجائي	يوليو-أغسطس 81	قزوين 1933	كلية التربية	مدرس رياضيات	صاحب دكان صغير	سجن في 1963، وفي 78-75	لا يتقن أي لغة أجنبية
السيد على خامنئي	أغسطس 81-يوليو89	مشهد 1934	الحوزة في مشهد، وقم	حجة الإسلام	رجل دين صغير	سجن في 1963 و75	التركية والعربية
على أكبر هاشمي رفسنجاني	يوليو 89-مايو 97	رفسنجاني 1934	الحوزة في قم	حجة الإسلام ورجل أعمال	رجل أعمال	سجن في 63 و 75	العربية
السيد محمد خاتمي	مايو 97-يوليو 2005	أرداكان 1943	الحوزة وجامعة طهران	حجة الإسلام	آية الله		العربية والألمانية
محمد أحمدي نجاد	يوليو2005 (*)	قرية بالقرب من طهران 1956	جامعة طهران الصناعية	محاضر جامعي	حداد		لا يتقن أي لغة أجنبية

(*) انتهت مدة الرئاسة لنجاد في أغسطس، ليتولى المنصب بعده الرئيس الحالي حسن روحاني، وهو من مواليد مدينة سرخة، وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة غلاسكو بعد تخرجه في جامعة طهران متخصصا في القانون القضائي، بالإضافة إلى دراسته السابقة في قم. [المحررة].

غيرت هذه الصحف الإصلاحية، إلى جانب صحف أخرى اقتفت أثرها، مضمون النقاش العام كله. ففي العقود الماضية كانت المصطلحات السائدة في الخطاب العام هي الإمبريالية، المستضعفين، الجهاد، المجاهد، الشهيد، الجذور، الثورة، والتغريب. أما الآن فأضحت المصطلحات السائدة هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، الحرية، المساواة، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الحوار، والكلمة الجديدة كليا شهروندي (المواطنة). كان هذا انعطافا ثقافيا مماثلا في أهميته تقريبا للانعطاف الذي حدث في أثناء ثورة 1979. واقتبس المثقفون الجدد - العديد منهم بدأوا حياتهم السياسية مناضلين ثوريين - بحرية ليس فقط من أعمال روسو، وفولتير ومونتسكيو، بل أيضا من هيوم، وكانط، وديكارت. وبطرق ما، فإن عقارب الساعة عادت إلى الوراء للثورة الدستورية. غير أن هؤلاء المثقفين غفلوا عن تلك المفارقة - مثلهم في ذلك مثل أغلب أبناء جلدتهم - لأنهم لم يقدروا تاريخ بدايات القرن العشرين حق التقدير، وركز خطابهم العام على إيران في ظل الإسلام، وعلى فارس ما قبل الإسلام وعلى الإسلام الشيعي، وعلى الاحتفالات الوطنية مثل النوروز وتأميم شركة النفط وشهري المحرم ورمضان. وبدا أن الوطنية قد حققت توفيقا سعيدا بين إيران ما قبل الإسلام والإسلام - أو على الأقل الإسلام الشيعي.

وقد ألحق الإصلاحيون انتصار 1997 بثلاثة انتصارات منفصلة تتساوى في أهميتها. فقد حصلوا على 75 في المائة من جملة الأصوات في الانتخابات المحلية في العام 1999، حيث قام 334 ألف مرشح-من ضمنهم خمسة آلاف امرأة - بالتنافس على 115 ألف مقعد في مجالس المقاطعات والمدن والقرى. وفي الانتخابات البرلمانية في العام 2000 كسب الإصلاحيون 80 في المائة من جملة الأصوات وحصلوا على 195 مقعدا من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها 290 مقعدا. وقد اعتلى شقيق خاتمي القائمة في طهران. وفي العام 2001 كسب خاتمي مرة ثانية انتخابات الرئاسة ورفع أصواته بنحو مليوني صوت، وحصل على 80 في المائة من جملة أصوات الهيئة الناخبة. وقد شارك في هذه الانتخابات ما يزيد على 67 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. وأصبح الرئيس الآن قادرا على شغل مقاعد الوزارة بمؤيديه. وقد علقت مجلة الإيكونوميست قائلة: «على الرغم من أن إيران دولة إسلامية، مشبعة بالدين والرمزية الدينية، لكنها تتحول

بتزايد إلى بلد مقاوم لرجال الدين. وبمعنى ما فهي تتشابه مع بعض البلدان التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية حيث يجري التعامل مع الدين كمسلّمة، من دون مظاهر شعبية، وبمشاعر غامضة تجاه رجال الدين. يميل الإيرانيون إلى السخرية من الملالي، ويتداولون بعض النكات الخفيفة عنهم، وهم بالتأكيد يريدونهم خارج خصوصياتهم. وبصفة خاصة، فإن الإيرانيين لا يحبون رجال الدين السياسيين»[61]. وأضافت «الإيكونوميست» أن رجال الدين يشتكون من أن أكثر من 70 في المائة من السكان لا يؤدون شعائر الصلاة اليومية وأن أقل من 2 في المائة يذهبون إلى المساجد يوم الجمعة[62]. وبتعبير آخر، فإن الإصلاحيين، وبتأييد من حماس جماهيري، كسبوا ليس فقط المجالس المحلية وإنما الأفرع التشريعية والتنفيذية للحكومة الوطنية أيضا. واقتصر قلب المحافظين على أقل من 25 في المائة من جملة أصوات المقترعين. ويمكن وصف هذا القلب بأنه «قاعدتهم» الصلبة.

واستخدم خاتمي هذه الانتصارات لكي ينفتح في كل من العلاقات الأجنبية والسياسة الداخلية. وقد تجنب الموضوع الحساس المتعلق بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم رغبته في خسارة تأييد العمال، وجزئيا بسبب تعلم رفسنجاني من الخبرة الصعبة أن محاولة التلاعب بالامتيازات التي تحظى بها المؤسسات والبازارات تعد مخاطرة كبيرة في السياسة الإيرانية. لهذا، فقد تجنب خاتمي هذه العقبة الاقتصادية الأساسية، واستمر بدلا من ذلك في توجيه العائدات - التي من حسن حظه، تزايدت بسرعة مع زيادة سعر برميل النفط من 10 دولارات في العام 1997 إلى 65 دولارا في العام 2003. واستمرت قدرة الدولة على التوسع في البرامج التنموية في التعليم، والكهرباء، والإسكان، والبناء الريفي، والمنشآت النووية. وبحلول العام 2000 كان يتوافر لنحو 94 في المائة من السكان إمكانية الحصول على التسهيلات الطبية والمياه النقية، وكان 97 في المائة ممن أعمارهم ما بين السادسة والثانية والعشرين يعرفون القراءة والكتابة، وكان معدل الوفيات هو الأفضل في الشرق الأوسط، وشكلت النساء 63 في المائة من طلاب الجامعة، 54 في المائة من المسجلين في الكليات، و 45 في المائة من الأطباء. كما جنبت الحكومة أيضا جزءا من العائدات النفطية لأجل الطوارئ.

ودشـــن خاتمي حملة في مجال الشؤون الخارجية لتحســين العلاقات مع العالم الخارجي. فقد زار كلا من طوكيو، وموســكو، ومدريد، وروما، وباريس، حيث وضع أكاليل من الزهور على قبور روســو، وزولا، وفيكتور هوغو في البانثيون(*). وطمأن محامين دوليين إلى أن المحاكم الإيرانية لن تلجأ إلى عقوبة الرجم وسوف تقتصد في فرض أحكام بعقوبات بدنية. وقد استضاف خاتمي مؤتمرا للحوار ما بين الحضارات، ومبعوثين لحقوق الإنســان من الاتحــاد الأوروبي. وعبر في قناة سي إن إن عن مدى تقديره للغــرب، خصوصا أمريكا. كما أعرب عن رأيه في أن «سر الحضارة الأمريكية يكمن في صخرة بليموث»(**)[63]. بل أعرب عن «أســفه» لواقعة اســتيلاء الطلاب على ســفارة الولايات المتحــدة. ودعا الأجانب إلى الاســتثمار في إيران - خصوصا في استكشــاف النفــط، وتكريره، وبناء خطوط أنابيب النفــط. وقد أعلن- وفي قطيعة واضحة لما كان يحدث في الســابق- أن إيران ســوف تقبل بحل الدولتين في فلسطين لو قبل الفلســطينيون أنفسهم مثل هذه التسوية. كما خفف القيود على البهائيين، وأقنــع خامنئــي بهدوء بالعفو عــن مجموعة من اليهود الذين اتهموا بالتجســس لحســاب إسرائيل، كما أكد للبريطانيين أن إيران ليس لديهــا أي نية لتنفيذ الفتوى ضد سلمان رشدي.

في المقابل، استأنفت بريطانيا علاقتها الدبلوماسية الكاملة مع إيران التي كانت قــد قطعت منذ العــام 1979. وخفف الرئيس كلينتون الحظر الاقتصادي، وســمح بتصدير الســلع الطبية والزراعية واستيراد السجاد والفســتق. وكان وزير خارجيته قــد قدم ما يقرب من الاعتذار عن انقلاب العــام 1953. وفي الأمم المتحدة، قامت خمــس عشرة دولــة أوروبية بالامتناع عن التصويت على إشــارات انتقادية لإيران. وقامــت الأمم المتحدة ذاتها بإســقاط إيــران من قائمة الدول التــي تنتهك حقوق الإنســان. وقام البنك الدولي – ومن دون موافقة الولايــات المتحدة - بإقراض 232 مليــون دولار لإيران للخدمات الطبية والــصرف الصحي. ووافقت شركات أوروبية، وروســية، ويابانية - ومرة أخرى من دون موافقة الولايات المتحدة - على اســتثمار

(*) مقبرة العظماء في الحي اللاتيني في باريس. [المحررة].

(**) قصــة حجــر نقش عليــه في العام 1620 في إشــارة إلى عام وصــول المهاجرين الأوائل إلى ســواحل بليموث (ماساتشوستس). [المحررة].

12 مليار دولار في النفط، والغاز وصناعة السيارات. تدفقت العملة الأوربية اليورو على سوق الأوراق المالية في طهران. ومنح صندوق النقد الدولي إيران تقديرات مرتفعة في العام 2003 بسبب إصلاحاتها المالية - خصوصا في مجال العمل على موازنة الموازنة العامة.

أما في السياسة الداخلية، فقد مرر الليبراليون في المجلس أكثر من مائة مشروع قانون إصلاحي. وتتضمن هذه المشروعات بقوانين الحظر الصريح لأي شكل من أشكال التعذيب والإكراه البدني، بما في ذلك الحرمان من النوم، وتعصيب الأعين، والسجن الانفرادي؛ وحق المسجونين السياسيين في الحصول على مشورة قانونية، والحق في رؤية عائلاتهم، وحقهم في المحاكمة أمام قضاة لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات على الأقل؛ وتأسيس محكمة خاصة للصحف مستقلة عن الجهاز القضائي للتعامل مع قضايا القذف والتشهير والرقابة؛ وحق كل المتهمين في محاكمات قضائية مع الفصل التام بين القضاة والادعاء العام؛ وسلطة رئاسية لفصل القضاة الناشطين الذين يتدخلون بشكل سافر في السياسة ويتوسعون في سلطتهم القضائية. وحاولوا نقل سلطة الإشراف على الانتخابات وتصفية المرشحين من مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى وزارة الداخلية. وجادلوا بأن «الدستور أعطى لمجمع تشخيص مصلحة النظام سلطة الإشراف على الانتخابات - وليس سلطة تعديلها والتدخل فيها». وتحدث بعض النواب علانية عن الحاجة إلى استفتاء لتعزيز المظاهر الديموقراطية في الدستور.

كما ساند النواب الليبراليون دعم المرأة، فقد سمحوا للنساء بالدراسة في الخارج عن طريق منح الدولة الدراسية، وسمحوا للزميلات بارتداء الإيشارب بدلا من الشادور الكامل، ولتلميذات المدارس بارتداء ملابس ملونة. بل مرروا مشروع قانون يتعارض مباشرة مع التأويلات التقليدية للشريعة، فقد أزالوا كل صور التمييز بين الرجال والنساء، وبين المسلمين وغير المسلمين، سواء في القبول بالشهادة في المحاكم أوفي مقدار التعويضات عن الأضرار. ورفعوا سن الزواج للبنات إلى خمسة عشر عاما. كما أعادوا فتح مجال القضاء أمام النساء. وأعطوهن حقوقا متساوية أمام محاكم الطلاق وسمح لهن بالحصول على حقوق رعاية أطفالهن دون سن السابعة. لم يسبق لأي انتخابات حرة للبرلمان في الشرق الأوسط أن كانت بمثل هذا التحدي

السافر للمعتقدات الأساسية في الشريعة. والأكثر من هذا، أنهم صدقوا على إعلان الأمم المتحدة لإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء - بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حتى الآن التصديق على هذا الإعلان البالغ المساواتية. وقد تعززت القضية الليبرالية أكثر حينما فازت شيرين عبادي، وهي محامية في مجال حقوق الإنسان، بجائزة نوبل للسلام، وحينما قام آية الله يوسف صانعي، وهو واحد من أتباع الخميني المقربين، بالإعلان عن تأييده الكامل لحقوق النساء. فقد حكم بأن القانون لا ينبغي ألا يفرق بين الجنسين، وأن النساء ينبغي أن يكون لديهن الحق في أن يصبحن رؤساء، وقضاة، بل قادة أعلى.

نجح الإصلاحيون في إنهاء الاغتيالات السياسية في الداخل والخارج. وطهروا وزارة الاستخبارات من مجموعة من العناصر المؤثرة التي قامت بعمليات «قتل» للمنشقين - الذين «أقدم زعيمهم على الانتحار» قبل توريط زعمائه الأعلى مرتبة. خفف الإصلاحيون القيود المفروضة على منتظري، آية الله الذي كان من المتوقع أن يخلف الخميني. وأرسلوا لجانا برلمانية إلى السجون، وقاموا بفصل بعض مأموري السجون، وتحرير المزيد من الموقوفين السياسيين، وتحسين أوضاع آخرين منهم، وفرضوا قيودا على مخبري الباسيج الذين كانوا يتعرضون لشباب الطبقة الوسطى، خصوصا البنات، بسبب استماعهم للموسيقى، ومشاهدتهم للفيديوهات، وحيازتهم الأطباق اللاقطة لقنوات التليفزيون عبر القمر الاصطناعي، والنساء اللاتي لا يقمن بتغطية رؤوسهن بالكامل، أو الذين يقيمون حفلات خاصة. وعلق أحد مرتادي الحفلات مازحا قائلا: «في السابق، كنا نتجمد من الخوف إذا سمعنا جرس الباب. بينما الآن، إذا ما حدث هذا، فسنعرف أن شخصا ما قد أتى متأخرا»[64]. وعلق الصحافيون الأوروبيون بأنه بينما كانت عناصر الباسيج متناثرة في ضواحي الطبقة الوسطى الشمالية فإنهم ظلوا يمثلون مشكلة في الأحياء الفقيرة الجنوبية: «في ضواحي الطبقة العاملة ظلوا محبوبين بسبب تقواهم ووطنيتهم وكسبب لكسرهم أنوف الأولاد الأغنياء»[65].

كما قام الإصلاحيون أيضا بتوجيه أموال الدولة نحو المنظمات غير الحكومية: الأندية المحلية، المسارح، المراكز الثقافية، الصحف، فقد زاد عدد الصحف اليومية من خمس إلى ست وعشرين صحيفة وارتفعت جملة توزيع هذه الصحف من

1.2 مليون نسـخة إلى 3.2 مليون نسـخة. وارتفع عدد المجلات من 778 إلى 1375، وعدد عناوين الكتب من 14500 إلى 23300 بتوزيع إجمالي بلغ 118 مليون نسخة - كان عـدد عناوين الكتب في العام 1986 ضئيـلا حيث بلغ 3800 عنوان وبتوزيع يقل عن 28 مليون نسـخة[66]. وأصبحـت صحيفة همشري (المواطن) اليومية التي يمتلكهـا مكتب العمدة في طهران وبتوزيع يبلغ 460 ألف نسـخة، الصحيفة الأولى في إيران التي تعتمد على دخل الإعلانات. وأخيرا، وصل سـوق المسـتهلك إلى إيران. واحتفى الليبراليون حفاوة كبـيرة بأكبر نجاح ثقافي في مجتمع الفيلم الدولي بالفوز بجوائز مهرجانات كان والبندقية. وعالجت أفلام مثل: «امرأتان»، والنصف المخفي، وجيلانـه، زواج المباركين، «طعم الكرز»، «وقت للخيـول المخمورة»، لحظة البراءة، و«حدث ذات مرة، السينما»، موضوعات اجتماعية خصوصا حالة النساء، والأطفال، والفقراء، وقدامى المحاربين. وكان أكثر المحتفى بهم من بين المخرجين عضوا سـابقا في الحرس الثوري. وبالطبع، كانت صناعة الأفلام مدعومة بشدة من قبل الدولة.

وثـأر المحافظون لأنفسـهم، فقد مارس مجلس صيانة الدسـتور حق الاعتراض (الفيتو) على معظم مشروعات القوانين التي تقدم بها الإصلاحيون على أسـاس أنها مشروعات تنتهك الشريعة والدسـتور. وقام الجهـاز القضائي بإغلاق أعداد متزايدة من الصحف، وفي النهاية حظر أكثر من سـتين مطبوعة فيما بات يعرف بـ «مذبحة الصحف الكبرى». ووجه القضاء عرائض اتهام بـ «الردة» ضد المثقفين الجدد. وعنف أحد المؤرخين بسـبب مجادلته بأن الإسلام في حاجة إلى إصلاح بروتستانتي. وسجن صحـافي لأنه كتب أنه لم يجد أثـرا لولاية الفقيه في القرآن أو في تعاليم الأئمة الاثني عشر. كما قُبض على صحافي آخر لإشـارته إلى أن الحجاب يسـبق الإسلام وأن أصوله كانت في الحضارات الوثنية القديمة. واحتُجز صحافي آخر لنشره استطلاعا للرأي العام بيّن أن أغلبية الإيرانيين يرغبون في تحسـين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم ثقتهم في واشـنطن. كما حظرت إحدى الصحف لنشرها رسـما كاريكاتوريا يشـير إلى «الاتفاق الجديد»(*) للرئيـس الأمريكي روزفلت وهو يصور يدي الرئيس وهـما تعتصران قضاة المحكمة العليا ذوي اللحى البيضاء. كما منعت

(*) New Deal هـي حزمـة البرامـج الاقتصادية التي اعتمـدت في الولايات المتحدة في أثنـاء حكم الرئيس روزفلت. [المحررة].

صحيفة «زن» التي ترأست تحريرها ابنة رفسنجاني، بسبب نشرها كاريكاتورا يظهر زوجا يتوسـل إلى قاطع طريق حتى يذهب في أعقاب زوجته مع تعليق على الرسم يقول إنه طبقا للشريعة فإن «دية القتيلة» سوف تكون نصف ديته فقط. وجرمت حركة الحرية على أسـاس أنها لا تؤمن بإخلاص بمفهوم ولاية الفقيه. وحوكم عمدة طهران - وهو من تلاميذ رفسـنجاني - بتهم ملفقة بالفساد المالي. وفضلا على ذلك، فض الحرس الثوري اجتماعا احتجاجيا في جامعة طهران وجرح في هذه العملية أكثر من مائة وتم التفتيش الدقيق ونهبت أماكن مبيت الطلبة بالجامعة. وانتهز خاتمي فرصة يوم 7 ديسـمبر لكي يحتفل بهذا اليوم وللتحذير من أن مثل هذه الاشتباكات سـوف تقوض الديموقراطية وتمهد الطريق لبزوغ التطرف[67]. والأكثر من هذا، منع مجمع تشخيص مصلحة النظام أكثر من ألفي مرشح، بمن فيهم 87 نائبا، من الترشح لانتخابـات المجلس المقبلة. وقد اشـتكى النواب الذين مُنعـوا قائلين: «لقد جاءت ثورتنا بالديموقراطية والاسـتقلال باسم الإسـلام، لكن حقوقنا الوطنية تسحق اليوم تحت الأقدام باسم الإسلام»[68].

وعـانى الإصلاحيون من ضربة أخرى من جهـة غير متوقعة - الولايات المتحدة. وقـد أتت هذه الضربة من خطاب «محور الشر» الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير 2002. فمـع النص في هـذا الخطاب على إيران باعتبارها تهديدا رئيسـيا للسـلام العالمي، اتهم بوش إيران بالطموح إلى بناء أسـلحة نووية وبتمويل الإرهاب الدولي الموجه إلى الولايـات المتحدة. واتهم أيضا «قادتها غير المنتخبين» بحرمان الشـعب الإيراني من حرياته. وتلا ذلك إدانة مستشـاره للأمن القومي إيران باعتبارها كابوسا «شـموليا». وقد أتى هـذا الخطاب كمفاجأة غير متوقعة تمامـا، حيث كانت وزارة الخارجيـة الأمريكيـة وإيران تعملان بشـكل وثيـق لكن بهدوء وسريـة من وراء سـتار في أفغانسـتان - للإطاحة بطالبان وتثبيت حكومة جديـدة في كابول. وفاجأ الخطـاب وزارة الخارجية الأمريكية بالقدر نفسـه الذي فاجـأ به إيران. وقد كتب أحد المراسـلين الصحافيين الغربيين في طهران: «لام خاتمي خطاب محور الشر لبوش لإغراقـه إيران في أزمة ممتدة بإعطائه أوراقا لمعارضيه المحافظين وتجميده للإصلاح الداخـلي»[69]. وجادل أحد محللي المخابرات البريطانية بأن هذا الخطاب كان حجر عثرة حيـث «ملّك المحافظين أوراقـا، وعزز من موقفهم المعادي للأمركة، وسـاعد

على إخراس الإصلاحيـين»[70]. وكتب صحافي أمريكي: «أنقذ الرئيس بوش المحافظين بتسـميته إيران باعتبارها جزءا من محور الشر. وقد ألقى هذا بالإصلاحيين في ركن دفاعي»[71]. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز: «منذ حدد الرئيس بوش إيران باعتبارها طرفا في شـبكة الإرهاب الدولي المفتوحة على مهاجمة الأمريكيين، كان ذلك بمنزلة طوق النجاة للمحافظين في إيران، الذين حاولوا استخدام انتعاش التباعد مع أمريكا مـن أجل قمع الإصـلاح في الداخل. وقد أدى هذا إلى أن أصبـح الأمر أكثر صعوبة عـلى الرئيس خاتمـي في الاحتفاظ بجدول أعماله الإصلاحي مـن أجل إعطاء دفعة للديموقراطيـة»[72]. وقد اشـتكى أحد المثقفين الجدد في إيران إبـان زيارته لهارفارد مـن أن الخطاب «حمس المحافظين على اتخاذ إجراءات قاسـية ضـد التغيير»[73]. وأشار آخر إلى أن الخطاب «شحن المحافظين وغرس الإحساس بحالة طوارئ لديهم لاسـترداد السلطة»[74]. والأكثر خطورة من كل ذلك، أن الخطاب، إلى جانب نكسات أخرى، شق صف الحركة الإصلاحية كلها. فالبعض، وتحديدا خاتمي، استمر في الإصرار على أنـه ما زال من الممكن تحقيق الإصلاح من داخل النظام. بينما تحدث آخرون عن الحاجة إلى حملات نضال أخرى- بل تحدثوا عن استفتاء جديد. في الوقت الذي تحرر فيه آخرون من وهم إمكانية الإصلاح، وانسـحبوا من حقل النشاط السياسي. وتبخرت الفورة الليبرالية.

وأعطى هذا للمحافظين الفرصة لكسب سلسلة من الانتخابات - المجالس المحلية في العـام 2003، والمجلـس في العام 2004، والرئاسـة في العـام 2005. وفي الحملات الانتخابية الثلاث، ترشـح اتحاد رجال الدين المناضلين واتحاد الائتلاف الإسـلامي ضد جمعيـة رجال الدين الليبراليين المناضلين، وحزب المشـاركة الإيـراني، ومنفذي البناء، وبيـت العمال. وقد ربح المحافظون جزئيا بسـبب حفاظهم على قاعدتهم النسـبية الأساسـية البالغة 25 في المائة، وجزئيا بسبب تجنيدهم قدامى المحاربين لكي يصبحوا مرشحيهم، وجزئيا بسبب جذبهم للمستقلين في موضوع الأمن القومي، لكن هم على الأغلب ربحوا بسبب بقاء أعداد كبيرة من النساء، وطلاب الكليات، وأعضاء آخرين في الطبقة الوسطى التي تعمل بأجر في منازلهم. فقد تراجعت نسبة إجمالي المقترعين في انتخابات المجلس إلى أقل من 51 في المائة - وهي واحدة من أسـوأ النسب منذ قيام الثورة. وتراجعت نسبة المقترعين في طهران إلى 28 في المائة.

وفي الانتخابات الرئاسية، ربح محمود أحمدي نجاد - وهو مرشح غير معروف نسبيا - على أساس برنامج من نقطتين: تعزيز الأمن القومي وتحقيق الوعود الشعبوية لعهد الخميني. وعد أحمدي نجاد الذي وصف نفسه بـ«نصير المستضعفين» إلى جانب كونه أصول غر (مبدئيا) وآبادغر (مطورا) - وهما مصطلحان جرى صكهما حديثا - برفع الأجور والمرتبات، خصوصا المدرسين وموظفي الحكومة، وتخفيف حدة الفقر، والتعامل مع مشكلات البطالة والإسكان، وتوزيع علاوات على المتزوجين حديثا، وتوفير «العدالة الاجتماعية» للجماهير، خصوصا المحاربين القدامى، والأكثر أهمية من كل هذا، التخلص من البلاء السرطاني للفساد الذي يعرض الجسد السياسي كله للخطر. وقد ادعى أن الجماهير قد «نهبت» من قبل «الرأسماليين الجدد» وكذلك من قبل بقايا «الألف عائلة». وأدان سوق المال باعتباره «وكرا للمضاربة». واتهم حتى معارضه الرئيسي، رفسنجاني، بتحويله وزارة النفط إلى إقطاعة عائلية وتحويل نفسه إلى واحد من أغنى الرجال في البلد. وقد ساعدت التغطية التليفزيونية لشقة أحمدي نجاد، التي أظهرت أنه يعيش حياة طبقة وسطى دنيا متواضعة، هذه البلاغة الشعبوية. كما ساعدت أيضا حقيقة أن والد أحمدي نجاد كان حدادا - وهي المهنة نفسها التي كان يمتهنها كاوه، أحد الأبطال الرئيسيين في الشهنامة. سوف تبقى الهوية الطبقية حية في إيران – على الرغم من كل التغيرات التي جلبتها الثورة الإسلامية. ومع انقسام الإصلاحيين، اكتسح أحمدي نجاد الانتخابات - على الرغم من أن نسبة الاقتراع كانت أقل من الانتخابات الرئاسية في المرتين السابقتين. ولم يكسب المحافظون كثيرا عن طريق توسيع قاعدتهم الأساسية المحدودة، بل عن طريق انقسام الإصلاحيين وتثبيط همتهم عن التصويت، فقد أثرت سياسات التصويت على إيران بكل أوجهها المعقدة.

إيران المعاصرة

دخلت إيران القرن الحادي والعشرين كقوة إقليمية رئيسية - بكل تأكيد في الخليج العربي، إن لم يكن في كامل إقليم الشرق الأوسط. فبتعداد سكانها البالغ نحو 70 مليون نسمة تعد إيران أكبر بلد في الإقليم. وتؤدي دورا رئيسيا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، فهي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، يتوافر لديها أكبر ثالث بل ربما أكبر ثاني

احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز في العالم. وسوف تبقى بلدا مهما إذا استمر عصر الهيدروكربون(*). وقد أنتجت خلال القرن الماضي دولة مركزية قوية، تمتد يدها من العاصمة إلى المقاطعات البعيدة، لتمس بطريقة أو بأخرى كل مواطن تقريبا. وهي تتحكم أيضا في جيش كبير، الذي، على الرغم من عدم تجهيزه لخوض حرب هجومية، سوف يكون في غاية الكفاءة في الأغراض الدفاعية. ولا يمكن عزل إيران باعتبارها دولة «فاشلة» - على غرار بعض الدول الأخرى في الإقليم. وبفضل الاحتياطيات النفطية أساسا، جرى توفير مستوى معيشي محترم: انخفاض في معدل وفيات الأطفال، زيادة معقولة في توقع الحياة، معدل مرتفع لمعرفة القراءة والكتابة، زيادة مؤثرة في الالتحاق بالكليات - بمن في ذلك النساء - وبالنسبة إلى الأغلبية من مواطنيها ليس فقط توفير الكهرباء، ومياه الشرب النقية، ووسائل المواصلات الحديثة، بل السلع الاستهلاكية أيضا مثل: الثلاجات، التليفونات، الراديوهات، التليفزيونات، والسيارات. وتحتوي إيران الآن على عدد كبير من الطبقة الوسطى التي تعمل براتب وطبقة عاملة متعلمة إلى جانب طبقة تقليدية وسطى من أصحاب الأعمال. ومن عدة أوجه، لا يمكن أن تعد الآن جزءا من العالم الثالث.

وأكثر من هذا، تعد إيران الآن متماسكة مع توافر إحساس بالهوية الوطنية المستمد ليس فقط من التراث الشيعي وتراث ما قبل الإسلام، بل من الخبرات المشتركة للقرن الماضي أيضا، التهديد الإمبريالي من الغرب، الثورة الدستورية، الحركة الوطنية بقيادة مصدق، الجرح الذي سببه انقلاب 1953 وعصر أسرة بهلوي، وبالطبع، الخبرة الدرامية لكل من الثورة الإسلامية والحرب مع العراق. ولم تشكل الهوية الإيرانية فقط بالتاريخ المشترك، والجغرافيا المشتركة، واللغة المشتركة، والدين المشترك، ولكن بالخبرة المشتركة للتاريخ الحديث أيضا - ويتضمن ذلك تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية منذ عام 1979. لقد حول التاريخ الرعايا، الفلاحين، وفي أحيان كثيرة غير المتحدثين بالفارسية إلى مواطنين إيرانيين كاملي المواطنة. ليست هذه الهوية الوطنية موضع المساءلة سوى في المناطق الهامشية السنية التي يقطنها الأكراد، والتركمان، والبلوش. وعلى خلاف العديد من الدول في المنطقة، لا تعد إيران منتجا لخريطة وضعتها القوى الإمبريالية.

(*) النفط والغاز. [المحررة].

وبزوغ إيـران كقوة إقليمية وضعها في موضع الصدام مع قوى رئيسـية أخرى في الإقليـم - الولايات المتحدة خصوصا مع احتلال الأخيرة الحديث لكل من العراق وأفغانسـتان إلى جانب إقامة قواعد عسـكرية في القوقاز وآسيا الوسطى، فضلا عن القواعـد القديمـة في تركيا ودول الخليـج. وقد تعقدت علاقاتهـما أكثر مع حقيقة أن الشـيعة في المنطقة - في العراق، أفغانسـتان، لبنان - يرنون بأبصارهم إلى إيران باعتبارها حاميتهم الرئيسـية ضد التهديدات المحليـة والخارجية. وقد تركز النزاع الأمريكي - الإيـراني حديثا على القضية المتفجرة للغاية حـول التكنولوجيا النووية. تصر إيران بحمية على حقها في تطوير مثل هذه التكنولوجيا، وتسـتند إلى القانون الدولي، وحاجتها إلى مصادر بديلة للطاقة، والحق غير المتنازع عليه للدول النامية في دخول العالم الحديث بتسـخير ما ترى أنه الجانب الأكثر تقدما من العلم. وتضيف أنها ليست لديها أي نية للتوسع في برنامجها النووي الحالي لإنتاج الأسلحة النووية. بينـما تصر الولايات المتحدة بحميـة مماثلة على عدم الثقة في إيـران فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية لأن نيتها الحقيقية هي تطوير أسلحة دمار شامل. ومثل هذه الأسـلحة، كما تدعـي الولايات المتحدة، لن تنتهك فقط القانون الدولي، بل سـوف تغير أيضا من توازن القوى الشـامل في الإقليم وتفرض تهديدا محدقا على إسرائيل، والمملكة العربية السـعودية، ودول الخليج - فضـلا عن تهديدها للوجود الأمريكي في الشرق الأوسـط. وربما سـيجيب العقد القادم عن السـؤال حول كيف سيمضي هذا الموضوع المتفجر: بانسحاب هذا الطرف أو ذاك، أو بالتفاوض حول حل وسط بحيـث تتعلم القوتان التعايش معا في الجوار الخطير نفسـه، أو بالتصعيد الخطير للنـزاع حتى حافـة الهاوية الذي يمكن أن ينزلق إلى كارثـة تعادل في حجمها كارثة حروب الثلاثين عاما الأوروبية(*).

(*) أثمر التفاوض بين طهران والدول السـت الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسـا، بريطانيا، الصين، روسـيا، وألمانيـا) عن اتفاق مرحلي بشـأن برنامج إيـران النووي في نوفمبر 2013، وصفه الرئيس الأمريـكي باراك أوباما بأنه «مدخـل إلى عالم أكـثر أمنا»، بينما لاقى ردود فعل متفاوتة من دول المنطقة كان أكثرها حدة الاسـتياء الذي أعلنته إسرائيل. [المحررة].

تسلسل زمني

1901 منح امتياز دارسي.

ديسمبر 1905 معاقبة التجار بالفلقة.

يوليو 1906 الاحتجاج في مقر البعثة البريطانية.

أغسطس1906 الوعد الملكي بالدستور.

أكتوبر 1906 افتتاح أعمال المجلس الأول.

أغسطس 1907 الاتفاقية الأنجلو - روسية.

1908 أول بئر نفط.

يونيو 1908 الانقلاب العسكري.

1909 تكوين شركة النفط الأنجلو - فارسية.

يوليو 1909 الثوار يستولون على طهران.

نوفمبر 1909 افتتاح أعمال المجلس الثاني.

1911 الإنذار الروسي.

1912 الأسطول البحري البريطاني يتحول من استخدام الفحم إلى النفط.

أغسطس 1919 الاتفاقية الأنجلو - فارسية.

فبراير 1921 الانقلاب العسكري.

1925 الجمعية التأسيسية تنهي حكم سلالة القاجار.

1926 تتويج الشاه رضا.

1927 إلغاء الامتيازات الأجنبية.

1928 مرسوم الزي الجديد.

1933 إلغاء امتياز دارسي.

1934 تغيير الاسم الرسمي من فارس إلى إيران.

أغسطس 1941 الغزو الأنجلو - سوفييتي.

1951 تأميم النفط.

1953 الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

1963 الثورة البيضاء.

1974 زيادة أسعار النفط إلى أربعة أمثال ما كانت عليه.

1975 تشكيل حزب البعث.

فبراير 1979 الثورة الإسلامية.

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

الشـاه أحمد (1896 - 1929): آخر ملـوك القاجار. ورث العرش في العـام 1909 حيث كان لا يزال حدثا. لم يبلغ سـن تولي العرش حتـى العام 1914. ومع افتقاره إلى السـلطة الحقيقية والخوف عـلى حياته، سـارع إلى مغـادرة البلاد في أعقـاب انقلاب العام 1921. مات في باريس ودفن في كربلاء.

أحمـد قوام (قـوام السـلطنة) (1877 - 1955): الأكثر وجاهة بين الوجهـاء القدامـى. مؤيد من البـلاط لثـورة 1906 - يقال إن الإعـلان الملكي لمنح الأمة الدسـتور قد كتب بخطه - اكتسـب صيتا كبيرا لنجاحه في إدارة العجلة والتوسط بين كل من المجلس والحكومة. ترأس أربع وزارات في السـنوات السـابقة على حكم الشاه رضا وست وزارات بعده. لم يبد احتراما جما للشاه الشاب محمـد رضا. البعض يرجـع إليه الفضل - وليـس إلى ترومان – في إبقائه إيران سـليمة بسـبب نجاحه في إقناع ستالين بسحب الجيش الأحمر من أذربيجان. مات وقد فقدت سـمعته بريقها، حيث عرض في العام 1952 أن يحل محل مصدق كرئيس للوزارة.

أسـد الله علم (1919 - 1978): المؤتمن الرئيسي على أسرار الشـاه محمد رضـا. ينحدر من صـف طويل من الأعيان في سيسـتان وبلوشستان يعرفون باسم «سادة الأهوار». وانضم إلى البلاط في العام 1946 وخدم كمستشار للشاه حتى وفاته في بداية الثورة. ويرى البعض أن غيابه يفسر تذبذبات الشـاه في 1977 - 1978 وبالتالي حـدوث الثورة في نهاية المطاف، غـير أن مذكراته التي نشرت بعـد وفاته تدعم الـرأي الذي يقول إنـه كان جزءا من المشكلة الكبرى.

الأميرة أشرف (1919 -): أخت الشـاه التوأم. امرأة ذات شـخصية قويـة، أدت دورا مهما من وراء السـتار وسـاعدت العديد من التكنوقـراط الذيـن تعلمـوا في الغرب في الحصـول على الثروة والمناصـب العليا، بخاصـة المواقع الوزارية. ويـرى البعض أنها

تلخص أســوأ ملامح النظام. بينــما يدعي آخرون أن هذه وجهة نظر كارهة للنساء.

آية الله الســيد أبو القاسم كاشاني (1885 - 1961): رجل دين كبير أيد أولا مصدق ثم عارضه. أتى لاجئا من العراق حيث قتل والده في أثنــاء قتاله مع البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى. اعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الثانية. ألقى بثقله خلف مصدق عند بدء حملته لتأميم صناعة النفط. تخلى عن مصدق في العام 1953 صراحة بسبب عدم تطبيق الأخير الشريعة. أنكر مؤيدوه بحماس شديد تأييده لانقلاب 1953.

آية الله الســيد روح الله الخميني (1902 - 1989): قائد كاريزمي للثورة الإســلامية. ولد في عائلة رجال دين، أمضى فترة شــبابه في الحــوزات العلمية في قم والنجف. دخل عالم السياســة في العام 1963، حينــما أدان الشــاه لمنحــه «امتيازات» للمستشــارين العســكريين الأمريكيين. ومع نفيه أمضى الستة عشر عاما التالية في النجف يطور في تفســير جديد للإسلام الشــيعي. وقد توسع بإفراط في المفهوم الشــيعي التقليدي حــول ولاية الفقيه - من ولاية القضاء الدينــي على الأيتام، والأرامل، وضعاف العقول إلى الإشراف الدينــي على كل المواطنين. وولــف أيضا بين المحافظة الدينيــة والراديكالية الشــعبوية. ومع عودتــه منتصرا في العام 1979، نــودي به في الدســتور الجديــد قائدا للثورة، مؤســس الجمهورية الإسلامية، القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، والأكثر قــوة من كل هذا، إمام العالم الإســلامي - وهو لقب احتفظ به الشيعة في الماضي للأئمة الإثني عشر المعصومين المقدسين.

آية الله السيد علي خامنئي (1939 -): خليفة الخميني كقائد أعلى. ينحدر من أسرة رجال دين صغار في أذربيجان، درس علوم الدين أولا في مشــهد ثم لاحقا في قم مع الخميني. لم يحرز أي شــهرة ســوى بعد الثورة حينما تقلد عــدة مناصب مرموقة بما في ذلك

خدمته فترة قصيرة رئيسـا للجمهورية. في أعقاب وفاة الخميني مباشرة، رفعه النظام إلى مرتبة آية اللـه ونودي به كقائد أعلى جديد. ورث سلطة الخميني لكن دون كاريزمته.

آية الله السـيد محمد طالقـاني (1919 - 1979): رجل الدين الأكثر شعبية في طهران إبان الثورة. مؤيد مبدئي لمصدق وعضو مؤسس لحركة الحرية، تمتع طالقاني بصلات طيبة مع كل أطياف المعارضة - مع الجبهة الوطنية، والمجاهدين، بل مع المجموعات الماركسية. نظم التجمعات الجماهيرية في العام 1978. لو لم يلق حتفه بعد الثورة مباشرة، فلربما كان قد قدم ثقلا ليبراليا موازنا للخميني.

آية الله حاج حسين طباطبائي بورجردي (1875 - 1961): آخر قائد شـيعي عظيم. بعد تاريـخ طويل حافل في الحـوزة العلمية في النجف وبورجرد، انتقـل إلى قم في العام 1944 حيث سرعان ما اكتسـب مكانة المقلد الأعلى. على الرغم من معارضته لمشـاركة رجـال الدين في السياسـة، فقد غض الطرف عـن هؤلاء الذين سـاعدوا انقـلاب 1953. وقد حث موته آيات الله الأصغر سـنا على التنافس على مكانته العظيمة. كما حثت وفاته أيضا الشـاه على بدء ثورته البيضاء.

تقـي أراني (1902 - 1940): أبو الماركسـية في إيران. تلقى تعليمه في ألمانيـا خـلال الفترة من 1922 إلى 1930، وقـد عاد إلى البلاد ليؤسـس جريدة دنيـا (العالم) وكون حلقة من المثقفين أسـس أعضاؤهـا لاحقـا حزب توده. حكـم عليه بالسـجن لمدة عشر سنوات لمناصرته «الاشتراكية» و«الإلحاد»، وتوفي في السجن.

جعفر قلي خان، سردار أسـعد بختياري (1882 - 1934): شـخصية محورية في الحرب الأهلية. قاد هو ورفاقه من القادة البختياريين قوات قبلية مسلحة نحو طهران، مؤمنا للدستوريين نصرا حاسما. حولـوا عددا من الـوزارات إلى إقطاعات عائليـة حتى طردهم الشاه رضا. اغتيل سردار أسعد في السجن.

جلال آل أحمد (1923 - 1969): مؤســس حركة «العودة للجذور». بدأ حياته العملية كماركسي في حزب توده وبقي حتى آخر أيامه مثقفا شكاكا، لكنه عمل بشكل متزايد منذ الستينيات في البحث عــن الجذور الثقافية لإيران في التشــيع. وعملــه المعروف أكثر من غيره هو «غربزدغــي» الذي يعني حرفيا «الانبهار بالغرب» وكانت حجة الكتاب الأساســية أن إيران دُمرت بواســطة «وباء أتى من الغــرب». وهو واحد من المثقفين القلائل الذين مدحهم الخميني على الملأ.

الجنرال فضل الله زاهدي (1897 - 1963): الرئيس الشكلي للانقلاب الذي دبرته وكالة المخابــرات المركزية الأمريكية في العام 1953. ضابــط من لواء القوزاق، كان مقربا أحيانا ومســتبعدا في أحيان أخــرى من عــدة مرات من كل من الشــاه رضا والشــاه محمد رضا. ســجنه البريطانيون في العام 1924 بسبب قيامه باتصالات مع الرايخ الثالث. اختير رئيســا للــوزارة في العام 1953، وأقصي بواســطة الشــاه في العام 1955. انتقل إلى المنفى حيث مات في قصره الفخيم بسويسرا.

حجة الإسلام السيد محمد خاتمي (1944 -): رئيس ليبرالي. ابن لآية الله كان صديقا مقربا من الخميني، درس خاتمي العلوم الدينية في قم والفلســفة في جامعة أصفهان، كما تعلم بعض الإنجليزية والألمانية. عند بداية الثورة، كان يشرف على المســجد الشــيعي في هامبــورغ. وبعد الثــورة، ترأس دار نــشر حكومية، وانتخب عضوا في المجلس، وقد تســبب إبــان توليه منصب وزير الثقافة في إثــارة غضب المحافظين بتخفيفه للرقابة على الكتب والأفلام. ومع استقالته من الوزارة، ترأس المكتبة الوطنية ودرس الفلسفة السياســية في جامعة طهران. ومع ترشــحه على برنامج ســياسي إصلاحي، كســب انتخابات الرئاسة لدورتين - في العام 1997 وفي العام 2001 - وفي المرتين بأغلبية ساحقة.

حجة الإسـلام علي أكبر هاشـمي رفسـنجاني (1934 -): اكتسـب سمعة صاحب القرار للجمهورية الإسـلامية. ولد لعائلة زراعية غنيـة، درس مع الخميني في قم، وسـجن عدة مرات خلال عقد الستينيات. كتب كتابا امتدح فيه أحد الوزراء الإيرانيين في القرن التاسع عشر والذي كان قد حاول تحويل البلاد إلى دولة صناعية. بعـد الثورة، تقلد عدة مناصب بارزة بما في ذلك منصب رئاسـة الجمهورية ورئاسـة مجلس تشـخيص مصلحـة النظام. ويعتبر الشخص الأكثر أهمية في البلاد بعد القائد الأعلى.

السـيد أبو الحسـن بني صدر (1933 -): أول رئيس لإيران. وعلى الرغم من كونه ابنا لأحد آيـات الله الذين أيدوا انقلاب 1953، فـإن بني صـدر كان وقتها في صف مصدق وأمـضى جزءا كبيرا من حياته الراشـدة في باريس كناشط في الجبهة الوطنية وحركة الحريـة. عاد مـع الخميني في العام 1979 وخـدم لفترة قصيرة كرئيـس قبل اتهامه لرجال الدين بالتخطيط لإقامة «ديكتاتورية الملالي». أرغم على الهرب والعودة إلى باريس.

السـيد أحمد كسروي (1890 - 1946): مؤرخ كبير لإيران الحديثة، وبخاصة للثورة الدسـتورية. منـاصر وفيّ للتضامن الوطني، وقد أدان بشـكل متواصـل كل أشـكال الطائفيـة والمذهبية، بما في ذلك التشـيع. يعد عمله الأكثر إثارة للخلاف شيعيغاري (تجارة التشـيع). ومـع إدانتـه باعتباره «غـير مؤمن» اغتيـل. غير أن الخميني ظل محتفظا بعمل كسروي «تاريخ الدسـتور الإيراني» على أرفف مكتبته.

السـيد حسـن تقي زاده (1874 - 1970): مثقف وقيادي سـياسي في الثـورة الدسـتورية. باعتبـاره نائبا نشـطا في المجلس الأول، فقد تحـدث نيابة عن الحزب الديموقراطي وأثار غضب العلماء المحافظـين الذين أصدروا فتاوى ضده. عاش في المنفى من العام 1909 وحتى العام 1924، وعاد إلى البلاد ليشـغل موقعا وزاريا

في ظل الشاه رضا. وقد خدم أيضا كسيناتور في ظل الشاه محمد رضـا. ينظر إليه البعض باعتباره نموذجا نمطيا لجيل الراديكاليين الشباب الذين استقطبهم نظام بهلوي.

السيد حسـن مدرس (1870 - 1937): آية الله الرئيسي في معارضة الشـاه رضـا. عضو في المجلس منـذ العام 1914، عرف بشـكل أساسي كسياسي برلماني. شارك في الحكومة الوطنية التي عارضت الحلفـاء خلال الفترة من 1914 إلى 1918، كان معارضا للاتفاقية الأنجلو - إيرانية لعام 1919، وحاول الحيلولة دون صعود الشاه رضا إلى سـدة الحكـم. ومع إبعاده للمقاطعـات، قتل هناك في نهاية المطاف. ويعده الإسلاميون المحدثون واحدا من روادهم.

السـيد حسين فاطمي (1919 - 1954): الذراع اليمنى لمصدق أعدمه الشـاه. صحافي تلقى تعليمه في فرنسـا، كان المؤيد المبكر لحملة تأميم صناعة النفط والناطق باسمها. خدم مع مصدق في عدد من المواقع، بما في ذلك كوزير للخارجية. وبعد الانقلاب، اعتقل وأعدم بتهمة «إهانة العائلة المالكة» والتآمر لإقامة جمهورية. اعتبر بطلا للحركـة الوطنية. وهو واحد مـن قادة الجبهـة الوطنية القلائل الذين أطلقت أسماؤهم على بعض الشوارع بعد الثورة الإسلامية.

السـيد ضيـاء (الديـن طباطبـائي) (1889 - 1969): سـياسي مؤيد للبريطانيـين ووثيق الصلة بانقـلاب العـام 1921. صحافي مؤيد للبريطانيـين بوضوح، اختير رئيسـا للوزارة بواسـطة رضا خان في العام 1921 ليعزل بعدها بأشهر قليلة. عاد إلى إيران خلال الحرب العالميـة الثانية بعدما أمضى عشرين عامـا في المنفى، قام بعمل عدة محاولات لكي يعود رئيسا للوزارة مرة أخرى - غالبا مع تأييد بريطاني لكن مع معارضة ثابتة من السوفييت والأمريكيين. كانت لديه لقاءات خاصة دورية مع الشاه حتى وفاته.

السـيد عبدالله بهبهـاني (1844 - 1910): واحد من بين اثنين من آيـات اللـه البارزين في الحركة الدسـتورية. اغتيـل في الصراع

اللاحق بين الديموقراطيين العلمانيين والمتدينين المعتدلين. أيد ابنه آية الله محمد بهبهاني بانقلاب العام 1953. وقد أطلق على المال الذي أنفق في البازار من أجل الانقلاب «دولارات بهبهاني».

السيد مجتبى مير لوحي، نواب صفوي (1922 - 1956): مؤسس فدائيي الإسلام، وهي واحدة من أوليات منظمات الأصوليين الحقة في إيران. نفذت المجموعة عددا من الاغتيالات بين عامي 1944 و1952. كما حاولت أيضا اغتيال مستشار مصدق الرئيسي وتآمرت لقتل مصدق نفسه. غير أن المنظمة أنكرت قيامها بدور في انقلاب 1953. أعدم صفوي في العام 1956 بعد محاولة اغتيال رئيس الوزارة في ذلك الوقت. ويعتبر أتباع الخميني من أقصى اليمين صفوي واحدا من روادهم الأوائل.

السيد محمد صادق طباطبائي (1841 - 1981): واحد من اثنين من آيات الله البارزين خلال الثورة الدستورية. ماسوني متخفٍ، لعب دورا قياديا خلال الثورة وفر إلى خارج البلاد بعد انقلاب العام 1909. أصبح ابنه الذي يحمل اسمه نفسه شخصا ذا تأثير كبير في المجلس في الأربعينيات.

الشاه رضا بهلوي (1878 - 1944): مؤسس دولة إيران المركزية. ولد لعائلة عسكرية، وقد ارتفع من بين الصفوف في فرقة فرسان لواء القوزاق - القوة المقاتلة الرئيسية في البلاد في ذلك الوقت. قاد انقلابا عسكريا في العام 1921، وبعد خمسة أعوام توج نفسه شاه البلاد، ليحل أسرته البهلوية محل سلالة القاجار. حكم بقبضة حديدية حتى العام 1941 حينما غزت جيوش بريطانيا والسوفييت البلاد وأجبرته على التنازل عن العرش. مات بعد ثلاث سنوات من تنازله عن العرش في جنوب أفريقيا. وقد ترك لابنه ليس فقط التاج بل ثروة خاصة ضخمة أيضا - اعتبرت تلك الثروة في ذلك الوقت الأضخم في الشرق الأوسط.

الشـاه محمد رضا بهلـوي (1919 - 1980): ملك أطاحت به الثورة الإسـلامية. جرت تنشـئته من قبل والده ليكون أول قائد أركان رئيسي للقوات المسـلحة. ورث العـرش في العام 1941، نجح في تجنـب الجنرالات والأعيان الذين حاولوا السـيطرة على القوات المسـلحة. عزز سـلطته بعد انقلاب وكالة المخابـرات المركزية الأمريكيـة في العـام 1953، وقد حكم إلى حـد كبير مثل والده، مسـتخدما العائدات النفطية لتوسـيع الدولة بإفراط إلى جانب توسـيع القوات المسـلحة. مات بعد الثورة - بمـرض السرطان، والذي أبقى أمره سرا حتى عن عائلته وذلك لكيلا يعرض نظامه للخطر. وقد وصفه بأنه «جلالة الفاشل».

الشـيخ فضل الله نـوري (1843 - 1909): رجل دين قيادي عارض الثورة الدسـتورية. وكان أحد متخصصي علم الكلام البارزين في طهران. ناصر في البداية المحاولات الهادفة إلى تحجيم السـلطة الملكية، لكن، مع نمو مخاوفه من العلمانيين، انتهت به الحال إلى أن يصطـف مع الملكيين. أصدر فتـوى يتهم الإصلاحيين بكونهمّ بابيين متخفين، وملحديـن، ومفكرين دهريين. قتل بعضهم مع الحكم عليهم بالإعدام خلال الحرب الأهلية. وبعد الحرب، شنق لإصداره مثل هـذه الفتاوى القاتلة. وتعتبره الحركة الإسـلامية الحديثة واحدا من شهدائها الأوائل.

شيرين عبادي (1947 -): الشخصية الإيرانية الوحيدة الحاصلة على جائزة نوبل. قاضية شـابة في الأيام الأخيرة للنظام السـابق، وقد أقصيـت إلى جانب كل النسـاء الأخريات مـن هيئة القضاء في حركة تطهـير. فتحت شركتها الخاصـة للمحاماة والمتخصصة في حقوق الإنسـان، وبخاصة القضايا التي تتضمن نساء أو أطفالا. حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام 2002.

عبـاس هويـدا (1919 - 1979): رئيس الوزراء الأطول خدمة خلال عهد الشاه. صاحب تاريخ عملي في الخدمة العامة، نشأ في عائلة

بهائية - على الرغم من أنه هو نفسه لم يمارس طقوسها - واختير رئيسا للوزراء في العام 1965، بعدما اغتيل راعيه، رئيس الوزراء السابق، بواسطة مهووسين دينيين. استمر في موقعه حتى العام 1977، حينما عمد الشاه، خلال محاولته لتهدئة المعارضة، إلى فصله أولا ثم اعتقله بعد ذلك. وكان من أوائل من أعدمتهم الثورة الإسلامية.

علوي بزرغ (1904 - 1995): شخصية رئيسية في الأدب الفارسي الحديث. تلقى تعليمه في ألمانيا، وحينما عاد إلى الوطن في ثلاثينيات القرن العشرين، شارك في رئاسة تحرير جريدة دنيا، وسجن بسبب انتمائه لحلقة آراني، وعند إطلاق سراحه في العام 1941 ساعد في تأسيس حزب توده. ومن بين أعماله مذكراته في السجن، «الثالثة والخمسون». تأثر بكافكا، وفرويد، وهمنغواي إلى جانب ماركس. كان صديقا مقربا من صادق هدايت، وهو أديب لامع آخر.

علي أكبر دهخدا (1879 - 1956): مثقف رئيسي في إيران الحديثة. تسبب نقده الحاد خلال الثورة الدستورية في إثارة الكثير من المعارضة، خاصة من قبل رجال الدين وطبقة كبار ملاك الأراضي. انسحب من السياسة وكرس حياته لكتابة عمله الشهير اللوقتنامه (المعجم). وخلال الأيام الفوضوية في أغسطس 1953، حينما فر الشاه إلى خارج البلاد، عرض عليه بعض الوطنيين الراديكاليين رئاسة جمهوريتهم المنتظرة.

علي شريعتي (1933 - 1977): يعد «المنظّر الحقيقي» للثورة الإسلامية. درس في فرنسا في الستينيات، وتأثر بشدة بمنظّري ثورات العالم الثالث، وبخاصة فرانز فانون. هدفت محاضراته الخصبة - التي وصلت إلى نحو ثلاثة وستين مجلدا - إلى تحويل التشيع من ديانة محافظة تتحاشى السياسة إلى أيديولوجية سياسية ثورية تتنافس مع اللينينية والماوية. أثرت كتاباته في

العديد من الناشطين الذين كان لهم دور في الثورة. مات في المنفى عشية الثورة.

فيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) (1889 - 1937): عين بارز من الأعيان. سليل أسرة فرمانفرما الشهيرة وسليل الشاه فاتح علي، ترأس عدة وزارات بعد الحرب العالمية الأولى وكان واحدا من الثلاثي الذي ساعد الشاه رضا على تأسيس دولة مركزية قوية. سجنه الأخير في نهاية المطاف ثم قتله. وقد ترجم في السجن عمل أوسكار وايلد «من الأعماق».

اللورد جورج كرزون (1859 - 1925): وزير خارجية بريطانيا المتيم بإيران الذي حاول دمجها في إمبراطوريته. وفي أثناء دراسته العليا سافر إلى إيران ونشر عمله الكلاسيكي «فارس والمسألة الفارسية». وقد أثارت اتفاقيته الأنجلو - فارسية في العام 1919 رد فعل وطنيا في إيران.

محمد تقي بهار (ملك الشعراء) (1885 - 1952): الشاعر المتوج في مضمار الأدب الفارسي الكلاسيكي. بدأ حياته السياسية عضوا ناشطا في الحركة الدستورية ومات وهو رئيس لأنصار السلام المؤيدين لحزب توده. وبالإضافة إلى شعره الخصب، كتب عملا اشتهر إلى حد كبير بعنوان «تاريخ مختصر للأحزاب السياسية في إيران».

محمد مصدق (مصدق السلطنة) (1881 - 1967): أيقونة الوطنية الإيرانية. ينحدر من صف طويل من الأعيان، درس في أوروبا وكان لديه سجل ناجح في الخدمة الحكومية حتى أرغم على التقاعد بواسطة الشاه رضا. عاد إلى السياسة في العام 1941، حصل على شهرة أولا باعتباره نائبا «غير فاسد»، ثم كقائد للجبهة الوطنية قام بحملة لتأميم شركة النفط المملوكة لبريطانيا. انتخب رئيسا للوزارة في العام 1951، فأمم بحزم صناعة النفط مشعلا بذلك فتيل أزمة عالمية كبيرة مع بريطانيا. أطيح به عن طريق انقلاب

عسكري نظمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس 1953. لم يثق فيه الإسلاميون بسبب التزامه العميق بالوطنية العلمانية.

محمد ولي خان سبهدار (سبهسالار الأعظم) (1847 - 1926): شخصية محورية في الحرب الأهلية. مالك أرض رئيسي في مازندران والقائد الشكلي للجيش الملكي. انهزم أمام الدستوريين وساعد بذلك في تحديد مصير الملكيين. ترأس ثماني وزارات بين عامي 1910 و1919. وخوفا من احتمال قيام الشاه رضا بسجنه أقدم على الانتحار.

محمود أحمدي نجاد (1956 -): الرئيس المحافظ المنتخب في العام 2005. ابن لحداد ومحارب قديم في الحرب مع العراق. كسب الانتخابات الرئاسية بارتكاز حملته الانتخابية على تبني المطالب الشعبوية. ووعد بتوزيع الثروة النفطية على الشعب، وإحياء الأفكار الثورية للخميني، وتوجيه الضربة النهائية «للألف عائلة» الذين كان من المفترض أنهم حكموا البلاد لقرون. حصل على تأييد أكثر العلماء محافظة.

مهدي بازرغان (1907 - 1995): أول رئيس وزراء للخميني. وكان نائب وزير مع مصدق، كما كان أكثر تدينا من زملائه في الجبهة الوطنية. أسس في العام 1961 حركة الحرية، ملتزما بالمثل العليا للوطنية الإيرانية، والليبرالية الغربية، والإسلام الشيعي. عده العلمانيون متدينا للغاية، وعده المتدينون علمانيا للغاية. قدم استقالته من منصب رئيس الوزراء احتجاجا على استيلاء الطلاب على سفارة الولايات المتحدة في العام 1979.

ميرزا حسن خان وثوق (وثوق الدولة) (1865 - 1951): الموقع على الاتفاقية الأنجلو - إيرانية سيئة السمعة في العام 1919. خدم في العديد من الإدارات بين عامي 1909 و1926، وهو الأخ الأكبر لقوام.

ميرزا سليمان إسكندري (1862 - 1944): أمير قاجاري كان بارزا في الحركة الاشتراكية لمدة نصف قرن. كان معارضا للاستبداد الملكي، وشارك في الحركة الدستورية - سقط أخوه الأكبر ضحية خلال الحرب الأهلية، وساعد في قيادة الحزب الديموقراطي خلال الفترة من 1909 إلى 1921، وسجن بواسطة البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى. ترأس الحزب الاشتراكي خلال الفترة من 1921 إلى 1926، وعاد إلى السياسة في العام 1941 لكي يرأس حزب توده.

يبرم خان (داويتيان) (1868 - 1912): قائد المحاربين القوقاز الذين قاتلوا في الحرب الأهلية. عضو في الحزب الوطني الأرمني في روسيا، أبعد من قبل الروس إلى صربيا حيث نجح في الهروب من هناك إلى إيران. ومع اندلاع الحرب الأهلية، قاد مجموعة من المتطوعين من الفرسان ليقاتلوا في صف الدستوريين تحت شعار «حب الحرية لا يعرف وطنا». اختير رئيسا لشرطة طهران في أعقاب الحرب الأهلية مباشرة، ولقي حتفه في أثناء قتال مع متمردين.

الهوامش

مقدمة

(1) تقدر الإحصاءات السكانية التقليدية عدد السكان الإجمالي في العام 1900 بأقل من 10 ملايين نســمة. وهذا التقدير مســتمد من إسقاطات خلفية تمت بالاعتماد على الإحصاء السـكاني للعام 1956 - وهو أول إحصاء سـكاني على المستوى الوطني يتم في إيران. وهذه الإسقاطات، على أي حال، بالغت في الخسارة الكارثية التي حدثت خلال الفترة 1917 - 1921 والناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والمجاعة، والكوليرا، ووباء الإنفلونزا. وفي مناقشة مبالغ فيها إلى حد ما لهذه الخسارة انظر:

New) 1919-M. G. Majd, the Great Famine and Genocide in Persia, 1917
.(York: University Press of America, 2003

وحول الإسقاطات الخلفية انظر:

C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914 (Chicago: Chicago University Press, 1971), pp. 26-34.

وقـد قدر مورغان شوسـتر، الذي كان مستشـارا ماليا رئيسـيا ولـه اهتمام مباشر بالموضوع، عدد السكان الإجمالي في العام 1912 بأكثر من 12 مليون نسمة. انظر:

.(M. Shuster, the Strangling of Persia (New York, 1912

وانظر في تقدير مماثل:

.J. Balrour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 20

(2) A. Mounsey, a Journey through the Caucasus and the Interior of Persia (London, 1872,), p. 329.

(3) F. Hale, From Persian Uplands (London, 1920), p. 30.

(4) F. M. Javanshir (F. Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic for Justice) (Tehran, 1980).

(5) A. Shariati, Majmu'eh-e Ascar (Collected Works) (Aachen: Husseinien-e Ershad Publications, 1977), Vol. xxII.

(6) S. Najafabadi, Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

(7) A. Rezai, Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publications, 1975).

(8) E. J. Hobsbawm, "From Social History to the History of Society," Daedalus, vol. 100 (winter 1971), pp. 20-45.

الفصل الأول

(1) G. Curzon, Persia and the Persian Question (London, 1892), I, p. 433.

(2) R. Sheikholeslami, The Structure of Central Authority in Qajar Iran, 1871-1896 (Atlanta: Scholars Press, 1977), pp. 191-192.

(3) A. Ashraf and A. Banuazizi, "Classes in the Qajar Period," in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1999), Vol. v, pp. 667-677.

(4) A. Lmbton, Islamic Society in Persia (Oxford, 1957), pp. 1-32; Lambton, "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship," Studia Islamica, Vol. 17 (1962), pp. 91-119.

(5) M. Ansari, "Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran," Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East at Princeton University, 1974, p. 3.

(6) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), pp. 277-281.

(7) Curzon, Persia and the Persian Question, II, pp. 480-485.

(8) M. Ansari, Tarekh-e Berigard va Diviziyun-e Qazaq (Short History of the Cossack Brigade and Division) (Tehran, 2004).

(9) Military Attache, "Memorandum on the Persian Army," FO 371/ Persia 1907/34-2762.

(10) J. Morier, A Journey through Persia, Armenia and Asian Minor (London, 1812), p. 242.

(11) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 602.

(12) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 259.

(13) M. Amin al-Dowleh, Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by H. Farmanfarmayan (Tehran, 1962), p. 77.

(14) Ibid., p. 258.

(15) A. Mostowfi, Tarekh-e Idari va Ijtem'i-ye Dowreh-ye Qajariyya ya Sharh-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or Narrative of My Life) 3 vols. (Tehran, 1943-1945)I, pp. 99-100.

(16) W. Floor, "Change and Development in the Judicial System of Qajar Iran," in Qajar Iran: Political, Social and Cultural Change, 1800-1925 (edited by E. Bosworth and C. Hillenbrand) (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1983), p. 130.

(17) J. Malcolm, The History of Persia (London, 1829), II, pp. 438-454.

(18) A. Saidi-Sirjani (ed.), Vaqay'-e Ettefaqiyeh (Events that Occurred) (Tehran, 1982), pp. 1-243.

(19) M. Dowlatabadi, Tarkekh-e Mo'aser, vol. I (Contemporary History) (Tehran, 1957), p. 327.

(20) A. Piemontese, "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), p. 170.

(21) Curzon, Persia and the Persian Question, I, pp. 391-432.

(22) H. Qodsi (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man, Vol. I (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 36.

(23) A. Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 19-20.

(24) Curzon, Persia and Persian Question, I, p. 411.

(25) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 259.

(26) M. Bambad, Tarekh-e rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

(27) A. Ashraf, "Social Hierarchy in the Qajar Era," Ketab-e Agah, Vol. I (1981), pp. 71-98.

(28) S. Benjamin, Persia and the Persians (Boston, 1887), p. 441.

(29) L. Diba, Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London; Tauris, 1998), p. 92.

(30) Benjamin, Persia and the Persian, p. 384.

(31) الرقمان 72 و 73 – مثلهما مثل الرقم -12 لهما معنى قوي في الإسلام وكذلك في اليهودية والمسيحية. ويمثل هذا الرقم عدد الأبناء الذين أبحروا في مركب نوح - حيث يمثل كل ابن مستقبل أمة من أمم العالم، وقد خلقت اللغات لتخريب برج بابل، والأسماء يهوا، واليهود العجائز الذين استشارهم موسى قبل الخروج وقبل صعود الجبل لرؤية الله، وهو أيضا عدد الرسل الذين أرسلهم المسيح للعالم، وهو كذلك عدد المندوبين في المدينة الذين تفاوض معهم النبي محمد قبل بدء هجرته، وهو أيضا عدد من هاجروا، وهو أيضا عدد الفروع التي شكلت في النهاية الشجرة المثمرة للإسلام. وبالنسبة إلى المؤمنين، فإن الرقمين 72 و73 يمثلان العدد الذي ظهر من أيادي الله الخفية.

(32) E. Sykes, Through Persia on a Side-Saddle (London, 1901), p. 154.

(33) P. Chelkowski (ed.), Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979), p. 20.

(34) Benjamin, Persia and Persians, p. 379.

(35) Curzon, Persia and the Persian Question, II, p. 499.

(36) A. Piemontese, "The Statutes of the Qajar Order of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-473.

(37) M. Hume-Griffith, Behind the Veil in Persia (London, 1909), p. 46.

(38) A. Kasravi, Tarkhcheh-e Shir-u-khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran, 1934), pp 1-33.

(39) J. Luft, "The Qajar Rock Reliefs," Iranian Studies, Vol. 36, Nos. 1-4 (2001), pp. 31-49.

(40) E. Stack, Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882), I, p. 105; W. Ousely, Travels in the Various Countries of the Esat, Vol. II (London, 1819), p. 115.

(41) E. Browne, Literary History of Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), Vol. II, p. 143.

(42) Malcolm, History of Persia, II, pp. 324-325.

(43) P. Cox, "The Qashaqai Tribes," FO 371/1912-1447.

(44) Skyes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 399.

(45) M. I'temad al-Saltaneh, Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lords) (Tehran, 1877), p. 270.

(46) H. Garrod, "Tour of Tribal Areas of Fars," FO 371/Persia 1944/34-40180.

(47) C. Gault, "Report of the Bakhtiaris," FO 371/Persia 1944/34-6816.

(48) Stack, Six Months in Persia, II, p. 280.

(49) L. Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia (London, 1858), p. 100.

(50) Benjamin, Persia and the Persians, pp. 170-173, 471.

(51) J. Fraser, Historical and Descriptive Narrative Account of Persia (Edinburgh, 1834), p. 303.

(52) J. Fraser, A Winter's Journey from Constantinople to Tehran, Vol. II (London, 1838), p. 289.

(53) F. Forbes - Leites, Checkmate (New York, 1927).

(54) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 400.

(55) Mostowfi, Administrative and Social History, III, p. 67.

(56) M. - J. Good, "Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 58.

(57) Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 400.

(58) H. Rabino, Mazandaran and Astarabad (London, 1928), pp. 20-30; India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Press, 1923).

(59) C. Davies, "A History of the Province of Fars during the Later Part of the Nineteenth Century," PhD thesis, Oxford University (1985).

(60) A. Sha'abani, Hezar Fmil (Thousand Families) (Tehran, 1987).

(61) R. Binning, A Journal of Two Years' Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857), II, pp. 47 - 48.

(62) Rabino, Mazandaran and Astarabad, pp. 20 - 30.

(63) C. Gault, "A Report on the Isfahan Province," FO 371/Persia 1945/34-6218.

(64) Rabino, Mazandaran and Astarabad, p. 99.

(65) C. and E. Burgess, Letters from Persia, 1828 - 1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942), p. 48.

(66) C. MacGregor, Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879), I, p. 277.

(67) Burgess, Letters from Persia, p. 65.

(68) Stack, Six Months in Persia, II, p. 250.

(69) N. Daryabandari, Ketab-e Mostatab-I Ashpazi, 2 vols. (Book of Good Cooking) (Tehran, 1990).

(70) G. Thasis, "Religious Symbolism and Social Change," in Scholars, Saints, and Sufis (edited by N. Keddie) (Berkeley: University of California Press, 1972), pp. 349 - 366.

(71) Davies, "A History of the Province of Fars," p. 389

(72) W. Ouseley, Travels in Various Countries of the East, Vol. III (London, 1812), p. 401.

(73) M. Imami, "The First Tehran census," 'Ulom-e Ejtema-yi, Vol. I, No. 3 (February 1970), pp. 76-94.

(74) Malcolm, History of Persia, II, p. 429.

(75) M. Tahvildar-e Isfahan, Juqrafiya-e Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963, pp. 88-90.

(76) Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia, P. 325.

(77) A. Kasravi, Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred History of Khuzestan) (Tehran, 1950), pp. 131–151.

(78) A. Shamin,.Iran dar Dowreh-e Saltanat-e Qajar (Iran during the Qajar Dynasty) (Tehran, 1936), p. 296.

(79) A. Kasravi, Tarkh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 130 - 135,171-173, 109-197, 490-494.

كان مجتمع الشيخيين أيضا مهما في كرمان. فبيرسي سكايس الذي سافر عبر كرمان في العام 1900، قدر عدد سكان المدينة بنحو 49 ألفا منهم 37 ألفا من الشيعة، وستة آلاف من الشـيخيين، وثلاثة آلاف بهائي، 60 من الأزليين، و 1700 من الزرادشـتيين، 12 ألفا من الصوفيين، و 70 من السـنة، و70 من اليهود، و20 من الهندوس. وقدر بيرسي عدد السـكان الشيخيين على مسـتوى إيران كلها بنحو 50 ألفا يتمركزون في تبريز، وكرمان وهمدان انظر:

Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, pp. 195 - 196.

(80) Benjamin, Persia and the Persians, p. 379.

(81) A. Lambton, Landlord and Peasant in Persia (Oxford: Oxford University Press, 1954), p. 161 - 162.

(82) J. Malcolm, Sketches of Persia (London, 1845), p. 156.

(83) Gault, "Report on the Bakhtiaris."

(84) Ibid.

(85) Mostowfi, Administration and Society History, I, p. 20.

(86) C. A. De Bode, Travels in Luristan and Arabistan, Vol. I, (London, 1845), p. 181.

(87) F. Barth, Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy (Boston: Little, Brown, 1961), p. 88.

الفصل الثاني

(1) A. Ashraf, Mavaneh-e Tarekhi-ye Rashad-e Sarmayehdari dar Iran (Historical Obstacles to Capitalist Development in Iran) (Tehran, 1980).

(2) N. Mozaffari, "Crafting constitutionalism: Ali Akbar Dehkhoda and the Iranian Constitutional Revolution," PhD thesis, Harvard University (2001), p. 112.

(3) H. Taqizadeh, "The term Mashruteh," Ettela'at-e Mahaneh, Vol. 7, No. 5 (October 1952), 3-4.

(4) T. Atabaki, "Disgruntled Guets: Iranian Subaltern on the Margins of the Tsarist Empire," International Institute voor Sociale Geschiedenis, Vol. 48 (2003), pp. 401-426.

(5) I. Bishop, Journeys in Persia and Kurdistan, Vol. I (London, 1891), p. 267.

(6) G. Curzon, Persia and the Persian Question, 2 vols. (London, Longmans, 1892), I, pp. 1-5.

(7) Ibid, II, p. 404.

(8) Ibid, II, p. 604.

(9) M. Ansari, "Fiscal Organization and Financial Stringency in Iran, 1800-1925," Unpublished paper, University of Chicago (1974), p. 19.

(10) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 480.

(11) C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914, (Chicago: Chicago University Press, 1971), p. 370.

(12) A. Kasravi, Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 49-58.

(13) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia (London: Government Printing House, 1909), Vol. I, No. I, pp. 1.

(14) M. Tafreshi-Husseini, Ruznameh-e Akhbar-e Mashruteyat va Engelab-e Iran (Daily News on the Iranian Revolution and Constitution) (Tehran, 1973), p. 2.

(15) M. Malekzadeh, Tarekh-e Enqelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949), II, p. 41.

(16) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 85.

(17) A. Najmabadi, The Daughters of Quchan (Syracuse: Syracuse University Press, 1998).

(18) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. 1, pp. 3-4.

(19) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 110.

(20) Tafreshi-Husseini, Daily News, p. 40.

(21) M. Heravi-Khurasani, Tarekh-e Paydayesh-e Mashrutiyat-e Iran (History of the Genesis of the Iranian Constitution) (Tehran, 1953), p. 50.

(22) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. I, p. 4.

(23) E. Browne, Persian Revolution of 1905-1909 (London: Frank Cass, 1910), p. 137.

(24) من أجل الاطلاع على قانون الانتخاب وكذلك القوانين الدستورية انظر:
Ibid., pp. 353-400.

(25) E. Browne, Press and Poetry of Modern Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), p. 56.

(26) Z. Shaji'i, Nemayandegan-e Mjles-e Showra-ye Melli (Members of the National Consultative Assembly) (Tehran, 1965), p. 176.

(27) British Legation, "Report on the National Assembly," FO 371/Persia 1907/34-301.

(28) H. Siyah, Khaterat-e Hajji Siyah (Hajji Siyah's Memories) (Tehran, 1945), pp. 565-567.

(29) Mostowfi, Administrative and Social History, Vol. II, p. 75. See also India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Control Press, 1923), II.

(30) British Legation, "Memorandum on the New Cabinet," FO 371/Persia 1907/34-312.

(31) W. Olson, Anglo-Iranian Relations during World War I (London: Cass, 1984), pp. 14-16.

(32) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 563.

(33) Iranian Governmetn, Mozakerat-e Majles-e Shwra-ye Melli (Parliamentary Debates), First Majles, pp. 385-400.

(34) Malekzadeh, History of the Constitutional Revolution, IV, p. 59.

(35) H. Razavani (ed.), Lavayeh-e Aqa-e Sheikh Fazlollah Nuri (Sheikh Fazlollah Nuri's Documents) (Tehran, 1938), pp. 30-31.

(36) H. Qodsi, Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 157.

(37) Heravi-Khurasani, History of the Genesis of the Iranian Constitution, p. 126.

(38) A. Dehkhoda, "Chavrivari," Sur-e Israfil, 30 December 1907.

(39) India Office, Who's Who in Persia, p. 341.

(40) British Legation, "Annual Report for 1908," FO 371/Persia 1909/956-2836.

(41) H. Berberian, Armenians and the Iranian Constitutional Revolution of 1905-1911 (Boulder: Westview Press, 2001)

(42) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), p. 45.

(43) N. Hamdani, Pedaram Sattar Khan (My Father Sattar Khan) (Tehran, 1960), p. 73.

(44) J. Hone and P. Dickenson, Persia in Revolution (London, 1910), p. 27.

(45) India Office, Who's Who in Persia, p. 201.

(46) A. Amir, "Iranian Cabinets from the Time of the Constitutional Revolution to the Present," Ettela'at-e Haftegi, Vol. I, No. 10-Vol. 2, No. 6 (March 1948-August 1950).

(47) British Minister, "Monthly Report for June 1910," FO 371/Persia 1919/34-950.

(48) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(49) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(50) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. III (London: Government Printing House, 1914), pp. 135-136.

(51) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 39; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 20.

(52) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500.

(53) British Minister, "General Situation Report," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(54) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 39, 189; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 152, 169.

(55) Shuster, Strangling of Persia, p. 56.

(56) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, III, p. 137.

(57) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, p. 152.

(58) British Political Resident, "Report on the Qashqai Tribe," FO 371/Persia 1912/34-1447.

(59) British Political Resident, "Report on the Persian Gulf," FO 371/Persia 1912/34-1418.

(60) British Minister, "Annual Report for Persia (1913)," FO 371/Persia 1914/34-2173.

(61) British Minister, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, No. 2, p. 146.

(62) British Minister, Letter to the Foreign Minister (23 September 1912), FO 371/Persia 1912/34-1447.

(63) D. Fraser, Persia and Turkey in Revolt (London: Blackwood, 1910), p. 36.

(64) British Consul General, "Memorandum on the Sheikh of Mohamerah," FO 371/Persia 1909/34-715.

(65) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(66) Fraser, Persia and Turkey in Revolt, p. 258.

(67) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(69) British Minister, "Report on the Bakhtiari Khans," FO 371/Persia 1914/34-2073.

(70) H. Taqizadeh, "List of Members of the Second Majles," Kaveh, 15 July 1918.

(71) Z. Shaji'I, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964), p. 176.

(72) Moderate Party, Maramnameh-e Firqeh (Party Program) (Tehran, n.d.)

(73) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, p. 55.

(74) British Government, Correspondence Respecting Recent Affairs of Persia, II, p. 56.

(75) T. Atabaki, "The Ottomans' Secret Service Activities in Iran," unpublished paper, St Antony's college (1998), pp. 1-14.

(76) British Minister, "General Situation Report on Persia," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(77) Oslon, Anglo-Iranian Relations, p. 153.

(78) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.

ويغطي هذا التقرير أيضا الفترة من العام 1913 إلى العام 1922.

(79) H. Balfour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 25.
(80) M. Donohoe, With the Persian Expedition (London: Arnold, 1919), p. 120.
(81) H. Nicholson, Cruzon: The Last Phase (London: Constable, 1934), p. 3.
(82) A. Wynn, Persia in the Great Game (London: Murray, 2003) p.316.
(83) D. Gilmour, Curzon (London: Papermac, 1995), p. 515.
(84) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), First Series, Vol. IV, pp. 1125-1126.
(85) Nicholson, Curzon, p. 129.
(86) India Office, "Mesopotamia Police Report (27 May 1929)," FO 371/Turkey 1929/44-5074.
(87) M. Farrukh, Khaterat-e Siyasi-ye Farrekh (The Political Memories of Farrukh) (Tehran, 1969), pp. 15-17.
(88) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.
(89) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, pp. 657, 720.
(90) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, PP. 274-275.
(91) General Dickson, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 585.
(92) British Minister, "Memorandum on Persia," Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 721.

الفصل الثالث

(1) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), first series, III, p. 745.
(2) E. Ironside, High Road to Command (London: Leo Caper, 1972), p. 161.
(3) India Office, "Persian Situation in 1921," India Office/Political and Secret Library/10/907.
(4) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.
(5) British Government, Documents on British Foreign Policy, XIII, p. 371.
(6) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(7) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(8) J. Shahri, Tehran-e Qadem (Old Tehran) (Tehran, 1978), p. 43

(9) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500; E. P .Elwell-Sutton, Persian Oil (London: Lawrence and Wishart, 1955), p. 74; J., Bharier, Economic Development in Iran, 1900-1970 (London: Oxford University Press, 1971), p. 158.

(10) A. Millspaugh, the American Task in Persia (New York: Century, 1925), p. 23.

(11) Ibid., p. 186.

(12) Ibid., p. 126.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1923)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(14) British Minister, "Annual Report for Persia (1935)," FO 371/Persia 1936/34-20052.

(15) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(16) War Office, "Memorandum on Persian Forces (August 1941)," FO 371/Persia 1941/34-27206.

(17) British Minister, "Persian Attitudes to the War," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(18) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and Secret Library/12/3472A.

(19) D. Amini, Pliys dar Iran (Police in Iran) (Tehran, 1947).

(20) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(21) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(22) في العام 1927، كان كل الحكام العامين من دون أي استثناء إما من ضباط الجيش وإما من الموظفين المدنيين الكبار ذوي الألقاب، انظر:

British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(23) British Consul, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1935/34-18992.

(24) D. Wilber, Reza Shah Pahlavi (Princeton: Exposition Press, 1975), pp. 243-244.

(25) British Legation, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1932/34-16077.

(26) British Legation, "Acquisition of Land by the Shah," FO 371/Persia 1935/34-18992.

(27) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(28) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(29) British Minister, "Annual Report for Persia," FO 371/Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(30) M. Bahar, Tarekh-e Mokhtasar-e Ahzab-e Siyasi-e Iran (Short History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 306.

(31) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(32) Presidential Office, Asnad az Entekhabat-e Majles-e Showra-ye Melli dar Dowreh-e Pahlavi-e Aval (Documents on Elections for the National Consultative Assembly in the First Pahlavi Era) (Tehran, 1999), pp. 37-44.

(33) Presidential Office, Documents on Elections, p. 53.

(34) British Minister, "Annual Report for Persia (1926)," FO 371/Persia 1927/34-12296.

(35) H. Kasravi, "Trials," Parcham, 28 July 1942.

(36) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(37) A. Martin-Daftari, 'Memories from Previous Elections," Khvandaniha, 5 April 1956.

(38) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(39) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(40) F. Farmanfarma, Khaterat-e Mohabes (Prison Memories) (edited by M. Ettehadieh) (Tehran, 1976).

(41) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(42) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(43) C. Schayegh, "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi Colonial Iran, 1900-1940s," PhD thesis, Columbia University (2003), p. 201.

(44) H. Filmer, (J. Childs), The Pageant of Persia (London, 1936), p. 368.

(45) Ibid., p. 378

(46) Anonymous, "Education in Iran," Iranshahr, Vol. 3, No. 1 (December 1924), pp. 56-58.

(47) Millspaugh, The American Task in Persia, pp. 100-112.

(48) D. Moazemi, Education and the Making of Modern Iran (Ithaca: Cornell University Press, 1992), p. 110.

(49) B. Moazemi, "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979), "PhD thesis, New School University (2003), p. 270.

(50) British Minister, "Annual Report for Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(51) British Minister, "Annual Report for Persia (1933)," FO 371/Persia 1934/34-17909.

(52) K. Bayat, "The Cultural Academy and Changes of Place Names in Iran," Nasherh-e Danesh, No. 11 (1990 - 1991), pp. 12-24.

(53) H. Kazemzadeh, "The Formation of the National Heritage Society," Iranshahr, Vol. 3, No. 10 (August 1925), pp. 12-14.

(54) M. Husseini, "Prisons and Imprisonment in Iran," Ganjieh, Vol. I, Nos. 2-3 (Fall - witner 1991), pp. 44-58.

(55) Gh. Forutan, Hezb - e Tudeh dar Sahneh - ye Iran (The Tudeh Party on Iranian Scene) (n.p., n.d.), p. 242.

(56) A. Dashti, Ayyam - e Mahbas (Prison Days) (Tehran, 1954).

(57) F. Richards, A Persian Journey (London: Jonathan Cape, 1932), p. 190.

(58) F. Bohrer (ed.), Sevruguin and the Persian Image: Photography of Iran, 1870 - 1930 (Seattle: University of Washington Press, 1999), p. 29.

(59) Iranian Government, "Registered Doctors in Tehran," Mjzakert - e Melli (Parliamentary Debates), 14th Majles, 1 January 1945.

(60) B. Good, "The Social History of Marageh: Health Care, Stratification, and Reform," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 49.

(61) Shahri, Old Tehran, p. 151.

(62) Ibid., pp. 1 - 10.

(63) British Minister, "Annual Report for Persia (1928)," FO 371/Persia 1929/34 - 13799.

(64) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and secret Library/12/3472A.

(65) A. Millspaugh, American In Persia (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1946), pp. 34, 84.

(66) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/ Political and Secret Library/12/3405.

(67) Ambassador, Letter to the Secretary of State (26 June 1945), Foreign Relations of the United States (Washington, DC: Government Printing Office, 1958 - 1979), 1945, Vol. VIII, p. 385.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1924)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(69) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-113079.

(70) British Consul, "Report on the Events in Mashed," FO 371/Persia 1935/34-18997.

(71) British Legation, "Report on the Situation in Iran (5 January 1935), FO 371/Persia 34-18992.

(72) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(73) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(74) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12-3472A.

(75) A. Kasravi, "The Case for the Accused," Parcham, 16 August 1942.

(76) A. Kasravi, "Concerning Reza Shah Pahlavi," Parcham, 23 - 25 June 1942.

(77) Millspaugh, Americans in Persia, p. 5.

(78) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3405.

(79) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Persia/Political and Secret Library/12/3472A.

الفصل الرابع

(1) British Minister, "Annual Report for Persia (1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(2) United Nations, Supplement to the World Report: Economic Conditions in the Middle East (New York: UN Publishing House, 1953), p. 79.

(3) War Office, "Memorandum on the Reorganization of the Persian Army," FO 371/Persia 1941/34-27251. British Ambassador, "Conversations with the Shah," FO 371/Persia 1942/34-31385.

وقد أبلغ الشاه بولارد أن «شعبه ليس لديه مثل عليا وقدوة» وأنه يمكنه أن يعطيه ذلك من خلال جيش كبير.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) British Minister, 16 December 1934, FO 371/Persia 1943/34-35077.

(7) Foreign Office, "The Merits and Demerits of the Shah," FO 371/Persia 1943/38-35072.

(8) H. Huhi-Kermani, Az Shahrivar 1320 to Faje'eh-e Azerbaijan (From August 1941 to the Azerbaijan Tragedy) (Tehran, 1944), I, p. 118.

(9) Iranian Government, Muzakerat-e Majles (Parliamentary Debates), 13th Majles, 29 November 1941-16 June 1942.

(10) British Minister, 10 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35072.

(11) British Consul in Kermanshah, Monthly Diary (October), FO 371/Persia 1942/34-31402.

(12) British Minister, 7 June 1943, FO 371/Persia 1943/34-55070.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1941), India Office/ Political and Secret Library/12-3472A.

(14) British Minister, 10 April 1942, FO 371/Persia 1942/34-31285.

(15) R. Bullard, Letters from Persia (London: Tauris, 1919), p. 147.

(16) India Office, Who's Who in Persia (1922).

(17) A. Sepehr, "Qavam al-Saltaneh after August 1941," Salneameh-e Donya, Vol.15 (1959), pp. 55-56.

(18) N. Shabstari, "Qavam al-Saltaneh," Vazifeh, 25 February 1946.

(19) British Minister, 31 August 1943, FO 371/Persia 1943/34-35073.

(20) British Minister, "Monthly Reports for February (1943)," FO 371/Persia 1943/34-35070.

(21) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-62035.

(22) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(23) Foreign Office, Comment on 10 April 1942 Memorandum, FO 371/Persia 1942/34-31385.

(24) British Consul in Tabriz, 9 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35098.

(25) British Embassy, "Leading Personalities of Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-31412.

(26) British Consul In Isfahan, 15 April 1943, FO 371/Persia 1943/34-31412.

(27) British Consul In Isfahan, Report on Isfahan, FO 371/ Persia 1945/34-45476.

(28) Editorial, "End of the Tehran Elections," Mardom, 6 February 1944.

(29) I. Iskandari, Khterat-e Siyasi (Political Memoirs), Vol. II (edited by B. Amir Khosravi and F. Azarnow) (France: 1986), pp. 1-5, 12-13.

See also I. Iskandari, Yadmandeh - ha (Memoirs) (Germany, 1986), pp. 98-99.

(30) Comments in the FO, 23 October 1941, FO 371/Persia 1941/34-27155.

(31) Tudeh Party, "Party Program," Rahbar, 5 - 7 Septmber 1944.

(32) New York Times, 15 June 1945.

(33) British Ambassador, 13 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52664.

(34) American Ambassdor, 31 May 1946, Foreign Relations of the United States (Washington, DC, 1946), VII, p. 490.

(35) British Cabinet, "Notes on the Report of the Parliamentary Delegation to Persia," FO 371/Persia 1946/34-52616.

(36) British Embassy, 29 May 1946, FO 371/Persia 1946/34-52714.

(37) British Embassy, 18 April 1946, FO 371/Persia 1946/34-52673.

(38) British Embassy, "Political Activity for the Majles Election," FO 371/ Persia 1943/34-35074.

(39) British Consul in Mashed, "Six Monthly Reports (July - December 1943), FO 371/Persia.

(40) British Labour Attaché, "The Tudeh Party and the Iranian Trade Unions," FO 371/Persia 1947/34-61993.

(41) British Military Attaché, 10 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52710.

(42) British Consul in Isfahan, 4 February 1944, FO 371/Persia 1944/34-40163.

(43) British Ambassador, "memorandum on the Present Situation in Persia," India Office/L/P&S/12-349IA.

(44) Tudeh Party, "Petition in Support of Tudeh Candidates in the Majles Elections," Mardom, 6 December 1943.

(45) The Times, 24 October 1947.

(46) British Ambassador, 25 October 1944, FO 371/Persia 1944/34-6058.

(47) Iskandari, Political Memoirs, II, pp. 87-98.

(48) J. Hassanov, "South Azerbaijan-1945," unpublished paper on documents on Iran in the Baku Archives.

(49) British Consul in Khoramshahr, "Report on Tudeh Activities in the Oil Industry," F.O. 371/Persia 1946/34-52714.

(50) M. Mossadeq, "Proposal for Reform of the Electoral Law," Ayandeh, Vol. 3 (1944), pp. 61-63.

(51) M. Mossadeq, Speech, Parliamentary Debates, 14 th Majles, 2 June 1944.

(52) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1952)," F. O. 416/Persia 1952/105.

(53) J. Emami, Parliamentary Debates, 16 th Majles, 3 November 1951.

(54) Foreign Office, "Memorandum," FO 371/Presia 1957/127074.

(55) M. Mossadaq, "Speech to the Nation," Bakhtar-e Emruz, 27 July 1953.

(56) British Ministry of Fuel, Memorandum on the Persian Oil, FO 371/ Persia 1951/98608.

(57) British foreign Ministry, Memorandum on the Persian Oil Crisis, FO 371/Persia 1951/91471.

(58) British Ambassador, "Memorandum to London," FO 371/Persia 1951/91606.

(59) British Ambassador, "Comparison between Persian and Asian Nationalism in General," FO 371/Persia 1951/91464.

(60) Washington Post, 11 July 1951.

(61) FO 248/Persia 1951/1527.

(62) FO 248/Persia 1951/1528.

(63) Foreign Office, Memorandum, FO 371/Persia 1952/98608.

(64) D. Acheson, Present at the Creation (New York: Norton, 1969), pp. 680-681.

(65) FO 371/Persia 1952/98602.

(66) D. Wilber, "Overthrow of Premier Mossadaq of Iran," unpublished CIA report, 1954. See also http://cyrptome.org/cia-iran-all.htm.

(67) S. Marigold, "The Streets of Tehran," The Reporter, 10 November 1953.

(68) New York Times, 20 August 1953.

(69) President Eisenhower, "Address to the Nation," Declassified Documents/1978/White House/Doc. 318.

الفصل الخامس

(1) H. Beblawi and G. Luciani (eds), The Rentier State (London: Helm, 1987).

(2) Foreign Relations Senate committee, US Military Sales to Iran (Washington DC: Us Printing Office, 1976), p. 5.

(3) US Congressional Joint Committee, Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington DC: US Printing Office, 1980), p. 76

(4) E. Bayne, Persian Kingship in Transition (New York: American Universities Field Staff, 1968), p. 186,

(5) J. Kraft, "The Crisis in Iran," The New Yorker, 18 December 1978.

(6) Ibid.

(7) F. FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," Harper's Magazine, November 1974.

(8) R. Graham, Iran: The Illusion of Power (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 143.

(9) FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants."

(10) B. Maghsoudlou, In Sou-e Zahan, An Sou-e Mardmak (This Side of the Mind, That Side of the Pupil) (Tehran, 1998), p. 307.

(11) W. Branigin, "Pahlavi Fortune: A Staggering Sum," Washington Post, 17 January 1979.

(12) A. Crittenden, "Bankers Say Shah's Fortune is Well Above a Billion," New York Times, 10 January 1979.

(13) British Ambassador, 19 April 1955, FO 371/Persia 1955/114807.

(14) British Embassy, "Leading Personalities in Persia 1955/114807.

(15) A. Alam, The Shah and I (New York: St. Martin's Press, 1992).

(16) W. Holden, "Shah of Shahs, Shah of Dreams," New York Times Magazine, 26 May 1974.

(17) Z. Shajii, Vezarat va Vaziran dar Iran, Vol. I (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975).

(18) Z. Shajii, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Majles Tehran, 1964).

(19) M. Pahlavi, Mission for My Country (London: Hutchinson, 1961), p. 173.

(20) A. Taheri, "Historic Interview with His Imperial Majesty," Kayhan International, 10 November 1976.

(21) R. Loeffler, "From Tribal Order to Bureaucracy: The Political Transformation of the Boir Ahmadi," unpublished paper, 1978.

(22) E. Rouleau, "L'Iran a l'heure de l'enbourgeoisement," Le Monde, 4-9 October 1973.

(23) جرى الحصول على هذه الإحصاءات بشكل أساسي من التعدادات السكانية الوطنية التي أجريت خلال السنوات 1956 و1966 و1976. انظر:

Plan and Budget Organization, Salnameh-e Amar-e Keshvar (Annual National Statistics) (Tehran 1956, 1966, 1976).

(24) International Labor Office, "Employment and Income Policies for Iran," unpublished report, Geneva, 1972, Appendix C, p. 6.

(25) Kraft, "Crisis in Iran."

(26) A. Mansur, "The Crisis in Iran," Armed Forces Journal International, January 1979, pp. 33-34.

(27) F. Kazemi, Poverty and Revolution in Iran (New York: New York University Press, 1980), p. 25.

(28) Graham, Iran, p. 25.

(29) FitGeraled, "Giving the Shah Everything He Wants."

(30) T. Shariati (Introduction) to A. Shariati, Abu Zarr: Khodaparast-e Sosiyalist (Abu Zarr: The God Worshipping Socialist) (Tehran, 1989), p.iii.

(31) Anonymous, "Commemoration of Dr. Shariati Emigration," Ettela'at, 17 May 1978.

(32) Husseinieh-e Ershad, Majmueh-e asrar az Baradar Shahed Ali Sharati (The Collected Works of Martyred Brother Ali Shariati), 35 vols. (Solon, Ohio: Muslim Student Association, 1977).

(33) A. Shariati, Darsha-ye Islamshenasi (Lessons on Islam) (Houston: Muslim Student Association, n.d), Lesson II, pp. 98-99.

(34) Husseinieh-e Ershad, Collected Works, X.

(35) R. Khomeini, Velayat-e Faqeh: Hokumat-e Islami (The Jurist's Guardianship: Islamic Government) (Tehran, 1978).

(36) M. Kadivar, Andisheh-e Siyasi dar Islam (Political Thought in Islam) (Tehran, 1998); Nazariyeh-ha-ye dowlat dar Feqh-e Shiah (Ideas of Government in Shi'i Law) (Tehran, 1998); and Hokumat-e Velay'e (Guardianship Government) (Tehran, 1998).

(37) R. Khomeini, Speech, Ettela'at, 2 December 1985.

(38) Front for the Liberation of the Iranian People, Majmu'eh az Maktab, Sukhanrani-ha, Payham-ha va Raftari-ha-ye Imam Khomeini) (Collection from Imam Khomeini Teachings, Speeches, Messages, and Activities) (Tehran, 1979).

(39) Rouleau, "L'Iran a L'heure de l'embougeoisement."

(40) K. Musavi, "The Beginnings of the Rastakhiz Party," unpublished paper, St. Antony's College, Oxford, 1982.

(41) S. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

(42) FitGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," p. 82.

(43) Resurgence Party, The Philosophy of Iran's Revolution (Tehran, 1976).

(44) Taheri, "Historic Interview... " Kayhan International, 10 November 1976.

(45) P. Vieille and A. Bani-Sadr, L'analyse des elections nonconcurrentielles (Analysis of the Non-Competitive Elections) (Paris, 1976), p. 1.

(46) P. Azr, "The Shah's Struggle against the Guilds," Donya, Vol. 2 (December 1975), pp. 10-14.

(47) M. Pahlavi, Answer to History (New York: Stein and Day, 1982), p. 156.

(48) P. Balta, "Iran in Revolt," Ettela'at, 4 October 1979.

(49) J. Kendall, "Iran's Students and Merchants Form an Unlikely Alliance," New York Times, 7 November 1979.

(50) A. Masoud, "The War against Profiteers," Donya, No. 3 (January 1976), pp. 6 - 10.

(51) Balta, "Iran in Revolt."

(52) E. Rouleau, "Iran: Myth and Reality," The Guardian, 31 October 1976.

(53) N. Cage, "Iran: Making of a Revolution," New York Times, 17 December 1978.

(54) Anonymous, "The Nationalization of Religion," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 6-10.

(55) O. Fallaci, Interviews with History (Boston: Houghton Mifflin, 1976), pp. 262-287.

(56) A. Rouhani, "Proclamation," Mojahed, No. 30 (May 1975), p. 7.

(57) R. Khomeini, "Proclamation," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 1-11.

الفصل السادس

(1) لتلخيص جيد لمثل هذه المناقشات، انظر:

S. Bakhash, "Who Lost Iran?" New York Review of Books, 14 May 1981; and W. Daughterly, "Behind the Intelligence Failure in Iran," International Journal of Intelliigence and Counter - Intelligence, Vol. 14, No. 4 (Winter 2001), pp. 449-484.

(2) Editorial, "Fifty Years of Treason," Khabarnameh (Newletter), No. 46 (April 1976).

(3) Amnesty International, Annual Report for 1974-1975 (London: Amnesty International, 1975); International Commission of Jurists, Human Rights and the Legal System in Iran (Geneva: International Commission of Jurists, 1976); W. Butler, "Memorandum on Proposed Amendments on the Iranian Military Court Rules of Procedure," unpublished letter to the International Commission of Jurists, 1977.

(4) W. Butler, "Private Audience with the Shah of Iran on May 30, 1977," unpublished memorandum to the International Commission of Jurists.

(5) N. Pakdman, "Ten Nights of Poetry Readings: An Evaluation of an Event at the Beginning of the Iranian Revolution," Kankash, No. 12 (Fall 1995), pp. 125-206.

(6) Editorial, "Iran and the Black and Red Reactionaries," Ettela'at, 7 January 1978.

(7) Center for Qom Seminaries, "Declaration," Mojahed, No. 53 (January 1978).

(8) ثبت بعد الثورة أن مجموعة من المتعصبين الدينيين هم من قاموا بإشعال هذا الحريق، انظر:

Sh. Nabavi, "Abadan, 19 August, Cinema Rex," Cheshmandaz, No. 20 (Spring 1999), pp. 105-127.

(9) W. Branigin, "Abadan Mood Turns Sharply Against the Shah," Washington Post, 26 August 1978.

(10) A. McDermouth, "Peacock Throne under Pressure," Financial Times, 12 September 1978.

(11) J. Gueyras, "Liberalization is the Main Casualty," The Guardian, 17 September 1978.

(12) D. Harney, the Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution (London: Tauris, 1999), p. 25.

(13) E. Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution," Emruz, 30 July 2003.

(14) Document, "Resolution Passed by Acclamation in the Ashura Rally," Khabarnameh, 15 December 1978.

(15) R. Apple, "Reading Iran's Next Chapter," New York Times, 13 December 1978.

(16) T. Allway, "Iran Demonstrates," Christian Science Monitor, 12 December 1978.

(17) A. Ashraf and A. Banuazizi, "The State, Classes and Modes of Mobilization in the Iranian Revolution," State, Culture and Society, Vol. 1, No. 3 (Spring 1985), p. 23

(18) Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution."

(19) P. Balta, "L'action decisive des groupes de guerilla," Le Monde, 13 February 1979.

(20) Y. Ibrahim, "Scores Dead in Tehran," New York Times, 21 October 1979.

(21) Kayhan, 11 February 1979.

(22) O. Fallaci, "Interview with Mehdi Bazargan," New York Times, 21 October 1979.

(23) Ettela'at, 1 March 1979.

(24) O. Fallaci, "Interview with Khomeini," New York Times, 7 October 1979.

(25) Islamic Republic, Qanon-e Asasi-ye Jomhuri-ye Islami-ye Iran (The Constitution of the Islamic Republic of Iran) (Tehran: Government Printing House, 1989), pp. 1-79.

(26) H. Montazeri, Ettela'at, 8 October 1979.

(27) Fallaci, "Interview with Khomeini."

(28) R. Khomeini, "Government is an Absolute Authority Entrusted by Divinity to the Prophet," Kayhan-e Hava'e, 19 January 1988.

(29) Ettela'at, 19 September 1979; See also,A. Enezaam "Letter to the Court," Ettela'at 30 June 1980.

(30) Ettela'at, 8 March 1980.

(31) Kayhan, 7 November 1979; See also "Interview with Sheikh Ali Tehrani," Iran Times, 20 July 1984.

(32) Ettela'at, 24 November 1979.

(33) Islamic Republic of Iran, "Government Employees," www.sci.or.ir/english/sel/f3/F19.HTM.

(34) M. Bazargan, "The State Should be Given Back to the Nation." Ettela'at, 10 May 1979.

(35) وقـد وزع المتحدث باسـم الحكومة الرقـم 160 ألفًا على النحـو التالي: 79,664 من الباسـداريين، 35,170 من الجيش النظامـي، 5,061 من الجندرمة، 2,075 من حمـلات البناء، 1,006 من اللجان الثورية، 264 من البوليس، و11 ألفا من المدنيين - ومعظم هؤلاء المدنيين لقوا حتفهم في ضربات جوية. ولم تكشف الأرقام الرسمية الغطاء عن عدد من قتلوا لاحقا في الهجمات بالغاز والأسـلحة الكيماوية. من أجل الحصول على الأرقام الرسمية انظر:

Iran Times, 23 September 1988.

(36) Iran Times, 16 April 1982.

(37) Iran Times, 4 January 1980.

(38) Anonymous, "Millions Plundered," Iranshahr, Vol. I, No. 6 (December 1978).

(39) Anonymous, "The Economy is too Dependent on Oil," Economist, 16 January 2003.

(40) S. Maloney, "Politics, Patronage, and Social Justice: Parastatal Foundations and Post - Revolutionary Iran," PhD thesis, Fletcher School, 2000.

(41) J. Amuzegar, Iran's Economy under the Islamic Republic (London: Tauris, 1993), p. 100.

(42) L. Binder, "Iran's Unfinished Revolution," In Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington, DC: Joint Economic Committee of the US Congress, 1980), pp. 22-46; M. Fischer, "Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie," Deadalus, Vol. III, No. 2 (Winter 1980), pp. 101-125.

(43) A. Keshavarzian, "Bazaar under Two Regimes," PhD thesis, Princeton University, 2003.

(44) Islamic Majles, Ashnai-ye Ba Mjles-e Showra-ye Islamic, Vol. II (Guide to the Islamic Majles) (Tehran, 1992), p. 205.

(45) R. Khomeini, "Eight Point Declaration," Ettela'at, 16 December 1981.

(46) R. Khomeini, "Address to Merchants," Ettela'at, 17 January 1981.

(47) R. Khomeini, "Complete Text of the Last Will and Testament," Kayhan-e Hava'e, 14 June1989.

(48) A. Khameini, Speech, Iran Times, 18 December 1988.

(49) Economist Intelligence Unit, Iran Risk Analysis (London: The Economist, 2003), p. 10.

(50) A. Scherazi, Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran (London: Lynne Rienner, 1993), pp. 194-195.

(51) B. Houchard, Atlas d'Iran (Paris: Reclus, 1998), p. 60.

(52) A. Khameini, Speech, Ettela'at, 6 March, 1981.

(53) لأجل الحصول على أرقام خاصة بأحكام الإعدام، انظر:

E. Abrahamian, Tortured Confessions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 124-129.

(54) Amnesty International, Iran: Violations of Human Rights (London: Amnesty Press, 1991), p. 12. See also Human Rights Watch, "Pour Mohammadi and the 1988 Prison Massacres," Human Rights Watch Report, December 2005.

(55) A. Janati, Speech, Kayhan-e Hava'e, 24 May 1989.

(56) A. Khamenei, "The Economy and Society," Kayhan-e Hava'e, 11 October 1989.

(57) H. Rafsanjani, "Put Away Childish Things," Iran Times, 21 October 1988.

(58) Anonymous, "A Survey of Iran: The Children of the Revolution," The Economist, 18 January 1997.

(59) J. Larsen, "Iran's Birth Rate Plummeting at Record Pace," The Humanist, January-February 2003; H. Hoodfar, "Devices and Desires," Middle East Report, September-October 1994.

(60) M. Khatemi, "Address to Students," National Radio Agency, 23 December 2001.

(61) The Economist, 9 february 2000.

(62) The Economist, 16 January 2003.

(63) M. Khatemi, «Trust is Basis of Dialogue among Civilization,» Ettela'at, 9 January 1998.

(64) W. Samii, «Iran Report: White House Backs ILSA Renewal,» Radio Free Europe, 11 June 2001.

(65) J. Borger, «Iran's Moral Enforcers Beat a Retreat,» Guardian Weekly, 3 May 1998.

(66) BBC, 21 March 2001.

(67) M. Khatemi, «Address to Students,» IRNA, 23 December 2001.

(68) G. Esfandiari, «Reformist Fire Unprecedented Criticism,» Radio Free Europe, 18 February 2004.

(69) C. de Bellaigue, «Big Deal in Iran,» New York Review of Books, 28 February 2004.

(70) D. Neep, «Dealing with Iran,» www.rusi.org.

(71) W. Mason, «Iran›s Simmering Discontent,» World Policy Journal, Vol. 19. No. 1 (Spring 2002). pp. 71-80

(72) N. MacFarquhar, «Millions in Iran Rally Against the US,» New York Times, 12 February 2002.

(73) B. Slavin, «New Attitudes Color Iranian Society,» USA Today, 1 March 2005.

(74) K. Yasin, «US Hard-line Helped Bring About Reformists› Demise in Iran,» Eurasia Insight, 10 March 2004.

المراجع

Amin al-Dowleh, M., Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by K. Farmanfarmayan) (Tehran, 1962).

Amirahmadi, H., «Transition from Feudalism to Capitalist Manufacturing and the Origins of Dependency Relations in Iran,» PhD thesis, Cornell University (1982).

Ansari, M., «Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran,» Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton University, 1974.

Ashraf, A., «Social Hierarchy in the Qajar Era,» Ketab-e Agah, Vol. 1 (1981), pp. 71-98.

Ashraf, A. and Banuazizi, A., «Classes in the Qajar Period,» in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1991), Vol. v, pp. 667-77.

Ashuri, D., Farhang-e Siyasi (Political Dictionary) (Tehran, 1979).

Ayin, A., Vazhehnameh-e Siyasi-Ijtemayi (Dictionary of Political and Social Terms) (Tehran, 1980).

Bamdad, M., Tarekh-e Rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

Benjamin, S., Persia and the Persians (Boston, 1887).

Binning, R., A Journal of Two Years› Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857).

Bruk, S. I., «The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia,» Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 417-20.

Burgess, C. and E., Letters from Persia, 1828-1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942).

Carr, E. H., What is History? (London: Penguin, 1962).

Chelkowski, P., Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979).

Curzon, G., Persia and the Persian Question, 2 vols. (London: Longmans, 1892).

Davies, C., «A History of the Province of Fars during the Later Nineteenth Century,» PhD thesis, Oxford University (1985).

Diba, L., Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London: Tauris, 1998).

Dowlatabadi, Y., Hayat-e Yahya (My Life) (Tehran, 1982).

Field, H., Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939).

Forbes - Leites, F., Checkmate (New York, 1927).

Good, M.-J., «Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town,» PhD thesis, Harvard University (1976).

Grigor, T., «Cultivat(ing) Modernities: The Society for National Heritage, Political Propaganda, and Public Architecture in Twentieth - Century Iran,» PhD thesis, Massachusetts Institute of Technology (2004).

Hale, F., From Persian Uplands (London, 1920).

I'temad al - Saltaneh, M., Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lands) (Tehran, 1877).

Javanshir, F. M. (F. M Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic of Justice) (Tehran, 1980). Kasravi, A., Tarekhcheh-e Shir-u-Khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran 1934).

Tarekh-e Hejdah Saleh-e Azerbaijan (Eighteen-Year History of Azerbaijan) (Tehran, 1967).

Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961). Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred-Year History of Khuzestan) (Tehran, 1950).

Zendegani-ye Man (My Life) (Tehran, 1946).

Kermani, Nazem al-Islam, Tarekh-e Bedari-ye Iraniyan (History of the Iranian Awakening), 3 vols. (Tehran, 1946).

Landor, A., Across Coveted Lands (New York, 1903).

MacGregor, C., Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879).

Majd, M. G., The Great Famine and Genocide in Persia, 1917-1919 (New York: University Press of America, 2003).

Malcolm, J., History of Persia, 2 vols. (London, 1829).

Malekzadeh, M., Tarkekh-e Engelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949).

Moazemi, B., "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979)," PhD thesis, New School University (2003).

Mostowfi, A. Tarekh-e Idari va Ijtemai-ye Dowreh-e Qajariyya ya Shahr-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or a Narrative of My Life), 3 vols. (Tehran, 1943 - 45). 8.

Najafabadi, S., Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

Piemontese, A., "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), pp. 147-75.

"The Statutes of the Qajar Orders of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-73.

Qodsi, H. (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memoirs) (Tehran, 1963).

Rabino, H., Mazandaran and Astarabad (London, 1928).

Rezai, A., Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publication, 1975).

Schayegh, C., "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi-Colonial Iran, 1910-1940s", PhD thesis, Columbia University (2003).

Shaji'i, Z., Nemayandegan-e Majles-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964).

Vezarat va Veziran dar Iran (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975). Shariati, A., Majmu'eh-e Asar (Collected Works), 36 vols. (Aachen: Husseinieh-e Ershad Publications, 1977).

Stack, E., Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882).

Tahvildar-e Isfahan, M., Jughrafiya-ye Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963).

المؤلف في سطور

أروند إبراهيميان

- مؤرخ لتاريخ الشرق الأوسط، ومتخصص في الشأن الإيراني.
- أستاذ التاريخ في كلية باروك التابعة لجامعة مدينة نيويورك.
- ولد في إيران في العام 1940، وترعرع في إنجلترا.
- حصل على الماجستير من جامعة أكسفورد، وعلى الدكتوراه من جامعة كولومبيا.
- لــه عدة مؤلفــات حول إيران منها: «إيران بين ثورتــين»، «الخمينية»، «اختراع محور الشر» وغيرها.

المترجم في سطور

مجدي صبحي

- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة).
- من مواليد القاهرة في العام 1958.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.
- رأس تحرير مجلة «أحوال مصرية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2003 - 2011).

هذا الكتاب...

يُعد هذا الكتاب مقدمة في تاريخ إيران كُتبت أساسا للقارئ غير المتخصص، ويغطـي الكتاب ما يطلق عليه القرن العشرون الطويل في إيران، أي بدءا من أصول الثورة الدسـتورية في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر، حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

لقد دخلـت إيران إلى القـرن العشرين بالثور والمحراث الخشـبي، بينما أنهت هذا القرن بمعامل للصلب، وواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العـالم، وببرنامـج نووي يثير الذعـر للكثيرين. يحكي هـذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وأطروحة الكتاب الرئيسـية هـي أن المحرك الأسـاس لهذا التحول هـو الحكومة المركزية، لـذا يركز على الدولة، كيف تم خلقها وكيف حدث توسعها، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط في السياسـة والاقتصاد، ولكن أيضا في البيئة، والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك في المجتمع الواسـع. ففـي بداية القرن العشرين، كانت الدولة تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية، وكان يحكم البلاد من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤسـاء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجـار الأثرياء، وليس من خلال بيروقراطية وجيـش دائم. ولكن عند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد، ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين.

حمـل القرن العشرون كذلـك تغييرات عميقة في المخـاوف اليومية لدى الإيرانيـين. فعند بداية القرن، كانت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي تتمثل في السرقـات على طرق السـفر، وقطّـاع الطرق القبليـين، والحيوانات البرية، والأرواح، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، ووباء الطاعون والأمراض، خاصة الملاريا، الدفتريا، الدوسنتاريا، الدرن، الجدري، والكوليرا. بينما اسـتُبدلت بهذه المخاوف عند نهاية القرن مخاوف أخرى مثل البطالـة، معاشـات التقاعد، الإسـكان، العجز عند الكـبر، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5
رقم الإيداع (2014/49)